الجُمْهُوريَّةُ الجزائريَّةُ الدِّيمقْرَاطِيَّة الشَّعْبِيَّةُ
وِزَارَةُ التَّعْلِيمِ العَالِي وَالبَحْثِ العِلْمِيّ
جَامِعَةُ تيسمسيلت
كُلِّيّة الآدَابِ وَاللُّغَاتِ
قِسْـــمُ اللّغـةِ والأدب العَربيّ

أطروحةٌ مُقدَّمَةٌ لنيلِ شهادةِ الدُّكْتوراه (ل م د)

تخصّص تعليمية اللغة

أَثَرُ الشَّاهِدِ القُرْآنِيّ فِيْ التَّقْعِيدِ النَّحْوِيّ فِيْ كِتَابِ "مُغْنِي اللّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأعاريب" لِـ "ابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ" (ت761هـ)

دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

إعدادُ الطَّالِبَةِ: إشْرَافُ:

المَشْهَرَاويّ هَديل حَسَن أ.د. بُو عَرْعَارَة مُحَمَّد

لجنة المُناقشة

اسم الأستاذ ولقبه	الرّتبة	المؤسّسة	الصّفة
غربي بكّاي	أ.التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	رئيسًا
بو عرعارة محمد	أ.التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	مُشرِفًا ومُقَرِّرًا
رزايقيّة محمود	أ.التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	مُمْتحِنًا
بوصوار صورية	أستاذ محاضر أ	جامعة تيسمسيلت	مُمْتحِنًا
تقابجي صالح	أ.التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مُمْتحِنًا
بشير باي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 2	مُمْتحِنًا

السنة الجامعيّة: 1443هـ، 2022م.

الجُمْهُوريَّةُ الجزائريَّةُ الدِّيمقْرَاطِيَّة الشَّعْبِيَّةُ
وِزَارَةُ التَّعْلِيمِ العَالِي وَالبَحْثِ العِلْمِيّ
جَامِعَةُ تيسمسيلت
كُلِّيّة الآدَابِ وَاللُّغَاتِ
قِسْـــمُ اللّغـَةِ والأدب العَرَبيّ

أطروحةٌ مُقدَّمَةٌ لنيلِ شهادةِ الدُّكْتوراه (ل م د)

تخصّص تعليمية اللغة

موسومة بـ:

أَثَرُ الشَّاهِدِ القُرْآنِيّ فِيْ التَّقْعِيدِ النَّحْوِيّ فِيْ كِتَابِ "مُغْنِي اللّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأعاريب" لِـ "ابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ" (ت761هـ)

دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

إعدادُ الطَّالِبَةِ:
المَشْهَرَاويّ هَديل حَسَن

إشْرَافُ:
أ.د. بُو عَرْعَارَة مُحَمَّد

السنة الجامعيّة: 1443هـ، 2022م.

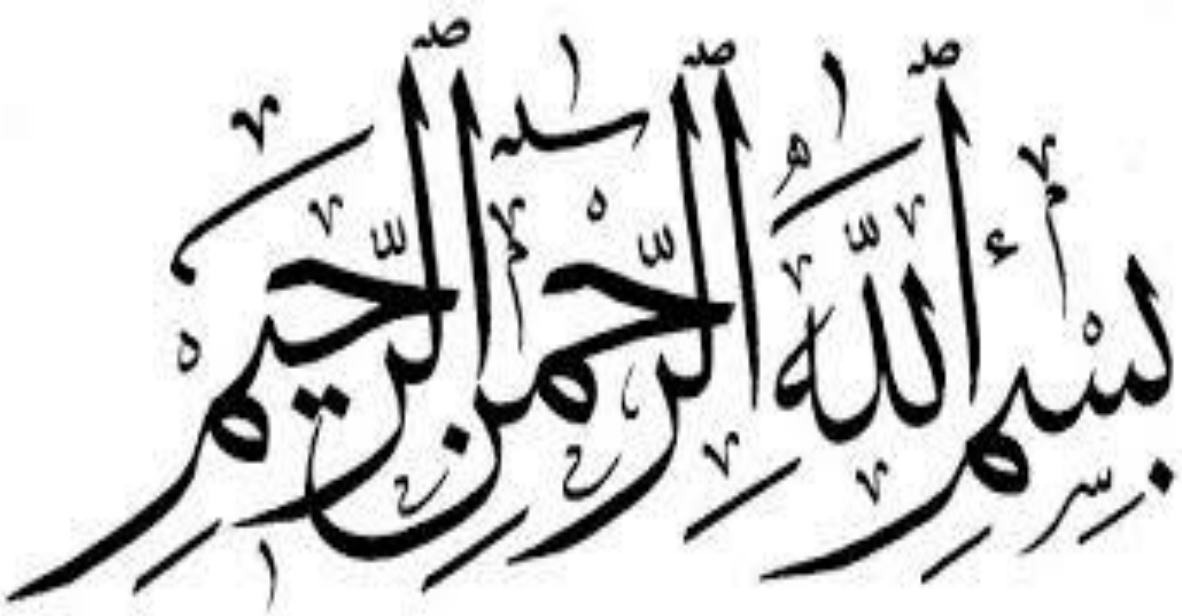
بسم الله الرحمن الرحيم

❖ إلى مُعلِّمِ البشريّةِ وهاديها، سندي، وقدوتي، ومُعلِّمي، عليكَ صلواتُ ربّي.

❖ إلى الأرض التي نبذرها أجساد أبنائنا فتُنبتُ نصرًا ومريميّة، فلسطين قِبْلَةِ الهوى والفِدا، لا أقول أهديكِ جهدي هذا، أوَيُهدى الجهاد الذي هو حقٌ علينا لأجلِك!

❖ إلى عائلتي الحبيبة: والديَّ نور عينيَّ، أخواتي وإخوتي ربيع قلبي، قد فاض القلبُ شوقًا لكم، وتعذّبت النفسُ من البعدِ عنكم، وهذه ثمرةُ الغربةِ لا أجد أغلى منكم لأهديها إليه.

❖ إلى نفسي الجبّارة المثابرة المجتهدة، حُقَّ لي أن أقفَ لكِ وقفةَ تقديرٍ وإجلال وتشجيعٍ بعد أن حوّلتِ الألم أملًا، والغربةَ قُربَةً، والحَجْر تألُّقًا وإنجازًا، وسَبْقًا، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

د.هديل حسن المشهراوي

شكرٌ وعِرْفان

لا يسعني بعد إتمام هذا البحث، إلّا أنْ أتقدّمَ بالشّكر والعرفان إلى:

- ❖ الله ﷻ الذي هو خير رفيق وأنيس لي في غربتي ووحدَتي، وأنا بعيدةٌ عن أهلي ووطني، وقد أمدّني بالقوّة والقدرة والشّجاعة والصّبر.
- ❖ إلى الجزائر، وطني الثّاني، الذي نبض القلب بحبّه، وقد وجدتُ في هذا البلد الطّيّب مُتّسعًا لتحقيقِ حلم حياتي، في الحصولِ على شهادة الدّكتوراه، فلن أنسى فضل الجزائر عليَّ ما حييتُ.
- ❖ إلى الشّعبِ الجزائرِيّ الحبيب، الذي احتضنني، وخفّفَ عنّي أعباء الغربة بقدر ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وإلى كلِّ من كان له فضلٌ عليّ، كلّ من قابلني بالحبِّ، من احترمني، من احتواني، من ساندني، خلال هذه السّنوات.
- ❖ إلى جامعتي الغرّاء، جامعة تيسمسيلت، وقد تشرّفتُ بأنْ أكون أوّل طالب دكتوراه أجنبي في هذه الجامعة، أرجو من الله أن يجعلني عند حسن الظنِّ، وأنْ يجعلني منارةً لِمَن بعدي من طلبة العلمِ.
- ❖ إلى مشرفي الأستاذ الدكتور القدير بو عرعارة محمّد.
- ❖ إلى الأستاذ الدكتور غربي بكّاي، الّذَي لم يألُ جهدًا في إرشادي، وقد أعطاني من وقته دون مللٍ أو تذمُّرٍ.
- ❖ إلى لجنة المناقشة الكرام، شكرٌ للأساتذة الأفاضل الذين تكرّموا عليّ بقبول مناقشة بحثي هذا وقد تجشّموا عناء هذه المناقشة.

شكرَ اللهُ لكم جميعًا، وبارك فيكم، وجعله في موازين حسناتكم

مُلخّص باللغة العربيّة

لقد قامت قواعدُ اللغةِ العربيّةِ على أساسٍ قويٍّ متينٍ، نُقِلَ عن العربِ الأقحاح، هذا الأساسُ هو الشّاهد من كلامِ العرب، وكان جلُّ اهتمام النُّحاة الأوائل بالشّاهد الشّعري والنّثري، استشهادًا به، ووضعًا للقاعدة النّحويّة منه، إلى أن جاء العلّامةُ الجليل ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) الذي وضعَ منهجًا جديدًا في توظيفِ الشّاهد القرآنيّ، وجعله أوّلًا، من حيث الاستشهاد به، وتوظيفه في التّقعيد النّحويّ، أو في التّأكيد على صحّة القاعدة النّحويّة التي وُضعت قبل مجيئه بقرون.

وفي هذا البحث نعرّف بكلٍّ من الشّاهد والشّاهد القرآني، وبالتّقعيد النّحوي والقياس، ونبيّن كيفيّة توظيف ابن هشام الأنصاري للشّاهد القرآنيّ في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، ونستخلصُ مدى دور الشّاهد القرآني في وضع القاعدة النّحويّة.

الكَلِمَاتُ المِفْتَاحيَّة: الشّاهد، الشّاهد القرآني، التّقعيد النّحويّ، القياس، ابن هشام، مغني اللبيب.

مُلَخّصٌ باللغةِ الإنجليزيّة

Abstract :

The grammar of the Arabic language was based on a strong and solid basis, transmitted from the typical Arabs. This basis is the witness of the words of the Arabs. The biggest interest of the first grammarians was on the prose and poetic witness, implementing and concluding the grammatical rule of it. Then in (761 AH), the great scholar, Ibn Hisham, came and developed a new method in implementing the Qur'anic evidence and made it first in terms of citing it, and using it in grammatical implementation, or in confirming the correctness of the grammatical rule that was established centuries before him.

In this research, the researcher introduces the witness and the Quranic witness, the grammatical implementation, and the measurement, explains how Ibn Hisham Al-Ansari employs the Quranic witness in his book "Mughni Al-labib 'an Kutub Al-a'areeb", and also extracts the extent of the role of the Quranic witness in setting the grammatical rule .

Keywords: The witness, the Quranic witness, the grammatical implementation, the analogy, Ibn Hisham, Mughni Al-Labib.

مقدّمَة

الحمدُ للهِ الذي عَلَّمَ بالقلمِ، علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلمْ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ المعَلِّمِين، سيدِنا محمّد بنِ عبدِ الله، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، وبعد،

فهذا بحثٌ بعنوان (أثرُ الشّاهدِ القُرآنيّ في التّقعيدِ النّحويّ في كتابِ مغني اللبيبِ عن كُتُبِ الأعاريبِ لابنِ هشامٍ الأنصاريّ- دراسةٌ وصفيّةٌ تحليليّة)، وهو بحثٌ يُعنَى بتوضيحِ دَورِ الشَّاهدِ القرآنيّ في إرساءِ قواعدِ النّحوِ العربيّ؛ وذلكَ لِمَا له من أثرٍ كبيرٍ في توضيحِ القاعدةِ النّحويّةِ، وتأكيدها، بل إنَّ القاعدةَ بدونِ شاهدٍ جوفاءُ؛ إذ الشَّاهدُ هو المعيارُ الذي اعتمدَ عليه النُّحاةُ في تقعيدِ القواعدِ.

ولعلّ الشَّاهدَ القرآنيَّ هو المعيارُ الحقيقيُّ في الاحتجاجِ، فهو أصلُ الفصاحةِ والصَّفاءِ والسَّلامةِ من الفسادِ، فلا يُحتجُّ بمَنْ لابَسَ الضَّعفُ لغتَهُ وخالطتِ العُجْمةُ كلامَه، وكان هذا المعيارُ لإرساءِ قواعدِ اللُّغةِ وأصولِ النَّحوِ على دعائمَ ثابتةٍ قويّةٍ، ولا يمكنُ أنْ نجدَ خِلافًا بينَ العُلماءِ في حُجيّةِ النَّصِّ القُرآنيّ، فهم مُجمِعُون على أفصحِ ما نطقَتْ به العربُ، وهذا ما نجدُه عندَ نَحويٍّ كبيرٍ كابنِ هِشامٍ الأنصاريّ (ت761هـ)، في كتابِه (مُغني اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريبِ)، وقد كانَ ابنُ هشامٍ مِنْ علماءِ العربيَّةِ الّذين خرجوا عنْ نمطِ مَنْ سَبَقَهم منَ النُّحاةِ في الاستشهادِ للقاعدةِ النّحويّةِ، فقدّمَ الشّاهدَ القُرآنيَّ على شاهِدِ كلامِ العربِ شعْرِه ونثْرِه، الشّاهدَ الذي لا يُلابِسُهُ الخَطأُ أو الزّللُ، وقدْ جعلَهُ في مُقدّمةِ الشَّواهدِ التي تُبنى عليها القاعدةُ النّحويّةُ العربيّةُ، وقد ترجَمَ ذلك في أشهر كُتُبِه في النّحوِ العربي، كتاب "مُغني اللبيبِ عن كُتُبِ الأعاريبِ"، فكان كتابًا مُمَيَّزًا في منهجه، وأسلوبه، وطريقة عرضه، وتناوله الشّاهد القرآنيّ، وقد جعله المادّة الأساس الذي انبنت عليه القاعدة النّحويّة، تأكيدًا لها، وتوضيحًا، وصياغةً، فكان هذا المغْنِي اسمًا على مُسمًّى، حتّى أصبح بإمكانِ كُلِّ لبيبٍ دارسٍ مُتميّزٍ أن يستندَ إلى هذا

الكتابِ العَلَمِ الثّقة، وأن يعدَّه مرجعًا له في دراساته، واثقًا به، وبمادّته الشّاملة الكاملة، ومُستغنيًا عن كثيرٍ من الكُتُبِ المؤلَّفةِ قبله أو بعده.

وهذا الكلام نتيجةُ دراسةٍ مُتعمّقةٍ للشّاهد القرآنيّ في كتاب مغني اللبيب، والذي دفعني لاختيار هذا الكتاب تميّزه عن غيره من الكُتبِ في طريقة استشهاده بالقرآنِ الكريمِ، واعتماده الشّاهد القرآنيّ سواءً لتقعيد القاعدة، أو تأكيدها، وإيلائه مكانةً من الاحترام لم يسبقه إليها كتابُ نحوٍ ولغةٍ من قبل!

ودَرَسَ ابن هشامٍ الشّاهدَ القرآنيّ من عدّة نواحٍ، وبيّنَ ما فيه من قضايا نحويّةٍ وصرفيّةٍ، وفقهيّةٍ وتفسيريّة، فظهرت شخصيّة مؤلّفه أوضح ما يكون، حيث ظهر ابن هشام في مغني اللبيب علّامةً، مُجدّدًا، محيطًا بكثير من العلومِ، محاورًا قارئ كتابه، يبسّط له المعلومةَ ويناقشه، حتّى يحقق هدفه ومبتغاه. لذلك كان "مغني اللبيب" كتابًا خصبًا، يستحقُّ العناية، والتّقديم، والاهتمام، صالحًا للكثيرِ من الدّراسات في مجال اللغةِ والنّحو.

أَوَّلاً: أهميَّةُ الموضوعِ:

تكْمنُ أهميَّةُ هذا البحثِ في كونِهِ يبحثُ في موضوعٍ من موضوعاتِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وهو النَّحْو، ويطبِّقُهُ على كتابٍ من أكبرِ كتبِ النَّحوِ العربيّ، وأشهرها، وأكثرِها جُرأةً في توظيف الشّاهد القرآنيّ، واعتدادًا بكتابِ اللهِ ﷻ؛ إذ قدَّم الشَّاهدَ القرآنيَّ في الاستشهادِ على الموضوعاتِ النَّحويَّةِ على شواهد اللغة العربيّة.

ثانياً: أسبابُ اختيارِ الموضوعِ:

دفعَ الباحثةَ إلى اختيارِ هذا الموضوع الأسباب الآتية:

1- دراسةُ هذا الموضوعِ، وتطبيقُه على كتابِ مُغني اللَّبيبِ، وهو أحدُ أقوى كُتبِ النَّحوِ العربيّ، وأكثرُها جُرأةً في تغييرِ نمطِ الاستشهادِ للقاعدةِ النَّحويَّةِ من تقديمِ الشَّاهدِ الشِّعريّ، إلى تقديمِ الشَّاهدِ القُرآنيّ وعدّه أوّلًا وأساسًا تُبنَى عليه القاعدةُ.

2- وضوحُ شخصيةِ ابنِ هشامٍ في مُناقشةِ الآراءِ وتقويمِها، والاختيارِ منها والرّدِّ عليها، حيثُ أفادَ من "المغني" كلُّ مبتدئٍ في تَعَلُّمِ الإعرابِ، وكلُّ مُسْتَمسِكٍ منه بأوثقِ الأسبابِ؛ لذا فإنَّ دراسةَ هذه التَّوجيهاتِ في "مُغني اللَّبيبِ" مفيدةٌ للبحثِ العلميّ.

3- اتّصال هذه الدّراسة بكتاب الله ﷻ، أصدق كلامٍ، وأسماه، وهو أفضل ما يمكنُ البحثُ فيه، في سائر العلوم، فكيف بعلم النَّحوِ، أهمّ علوم اللغةِ العربية؟!

4- أنَّ كتاب مغني اللبيب يحملُ منهجًا نحويًّا خاصًّا راجحًا أرادت الباحثةُ الدّعوة إليه من خلال إعداد هذا البحث.

5- هذه الدراسةُ ستمكّنُ الباحثةَ من الاطّلاعِ على علومٍ مختلفةٍ متّصلةٍ اتّصالًا مباشرًا بالقرآنِ الكريمِ؛ كَعِلمِ الإعراب والصّرف والفقه والتَّفسيرِ والقراءاتِ.

6- شَغَفُ الباحثةِ بدراسةِ موضوعٍ من موضوعاتِ اللُّغةِ العربيَّةِ وخاصَّةً في علمِ النَّحوِ؛ للخروجِ بنتائجَ جديدةٍ، تُضافُ إلى المكتبةِ العربيّةِ؛ بحيثُ يستفيدُ منها دارسو اللُّغةِ العربيَّةِ.

رابعاً: إشْكَاليَّةُ البحثِ:

تتمثّلُ إشكاليّة البحث في السّؤال الآتي: ما أثرُ توظيف الشّاهد القرآنيّ في كتابِ مُغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريب لابن هشامٍ الأنصاريّ على وضع القاعدة العربيّةِ النّحويّة؟ وينبثقُ عن هذا السُّؤال الأسئلة الآتية:

1- هل جعلَ ابنُ هشامٍ الشَّاهدَ القُرآنيَّ أوّلًا في كُلِّ المسائلِ النّحويّة في كتابِه "مُغني اللَّبيبِ"؟

2- ما منهجُ ابنِ هشامٍ في الاستشهادِ بآياتِ القُرآنِ الكريمِ في كتابِهِ؟

3- ما منهجُ ابنِ هشامٍ في الاستشهاد بالقراءاتِ القرآنيّة؟

4- هل اعتمدَ ابنُ هشامٍ في إثباتِ القاعدةِ النَّحويَّةِ في كتابِهِ على القواعدِ الشَّائعةِ الّتي أقرَّها النُّحاةُ؟ أم أنّه خالَفَهم في ذلك؟ (هل كان مُجدّدًا أم مُقلّدًا؟).

5- هل نجحَ ابنُ هشامٍ في بناءِ القاعدةِ النَّحويَّةِ على الشَّاهدِ القرآنيّ في كتابِهِ المغني؟

خامسًا: الصّعوبات التي واجهت الباحثة:

لا يخلو عملٌ علميٌّ من صعوبات يواجهها الباحث خلال إعداد بحثه، ومن الصّعوبات التي واجهت الباحثة ما يأتي:

1- قلة أو ندرة توظيف كتب أصول النحو مصطلح "التّقعيد"، فكان في البداية من الصّعب جمع مادّة علمية مناسبة لإعداد هذا البحث فيما يخص التقعيد النّحوي.
2- عدم تمكن الباحثة زيارة المكتبات، واستعارة الكتب الخاصة بإعداد هذا البحث؛ لأن معظم فترة إعداده جاءت في وقت الحجر الصّحّي.
3- الظّروف الصّعبة التي عاشتها الباحثة حيث البعد عن الأهل والوطن.

سادسًا: الدّراسات السّابقة:

كتابُ "مُغني اللَّبيبِ" عن كُتُبِ الأعاريبِ لابنِ هشامٍ الأنصاريّ من أغنى الكُتُبِ النَّحويَّةِ التّعليميّة؛ لذا حَظِي هذا الكتابُ باهتمامِ الدَّارسين، الذين طَرَقُوا أبوابَه؛ ليفوزوا بلآلئه الثَّمينةِ، ومنها:

1- منهجُ ابنِ هشامٍ من خلالِ كتابِهِ المغني، عمران عبد السلام، دار الجماهير، بنغازي، ط1، 1986م.
2- الشواهد القرآنية في مغني اللبيب من كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، أحمد بابكر النور زين العابدين، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، المجلد 2011، العدد3 (31 ديسمبر 2011م)، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا معهد العلوم و البحوث الإسلامية (سابقا)، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا عمادة البحث العلمي (حاليا).

وهي عبارة عن ورقة بحثية حاول فيها المؤلّف إلقاء الضوء على الشواهد القرآنية في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، وقد ذكر أنَّ ابن هشامٍ كان أكثر النحويين استثمارًا للشواهد وإيرادًا لها في كتابه المغني، فهو يستشهد بالقرآن

الكريم وقراءاته، وبالحديث النبوي وبالمثل المروي وبالكثير من الشعر. وفي هذه الدّراسة يعرض المؤلف لمنهج ابن هشام في الكتاب وبكيفية تقسيمه لموضوعات الكتاب وعناوينه، ويسلط الضوء على تقديم ابن هشام للشاهد القرآنيّ على غيره من شّواهد اللغة العربية.

3- أثر الشاهد القرآني في قواعد النحو العربي (استعمال أفعل التفضيل في غير بابه- أنموذجٌ)، بحث مقدم من: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان، الأردن. المؤتمر القرآني الدولي السنوي (مقدس: 4) في: جامعة ملايا في ماليزيا في يومي:14-2014/4/15م.

يُعدُّ هذا البحث من الأبحاث القيمة لباحثي العلوم القرآنية بصورة خاصة وفي العلوم الإسلامية بشكل عام، والتي أفادت الدّارسين في قواعد النّحو العربي، ويقع في نطاق دراسات علوم القرآن الكريم وما يتصل بها من تخصصات تتعلق بتفسير القرآن العظيم. وقد سعى المؤلّف إلى بيان مكانة القرآن الكريم اللغوية الرفيعة بين شواهد اللغة الأخرى، وأثبت دقة القاعدة النحوية التي تبنى على نصٍّ قرآنيّ، كما صحّح عددًا من المفاهيم النحوية التي قد يُساء فهمها، وحلّل بعض النصوص القرآنية على ضوء القاعدة النحوية، مبيّنًا بعض أسرار القرآن الكريم من خلال قواعد النّحو العربيّ.

خلال الاطلاع على هذه الكتب والبحوث، وعلى غيرها، استفدت من طريقة عرض موضوع الشاهد، ومناقشة المؤلِّفين الشاهد القرآني وكشفهم أسراره، وما تميّز به عن غيره من الشّواهد، كما استفدت من طريقة التعريف بابن هشام وبمنهجه وفي مغني اللبيب، إلّا أنّني أرد الإضافة والزّيادة، وتسليط الضّوء على الشّاهد القرآني في المغني بشكلٍ خاص، وهذا ما سنجده خلال هذا البحث، مع شكري للمؤلّفين الأفاضل أصحاب هذه الدراسات السابقة، وغيرها من الدّراسات التي رجعت إليها؛ لأنّني أفدت منها بلا شك.

سابعًا: منهجُ الدراسة:

المنهجُ الّذي اتَّبعتْه هذه الدِّراسةُ هو المنهجُ الوصفيُّ التّحليليُّ، ويُعَدُّ هذا المنهجُ مِظلَّةً واسعةً لعددٍ من المناهِجِ الفَرعيَّةِ، فالمنهجُ الوصفيُّ يقومُ بتحديدِ خصائصِ الظَّاهرةِ، ووصفِها

وبيانِ طبيعتِها، ومعرفةِ حقيقتِها، ومن ثمّ يأتي المنهجُ التّحليليُّ؛ ليقومَ بتحليلِ البياناتِ والرَّبْطِ بينها، واستخلاصِ نتائجِها.

ثامنًا: خُطَّةُ البحثِ:

يتكوَّنُ هذا البحثُ من الآتي:

مقدمة.

وفيها تعريف بالموضوع وذكر أهمّيته، والأسباب التي دفعت الباحثة إلى اختياره، ومن ثمّ عرض إشكاليّة البحث، وما انبثق عنها من أسئلة أخرى، ثمّ ذكرت الصّعوبات التي واجهت الباحثة خلال إعداد البحث، وبعدها تطرقت إلى ذكر بعض الدراسات السابقة التي أفادت منها الباحثة، تبعها توضيح منهج الدّراسة في هذا البحث، ومن ثم جاءت خطة البحث موضحة أبواب البحث وفصوله ومباحثه.

الباب الأوّل: التَّقعيدُ النَّحوِيُّ والشَّاهدُ القُرآنِيُّ– دراسةٌ نظريَّةٌ

هذا هو الباب الأول من البحث، ويتكوّن من فصلين، تحدّث **الفصلُ الأوَّلُ** عن التَّقعيد النَّحويّ من حيث تعريف التَّقعيد في اللُّغةِ، والاصطلاحِ، وتعريف التَّقعيدِ النَّحويّ، ومن ثمّ تحدّث عن التَّقعيدُ والقاعدةُ، وقد تطرقت لتعريف المِصْطَلَحَات المسْتَخْدَمَة عِنْدَ النُّحَاةِ الأَوَائِلِ بِمَعْنَى التَّقْعِيدِ، كالقياس والتعليل، وتكلمت عن أهميّة التَّقعيدِ النَّحويّ، والنّصُوص الْمُعْتَمَد عَلَيْهَا في التّقْعِيدِ النَّحْوِيّ، ومن ثم جاء المبحث الثَّاني ليتحدّث عن جهود علماءِ النَّحوِ في التَّأسيسِ للتَّقعيدِ النَّحويّ، وتحدّث عن أسباب وضعِ علمِ النَّحوِ، ونشأة علم النَّحو، والتّقعيد النّحويّ في حَضْرةِ المدارسِ النّحويَّةِ.

والفصل الثّاني جاء بعنوان الشّاهد بين التّعريفِ والتّوظيفِ، في المبْحَث الأَوَّل عرّفتُ الشّاهِد، وذكرتُ فيه مصادر الاسْتِشْهادِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وفرّقت فيه بين مصطلحاتٍ متشابهة الاستشهاد والاحتجاج والتّمثيل، وأهمية الشّواهد والاستشهاد في الدّراسة اللّغويّة. وفي المبحثُ الثّاني الموسوم بمصادر الاستشهادِ فِي اللُّغةِ العَربيَّةِ، ومعايير الاستشهاد اللّغويّ عند العرب.

البابُ الثّاني

التّعريف بابن هشامٍ الأنصاريّ، ودور الشّاهِدُ القُرآنيُّ في كتابِه "مُغني اللّبيبِ عنْ كُتُبِ الأعاريبِ" في التّقعيد النّحويّ

دراسةٌ تطبيقيَّةٌ تحليليَّةٌ

يتكوّن الباب الثاني من فصلين، جاء **الفصل الأول** في التّعريف بعَلَمِ هذا البحث وهو العلّامة ابن هشامٍ الأنصاريّ، من حيث ميلاده وحياته وشيوخه وتلامذته وظروف عصره وزمانه، وما تركه من مؤلفات، والتعريف بكتابه مغني اللّبيب عن كُتُبِ الأعاريب، وطريقة عرض هذا الكتاب وما امتاز به عن غيره من الكتب.

وجاء **الفصل الثّاني** معنونًا بالشّاهدُ القرآنيُّ في كتاب "مغني اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب"، ودوره في وضع القاعدة النّحويّة العربيّة، تطرّقت فيه للحديث عن محاور استشهاد ابن هشام بالآيات القرآنيّة، ومن ثم عن استشهاد ابن هشام بالقراءات القرآنية في المغني

ومن ثمّ جاءت **خاتمةُ البحث**، وبها أهمُّ النّتائجِ، أتبعتها بالتّوصياتِ. ومن ثمّ عرضتُ الملاحق، وهي فهارس اشتملت على أرقام الآيات التي وردت في مغني اللبيب، ولم ترد في متن البحث. ومن ثمّ الفهارس: فهير الآيات القرآنية، وفهرس القوافي الشعرية، وفهرس الموضوعات.

تاسعًا: أهم النتائج التي تمّ التّوصل إليها:

بعد دراسة موضوع أثر الشّاهد القرآني في التّقعيد النّحوي في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري فقد تمّ التّوصل إلى الكثير من النّتائج، أهمها:

1. يُعدُّ العلّامةُ ابن هشامٍ الأنصاريّ مجددًا في وقته وزمانه، وذلك بكثرةِ استشهاده بالقرآنِ الكريمِ في كتابه مغني اللبيب، حيثُ استشهد بما يقارب ألفي شاهدٍ قرآنيٍّ في المغني، مُقدِّمًا الشّاهد القرآنيّ على غيره من الشّواهد كالحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب شعرِهِ ونثره.

2. دار توظيف ابن هشامٍ للشّاهد القرآنيّ في مغني اللبيب حول ثلاثة محاور، وهي: المحور الأوّل: الاستشهاد على صحّة القاعدة النحويّة وتأكيدها، المحور الثّاني: الاستشهاد بآياتٍ فيها خلافٌ بين النُّحاة، المحور الثّالث: آيات استشهد بها لوضع القاعدة النّحويّة، وقد كان للمحور الأول نصيبُ الأسد في الظّهور، تلاه المحور الثّاني آخذًا نصيبًا لا بأس به من شواهد الكتاب، أمَّا المحور الأخير فكان خافت الظّهور، إلّا أنّه ظهر في الكتاب، وهذا بحدِّ ذاته أمرٌ عظيمٌ لا يُستهانُ به.

3. قدَّم ابن هشام الشّاهدَ الشّعريّ على الشّاهدِ القرآنيّ في ثلاثة مواضعَ في الكتاب، وهي مواضع قليلةٌ جدًا مقارنةً باستشهاده بألفي شاهدٍ قرآنيٍّ تقريبًا.

وأخيرًا أحمد الله على أن وصلتُ إلى هذه الخاتمة، وأقول أنّه ما كان في هذا البحث من خير وصواب فهو من الله –عزّ وجل–، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله أن ينفع بعملي هذا ويتقبله مني. والحمد لله رب العالمين.

البَابُ الأَوَّلُ

التّقعيدُ النّحويُّ والشّاهدُ القُرآنيُّ

دِرَاسَةٌ نَظَرِيّةٌ

وَيَتَكَوَّنُ مِنَ الفصْلَين الآَتِيَيْن:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: التَّقعيدُ النَّحويُّ: تعريفُه، وجهودُ المدارسِ النَّحويَّةِ في وضعِ قواعدِ النَّحوِ.

الفَصْلُ الثَّاني: الشَّاهِدُ القُرْآنِيُّ بَيْنَ التَّعْرِيفِ والتَّوْظِيفِ.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

التَّقعيدُ النَّحويُّ: تعريفُه، وجهودُ المدارسِ النَّحويَّةِ في وضعِ قواعدِ النَّحوِ

وينقسمُ إلى مبحثينِ كالآتي:

المبحثُ الأَوَّلُ: التَّقعيدُ النَّحويُّ: تعريفهُ، وأهمِّيَّتُهُ.

المبحثُ الثَّاني: جهودُ علماءِ النَّحوِ في التَّأسيسِ للتَّقعيدِ النَّحويّ.

المبحثُ الأَوَّلُ

التَّقعيدُ النَّحويُّ: تعريفُهُ، وأهمِّيَّتُهُ

وفيه:

1- التَّقعيدُ بينَ اللُّغةِ، والاصطلاحِ.

2- التَّقعيدُ والقاعدةُ.

3- المُصْطَلَحَاتُ المُسْتَخْدَمَةُ عِنْدَ النُّحَاةِ الأَوَائِلِ بِمَعْنَى التَّقْعِيدِ.

4- أهميّةُ التَّقعيدِ النَّحويِّ.

التَّقعيدُ النَّحويُّ: تعريفهُ، وأهمِّيَّتُهُ

توطئة:

التَّقعيد هو منهج بناء القاعدة وإنشائها وصياغة عناصرها، وتحديد ما يندرج تحتها ممَّا يَصْدُقُ عليه مضمونُها، وإذا كانت القاعدة هي أصل الشَّيء وأساسه، فإنَّ التَّقعيد هو بيانُ هذا الأصل.

ومن المفترضِ أن تكونَ القواعدُ شاملةً لكلِّ الأحوال، صالحةً أن تُطَبَّقَ في كلِّ الأزمنة والأمكنة، بحيث تكون مُطَّردةً في جميع فروعها، يصحُّ الاستدلالُ بها في إنتاج الحكم.

كذلك فإنَّ عمليَّةَ التَّقعيدِ تُعدُّ في كلِّ فنٍّ أمرًا ضروريًّا، به تنضبط فروعه وجزئياته، وهذا أمرٌ لا غنًى عنه في المجال العلميّ، وفي هذا المبحث سنتعرّف إلى تعريف التّقعيد والقاعدة، والعلاقة بينهما، وإلى مصطلحاتٍ أخرى استخدمها العرب بمعنى التّقعيد، كما ونشير إلى أهمّيّةِ التّقعيد في الدّراسات اللّغوية.

1- التَّقعيدُ بينَ اللُّغةِ، والاصطلاحِ:

1.1- التّقعيدُ لغةً:

التّقعيدُ من الفعلِ قعَّدَ يُقعِّد، تقْعيدًا، فهو مُقَعِّد، والمفعول مُقَعَّد، و "قَعَّدَ القَاعِدَةَ: وَضَعَ لَهَا أُصُولَهَا، وقعَّد اللُّغةَ ونحوَها: وضع لها قواعدَ يُعمل بموجبها"[1]، فلا تحتملُ اللغةُ غير ما وُضِع لها من قواعد وأصول باستثناء ما شذّ عنها.

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ج3، ص: 1841.

1.2– التّقعيدُ اصطلاحًا:

التّقعيدُ يعني "صناعةُ القاعدةِ وَوَضْعُها"[1]، والتقعيد يعني "الاستغناء بالكلام في الحكم الشَّامل (القاعدة) عن الكلام في أحكام المفردات، كلٌّ منها على حده ضرورةَ أنَّ المفردات لا تقع تحت الحصر، فإثباتها عن طريق النَّقل مُحَالٌ كما قرّر المحقّقون من النّحاة قديمًا، وأصحاب الصّيحة التّحويليّة من المعاصرين"[2]، والقاعدةُ هي أساسُ كلّ شيءٍ، فإذا بُنيت بشكلٍ صحيحٍ فكلُّ ما بُنِيَ عليها صحيحٌ، والذي يهمُّنا هنا هو التّقعيدُ النّحوي؛ أي القاعدةُ النّحويّةُ التي خلص إليها النّحاةُ بعد دراساتٍ متّسعةٍ، واستقراءٍ للشّواهدِ الموثوقِ بها، وذلك برجوعهم إلى اللغةِ العربيّةِ، فـ "اللغة هي مصدر التَّقعيد"[3]، والاستعمال اللغوي هو سيّدُ عملية التقعيد "ومنه تُستمد شرعيّته، وعليه تُبنى"[4]، ولا يعني شيوع القاعدة مطابقتها لسلوك اللغة، فقد تكون القاعدة شائعةً ولكنها غير موافقةٍ لمنطقِ اللغةِ.

2– التَّقعيدُ والقاعدةُ:

بعد أن عرّفنا التّقعيد في اللغةِ، وفي الاصطلاح، لا بدّ أن نُعرّج على تعريف القاعدة؛ إذ لا بدَّ من تعريفها؛ لكشفِ الصّلةِ بين هذين المصطلحين وهما من أصلٍ لغويٍّ واحد.

1.2–القاعدةُ لغةً:

القاعِدَةُ هي أَصلُ الأُسِّ، والقَواعِدُ: الإِساسُ، وقواعِد الْبَيْتِ إِساسُه. وَفِي التَّنْزِيلِ: **﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ﴾**[5]؛ وَفِيهِ: **﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ**

(1) الاستدلال النّحوي: نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، القاهرة، 2008م، ص: 18.

(2) القاعدة النحوية دراسة نظرية نقدية، أحمد عبد العظيم عبد الغني، كلية دار العلوم، القاهرة، 1990م، ص: 10.

(3) المرجع نفسه: 15.

(4) المرجع السابق: 13.

(5) سورة البقرة، آية: 127.

الْقَواعِدِ﴾[1]، قَالَ الزَّجَّاجُ (ت311هـ): القَواعِدُ أَساطينُ الْبِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُه. وقَواعِدُ الهَوْدَج: خَشَبَاتٌ أَربع مُعْتَرِضَةٌ فِي أَسفله تُرَكَّبُ عِيدانُ الهَوْدَج فِيهَا. قَالَ أَبو عُبَيْدٍ: قَوَاعِدُ السَّحَابِ أُصولها الْمُعْتَرِضَةُ فِي آفَاقِ السَّمَاءِ شُبِّهَتْ بِقَوَاعِدِ الْبِنَاءِ؛ قَالَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ سأَل عَنْ سَحَابَةٍ مَرَّت فَقَالَ: كَيْفَ تَرَوْنَ قواعِدَها وبواسِقَها؟ وَقَالَ ابْنُ الأَثير: أَراد بِالْقَوَاعِدِ مَا اعْتَرَضَ مِنْهَا وسَفَل تَشْبِيهًا بِقَوَاعِدِ الْبِنَاءِ"[2]، فالقاعدةُ هي الأساسُ والأصلُ في كلِّ شيءٍ سواءٌ أكان مادّيًّا أو معنويًّا.

2.2- القاعدة اصطلاحًا:

القاعدةُ هي أساسُ كلِّ شيءٍ، وأساسُ كُلِّ علمٍ، لذلك فإنّنا نجد لها تعريفًا في معظم العلوم، كالفقه والقانون واللغة، ويُطلِقُ العلماءُ مُصطلحَ القاعدةِ على معانٍ مرادفةٍ لكلمة: الأصل والقانون والمسألة والضّابطة والمقصد، وقد عُرِّفَت بأنّها أمرٌ كلّيٌّ منطبقٌ على جميع جزئيّاته عند تعرُّف أحكامها منه[3]. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ القاعدةَ أمرٌ كُلِّيٌّ؛ أي: قضيَّةٌ كُليّةٌ شاملةٌ، مُشْتَمِلَةٌ بالقوَّةِ على جميعِ جزئيّاتِ موضوعِها مهما صَغُرَت ودقّت، وتُستعمَلُ عند طلبِ معرفةِ أحكامِها.

ويقوم التّقعيد بِـ "التَّعميم الذي يَخْرُجُ بنا من الواقعةِ أو الواقعاتِ المُفْرَدَةِ إلى القانونِ الذي ينطبقُ على ما لا يُحْصَى من النّماذجِ والوقائعِ"[4]، فالقاعدةُ هي القانونُ الذي يَتوَصَّلُ إليه الدّارسون بعد دراساتٍ كثيرةٍ ومتَّسِعَةٍ، ومن ثمّ تصبحُ مقياسًا ومعيارًا نزنُ به ما يمرُّ بنا من حالاتٍ مُشابهةٍ فيما بعد.

---

(1) سورة النّحل، آية: 26.

(2) لسان العرب، ابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، (قعد)، ج 3، ص: 361.

(3) يُنظر: التّعريفات، الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص: 1296.

(4) الاستدلال النّحوي: 18.

ويصفُ أبو البقاءِ الحنفيّ الكوفيّ (ت1094هـ) القاعدةَ في مُعجَمِه أنّها "أكثريَّة لَا كُلّيّة"[1]، فلا تسير عليها كلّ الأمور والقضايا، بل أكثرها، فلكلِّ قاعدةٍ شواذُّ، والقاعدة عامّةٌ، يُقيِّدُها العلم الذي تُنسبُ إليه، أو الوصفُ الذي تُوصفُ به، وقد قال ابن نجيم: "القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتَّى"[2]؛ أي أنّها تحملُ صفةَ الشّمولِ والعمومِ، وما يندرجُ تحتها يكون فرعًا لها.

وتتوزّعُ القاعدةُ في الاصطلاح على ثلاث كلماتٍ كمفاتيح رئيسة، وهي: القضيّة، والأمر، والحُكْم، وهذا بيانُها:

1.2.2–القاعدةُ باعتبارها قضيّةً:

القاعدة "قضيّة كلّيّة يُتعرَّفُ منها أحكام جزئيّاتها"[3]، فلا نستطيع معرفة أحكام الجزئيّات والفروع دون معرفة حكم الأصول، فعلى سبيل المثال لا نستطيع معرفة أحكام تقدّم المفعول به على الفاعل، إلّا بمعرفة أصول الجملة الفعليّة، ومكوّناتها، وإعرابها، والحالات التي تأتي عليها، وما يجوز منها وما لا يجوز.

2.2.2–القاعدةُ باعتبارها أمرًا:

أمَّا باعتبارها أمرًا، فمذكور في تعريفات عديدة، منها ما نقله ابن النّجّار عن السّبكيّ بأنّها "أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ تُفْهَمُ أَحْكَامُهَا مِنْهَا". فَمِنْهَا: مَا لا يَخْتَصُّ بِبَاب، كَقَوْلِنَا "الْيَقِينُ لا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ"، وَمِنْهَا: مَا يَخْتَصُّ، كَقَوْلِنَا "كُلُّ كَفَّارَةٍ سَبَبُهَا مَعْصِيَةٌ، فَهِيَ

---

(1) الكُلّيّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الحنفي الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص: 1005.

(2) الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، زين الدين بن إبراهيم بن نجيم المصري (ت970هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1999م، ص: 137.

(3) القولة الشّافية بشرح القواعد الكافية، العربي بن السنوسي القيرواني، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، عالم الكتب، 1989م، ج1، ص: 35.

عَلَى الْفَوْرِ"[1]، فمعنى أنّ قولنا "الْيَقِينُ لا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ" لا يختصُّ ببابٍ؛ أي: أنّه يمكننا أن نطلقَ هذه العبارة في كلّ باب من أبواب الحياة، وأيّ موضوعٍ شئنا الحديث فيه سواءٌ أكان علميًّا أو أدبيًّا أو من أمور الحياة، أمَّا العبارة الثَّانيةُ فهي خاصّةٌ بأمرٍ دينيٍّ، فنحن لا نقدّمُ الكفّارة إلّا عن ذنبٍ قمنا به، مثل: كفّارة اليمين، وكفّارة القتل غير العمد، وكفّارة إفطارٍ في رمضان، وهكذا.

3.2.2-القاعدةُ باعتبارها حكمًا:

وأمّا اعتبارُها حُكْمًا، فهي "حُكمٌ أكثريٌّ ينطبقُ على جزئيّاته لتُعرَفَ أحكامُه منه"[2]، أو هي "حكم كلّيٌّ مُنْطَبِقٌ على جميع جزئيّاته لتتعرّفَ أحكامها منه"[3]، فالقاعدة لا تكون قاعدةً ولا تُسمّى قاعدةً إذا لم تكن حُكمًا أصدره الأكثريّةُ من أهل علمٍ ما، ليُعمّمَ على ما شابهها وما اندرج تحتها.

3.2- تعريف القاعدة النَّحويَّة:

يتميّز تعريفُ القاعدةِ النّحويّةِ بأنّه يختصُّ بقواعد النّحو في اللغة العربيّة، وقد ذهب كثيرون إلى تعريفها، ومنهم أمين السّيّد الذي رأى أنّها: "حكم كلّيٌّ يُستَنْبَطُ من نماذجَ كثيرةٍ من كلام العرب؛ لكي يُطبّق على ما يماثل هذه النّماذج من كلامنا، وذلك كقول النّحويين: الفاعل مرفوع، فهم قد استنبطوا هذه القاعدة من استقرائهم لكلام العرب، حيث وجدوا أنّ الفاعل مرفوعٌ فيه، فاتّفقوا على تطبيق هذه القاعدة على كلّ ما يجد من كلام العرب"[4]، وهذا

---

(1) شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي (ت972هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1997م، ج1، ص: 30.

(2) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنّظائر، أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، 1985م، ص: 51.

(3) شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد الأزهري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص: 106.

(4) في علم النّحو، أمين علي السّيّد، دار المعارف، مصر، ط7، 1994، ج1، ص: 14.

يعني أنَّ وضع القاعدة النّحويّة، وصياغتها أمرٌ يحتاج إلى استقراء كلامِ العرب أوّلًا، ثمّ دراسته جيّدًا، ووضع الملاحظات عليه؛ للخلوصِ إلى قاعدةٍ صحيحةٍ واضحةٍ شاملةٍ.

يُعرِّفُ إبراهيم محمد منصور القاعدةَ أنَّها: "حكم كلّيٌّ استنبطه النّحاة بعد استقراء كلام العرب، واستخلاص الظّواهر اللغويّة، وحاولوا بعد ذلك تطبيق هذا الحكم على نصوص اللغة جميعًا"(1). فبعد استنتاج القاعدة النّحويّة يتمُّ تطبيقها على نصوصِ اللغةِ جميعها دون استثناء؛ لتصبح عامّةً، لا يخرجُ عنها إلّا الشّاذُّ،

وقد رآها محمود الجاسم قانونًا أو معيارًا ينبغي القياس عليه؛ وذلك للثّقة الغالبة بها وبمن وضعها، يقول: "وهي بمعناها الواسع، جملةٌ من المقولات النّظريّة التي تمثّل الثّوابت في نظام اللغة التّركيبيّ وتُعدُّ قانونًا أو معيارًا ينبغي القياس عليه، وتوليد الكلام في ضوئه، ويمكّن متعلّم اللغة من غايته"(2).

فالقواعد النحويّة هي الأسس الدّائمة المستقرّة والمبادئ العامّة المجرّدة التي قام عليها النّحو العربيّ منذ النّشأة الأولى، ولا نراها تتغيّر ولا مُهيَّأة للتّغيير في لغتنا العربيّة، وإنّما تواجهنا في صلابة وعناد بفضل القرآن الكريم.

والقاعدةُ النّحويّةُ تُبنى على ما يُنقَل عن العرب، فحين نصبوا بإنَّ ورفعوا بها نصبنا ورفعنا بها، لذلك فكلّ قاعدة مُسْتَنْبَطَةٌ عند النُّحاةِ، فهي موضوعةٌ وضعاً نوعيًّا لا باعتبار الآحاد، بل باعتبار الاستنباط التّامّ لمعظمِ كلام العرب، "فالعرب نطقت: إنَّ زيداً قائمٌ، فحينئذٍ إذا أردتَ أن تقول: إنّ بكراً عالمٌ، لا يشترط أن يكون منقولًا عن لغة العرب، بل وضعت العربُ إنَّ وأرادت بها التّأكيدَ وتقريرَ الخبر والنّسبة ثم نصبت الاسم ورفعت الخبر بها، فنقول: إذا أدرت

(1) القاعدة النّحويّة والسّماع بين النّظريّة والتّطبيق، إبراهيم محمد السيد منصور، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، 2000، ص: 13.

(2) القاعدة النّحويّة، محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، 2007م، ص: 28.

أن تتكلم وتؤكّد الخبر فتأتي به على هذا النّمط، فقد وضعوا لك قاعدةً عامَّةً تسير عليها، وكلُّ الذي يُدْرسُ تحت هذا الباب إنَّما هو دراسةٌ للتَّقعيد والتَّأصيل، وهذا التَّقعيد والتَّأصيل منقولٌ عن لغة العرب، لكنَّ النَّقل يكون من جهة النَّوع لا الآحاد. إذن نقول: إنَّ وأخواتها هذه نَصَبَ بها العرب ورفعوا ووضعوها وضعاً نوعيًّا فنقيس عليه"[1]. لذلك فالقاعدةُ واحدةٌ، لكنّ القياسَ عليها والتّطبيق على ما جاء بها متنوعٌ، يتبع نوعَ القاعدة ونموذجها.

4.2-أسبابُ اللُّجوء إلى التَّقعيدِ النَّحويّ:

لقد كانت بداية البحث اللُّغويّ عند العرب بجمع المادة اللغويَّة، أو ما يُعرَفُ بمتن اللغة، وذلك بطريق المشافهة والحفظ، ودون منهج معيّن، أو تنظيم مقصود في ترتيب المادة المجموعة أو تبويبها، كما يرى أحمد أمين أنَّ المدوّنين الأوّائل للّغة كانوا يدوّنون المفردات كما يتيسّر لهم سماعُها. فقد يسمعون كلمة في الفَرَس، وأخرى في الغيث، وثالثة في الرّجل القصير، وهكذا. فكانوا يقيّدون ما سمعوا من غير ترتيب[2]، لكنّ حركة البحث تلك لم تقتصر على جمع المادّة اللغويّة، لكنّها تطوّرت "فاتّجه أهل اللّغة بعد ذلك إلى التّبويب والتّصنيف والتّقسيم وردِّ النَّظيرِ إلى النَّظيرِ، كلٌّ بطريقته الخاصّة التي رآها. فمنهم من صنَّف المادّة اللغويّة بحسبِ الموضوعاتِ، مثل: النّبات والشّجر والإبل والخيل والسّلال والأنواء، وأخرجها في شكل رسائل منفصلة، ومنهم من اتجه إلى الشّعر الجاهلي أو الإسلامي يدوّنه ويرويه ويشرح مفرداته الصعبة"[3]، بحسب اهتماماتهم وميولهم ورغباتهم.

وقد كانت هذه الحركةُ متّسعةً، شاملة لكثيرٍ من العلوم، منها علم المعاجم حيثُ "تُوِّجت هذه الجهود بظهور المعاجم اللّغوية المنظّمة التي كان رائدها الخليل بن أحمد (ت175هـ)،

(1) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010م، ص: 372.

(2) يُنظر: ضحى الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، مصر، 2012م، ج2، ص: 573-575.

(3) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 2003م، ص: 81.

وذلك بوضعه معجم "العين"[1]، وهو أوَّل معجمٍ مُنَسَّق للُّغة العربيّة، يعتمد في ترتيبه على مخارج الحروف من أعمق نقطة في الحلق مرورًا بحركات اللّسان وحتى أطراف الشّفتين.

أمّا البحث النَّحوي فقد بدأ متأخرًا عن جمعِ اللُّغة؛ إذ لم يكن آنذاك مادّةٌ واقعةٌ تحت يد النّحويّ قادرًا على التّصرُّف بها، "وبعبارة أخرى لأنَّ تقعيد القواعد ما هو إلا فحصٌ لمادةٍ لُغويَّةٍ تمَّ جمعها بالفعل، ومحاولةٌ لتصنيفها واستنباط الأسس والنَّظريَّات التي تحكمها"[2]، فتقعيدُ القواعدِ أمرٌ يحتاجُ استقراءً وتصديقًا حتّى يتمَّ بناؤها بمصداقيّة. وهذا ما عبّر عنه عبد اللطيف البغداديّ في "شرح الخطب النباتيّة" فيما نقله السُّيوطيّ (ت911هـ) عنه بقوله: "اعلم أن اللغويَّ شأنُه أن ينقلَ ما نطقت به العربُ ولا يتعدّاه. وأمّا النّحويّ فشأنُه أن يتصرّف فيما ينقله اللّغويُّ ويقيس عليه، ومثالهما المحدِّثُ والفقيه، فشأنُ المحدِّث نقل الحديث برمَّته، ثم إنَّ الفقيه يتلقّاه ويتصرَّفُ فيه ويَبْسُطُ فيه علله ويقيس عليه الأشباه والأمثال"[3]، إذن فتقعيد القواعد اللغويّة تأخّر بعض الشّيء حتى توفّرت للنّحاة مادّة لغويّةً يمكنهم استقراؤها وتصنيفها ووضع القواعدِ بناءً عليها، وفي ذلك إشارةٌ إلى مصداقية القواعد اللغويّة، وأمانةِ النّحاة في وضعها.

وقد هدف البحث النّحويّ منذ نشأته إلى التّقعيدِ لظواهر اللُّغة، مبتدئًا بالتّقنين لأبرز الظّواهر التي لفتت أنظار الباحثين فيه، وهي ظاهرة "التّصرّف الإعرابيّ"، ثمّ ما لبثت أن امتدّت محاولات التّقنين لتشمل بقيّة الظّواهر التّركيبيّة التي أدركوها، تلك التي ميّزت اللغة العربيّة وحدّدت بوضوح خصائصها[4].

---

(1) البحث اللغوي عند العرب: 81.

(2) المرجع نفسه: 81.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص: 48، 49.

(4) يُنظر: أصول التّفكير النّحوي: 149.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الاتّصال العميق بين اللُّغة العربيّةَ والقرآن الكريم كان سببًا مباشرًا في أن تكتسي اللغة بكساءٍ من القداسة، فنجد الباحثين في اللغة ودارسي النَّحو قد تأثّروا بمسحة القداسة للغة وما فيها من ظواهر، وما لها من خصائص، "ومن ثمّ أضحت عند أولئك وهؤلاء أجمل اللغات وأرفعها وأسماها؛ إذ هي اللغة التي وسعت القرآن، وهو محور حياة المسلمين في علاقاتهم المختلفة وصلاتهم المتعددة المتنوعة. وفي ظلال هذه النّظرة إلى اللغة تناول الدّارسون الأوّلون في النّحو ظواهرها وتراكيبها، ووضعوا لها قواعدها وحدّدوا أحكامها، وفي ظلال هذه النّظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد"[1]، وهكذا خرجت قواعد اللغة العربيّة بقوّتها وأصالتها وبصورتها التي هي عليها الآن.

3- المُصْطَلَحَاتُ المُسْتَخْدَمَةُ عِنْدَ النُّحَاةِ الأَوَائِلِ بِمَعْنَى التَّقْعِيدِ:

رغم أهميّة موضوع التّقعيد في اللغة العربية، وأنّه عمدة اللغة وأساسها، ودليلُ الدّارسين إلى أصولها إلاّ أنّ الدّارسَ يُصابُ بالإعياء وهو يبحث عن موضوع التَّقعيد النّحوي في كتب أصول النّحو، وفي نفس الوقت فإنّ هذه الكتب لا تستغني عن الحديث في هذا الموضوع، ولكنّ الظّاهر بعد القراءة والبحث أنّ النّحاة والمؤرّخين قد عبّروا عن مفهوم التّقعيد ومضمونه بمصطلحاتٍ أخرى بديلة "ممّا حدا مجمع اللغة العربيّة حديثًا أن يقرّر بأنّ الكلمات التي يستعملها قُدامى النّحويين والصّرفيين، وهي: القياس، والمطّرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة ألفاظ متساوية في الدّلالة على ما ينقاس"[2]، وهذا يجعلنا نتّجه إلى دراسة هذه المصطلحات، والبحث عنها في كُتب أصول النّحو؛ ليصبحَ موضوعُ التّقعيد أكثرَ وضوحًا أمامنا، وقد كان أكثر هذه المصطلحات ورودًا في الكتب هو مصطلح القياس.

---

(1) ينظر: أصول التّفكير النّحوي: 149.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية، ج/4- 1937، ص86.

1.3–القياس:

يُعدُّ القياسُ أقربَ مصطلحٍ في معناه ومضمونه لمصطلح التّقعيد، "وقد وردت القاعدةُ في كتبِ التُّراث، ولها دلالاتٌ بيّنتها مُترادفاتُها، وقد أشارت دراساتٌ إلى أنَّ القياسَ في المراحلِ المتقدّمةِ من النّظر النّحويّ كان يعني القاعدة؛ لكونِ عُمدةِ القياسِ هو اطّرادُ الظّاهرةِ في النّصوص اللغويّة مرويّة ومسموعة، واعتبار ما يطّرد من هذه الظّواهر قواعد ينبغي الالتزمُ بها"[1]، وهنا سنعرض مفهوم القياس والعلاقة بينه وبين التّقعيد، وإلى مدلولاته، وأطرافه:

2.3–تَعْرِيفُ القِيَاسِ:

– القياس لغة:

يُقال: "قسْتُ الشَّيء بغيره وعلى غيره أقيس قياسًا، فالقياس إذا قدّرته على مثاله"[2]، ويُقال: "قِسْتُ النَّعْلَ بالنَّعْلِ، إذا قدَّرْتُه وسَوَّيْتُهُ، وهو عبارةٌ عن ردِّ الشَّيءِ إلى نَظِيرِهِ"[3]، ويقولُ ابنُ الأنباريّ (ت577هـ): "اعلمْ أنّ القياسَ في وضعِ اللسانِ بمعنى التَّقْديرِ، وهو مَصْدَرُ قايَسْتُ الشَّيءَ بالشَّيءِ مُقَايَسةً وقِيَاسًا: قدّرْتُه، ومنه المقياس أي المقدار"[4]. فالقياس في اللغة هو التَّقدير.

– القياس اصطلاحًا:

لا يُعدُّ القياسُ مصطلحًا خاصًّا بعلم النّحو، بل هو مصطلحٌ عامٌّ تستخدمه كثيرٌ من العلوم كالفقه والقانون مثلًا، ولكن يمكنُ تقييده بما يوصفُ به، وبحسب السِّياق المستخدم

(1) يُنظر: أصول التّفكير النّحويّ، علي أبو المكارم، ص: 27.

(2) لسان العرب، مادة (قَيَسَ)، 6/ 186.

(3) التعريفات: 181.

(4) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباريّ (ت577هـ)، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971م، ص: 93.

فيه، ومن التّعريفات الواردة في القياس أنّه "إلحاقُ أمرٍ غيرِ منصوصٍ على حكمه، بأمرٍ آخرَ منصوصٍ على حكمه؛ للاشتراك بينهما في علّةِ الحكم"[1]، فالقياس عندهم لا بدّ أن يكون بين طرفين: أصلٍ وفرع، بينهما علّةٌ جامعةٌ.

وقد وردت عدّةُ تعريفاتٍ لمصطلح القياس في كتبِ النّحاة القدامى، حيثُ عرّفه الرُّمّاني (ت384هـ) بأنّه: "الجمع بين أوّلٍ وثانٍ يقتضيه في صحة الأوّل صحة الثاني، وفي فساد الثّاني فساد الأول"[2]، وعرّفه ابن الأنباري (ت577هـ) في لمع الأدلة بأنّه: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[3]، وبهذا يكون علماء الفقه واللغةِ قد اتّفقوا على تعريف القياس من حيثُ وجود أصلٍ يُقاسُ عليه فرعٌ؛ لوجود صلةٍ مُشْتَرَكَةٍ بينهما.

3.3-القياسُ اللغويّ:

القياسُ اللغويُّ واحدٌ من أنواعِ القياسِ، لكنّه خاصٌّ بأمورِ اللغةِ العربيّةِ، يقول ابنُ الأنباريّ في أسرار العربيّة: "ليس القياسُ إلّا استنباطَ مجهولٍ من معلومٍ، فإذا اشتقَّ اللُّغويُّ صيغةً من مادَّةٍ من موادِّ اللُّغة على نَسَقِ صيغةٍ مألوفةٍ في مادَّةٍ أخرى، سمّى عمله هذا قياسًا. فالقياسُ اللّغويُّ هو مقارنةُ كلماتٍ بكلماتٍ، أو صيغٍ بصيغٍ أو استعمالٍ باستعمالٍ، رغبةً في التّوسّعِ اللُّغويّ، وحرصًا على اطّراد الظّواهر اللغويّة"[4]، وذلك بهدف التّوسُّع في اللغة بقياس الجديد على القديم، والمجهول على المعلوم.

ويرى الدّكتور علي أبو المكارم أنّ للقياس مدلولين في اصطلاح نحاة العربية الأوائل، يرتكزُ الأوّلُ منهما على مدى اطّراد الظّاهرة اللغويّة في النّصوص اللغوية العربيّة سواءٌ أكانت مرويَّةً

(1) أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، 1958م، ص: 218.

(2) رسالة الحدود، علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، (د.ط)، ص: 66.

(3) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 93.

(4) من أسرار العربية: 9.

أو مسموعةً، واعتبار ما يطّرد من هذه الظّواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها، أمَّا المدلولُ الثَّاني للقياس فهو عمليّةٌ شكليّةٌ يتمُّ فيها إلحاقُ أمرٍ بآخرَ؛ لما بينهما من شبه أو علّة، فيعطى الملْحَق حكم ما ألحق به[1]. فالمدلولُ الأوّلُ للقياس عند أبي المكارم يتفق ومفهوم التّقعيد النّحوي حيثُ يتمُّ بناءُ القاعدةِ النَّحويَّةِ على الظَّواهر المطّردة، ويتمُّ رفض ما شذّ عنها، ورفض النّصوص الواردة فيها مهما كان مصدرُها؛ لأنّها في النّهاية لا تخدم القاعدة النحوية.

وقد جعل محمّد الخطيب للقياس نوعين، الأَوَّل أسماه قياس النّصوص: ويجعلُ فيه مصطلحَ القياس يدورُ حول القاعدة النَّحويةِ ومدى اطّرادها في النّصوص اللّغوية، عادًّا ما يطَّرِد قواعدَ ينبغي الالتزامُ بها، وما يشذُّ من نصوص اللُّغةِ يجب تقويمه، أمَّا الثَّاني فأسماه قياس الأحكام وحدُّهُ أنّه لا يقوم على تجريد القوانين ووضع الأحكام، إنّما يقومُ على الاجتهاد وربط الظّواهر النّحويّة التي تثبت بالاستقراء[2]. وفي النّوعين يعتمدُ القياسُ على الاجتهاد في دراسة القاعدة النّحويّة، وملاحظة مدى اطّرادها؛ سعيًا إلى إثباتها والاعتماد عليها.

إذن فالقياسُ في عُرْف اللغويين هو تقدير الفرع بحكم الأصل، أو هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، والمهم أن يكون هناك رابطٌ بين الفرع والأصل حتّى يتمَّ قياسُ الجديد على القديم، والمهمُّ في ذلك أن يكونَ القياسُ مفيدًا للمتكلّم، بحيثُ يقدِّمُ قواعدَ مُطّردةً، يتبع بعضها بعضًا، تقف حائلًا بين مستعملِ للّغة وبين الخطأ اللّغويّ نفسه.

وبعد التّعرُّفِ إلى مفهوم القياس نلاحظ الاشتراكَ بينه وبين التّقعيد، فإذا كان القياس "عملية جمع الأشباه بوصفها جهات الاشتراك، فإنّ القواعد هي ذاتها القواعد المشتركة، ومن

(1) يُنظر: أصول التفكير النحوي: 27.

(2) يُنظر: ضوابط الفكر النّحوي، محمد الخطيب، مصر: دار البصائر، مصر، ط1، 2006م، ج1، ص: 425، 426.

ثمّ كان منهج النُّحاة لا يفصل بين القاعدة وكيفية الوصول إليها، بل يمارس نشاطًا ذهنيًّا يبيحُ له اكتشاف القواعد التي تتحكّم في مجموع الأشباه المِلَاحَظَة "هذه العمليّة الذّهنيّة هي التي يعنيها النّحاة بقولهم: إنّما النّحو قياسٌ يُتّبع، وبوصفهم لابن أبي إسحاق (ت117هـ) بأنّه كان أشدّ تجريدًا للقياس؛ أي: أشدّ قدرةً على استنباط القواعد، وكذلك بوصفهم للخليل (ت175هـ)، بأنّه كان غايةً في استخراج مسائل النّحو، وتصحيح القياس"[1]، وتصحيح القياس وتجريده إنّما هو عملية استخراج مسائل النّحو أو قواعده.

4.3-أَرْكَانُ القِيَاسِ:

للقياس أركانٌ أربعة، هي: المقِيس والمقِيسُ عليه، والجامعُ بينهما، والعِلَّةُ، والحُكم، يقول ابنُ الأنباريّ: "وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدِّلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: "اسمٌ أُسْنِدَ الفعل إليه مقدَّمًا عليه، فوجب أن يكونَ مرفوعًا قياسًا على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفَرْعُ هو ما لم يُسَمَّ فاعله، والعِلَّةُ الجامعة هي الإسناد، والحُكْمُ هو الرَّفع. والأصل في الرَّفْعِ أنْ يكونَ للأصل الذي هو الفاعل، وإنَّما أُجْرِيَ على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النَّحو تركيبُ كُلِّ قياسٍ من أقيسةِ النَّحْوِ"[2]، ونفصّلُ الحديثَ في أركان القياسِ كالآتي:

1.4.3-الأصل (المَقِيس عليه):

المقِيسُ عليه هو "المطّرد سواءٌ أكان أصلًا أم فرعًا، والمقصود بالاطّراد هنا السّماع والقياس معاً"[3]، وهو عند النّحاةِ "النّصوص المنقولة عن العرب الذين يُحتجُّ بكلامهم، سواءٌ كان النّقل سماعًا أو روايةً، مشافهةً أو تدوينًا، لينبنيَ عليها حكم المقيس. وهو البنية اللّغويّة أو

(1) الأسس المنهجية للنّحو العربي، حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2007، ص: 25.

(2) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 93.

(3) الأصول-دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص: 180.

الباب/ المثال الذي يتّصف بحكمٍ مُعَيَّنٍ"[1]. إنّ هذه التّعريفات بيّنت صفاتِ المقيس عليه، فهو المطّرد، الشّائع، المتميّز بأحكامٍ خاصّة، الوارد عن العرب، سماعاً أو قياسًا.

وللمقيس عليه أحكامٌ لابُدّ أن تتوافر فيه، ليصحَّ القياس عليه، بعيدًا عن الوقوع في الخطأ والشبهة والغُلوّ، وله أحكامُه كما تجلّت لدى النُّحاةِ خاصّةً البصريين، وهي كالآتي[2]:

1- أن يطَّردَ في الاستعمال والقياس جميعاً، وهذه هي الغايةُ المطلوبةُ، كقولنا: قام زيدٌ، وضربتُ عمرًا، ومرَرْتُ بسعيدٍ.

2- ألّا يكون شاذًّا في الاستعمال، ضعيفًا في القياس، كحذف نون التوّكيد، في قول الشّاعر:

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ[3]

قالوا: أَراد: اضْرِبَنْ فَحَذَفَ نونَ التوكيد، ووجه ضعفه في القياس أنّ التّوكيد للتّحقيق[4]، واضرب فعل أمر بُني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوّكيد الخفيفة تقديرًا، وحذفها لغير وقف ولالتقاء الساكنين قليل. وقيل ضرورة كما هنا.

3- ألّا يكون شاذّاً في الاستعمال مطّرداً في القياس، فليس لنا أن نستعمل (أنْ) بعد (كاد)، نحو: كاد زيدٌ أن يقومَ، فهذا قليل شاذٌّ في الاستعمال، وليس مأبيًّا في القياس.

---

(1) التعليل النحوي في الدرس اللغوي، خالد بن سلمان الكندي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007م، ص: 78.

(2) يُنظر: الخصائص، ابن جني (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، ص: 98، 99، 100.

(3) البيت من المنسرح، قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: الْبَيْتُ لِطَرَفَةَ. وَيُقَالُ: إنه مصنوعٌ عَلَيْهِ وأَراد اضْرِبَنْ، بِنُونِ التّأْكيد الْخَفِيفَةِ، فَحَذَفَهَا لِلضَّرُورَةِ، وَهَذَا مِنَ الشَّاذِّ؛ لأَنّ نُونَ التّأْكيد الْخَفِيفَةَ لَا تُحْذَفُ إلا إذا لَقِيَهَا سَاكِنٌ.

اللغة: قونس الفرس: ما بين أذنيه، وقيل مقدّم رأسه، والسّوط: معمول من جِلْد تُساق به الفرس. ويُروى: بالسَّيف، لكنّه غير ملائم للفرس، بل للفارس. وقونسها: أعلى رأسها. وقيل: شعر عنقها. (يُنظر: لسان العرب، مادة (قنس).

(4) يُنظر: الخصائص: 1/ 126، والاقتراح في أصول النحو، السيوطي (ت911هـ)، ضبطه وعلّق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 2006م، ص: 82.

4- ألّا يكون مطّرداً في الاستعمال شاذّاً في القياس، فإذا كان كذلك فلا بُدَّ من السّماع، ولا يُتّخذُ أصلاً للقياس، فيقال: استصوبْتُ الشَّيءَ، ولا يُقال: اسْتَصَبْتُ الشَّيء.

5- ألّا يكون شاذًّا أو ضعيفًا في الاستعمال والقياس جميعًا، فلا يسوغ القياسُ عليه، كرفعِ المفعولِ وجرِّ الفاعل.

6- ليست الكثرةُ شرطاً في المقيس عليه، فقد يُقَاس على القليل، ويكون غيرُه أكثرَ منه، نحو قولهم في النّسب إلى: شنوءة: شنئيّ، فلكَ بعد ذلكَ أن تقولَ: ركوبة: ركبيّ، هذا ضعيفٌ عند سيبويه في القياس[1].

7- ألّا يكون مما يحتمِلُهُ القياس، ولم يرد به الاستعمال؛ لأنّ فيه من التّمحّل والتّعقيد ما تتعدّد الوجوه الإعرابية فلا تنتظم القواعد المطّردة[2].

وعلى هذا فالمقيس عليه يجب أن يكون مُطَّرِدًا في الاستعمال والقياس معًا، غير شاذٍّ، ولا ضعيف، لا يخضعُ لقانون الأكثريّة، واردًا في الاستعمال. وقد جاءت هذه الشّروط السّبعةُ لتجليَ كلّ لبسٍ أو وهمٍ قد يقع فيه النّحويُّ عند توظيفيه عمليّة قياس، فوضّحت له صفاتِ المقيس عليه، وفصّلتْها مع التّمثيل؛ وذلك سعيًا إلى وضع قواعد نحويّةٍ صحيحةٍ سليمةٍ يطمئنُّ إليها الدّارس.

2.4.3-الفرع (المقيس):

وهو البنية اللُّغويّة أو الباب أو المثال الذي تريد أن تعطيه حكماً من أحكام المقيس عليه، وهو الفرع "المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً"[3]، ومثال ذلك "أنّك إذا سمعت (قام زيدٌ) أجزتَ أنت (ظَرُف خالد، وحمق بشر)، وكان ما قسْتَه عربيًّا كالذي قسْتَه عليه؛

(1) يُنظر: الخصائص: 1/ 115، 1/ 136، والاقتراح: 84.

(2) يُنظر: المرجع نفسه: 1/ 398، 399.

(3) القياس في النَّحو العربيّ نشأته وتطوّره، سعيد جاسم الزّبيدي، دار الشّروق، عمّان، 1997م، ص: 25.

لأنَّكَ لم تسمعْ من العرب أنت ولا غيرك اسم كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ، وإنّما سمعتَ بعضًا فجعلْتَهُ أصلًا، وقسْتَ عليه ما لم تسمعْ"[1]. فقد أجروا نائب الفاعل على الفاعل، وإعراب المضارع على الاسم، وإنّ وأخواتها على الأفعال وهكذا.

والمقيس نوعان، ذكرهما الزّبيدي في كتابه القياس، وهما[2]:

1- إمّا أن يكون استعمالاً يتحقّقُ القياس فيه، بأن نبنيَ الجمل التي لم تُسمعْ من قبل على نمط الجمل التي سُمعت عن العرب.
2- وإمّا أن يكونَ حُكمًا نحويًّا نُسب من قبل أصل مُسْتنبَط من المسموع كما في إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل، وحمل إعمال "ما" على إعمال ليس، وجزم الأفعال على جرِّ الأسماء، ورفعِ نائب الفاعل على رفع الفاعل، وبناء الأسماء على بناء الحروف.

فالقياس إمّا استعماليٌّ ببناء ما لم يُسمع على ما سُمِع، أو هو حكمٌ نحويٌّ مُستَنبطٌ – أيضًا– ممّا سُمِع عن العرب، وهذه البنية اللغويّة (المقيس) يجب أن تتبعَ الأصل (المقيس عليه) في الحكم أو الاستعمال؛ ليتحقّق معنى القياس فيها، ولتبتعدَ عن الخطأ واللبس.

3.4.3–الجامع، أو العلّة:

العلّة هي الرُّكن الثّالث من أركان القياس، وهي "العلاقة التي رأى المتكلِّمُ العاديُّ أو النَّحويُّ أنَّها تربط بين المحمول والمحمول عليه، فقاس أحدَهما بالآخر"[3]، ولا تتحقّق الصِّلة بين طرفي القياس: المقيس عليه، والمقيس إلَّا بجملة صفات مُشْتركَةٍ يُطلق عليها اسم الجامع، وربّما سُميت بالعلّة، أو العلّة الجامعة.

---

(1) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص: 180.

(2) يُنظر: القياس في النَّحو العربي: 26.

(3) التَّعليل النَّحويّ في الدّرس اللّغويّ: 78.

ويجب أن ترتبط العلَّة بالأصل (المقيس عليه)؛ "لأنَّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن عِلّته، وقد وقر في أذهان النّحويين أنّ العربَ الفصحاء كانوا يُدْرِكُون عِلَلَ ما يقولون، وأنّهم كانوا يُعلِّلون ما يقولون، ومن ثَمَّ جعل النُّحاةُ نصَّ العربيِّ على العلّة أو إيماءةً إليها مسلكاً من مسالك العلّة"[1].

إذًا الشَّبه أو العَلاقة أو العِلَّة الجامعة، هو ما قدّره النّحويّون من أسبابٍ استحقَّ بموجبها المقيسُ حُكم المقيس عليه. وهي الشّيء الذي من أجله وُجِد الحُكْم، وبعبارة أخرى هي الأمر الباعثُ على الحكم، ومن هنا وجب أن تكونَ وصفًا مُفْهِمًا، والعلَّةُ دليلٌ على الحكم وعلامةٌ عليه ومعرفةٌ له، لكنّها إلى جانب ذلك هي الأمرُ الباعثُ على الحُكْمِ.

4.4.3-الحُكْم:

هو إلحاقُ المقيسِ بالمقيسِ عليه وإعطاؤه حكمه، قال الكنديّ: "الحُكم هو كلُّ ظاهرةٍ لُغويَّةٍ سواءٌ أكانت صرفيَّةً أم صوتيَّةً أم نحويَّةً أم دلاليَّةً منسوبةً إلى مثالٍ أو بابٍ...، وهو في العُرْفِ إسنادُ أمرٍ إلى آخرَ إيجابًا أو سلبًا"[2]، وهو ما يسري على المقيس ممَّا هو في المقيس عليه، كما هو ثمرة القياس ونتيجته العمليّةُ، وهو عند النّحاة من أركان القياس؛ "لأنّ عمليَّةَ إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يَتَرَتَّبْ عليها إعطاء حكم الأصل للفَرْعِ لبطلت العمليّة القياسيّة بأمرها؛ إذ لا قياسَ بلا حُكْمٍ، ومثاله أنّ الرفع حكم يُعْطَى للفاعل وهو حكم إيجابيٌّ"[3].

ويمكن توضيح أركان القياس على جملة (اجتهدَ محمَّدٌ) غير الواردة عن العرب، المقاسة على جملة (قامَ زيدٌ) الواردة عن العرب، فجملة (قامَ زيدٌ) تمثّلُ الأصل (المقيس عليه)، وجملة

(1) الأصول، تمّام حسّان: 188.
(2) التّعليل النّحويّ في الدّرس اللّغويّ: 77.
(3) المرجع نفسه: 77.

(اجتهدَ مُحَمَّدٌ) تُمَثِّل الفَرْعَ (المقيس)، والفعل الماضي (اجتهد) يأخذ حكم الفعل الماضي (قامَ)، وكذلك الفاعل (مُحمّد) يأخذ حكمَ الفاعلِ (زيد)؛ وذلك لوجود علّةٍ وسببٍ وهو أنّ كلتا الجملتين فعليّتان، فعلهما ماضٍ، غير متّصل بضمائر، وفاعلهما اسمٌ ظاهرٌ مُعربٌ.

2.3-الأصول النَّحوية:

الأصول النّحوية هي القواعد النّحويّة التي وردت في معظم كُتُبِ التَّأليف النّحوي، كما ورد في شرح الرّضيّ لتعريف ابن الحاجب (ت646هـ) علم الصّرف، في قوله: "قوله بأصول: يعني بها القوانين الكليّة المنطبقة على الجزئيّات"[1]، وهي بذلك تتّفق وتعريفَ القواعد.

وبحسب ما وردَ في كتب النّحوِ فإنّ هذا المصطلحَ يدلُّ على القاعدةِ، ودليل ذلك ما رُوِيَ عن أبي الأسود الدُّؤلي (ت69هـ) قوله: "دَخَلْتُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ-يقصدُ عليًّا رضي الله عنه- فَرَأَيْتُهُ مُفَكِّرًا، قُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ بِبَلَدِكُمْ هَذَا لَحْنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ. فَقُلْتُ: إِنْ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقِيتْ فِينَا هَذِهِ اللُّغَةُ. ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ فَأَلْقَى إِلَيَّ صَحِيفَةً فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ"[2]، ومعنى ذلك أنَّ أبا الأسود أراد أن يجمع قواعدَ اللغةِ العربيّةِ، ولكنّه استعمل مصطلح (أصول) وكلاهما بمعنىً واحدٍ، وفيما يدعم هذا السّياق قول خلف الأحمر (ت180هـ): "لما رأيتُ النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التّطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلِّم المتبلِّغ في النَّحو من المختصر والطّرق العربيّة والمأخذ الذي يخفى على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به فهمه، فأمعنت النَّظر والفكر في كتاب أؤلفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغنيَ به المتعلِّم عن التّطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدعْ فيها أصلًا، ولا

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) صاحب خزانة الأدب، الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1975م، ج1، ص: 1.

(2) سبب وضع علم العربية، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: مروان العطيّة، دار الهجرة، بيروت، دمشق، ط1، 1988م، ج1، ص: 34.

أداةً، ولا حُجَّةً، ولا دلالةً إلا أمليتُها فيها. فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النّحو كله، ممّا يصلح لسانه في كتابٍ يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إن ألّفها"[1]، فقد جمع خلف الأحمر أصول النّحو وقواعده وأدواته وحججه في أوراق ألّفها؛ للتّسهيل على المتعلِّمين، ولتعليمهم اللسان العربيَّ الصّحيح.

ومن ذلك قول العكبري (ت 616هـ): "وَهَذَا مُخْتَصر أذكر فِيهِ من أصُول النَّحْو مَا تمسُّ الْحَاجة إِلَيْهِ وَمن علل كل بَاب مَا يعرفك أَكثر فروعه الْمرتبَة عَلَيْهِ"[2]، وتعبير العكبريّ بمصطلح "أصول النّحو" في هذا السّياق خير دليلٍ على أنّ الأصول، والقواعد مصطلحان استعملا لمعنىً واحد عند النُّحاةِ العرب.

3.3–قواعد التّوجيه:

يُعدُّ تمّام حسّان أولَ من استعمل مصطلح قواعد التوجيه، وهي كما عرّفها في كتابه الأصول أنّها "تلك الضّوابط المنهجيّة التي وضعها النّحاة؛ ليلتزموا بها عند النّظر في المادّة اللغويّة سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا التي تُستعملُ لاستنباط الحكم"[3]، فهو يرى أنّ هذه الضّوابط كافية للحكم على المادّة اللغويّة المنقولة عن العرب، فهي بذلك ضوابط قويّة موثوقٌ بها، أمّا عن تسميته لها بهذا الاسم، فقد علّلها بقوله: "وإنّما آثرتُ أن أُسمّي هذه القواعد قواعد التّوجيه؛ لارتباطها بالتّعليل وبتوجيه الأحكام عند التّأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول"[4]، فهي تطرح أحكامًا يمكنُ للنُّحاةِ اختيار الأَوْلى منها عند الحكم في مسألةٍ نحويّةٍ.

---

(1) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 8، ص: 154. "مقدمة في النحو" تأليف خلف الأحمر البصري المتوفي سنة 180هـ.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص: 39.

(3) الأصول، تمام حسان: 189- 190.

(4) المرجع نفسه: 190.

ولما كان منهج التّقعيد النّحوي في عمومه مظهرًا من مظاهر المنظومة الاستدلاليّة في الفكر الإسلامي القديم، فقد أطلق على قواعد التّوجيه مصطلح القواعد الكلّيّة في النّحو؛ لتكون في مقابل القواعد الكُلّيّة في الفقه. وكونها ضوابط منهجيّة يجعلها دستورًا للنّحاة "والذين يعرفون الفرق بين الدّستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التّوجيه وما نعرفه باسم قواعد النّحو؛ أي: قواعد الأبواب"[1]، فقواعد الأبواب خاصّة وقواعد التّوجيه عامّة بما فيها من ضوابطَ وأحكامٍ كُلّيّةٍ.

4.3–التّعليل النّحويّ:

يعتمدُ التّعليل النّحويّ على مدلول المادّة اللغويّة؛ فهو بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظّواهر اللغويّة والقواعد النّحويّة، وهو تبريرٌ للقواعد وإساغتها، وشرحٌ لبواعثها وأهدافها، وهو ليس عنصرًا أساسيًّا من عناصر البحث النّحويّ بقدرِ ما هو طرائف تمدُّ النّحاةَ بشيء من المتعة النّفسيّة والذّهنيّة معًا.

وقد كانت نشأة التّعليل النّحوي متأخّرةً عن التّقعيد، وكان التّعليل في بداية نشأته يقتصرُ على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها، دون التأثير فيها بالتّغيير أو التّبديل، إلّا أنّه مرّ بمرحلة طويلة من التّطوّر، كانت نهايتها التّأثير المباشر في القواعد ذاتها، دون الوقوف عند تبريرها وتقديم ما عساه يكون مُسوّغًا لها أو للظّواهر التي وراءها، وبطبيعة الحال فإنّ مراحلَ التّطوّر في التّعليل النّحويّ قد حملت آثارًا واضحةً من الظّروف التّاريخيّة التي عاشها النّحاة، كما عكست بصورةٍ جليّةٍ اتّجاهاتهم الفكريَّةَ، حيثُ كشفت بذلك عن اتّصال البحث اللغوي بالمجتمع، وأكّدت بصورةٍ حاسمةٍ أنّ العلمَ ليس إلّا وليدَ الظّروف الموضوعيّة التي يعيش فيها ويتشكّل من خلالها، مهما بدا هذا العلم مُغْرقًا في العزلة عن تيّارات المجتمعِ وأحداثه[2].

(1) الأصول، تمام حسان: 190.

(2) يُنظر: أصول التفكير النّحوي: 151.

إذن فالنّحاةُ أرادوا بوضع القواعد النّحويّة "تأكيد ما في العربية من خصائص، ودعم ما لها من امتياز، فابتدؤوا في الوقت الذي يضعون فيه القواعد يبرّرون هذه القواعد، ويجعلونها ترتكز على دعائم محدّدة من الأهداف التي توخّت اللغة –في نظرهم– تحقيقها، فأسلمت بالضّرورة إليها بعد أن صاغت أسسها. وهكذا نشأ التّعليل النّحويّ"[1]، فالتّعليلُ النّحويُّ نال من اسمه نصيبًا في التّبريرِ والتّعليلِ لقواعدِ اللغةِ العربيّةِ بطريقةٍ منهجيّةٍ منطقيّةٍ مُقنعةٍ لدارسي اللغةِ وقواعدِها.

أمّا مصطلح العلل الأولى فما هو إلّا "مظهرٌ من مظاهر القواعد، بل هي القاعدة الناتجة عن الشّروط التي يوجد حكم من الأحكام بوجودها"[2]، وهي بذلك جملة الأحكام التي يبنيها النّحويّ، ويلتزم بها المتكلّم، ويقتفيها المتعلّم.

وتكون دلالة العلّة النّحويّة بالاستنباط والتّأويل، وقد وردَ ذكرُ مصطلح (عِلَل النَّحْو) في كُتبِ النُّحاةِ القُدامى، كما وردَ مصطلح الأصول والقياس، ومن ذلك قول الزّجّاجي (ت337هـ): "وهذا كتاب أنشأناه في علل النّحو خاصّة والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأنّ الكتب المصنّفة في الأصول كثيرة جدًّا، ولم أرَ كتابًا إلى هذه الغاية مفردًا في علل النّحو مستوعبًا جميعها، وإنّما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشّيء اليسير منها مع خلوّ أكثرها منها"[3]، فهو –في كتابه هذا– قد علّل لقواعد النّحو وأصوله، وشرح فيه أسرار تلك العلل، وما غمض منها، وما احتاج إلى تفسير وتعليل، وبذلك يكون أوّل كتاب شاملٍ لعللِ النّحو.

---

(1) أصول التفكير النّحوي: 150.

(2) الأسس المنهجية للنّحو العربي: 17.

(3) الإيضاح في علل النحو، الزَّجَّاجي (ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط5، 1986م، ص: 38.

مرَّ التّعليلُ النّحويُّ بثلاثِ مراحلَ، لم تشهدْ أولاها تأليفًا فيه، ولا إنشاءَ نظريَّاتٍ خاصّة به؛ ذلك أنّ "النّظريّة تعتمد في جوهرها على النّظرة الشّاملة، التي تضمّ القضايا المختلفة والمسائل المتعدّدة، دون أن تقف أسيرة الفوارق الشّكليّة أو الحدود السّطحيّة، وهو ما لم يحدث عند نحاة هذه المرحلة، ويبدو أنّ السّرّ في ذلك هو أنّهم وجّهوا جُلّ عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التَّقعيد للظّواهر اللغوية، أما التّعليل فلم يقصدوا إليه، ومن ثمّ لم يتوسّعوا فيه، ولذلك ظلّ مجرّد تبريرات لبعض المسائل الجزئيّة"[1]، فظلّتِ المرحلةُ الأولى منه فقيرةً مقارنةً بغيرها.

ويبدو أنّ السّرّ في ذلك أنّهم وجّهوا جُلّ عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التّقعيد للظّواهر اللغوية، أما التَّعليل فلم يقصدوا إليه، ومن ثمّ لم يتوسّعوا فيه، ولذلك ظلّ مجرّد تبريرات لبعض المسائل الجزئيّة[2]، وكأنّ القياسَ أخذ نصيب التّعليل من العناية والاهتمام.

فكان التَّعليل في هذه المرحلةِ بمثابة تفسير للقواعد النّحويّة، يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرّراتها، "وكانت هذه المبرّرات إمّا تقتصر على ذكر المصدر الذي تُبْنَى عليه القاعدة النّحويّة، أو تتجاوز ذلك فتحاول تقديم مُسوّغ عقلي لما تتناوله من قواعد أو ظواهر"[3]. فقد ظلَّت تعليلاتُ النُّحاةِ واقفةً عند حدِّها، وكأنّها تقفُ وقفةَ احترامٍ أمام القاعدةِ النّحويّةِ، لا تتجاوزها، ولا تتعارضُ معها، بل تخدمها وتؤكِّد صحّتها.

أمَّا المرحلة الثّانية من مراحلِ التّعليلِ النّحويّ فإنّها "تبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد (ت175هـ)، وتنتهي بالزّجّاج (ت311هـ)؛ أي أنّها تمتدّ حتّى أوائل القرن الرّابع الهجري، وتشمل قرن ونصف القرن"[4]، وفي هذه المرحلة كان التَّقعيدُ النَّحويُّ للظَّواهرِ اللُّغويَّةِ قد اكتمل أو كاد يكتملُ؛ حيثُ شمل معظم الظَّواهر اللُّغويَّة، ولم يدعْ فيها جوانب تحتاج جهدًا كبيرًا في

(1) أصول التفكير النّحوي: 154.
(2) يُنظر: المرجع نفسه: 154.
(3) المرجع السّابق: 155.
(4) المرجع السّابق: 156.

تأصيلها والتّقعيد لها، وهنا اتّجهت جهودُ النُّحاةِ نحو موضوع جديدٍ من موضوعات النّحو، وهو "التَّعليل لما هو موجودٌ في اللغة وما هو مُقنّنٌ في القواعد معًا"[1]، في محاولةِ إثراء المادّة العلميّة اللغويّة، وكشف مكنوناتها، وإيجاد الجديدِ منها، والرّبط بين التّعليل والتّقعيد.

وقد اتّسمَ التّعليلُ في هذه المرحلة بأنّه ظلَّ مُحْتَرِمًا القواعد النّحويّة، واقفًا عندها، مكتفيًا في علاقته بها بتبريرها وإساغتها[2]، حتّى انتهت المرحلة الثّانية من مراحل التّعليلِ النّحوي وهو ما يزال واقفًا أمام القاعدةِ النّحويةِ يضمرُ لها كلّ احترامٍ، لا يتجاوزُها ولا يتعدّاها.

أمّا المرحلةُ الثّالثةُ من مراحلِ تطوُّرِ التّعليلِ النّحويّ فإنّها "تبدأُ بابن السّرّاج أبي بكر محمد بن السّري (ت316هـ)"[3]، وفي هذه المرحلة تجرّأ التَّعليلُ النّحويّ، فلم تعدْ وظيفتُه تبريرَ القواعد النّحويّة واللغويّة، وإنّما امتدَّ لإيجاد ما يتّسقَ مع تلك العلل، "وهكذا لا يظلُّ كما كان مُقيّدًا باللغة وظواهرها ومُلتزِمًا بالنَّحو وقواعده، وإنّما ينطلقُ من أسر هذه القيود فيتصوّر ما يشاء من ظواهر، ثُمّ يبني عليها ما يريد من قواعد. وبهذا تنقلب العلاقةُ بين التّعليلِ والتّقعيد. فبعد أن كان التَّقعيد هو الهدف والتّعليلُ ليس إلّا تبريرًا لأحكامه المقرّرة وظواهره المعتَبَرة، أصبح تلمُّسُ العلل هدفًا رئيسًا في البحث النّحويّ. وبمقتضاه يمكن أن تُعدَّل القواعد لتتّفقَ مع التّعليلات، وتتّسقَ مع تصوّراتها المبنيّة على أسسٍ ذهنيّةٍ منطقيّةٍ معًا"[4]، وهذه أقصى مراحل التّطوّر التي وصلَ إليها التّعليل النَّحويّ.

وهذه مراحل تطوّر التّعليلِ النّحوي، من موافقة القاعدة النّحويّةِ والتّبريرِ لها إلى التّأثير في القاعدة النّحويّة، والتّعديل فيها لتتوافق معه وفقَ أُسسٍ منطقيّةٍ.

---

(1) أصول التفكير النّحوي: 158.

(2) يُنظر: المرجع نفسه: 160.

(3) المرجع السّابق: 164.

(4) المرجع السّابق: 169.

4- أهميّةُ التَّقعيدِ النَّحويّ، والقياس:

تتعدّدُ أهميَّةُ كلٍّ من التّقعيد والقياسِ اللّغوي، على صعيد اللغةِ العربيّةِ وقواعدها، وعلى صعيدِ الإنسانِ النّاطقِ بالعربيّةِ بعامَّةٍ، واللغويّ بخاصّةٍ، ومن فوائدِ التّقعيدِ أنّه يعملُ على: "حفظ القرآن وصونه من الخطأ، ثم تيسير تعليم اللغة لمن يريد ذلك من الأعاجم الذين بسطت الدولة الإسلامية عليهم سلطانها"[1]، في محاولةٍ إلى نشر اللغةِ العربيّةِ بطريقةٍ مُوسَّعَةٍ مُبسّطَةٍ تصلُ غير النّاطقين بها بسُبُلٍ مُيسَّرةٍ قدر الإمكان.

كما أنَّ للقياسِ أهمّيّةً كبيرةً في الدّراساتِ النّحويّةِ، فهو أدعى إلى الاختصار والإيجاز؛ باعتباره يقيس الظَّاهرة على ظاهرةٍ أخرى ويحكمُ لها بحكمِها، فتأخذُ الظَّاهرةُ المقيسَةُ حُكْمَ الظَّاهرةِ المقاسِ عليها، ويساعد القياسُ النَّحويَّ ويمكّنُه من تقريرِ القواعدِ، وإثباتها وارتجالها، وقد أدرك القدماء فائدته، يقول أبو علي الفارسي (ت377هـ): "أخطئ في خمسين مسألةً في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[2] ويقول عنه ابن جنّيّ (ت392هـ): "مسألةٌ واحدةٌ من القياس أنبلُ وأنْبَهُ من كتابِ لغةٍ عند عيونِ النَّاسِ"[3]، وهذا يدلُّ على إدراك هؤلاء العلماءِ لقيمةِ القياس.

كذلك فإنّ القياسَ يقي اللّغةَ وقواعدها منَ اللّحن والتَّحريف، وبه يمكنُ الحفاظُ على لغةِ القرآنِ الكريمِ من كلِّ يدٍ عابثةٍ تحاولُ التّقليلَ من شأنِ هذه اللغة الخالدة، كما أنَّ القياسَ وسيلةٌ تمكّنُ الإنسانَ من النُّطقِ بآلافِ الكلماتِ والجُمَلِ الجديدةِ على سمْعِه، فيزيدُ بذلك من المخزون اللغويّ لديه.

---

(1) مدخل إلى تاريخ النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 2008م، ص: 55، 56.

(2) الخصائص: 2/ 90، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1985م، ص: 233.

(3) المرجع نفسه: 2/ 90.

المبحثُ الثَّاني

جهودُ علماءِ النَّحوِ في التَّأسيسِ للتَّقعيدِ النَّحويّ

وفيه:

- **أَسْبَابُ وَضْعِ عِلْمِ النَّحْوِ.**
- **نَشْأَةُ عِلْمِ النَّحْوِ.**
- **التَّقْعِيدُ النَّحْوِيُّ في حَضْرةِ المدَارِسِ النّحْوِيَّةِ.**
- **القِياسُ في العَصْرِ الحَدِيثِ.**

جهودُ علماءِ النَّحوِ في التَّأسيسِ للتَّقعيدِ النَّحويّ

توطئة:

لا شكّ أنّ علمَ النَّحوِ يشهدُ بداية تأسيسٍ كسائر العلوم، وإنْ كان معروفًا مُتناقَلًا بين العربِ الأقحاحِ بمضمونه، وتطبيقهم له، وإنَّ القارئَ في تاريخ النّحو العربيّ يتعرَّفُ إلى الجهود التي بُذلت حول نشأة هذا العلم، والتي تمّت في وقت مبكّرٍ جدًّا، قُبيلَ النِّصف الثَّاني من القرن الأوَّلِ الهجريّ، كتلك التي قام بها أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) أو علي بن أبي طالبﷺ (ت40هـ)، أو غيرهما.

لقد كان بعض الخلاف بين العلماء حول نشأة علم النّحو، حيثُ عدّ ابن فارس (ت395هـ) هذا العلم في اللغة العربية قديمًا بقدمها ومُنَزَّلًا كتنزيلها، وأنَّه كان معروفًا ومدروسًا من قديم، ثم تنوسيت قواعدُه وأتت عليها الأيَّام حتى جاء أبو الأسود الدَّؤلي (ت69هـ) فأحيا ما اندثر منه[1]، ويردّ أحمد مختار عمر (ت2003م) على رأي أحمد بن فارس بالمناقشة والأدلّة المقنعة، فهو يرى "أنَّ النَّحو العربيَّ قد نشأ فنًّا قبل أن يكون علمًا؛ أي: أنَّ هذه الطُّرق الخاصّة بالأداء في اللّغة قد التزمت باطّرادٍ في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكّنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النَّحويَّة، ولا نرى رأيه أنَّ اللُّغة العربيَّة قد وُجِدَت أوّل ما وجدت وفيها تلك الظَّواهر الفنية، أو أن تكون قد عرفت أول ما عرفت وهي متميّزة بضوابط الإعراب المختلفة"[2]، فأحمد مختار عمر يرى أنَّ النّحوَ نشأ فنًّا مارسه النّاس، وعاشوا فيه أو عاش فيهم دون أن يكونَ مدوّنًا عندهم قواعدَ، لها ضوابطها وقوانينها ومُطّردها وشاذّها، وهذا رأيٌ واردٌ.

---

(1) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (ت395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1997م، ص: 17.

(2) البحث اللغوي عند العرب: 82.

ومن الطَّبيعيّ أن تكون اللُّغة العربيَّة قد مرّت بمراحل من البساطةِ والاضطّراب وعدمِ الاطّراد والاستقرار، قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن، فهي مع الزَّمن "قد تمَّت وعمَّت والتزمت واستقرَّت في النُّفوس على وجهٍ يجعلها ملكة أو ما يشبه الملكة، وجرى أهلها على سنن ثابت أو كالثَّابت في صوغ الكلمة وضبط حروفها وبناء الجمل والأساليب"[1]، حالها حال أيّ علمٍ يكونُ فيه فرقٌ ملحوظٌ بين أوّل نشأته، وما بعد استقراره وممارسته.

ويبرِّرُ أحمد مختار عمر رأيه هذا بأنَّ "كثيرًا ممَّا نجده في بطون الكتب القديمة، وفي ثنايا النُّصوص من أمثلةٍ نحويَّةٍ وشواهدَ أدبيَّةٍ خارجةٍ عن تلك القواعد والتي وضعها النُّحاةُ ثمَّ التمسوا لها تخريجًا، إنْ هو إلَّا بقايا من اللغة العربيّة في مراحلها الأولى قبل أن تنضج"[2]، ويستدلّ على ذلك بأدلّةٍ من أشعار العرب، ومن ذلك قول امرئ القيس (ت545م)[3]:

فاليومَ أَشْرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثمًا مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ[4]

ففي هذا البيت أهملَ الإعراب في الفعل المضارع (أشربُ)، وألزمه السّكون أو البناء، وذلك ربّما دون قصد أو انتباه، ومن ثمَّ شرعَ النُّحاةُ يوجدون التَّخريجات؛ لتبريرِ موقف امرئ القيس هذا.

---

(1) اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، حسن عون، جامعة الإسكندرية، ط1، 1952م، ص: 57.

(2) البحث اللغوي عند العرب: 82.

(3) ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر (ت545م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة –بيروت، ط2، 2004م، ص: 141.

(4) البيت من السريع، لامرئ القيس، وقد كان حلف ألّا يشرب الخمر حتى يقتل بنى أسد الذين قتلوا أباه حجَرا، فلمّا قتل جماعة منهم قال: حلت لي الخمر بعد أن كانت حرامًا عليَّ، وكنت في شغل شاغل لي عن شربها، فاليوم حين أخذت الثأر أشرب، وكان حقّ (أشربُ) الرفع؛ لعدم وجود الجازم، فسكّن تخفيفًا للوزن. والمستحقب للشَّيء: الحامل له على ظهره. ومنه الحقيبة، فشبّه الإثم بالشّيء المحمول لمشقّته على النفس، والاستحقاب تخييل، والواغل: الدّاخل على الشاربين من غير أن يدعوه؛ أي: فاليوم أشربُ ما شئتُ حال كوني غير متحمِّل ذنبًا من الله. حيث برّرت في قسمي، ولا متطفّل على الشاربين.

ومن ذلك إلزام الأسماء الخمسة الألف، كما في المثل "**مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل**"[1]، ويُخرّجُ الشّاهدُ هنا على لغةِ من يلتزم الألف في إعراب الأسماء الخمسة كلِّ حالاتها.

1-أسبابُ وضعِ علمِ النَّحوِ:

لقد فشا اللَّحنُ في اللّغة العربيّةِ عقب الفتوحات الإسلاميّة، وبعد أن امتدّت آفاق اللّغة العربيَّة إلى مجالاتٍ لم تُتَحْ لها من قبلُ، حتى فسدت ألسنة العرب أنفسهم نتيجةَ اختلاطهم بالأجانب، وقد تنوّعت أشكالُ اللَّحن في العربيّة، ومن ذلك: تسكينُ أواخر الكلمات وترْكُ الإعراب؛ خوفًا من اللَّحن، والانحرافُ في نطق بعض الأصوات كنطق الظَّاء ضادًا، ونطق الصَّادِ سينًا "ويُروى أنَّ عمرَ بنَ الخطّابِ ﷺ (ت23هـ) مرّ برجلين يرميان، فقال أحدهما للآخر: أسَبْتَ -يعني أصبت-، فقال عمر ﷺ: سوء اللّحن أشدُّ من سوء الرّمي"[2]، كما انتشر الخطأ في قواعد النَّحو، يُروى أنّ "أبا عمرو بن العلاء (ت154هـ) مرّ بالبصرة فإذا أعدال مطروحة مكتوب عليها "لأبو فلان" فقال: يا رب، يُلْحِنون ويُرْزَقُون؟"[3]، في دلالةٍ على استهجانِ اللَّحنِ اللّغويّ والنّحويّ، وعدِّهم إيّاه أمرًا عظيمًا غير مقبول.

حتّى أنّ الحُكّام والخلفاء لم ينجوا من الوقوع في اللّحن، ومن ذلك ما رواه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت380م) أنّهُ "كان أمير البصرة يقرأ: ﴿**إِنَّ اللّهَ وَمَلائِكَتَهُ**

---

(1) هكذا يُروى المثل في كتب اللغة والنحو، وورد في مجمع الأمثال للميداني (مُكرهٌ أخوكَ لا بطل)، 1/ 152.

(2) محض الصَّواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، جمال الدين الحنبلي (ت909هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م، ج2، ص: 727.

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (ت646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي -القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية -بيروت، ط1، 1982م، ج2، ص: 319.

يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1] بالرّفع، فيلحن، فمضيتُ إليه ناصحًا له، فزبرني وتوعّدني، وقال: تلحّنون أمراءكم!"[2].

ولا تخفى قصَّةُ الحجّاج بن يوسف الثَّقفيِّ (ت95هـ) حين "سأل يحيى بن يعمر (ت129هـ): أتسمعني أُلْحِنُ على المِنْبَرِ، قال يحيى: الأمير أفصحُ النَّاسِ، إلّا أنّه لم يكن يروي الشّعر، قال: تسمعني ألحن؟ قال: حرفًا، قال: في أيٍّ؟ قال: القرآن، قال: فذاك أشنع، قال: وما ذاك؟ قال: تقول: **﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾**[3]، بالرّفع -رفع أحبّ وصحَّتُها بالنَّصبِ-، فقال: والله لن تسمعني ألحن بعد ذلك، وأبعده إلى خراسان"[4]، فالحجّاج لم يقبل على نفسه اللحن، خاصّةً في كتاب الله ﷻ، ولم تَهُنْ عليه نفسه أن يُراجَعَ في هذا الأمر، فأخذ عهدًا على نفسه بألّا يُلحِن بعد هذا اللّحن، وأن ينفيَ يحيى بن يعمر إلى خراسان؛ وكأنّه رأى لحنَه هذا أشدَّ العيوب، فلم يحتمل أن يلتقيَ بمَن وجَّه إليه خطأه فيما بعد.

وعمر بن عبد العزيز ﷺ (ت101هـ) الذي لحن لحنة فنُبِّهَ إليها فحبس نفسه في منزله ومعه من يُعَلّمُه العربيّة، ولم يخرج على الملأ إلّا وهو أفصحُ النَّاسِ[5]، وكان عبد الملك بن مروان (ت86هـ) قد سُئِلَ عن إسراع الشَّيب إلى رأسه، فقال: "شيَّبتْني مواقفِ الخطابَةِ وتوقُّعِ

---

(1) سورة الأحزاب، آية: 56.

(2) إنباه الرّواة: 2/ 43.

(3) سورة التوبة، آية: 24.

(4) تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1995م، ج12، ص: 151.

(5) يُنظر: من تاريخ النّحو: 14.

اللَّحن"[1]، فَمِنْ شدّةِ خوفه اللَّحنَ على المنابرِ شابَ شَعْرُه، وهذا دليلُ هيبةِ المنابرِ وحاجتها خطيبٍ بليغٍ عالمٍ باللغةِ وقواعدِ النّحوِ.

وهذه المواقفُ كُلُّها وغيرها الكثير تدلُّ على عِظَمِ اللحن عند العربِ القُدامى، وشدّةِ خوفهم أن يقعوا فيه، في دلالةٍ إلى عظمِ اللغةِ العربيّة، ومكانتها عندهم، وكأنَّ اللحنَ فيها من الكبائر، وهذا الحرصُ كان له دورٌ كبيرٌ في الحفاظِ على اللغة العربيّة، والسّعيِ إلى التّأليف في النّحو العربي؛ لحفظه من اللَّحنِ والضَّياع.

2-نَشْأَةُ علمِ النَّحْو:

تتعدّد الرواياتُ وتختلفُ في الحديثِ عن بداية تأسيس النَّحوِ العربيّ، أو بالأحرى حول جمعه وبداية التَّأليف فيه، فمن قائل: إنَّ عليَّ بن أبي طالبﷺ هو أوّل من أمر بجمعِ النّحوِ والتّأليف فيه، ومن قائلٍ إنَّه أبو الأسود الدؤلي، ومن قائل: إنَّه نصرُ بنُ عاصمٍ (ت89هـ)، "قال محمَّدُ بن إسحاق (ت151هـ): زعم أكثر العلماء أنَّ النَّحو أُخِذَ عن أبي الأسود الدّؤلي، وأنّ أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبﷺ، وقال آخرون: رسم النّحوَ نصرُ بنُ عاصم الدُّؤليّ ويقال اللّيثيّ، قرأتُ بخطِّ أبي عبدِ اللهِ بن مقلة (ت328هـ) عن ثعلب (ت291هـ) أنَّه قال: روى ابن لُهَيعة عن أبي النّضر، قال: كان عبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ) أوَّل من وضع العربيّة، وكان أعْلَمَ النّاسِ بأنساب قريش وأخبارها وأحد القرّاء"[2]، وقد ذكر ابنُ سلّام (ت232هـ) في طبقات فحول الشّعراء أنّه "أوَّل من أسَّسَ الْعَرَبيَّة وَفتح بَابَهَا وأنهج سَبِيلهَا وَوضع قياسها أَبُو الْأسود الدُّؤلي"[3]، ولم يكنِ الخلافُ على تحديدِ أوّل مَن

(1) أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت)، ص: 20.

(2) الفهرست، ابن النديم (ت438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت –لبنان، ط2، 1997م، ص: 61.

(3) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت232هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ج1، ص: 12.

أمر بجمعِ النّحو والتّأليف فيه فحسب، بل اختلفتِ الرّواياتُ التي نسبت هذه المهمَّةَ إلى أبي الأسود في الباعثِ له على وضعِ النّحو، فيقول بعضهم: "إنَّ عليَّ بنَ أبي طالب ﷺ هو الذي أوعز إليه بوضع النَّحو، ومن قائلٍ: إنَّه عمرُ بنُ الخطاب ﷺ، ومن قائلٍ: إنَّه زيادُ بنُ أبيه (ت673م)[1]، ومن قائلٍ: إنَّ أبا الأسود فزع بنفسه إلى وضع النَّحو حين سمع قارئًا يقرأ: ﴿لا يَأْكُلُه إلاَّ الخَاطِئون﴾[2]، بجرِّ الخاطئين، أو قارئًا يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3] بكسر رسول"[4]، وما زال الخلافُ قائمًا حتّى عصرنا هذا يرويه جيلٌ بعد جيلٍ، وإنْ لم يكنْ من المهمّ معرفةُ مَن قام بهذا العمل الطّيّبِ، والجُهْدِ العظيمِ، بقدرِ ما تكونُ الأهمّيّةُ بجمعِ هذا العلمِ وتدوينِه.

أمَّا أبو عبيدة فيقول في السَّبب الّذي دفع أبا الأسود إلى وضع النّحوِ وجمعه: "أخذ النَّحوَ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ أبو الأسود، وكان لا يخرج شيئًا أخذه عن عليٍّ –كرّم اللهُ وجهَهُ– إلى أحدٍ حتى بعث إليه زياد: أن أعْمِلْ شيئًا يكونُ للنَّاسِ إمامًا، ويُعرَفُ به كتابُ اللهِ، فاستعفاه من ذلك، حتّى سمع أبو الأسود قارئًا يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[5] بالكسر، فقال: ما ظننتُ أنّ أمر النّاس آل إلى هذا، فرجع إلى زياد، فقال: افعل ما أمر به الأمير فَلْيَبْغِنِي كاتبًا لَقِنًا، يفعل ما أقول، فأتى بكاتبٍ من عبد القيس فلم يَرْضَهُ، فأتى بآخر، قال أبو العباس المبرّد (ت286هـ): أحسبه منهم، فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقطْ نقطةً فوقه على أعلاه، وإن ضمَمْتُ فمي فانقطْ نقطةً بين يدي

(1) هو زياد بن أبيه (ت673م)، وهو قائد عسكري في عهد الخلافة الراشدة، وسياسي أموي شهير، ساهم في تثبيت الدولة الأموية وكان واحدًا من أربعةٍ من دُهاةِ العربِ.

(2) سورة الحاقَّة، آية: 37.

(3) سورة التّوبة، آية: 3.

(4) البحث اللغوي عند العرب: 83، 84.

(5) سورة التوبة، آية: 3.

الحرف، وإنْ كسرتُ فاجعل النُّقطةَ من تحت الحرف، فهذا نقْط أبي الأسود"[1]، وهذه الرّواية تُثبتُ أنَّ الدّافع كان داخليًّا عند أبي الأسود، عندما رأى النّاسَ يُلحنون في كتاب الله، وما يترتّبُ على ذلك من تغييرٍ في المعاني، رغم أنّه طلب من زيد أن يعفيه من هذه المهَمَّةَ من قبلُ.

وفي روايةٍ يرجعُ السّببُ إلى ابنته، حيث قالت له: ""ما أحسنُ السماء" بضمّ أحسن، تريد التعجب، ولكنه فهم الاستفهام، فقال لها: نجومُها، فقالت له: يا أبتِ، إنّما أخبرك ولم أسألْك، فقال لها: إذن فقولي: "ما أحسنَ السماءَ" بالنّصب"[2]، ولهذه القصّة روايةٌ أُخرى، إذ يقال: "إنَّ أبا الأسود دخل عليها في وقدة الحرّ بالبصرة؛ فقالت له: يا أبت، ما أشدُّ الحرّ، تعني التَّعجب، ولكنه فهم الاستفهام؛ لأنّها رفعت، فقال لها: شهر ناجر[3]. فقالت له: يا أبت، إنما أخبرتُك، ولم أسألك[4]، ومهما يكن اللحنُ الذي وقعت فيه ابنةُ أبي الأسود، أو مهما تكن العبارة التي قالتها، فإنَّ أبا الأسود لم يَطِقْ ذلك، وكان هذا اللحن دافعًا له نحو جمع النّحو وبدء التَّأليف فيه.

وفي روايةٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى عليّ بن أبي طالب –كرَّمَ اللهُ وجْهَه– ، فَرَأَيْتُهُ مُطرقًا مُفَكِّرًا، قُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ يا أمير المؤمنين؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ بِبَلَدِكُمْ هَذَا لَحْنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ. فَقُلْتُ: إِنْ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقِيتْ فِينَا هَذِهِ اللُّغَةُ. ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ فَأَلْقَى إِلَيَّ صَحِيفَةً فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، فَالِاسْمُ مَا أَنْبَأَ عَنِ الْمُسَمَّى، وَالْفِعْلُ مَا أَنْبَأَ عَنْ حَرَكَةِ الْمُسَمَّى، وَالْحَرْفُ مَا أَنْبَأَ عَنْ مَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ، ثُمَّ قَالَ: وَاعْلَمْ يَا أَبَا الْأَسْوَدِ أَنَّ الْأَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ وَشَيْءٌ

(1) الفهرست: 61، 62.

(2) ضحى الإسلام: 1/ 245.

(3) كل شهر في صَمِيمِ الحَرِّ اسْمُهُ ناجِرٌ؛ لأَن الإِبل تَنْجَرُ فِيهِ أَي يَشتَدُّ عَطَشُهَا حَتَّى تَيْبَسَ جُلُودُها. وصَفَرٌ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُقَالُ لَهُ ناجرٌ. (لسان العرب: (نَجَرَ)، 194/5).

(4) من تاريخ النّحو: 10.

لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلَا مُضْمَرٍ، ثُمَّ قَالَ: تَتَبَّعْهُ وَانْحُ نَحْوَهُ وَزِدْ فِيهِ"[1]، ويُضيفُ ابن الأنباري (ت328م) على هذه الرّواية قائلًا: "ثم وضع أبو الأسود بابي العطف والنعت، ثم بابي التَّعجب والاستفهام، إلى أن وصل إلى باب إنّ وأخواتها ما خلا (لكن)، فلمَّا عرضها على عليٍّ أمره بضمِّ (لكن) إليها، وكلَّما وضع بابًا من أبواب النَّحو عرضه عليه"[2]. وهذه الرّوايةُ تدلُّ على أنَّ عليَّ بن أبي طالب هو مَنْ أمَرَ أبا الأسود بوضع النّحوِ.

وابن النَّديم (ت384هـ) يعود فيذكر رواية أخرى تثبت هذا الوضع لأبي الأسود، وذلك في فصلٍ عقده بعنوانِ: "سببٌ يدلُّ على أنَّ مَنْ وضع النَّحو كلامًا هو أبو الأسود الدُّؤلي" ذكر فيه أنَّه رأى بنفسه أربعة أوراق قديمة كتب عليها: "هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود الدؤلي -رحمةُ اللهِ عليه-بخط يحيى بن يعمر (ت129هـ). وتحت هذا الخطِّ بخط عتيق هذا خط علان النَّحويّ، وتحته: هذا خطُّ النَّضر بن شميل (ت203هـ)"[3]، وهذه شهادةٌ لا يمكنُ تجاهلها ولا إنكارها في التّاريخِ النّحويّ.

وبلا شكٍّ أنّ روايةً واحدةً من هذه الروايات صحيحة وحقيقيّة، والروايات الأخرى منها المتوقّع ومنها المشكوك فيه، وأيًّا كانتِ الرّوايةُ الصَّحيحةُ فالمهمُّ أنَّ العربَ فازوا بجمْعِ علْمِ النَّحوِ والتَّأليف فيه؛ لحفظه وصونه من الضّياعِ والاندثار، ومن تفشّي اللَّحن فيه.

(1) جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسّيوطي والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني)، السّيوطي (ت911هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د. علي جمعة (مفتي الديار المصرية)، طبع على نفقة: حسن عباس زكى، باب: مسند الإمام عليّ، رقم الحديث: 33319، ج3، ص: 342، 343.

(2) ضحى الإسلام: 2/ 285.

(3) الفهرست: 63.

3- التّقعيدُ النّحويُّ في حَضْرةِ المدارسِ النّحويَّةِ:

كان لكُلٍّ من المدرستين: البصريّة والكوفيّة —وهما أكبر المدارس النّحويّة، وأُوْلَاها-جولاتٌ وصولاتٌ في موضوع التّقعيد النّحويّ، والقياس اللُّغويّ، شأنه شأن سائر موضوعاتِ اللغة والنّحو، فكان لهما اتّفاقاتٌ واختلافاتٌ، وكان لكلّ مدرسةٍ منهما منهجُها الخاص، وطريقتُها في التّعاملِ مع القضايا اللغويّة والمسائل النّحويّة في ظلّ القياسِ اللغويّ.

أمّا البصريّون فقد اقتصروا في دراساتهم على جواز القياس على المشهورِ الشّائع، وأبَوْا القياس على القليل النّادر؛ وذلك لأنَّ "البصريين قد ألّفوا من أساليبِ اللغة قواعدَ عامّة بَنَوْها على أكثرِ الأساليب شيوعًا وأُلْفَةً، ثمَّ التزموا هذه القواعد والأصول، لا يتعدّونها ولا يسمحون لغيرهم أن يجاوزها في شعرٍ أو نثرٍ، فإذا تعدّاها الكاتب أو الشَّاعر خطّؤوه"[1]، ومن ذلك ما رُوِيَ عن النّحويّ البصريّ الشّهير أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) حين سأله سائلٌ قائلًا: "خبّرني عمّا وَضَعْتَ ممّا سمّيته عربيّة، أيدخلُ فيه كلامُ العربِ كلُّه؟ فقال: لا. قال: فكيف تصنع فيما خالَفَتْكَ فيه العربُ وهو حُجَّةٌ؟ قال: أعمل على الأكثر، وأُسمّي ما خالفني لغات"[2].

هذه الرِّواية تلخِّص مذهب البصريين في القياس، وذلك أنَّهم بعد أن استقرؤوا ما ورد لهم من نصوص اللغة اتّخذوا ممّا كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياسًا يؤسّسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح المقبول. وتلك هي الطّريقة العلميَّة الحديثةُ في تقعيد القواعد واستخراج مسائل اللغة.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا القياسَ على الشّاهد الواحد والشّاهدين، إذ إنّهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه، وأنَّهم إذا سمعوا لفظاً في شعر

(1) من أسرار العربية: 10.

(2) المرجع نفسه: 12.

أو نادر كلام جعلوه باباً، ومردُّ ذلك لما ذكره السّيوطيّ (ت911هـ) عن الكسائيّ (ت189هـ) واضع الأُسُسِ الأولى للمذهب الكوفيّ، حيث "قَالَ ابْن درسْتوَيْه (ت347هـ): كَانَ الْكسَائي يسمع الشَّاذ الَّذِي لَا يجوز إِلَّا فِي الضَّرُورَة فَيَجْعَلهُ أصلًا ويقيس عَلَيْهِ فأفسد بذلك النَّحْو"[1]، وإنْ كان هذا منهاجُ شيخِ مدرسةِ الكوفة، فسيكون منهاجَ مَنْ تبِعَهُ من تلامذته، حتّى أصبحَ سمةً في القياسِ عندهم.

ومع أن الكوفيين جمعوا ما هبَّ ودبَّ ولم يُفرِّطوا في شيءٍ ممَّا وصل إليهم، لم يَدَّعُوا ولم يَدَعِّ لهم أحدٌ أنَّهم لموا اللغة من أطرافها وأحصوها، وإنَّا نجد عندهم كل لغات العرب بلهجات قبائلها[2]، فأفاد صنيعهم هذا الدّارسين في الاطّلاعِ عمَّا ورد عن العرب، لكنّه جعلهم يقفون أمام هذه المادّةِ موقفَ التّردُّدِ، والحَيْرة في مدى مصداقيتها.

ذاك منهج البصريين الذي يعتمدُ الدِّقَّةَ والتَّمحيصَ والمقارنةَ بين اللغاتِ، واختيار أدقّها وأقرَبَها إلى القياس، وهذا منهجُ الكوفيين في القياس على الشّاهدِ الواحدِ ولو كان مُخالِفًا للأصولِ. وهنا نعرِضُ إلى منهجِ أشهرِ نحاة المدرستين الكوفية والبصريّة، ودورِهم في القياس، وإلى مناهج غيرهما من المدارسِ النّحويّةِ التي جاءت من بعد.

1.3–دَوْرُ النُّحاةِ البَصريينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ:

لقد كان دَوْرُ أبي الأسود الدُّؤليّ محدودًا في الدِّراساتِ النَّحويَّةِ، وذلك بإدراكه ظاهرةِ التَّصرُّفِ الإعرابيّ من خلال ضبطه للنَّصِّ القرآنيّ –كما سبقَ ذكرُه–، أمَّا تلامذتُه فقد أكملوا ما بدأه، مجتهدين ومتوسّعين في العمل، وكان لكلِّ عَلَمٍ منْ أعلامِ المدرسةِ البصريّةِ دورُه في التّقعيدِ للظّواهرِ اللغويّةِ والنّحويّةِ.

---

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص: 164.

(2) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، (د.ت)، ص: 70، 71.

فقد امتاز ابن أبي إسحاق الحضرميّ (ت117هـ) بقدرته العقليّة وشجاعته النّفسيّة التي ساعدَتْهُ أنْ يقِفَ أمام النُّحاةِ لتناوُلِ ظواهر اللّغة التّركيبيّة بالتّقعيد، وذلك بوضعه قواعدَ عامَّة للبحثِ النّحويّ سار عليها وطبّقها بحزم شديدٍ وجُرأةٍ بالغة، فكان يقف عند الظّواهر الشّائعة المطّردة، ويعدُّها قوانين ضروريّة في التّركيب ما دامت ملاحظة فيما استقرأه من نصوص. حتّى أنّه فَرَضَ موقفًا محدّدًا لا يتغيَّر في مواجهة كلِّ محاولةٍ للخروج على هذه القوانين. وهو الرَّفض التَّامُّ لها، لا يستثنى من ذلك أحدًا، وإنْ علا قدره اللّغويّ وسَمَتْ مكانته الفنّيّة[1]، وقد عُرِفَ أنَّه أقدمُ مَن ينُسبُ إليه الولوع بالقياس، حيث وصفه ابن سلّام بأنّه "أوَّل من بعج النَّحْو وَمدَّ الْقيَاسَ والعِلَلَ...، وَكَانَ أَشدَّ تجريدًا للْقِيَاس"[2]، ولعلَّ الذي دعا ابن سلّام إلى وصفه بأنّه "مدَّ القياس هو معرفته أن الحضرمي قد حوّل النّحوَ من طابع الانتماء التّطبيقيّ الذي رسمه عليُّ بنُ أبي طالبٍ بقوله: "انحُ هذا النحو يا أبا الأسود" إلى الطَّابع النَّظريّ الذي يتَّسمُ بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه"[3]، وهذا يدلُّ على أنّ منهجه في دراسة الظّواهر اللّغويّة هو تحديد الظّواهر المطّردة، واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها، ويؤيّدُ ذلك استخدامه عبارات تشيرُ إلى رأيه في القياس، مثل قوله: "ما يطّرد وينقاس"[4].

وهنا نلاحظُ أنَّ ابن أبي إسحاق كان يعتمدُ على تحرّي الظَّواهر العامَّة الشّائعة في اللغة، لا على النَّادر منها، ثمَّ أنّه كان يقف على الظّواهرِ المطَّردَةِ، ثمَّ يصوغها قواعدَ لا يقبل الخروج عليها.

(1) يُنظر: أصول التفكير النّحوي: 27، 28.

(2) طبقات فحول الشّعراء: 1/ 14.

3) مقال القياس الشكلي، سعود غازي أبو تاكي، جامعة الملك عبد العزيز، مجلة جامعة أم القرى، 19. 24، ج:5، ص: 41.

(4) طبقات فحول الشّعراء: 1/ 15.

أمَّا يونس بن حبيب (ت182هـ) فإنّه بارعٌ في النَّحو، وهو مِنْ كُتّاب أبي عمرو بن العلاء، وقد سَمِعَ منَ العربِ كما سَمِعَ مَنْ قبله، وروى عنه سيبويه (ت180هـ) وأكْثَرَ، وله قياسٌ في النَّحوِ ومذاهبُ يتفرَّد بها. وقد سمع منه الكسائيُّ (ت189هـ) والفرَّاءُ (ت207هـ) وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلّاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية[1]، فكان يتتبّعُ القياس في مسائل اللغةِ والنَّحو سائرًا على منهاج مدرسة البصرة.

ومع تطوُّر الفكر النَّحويّ، وتطوُّر أصول القياس وضوابطه، جاءت مرحلة تأسيس المنهج التي كان قائدها عيسى بن عمر الثَّقفيّ[2] وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، حتّى قويت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، فقد عُرِف عن الخليل توسُّعه في القياس وتصحيحه لبعض قواعده، وإنَّ النَّاظر لكتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعدّدة، وممَّا يدلُّ على أنَّ القياس وصل على يد الخليل إلى كامل نضجه، وتمام قوَّته، أنَّه أصبح أساساً من أُسُسِ الدِّراسة النَّحويَّة التي تُبْنَى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام[3]، وصحيحٌ أنَّ الخليلَ لم يترك لنا كتابًا في النَّحو ولكنَّ آراءه مبثوثةٌ في كتاب تلميذه سيبويه، حيثُ "تردّد اسمه في اثنين وثلاثين وثلاثمائة موضع من الكتاب"[4]، ومن ثَمَّ فقد تطوّر القياس على يدي الخليل وسيبويه تطورًا بارزًا، إذ لم يعد يكتفي بالقياس على الظَّواهر المطّردة فحسب، بل تعدّى ذلك إلى افتراض مسائل لم يرد منها شيء في كلام العرب لتطبيق الأصول التي استخرجها عليها، وهو نوع من الاستقراء، ولكنه استقراء لصور يستخرجها العقل في ضوء الأساليب، وحمل لها في الحكم على

(1) أخبار النحويين البصريين، السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص: 27، وإنباه الرواة: 4/ 76.

(2) غير معروف تاريخ الوفاة.

(3) يُنظر: القياس في النّحو العربي: 19.

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، بيروت، 1986م، ص: 220.

ما ورد من كلامهم"[1]، وهذا تطوُّرٌ واضحٌ ملموسٌ في منهاج الدّراسات النّحويّة عند عمودَيْ المدرسةِ البصريّةِ.

وقد بلغت ثقة سيبويه بأستاذه الخليل أن يسأله عن مسائل يفترضها افتراضًا تأخذ عناصرها من اللغة دون أن يثبت ورودها عن العرب، منها "سؤاله عن تحقير (نَصَف) وصفًا لامرأة"[2]، وسؤاله عن "رجل سُمّي (ضُرب)"[3]، وقوله: "وتقول في رجل سميته بـ (ارْمِه): (هذا ارم قد جاء)، ويُنوّن في قول الخليل وهو القياس"[4]، وهذا ممّا لم يرِدْ عن العرب، بل هي مسائل مُفترضةٌ كان الخليلُ يجيب عنها قياسًا أو تحليلًا.

كان أغلب قياس سيبويه على كلام العرب الموثوق بعربيّتهم، وقد صرّح بذلك في غير موضع من كتابه وأخذ به، ومن ذلك قوله: "ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيّهم تقوله لم يلتفت إليه"[5]، وقوله: "... وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب"[6]، وكان قياسه غالبًا على الكثير، أمّا القليل فكان عنده نوادر تحفظ ولا يقاس عليها. قال: "...فإنّما هذا الأقل نوادر تُحفظ عن العرب ولا يُقاس عليها، ولكن الأكثر يُقاس عليه"[7]، وكان يقيس على المطّرد أيضًا، ويُسمّيه "مستمرًّا، أو لازمًا، أو لا يتغيّر أبدًا ولا ينكسر، أو أجمعت العرب على النّطق به، أو نطق به كل العرب أو ما شابه ذلك من العبارات"[8]، وبهذا

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه: 234.

(2) الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج3، ص: 482.

(3) المصدر نفسه: 3/ 227.

(4) المصدر السابق: 3/ 317.

(5) المصدر نفسه: 2/ 20.

(6) المصدر نفسه: 3/ 378.

(7) المصدر نفسه: 4/ 8.

(8) الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م، ص: 260.

نلاحظ أنَّ القياس كانت له مكانته في المدرسة البصريّة عند الخليل وسيبويه، حيث تطوَّر وأصبح له منهجٌ قويٌّ يُعتَمَدُ عليه.

أما المبَرِّد (ت286هـ) فقد سار على نهج الخليل وسيبويه، فلم يقصر القياس على ما ورد عن العرب، بل مدّه إلى صور جديدة مُفتَرَضَة، وقد قال عنه ابن جنّي(ت392هـ): "يُعدُّ جيلًا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[1]، ومن آرائه في القياس ممّا وردَ في كتابه (المقتضب): "وَتقول من يأتني من أنْ يأتهِ الَّذِي هندٌ أُخْته يَأْته أعْطه، فَالْمَعْنى إِنْ يأتِنِي زيد أعْطه؛ لِأَن هَذَا الْكَلَام كُلَّه فِي صلَة منْ، وَتقول أَي الْقَوْم المنطلق آباؤهم إِنْ يأتِكَ الكاسيه ثوبًا تكرمه، فتقدير الْمَسْأَلَة: أَي الْقَوْم إِن يأتك أَبوهُ تكرمْه، وَأي هُنَا اسْتِفْهَام، وَتقول: أَيهمْ يَأْته الشَّاتم أَخَاهُ المعطيه درهمًا ينْطَلق إِلَيْهِ، فَمَعْنَاه: أَيهمْ يَأْته زيد ينْطَلق إِلَيْهِ فَمَا ورد عَلَيْك من الْمسَائِل فقسه على هَذَا إِن شَاءَ الله"[2]، ويتّضحُ من قوله هذا أنّه اعتمد القياس منهجًا، وطلب من القارئ والدّارس أن يقيس ما يواجهه من مسائل مشابهةٍ لهذه المسألة عليها.

والأخفش علي بن سليمان (ت315هـ) صاحب كتاب المقاييس[3]، قال أبو عثمان المازني: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب، وعلى أي مثال سألته، وإذا قلت له: ابن لي من كذا مثل كذا، وإنْ لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنّما سألتني أن أمثِّل لكَ فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب. وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك، ويقولان: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له

(1) سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص: 140.

(2) المقتضب، المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994هـ، ج2، ص: 64.

(3) إنباه الرواة: 2/ 176.

معنى إلّا في كلامهم، فكيف تجعل مثالًا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ وهذا هو القياس. ألا ترى أنّك إذا سمعت "قام زيد" أجزت أنت "ظرف خالد، وحمق بشر"، وكان ما قسته عربيًّا كالذي قسته عليه؛ لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنّما سمعتَ بعضًا فجعلتَهُ أصلًا وقستَ عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس، إن شاء الله"[1]، إذن فالأخفش (ت315هـ) توسّع في القياس، حتّى أنّه قاس على ما ليس من كلام العرب، وهذا مرفوضٌ عند مَن سبقه من نُحاة البصرة.

وأبو عمر الجرمي (ت225هـ) كان مُعتدلًا في القياس؛ "إذ كان يرى الاقتصار على السَّماع الصَّحيح والقياس عليه دون افتراض صور لم ترد عن العرب؛ لأنّ ذلك غير مفيد في تعلُّم العربيّة"[2]، فهو لا يقيسُ على ما لم يرد عن العرب؛ ظنًّا منه أنَّ ذلك لا يفيدُ متعلِّمَ العربيَّةِ؛ إذ قد يجعله يطرقُ أبوابًا غير معهودةٍ ممّا يوقعه في الخطأ والتّعقيد وكثرة التَّقديرات، "وممَّا يؤكِّد ذلك عنده أنه كان يمنع التَّنازع في الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين أو ثلاثة، ذاهبًا إلى أنَّه ينبغي أن يقتصر في الباب على السَّماع والقياس عليه دون الإتيان بصور معقَّدة لم يرد لها مثيلٌ عن العرب، فإنَّ في ذلك تكلفًا وإيغالًا في تمريناتٍ لا تفيد في تعلُّمِ العربيَّة"[3].

وربّما كان رأيه منطقيًّا صحيحًا؛ إذ لو فُتِح البابُ على غاربيه لأدخل النُّحاةُ إلى العربيّةِ ما ليس فيها ممّا هو مفيدٌ أو غير مفيد، ولأصبحت تعجُّ بالغثِّ الذي لا فائدة منه.

وأبو عثمان المازني (ت247هـ) تشدّد في القياس، ولم يُجِزْه إلّا فيما كثر الوارد فيه عن العرب، واطّرد استعمالهم له، وكان عندئذٍ يرى أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، قال المازنيُّ: "وهذا هو القياس. ألا ترى أنَّك إذا سمعت "قام زيد" أجَزْتَ أنتَ "ظرف خالد،

---

(1) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ابن جني (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص: 180.

(2) المدارس النّحويّة، شوقي ضيف (ت1462هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1968م، ص: 114.

(3) المرجع نفسه: 114.

وحمق بشر"، وكان ما قسته عربيًّا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضًا فجعلتَهُ أصلًا وقستَ عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس، إن شاء الله"[1].

بعد عرض مواقفِ أعلام نحاة البصرة من التّقعيد النّحوي والقياس اللغوي، نجد أنَّ القياس كان مُهمًّا عندهم في الدّراسات اللغويّة والنّحويّة، وأنّهم سَعَوا إلى توظيفه ولكن بحدود منطقيّة، فمنهم من تشدّد فيه كالمازنيّ، ومنهم من كان مُعتدِلًا كالخليل وسيبويه والجرميّ، ومنهم من توسّع فيه كالمبرّد، ولكن يبقى الطّابع العام للمدرسة البصريّة الاعتدال في القياس، واعتماده عندهم على ما ورد عن العرب.

2.3–دَوْرُ النُّحاةِ الكوفيينَ في التّقعيدِ النَّحويّ:

لم يكُنْ للكوفيين أصولٌ يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه، ثم جعلوا من عدم اتِّخاذ منهجيّة خاصّة لهم في السَّماع، فسمعوا الشَّاذَّ واللَّحن والخطأ، وأخذوا عمَّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر؛ "فلمَّا اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياسٌ كما لأولئك، بنوه على ما عندهم ممَّا يتنزَّه عن روايته البصري، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عللهم لقواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق، وضاعت الغاية من وضع النَّحو فلم يعد –في أيديهم– أداة تيسير لتعلُّم العربية، بعد أن أصبحت له قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد"[2]، وقد كان الكسائي (ت189هـ) شيخ مدرسة الكوفة "يسمع الشَّاذَّ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة، والضّرورات، فيجعل ذلك أصلًا ويقيس عليه حتى أفسد النّحو"[3]، حتى أنّه كان يرى النّحو كله قياس، يقول:

---

(1) المنصف: 1/ 180.

(2) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، (د.ط)، ص: 71.

(3) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي (ت626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م، ج4، ص: 1744

إنّما النَّحْوُ قياسٌ يُتّبع وبِهِ في كُلِّ أَمْرٍ يُنتَفَع[1]

وغلب هذا الانحراف على الكوفيين حتى أصبح سِمةً اتّسموا بها، قال الأندلسيّ شارح المفصّل: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلًا وبوّبوا عليه"[2]، وقد جعلت هذه المنهجيّة القياس الكوفيَّ مُشوَّشًا، غير واضح المعالم ولا مُنسجم الأجزاء.

ومن أمثلة توسُّع الكوفيين في القياس، وقياسهم على ما لم يَرِد عن العرب "إطلاقهم الاشتقاق فيما لم يُسمع عن العرب، فقد ذهبوا إلى قياس مَفْعَل وفُعَال على نحو مَثْنَى وثُلاث من خمسة إلى تسعة، على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلّا من واحد إلى أربعة"[3]، وهذه جرأة كبيرةٌ فيهم دفعتهم إلى إدخال ما ليس من العربيّة فيها في بعض الأمور والقضايا اللغوية والنّحويّة.

واتّجه بعض الباحثين المحْدَثِين إلى عَدِّ المذهب الكوفيّ مذهب سماعٍ، على حين عدُّوا المذهب البصريَّ مذهبَ قياس، فذهب الأستاذ أحمد أمين إلى أنَّهم "يحترمون كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للنَّاس أن يستعملوا استعمالهم"[4]، وهنا تجدرُ الإشارةُ إلى أنّ كلا الفريقين – البصريين والكوفيين– كانا يقيسان، وربما كان الكوفيون أكثر قياسًا إذا راعينا الكم، فهم يقيسون على القليل والكثير والنَّادر والشَّاذ، دون وجود مناهج مُحرَّرة في القياس. أمَّا البصريُّون فهم أقيس إذا راعينا الكيف–والحق مراعاته–فهم لا يقيسون إلّا على الأعمِّ الأغلب، ولهم في القياس أصول عامَّة يراعونها، لذلك كان النّحو البصريُّ أنسبَ وأضبط، فكان النّحوَ الأبقى والأغلب عند النّاس حتّى هذا اليوم.

---

(1) معجم الأدباء: 4/ 1747.

(2) الاقتراح: 157.

(3) من تاريخ النّحو العربي: 74.

(4) ضحى الإسلام: 2/ 295.

3.3–دَوْرُ النُّحاةِ البغداديينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ:

اتَّبعَ نحاةُ بغدادَ في القرن الرَّابع الهجريّ نهجًا جديدًا في دراساتِهم ومصنّفاتهم النَّحويّة يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين: البصريَّة والكوفيَّة، مع فتح الأبواب للاجتهاد والخلوص إلى الآراء المبْتَكَرَةِ؛ وذلك لأنَّ أوائل هؤلاء النُّحاةِ تتلمذوا للمبرّد (ت286هـ) وثعلب (ت291هـ)، وقد تداول هذه المدرسةَ جيلان: جيلٌ أوَّلٌ كانت تغلب عليه النَّزعةُ الكوفيَّةُ، وهو الذي يدور في كتابات ابن جنّيّ (ت392هـ) باسم البغداديين، وأشهرهم: ابن كيسان (ت299هـ)، وابن شُقَيْر (ت315هـ)، وابن الخيَّاط (ت320هـ)، ثمَّ جيلٌ ثانٍ خَلَفَ هذا الجيل كانت تغلب عليه النَّزعةُ البصريَّةُ، ومنهم: الزَّجَّاجيّ (ت340هـ)، ثُمَّ أبو عليٍّ الفارسيّ (ت377هـ)، وابنُ جنّي (ت392هـ) مؤصِّلُ علم التَّصريفِ، وواضعُ قوانينه الكُلِّيّة[1]، وهذا يعني أنَّنا سنلحظُ نهجًا جديدًا في تعاملِ النُّحاةِ البغداديّين مع القياسِ يجمع بينَ رأي نحاة كلا المدرستين: البصريّة والكوفيَّة.

ويُعدُّ أبو عليٍّ الفارسي (ت377هـ) مؤرِّخ علم القياسِ، حيث حدّد مسائله وأحكامه وحدوده وأقسامه وكلَّ ما يتعلَّق به. ومن ثَمَّ قام تلميذه ابنُ جنّيّ (ت392هـ) باستكمال رحلة شيخه، فنقل عنه وأضاف وأبدع في كتابه الخصائص، فكان هو الموسِّع الحقيقيُّ لعلم القياس وأحكامه وأقسامه، وكتابه الخصائص يشهد بهذا كلِّه.

وممّا ورد عن ابن جنّي (ت392هـ) في كتابه الخصائص: "واعلم أنَّ من قوَّة القياس عندهم اعتقاد النَّحويين أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضَرَبَ مثل جَعْفَر: ضرْبَب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضَيْرَب، أو ضَوْرَب، أو ضَرْوبَ، أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنَّه قياسٌ على الأقل استعمالًا

(1) يُنظر: المدارس النّحويّة: 7، 245، 246.

والأضعف قياسًا"[1]، وواضحٌ أنّ ابن جنّي (ت392هـ) هنا يقيس على ما ورد عن العرب، ولكنّه يرفضُ القياس على الضّعيفِ وعلى ما لم يردْ عنهم.

ويقول في ذلك أيضًا: "ومما يدلّك على أنّ ما قيس على كلام العرب فإنّه من كلامها أنّك لو مررْتَ على قومٍ يتلاقون بينهم مسائل أبنية التَّصريف نحو قولهم في مثال "صمحمح" من الضّرب: "ضربرب " ومن القتل "قتلتل" ومن الأكل "أكلكل" ومن الشرب "شربرب" ومن الخروج "خرجرج" ومن الدخول "دخلخل". وفي مثل "سفرجل" من جعفر: "جعفرر" ومن صقعب "صقعبب" ومن زبرج "زبرجج" ومن ثرتم "ثرتمم" ونحو ذلك. فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون لم تجد بدًا من أن تقول: بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف"[2]، فهو يرى أنّه من المنطقيِّ أن يكون ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم حتّى لو كانت العربُ لم تتكلَّمْ بالمقيس.

وبهذا يكون أبو عليٍّ الفارسيّ (ت377هـ) وابن جنيّ (ت392هـ) قد مهَّدا الطَّريق للأنباريّ (ت755هـ) الذي تأثَّر بهما، واستكمل بناء علم القياس في كتابيه الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النَّحو، حيث أقام صناعة النَّحو كلَّها على أركان ثلاثة، هي: النَّقل؛ أي: السَّماع، والقياس، واستصحاب الحال[3]. كما ويتّضح توظيفه القياس بشكلٍ كبير في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وذلك خلال حكمه على رأي البصريين والكوفيين في مسائل النّحو، فهو لم يهملِ القياسَ عن العرب، وكان يَحكم للمُنتصِر حسب المطّردِ الشّائع[4].

(1) الخصائص: 115/1.

(2) المرجع نفسه: 1/ 361.

(3) يُنظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 45.

(4) يُنظر: آراؤه في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصريّة، ط1، 2003م.

وقد أدرك الأنباريُّ أهميَّةَ القياس، فكان يرى أنَّ "مَنْ أنكر القياس فقد أنكر النّحوَ، ولا نعلمُ أحدًا من العلماءِ أنكره؛ لثبوته بالدَّلائل القاطعة والبراهين السّاطعة"[1]. وبهذا يكونُ نحاةُ المدرسةِ البغداديّةِ قد حافظوا على القياس، وعلى بقائه حيًّا في النّحوِ العربيّ، ووظّفوه في المسائل النّحويّة، وفي الحكم في مسائل الخلافِ بين نحاة البصرة والكوفة، معترفين أنّه جزءٌ لا يُنكر، وإلّا فمن أنكره قد أنكر النّحوَ كُلَّه.

4.3–دَوْرُ النُّحاةِ الأندلسيينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ:

أخذت دراسةُ النَّحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطَّوائف (ت422هـ)، وكان لنُحاتها منهجٌ خاصٌّ يتمثَّلُ بالجمعِ بين مناهج من سبقهم من المدارس النّحويّة؛ وذلك لأنّهم كانوا يخالطون جميع النُّحاة السَّابقين من: بصريين وكوفيين وبغداديين، ولكنّهم كانوا ينتهجون نهج البغداديين بالاختيار من آراء نُحاةِ الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا عليٍّ الفارسيّ (ت377هـ)، وابن جنّيّ (ت392هـ)، وكان ممّا ميّزَ النّحوَ الأندلسيَّ أنّ عنايته بالنَّحو البصريّ قد تأخَّرت عن عنايتها بالنّحو الكوفيّ، وأنّهم كانوا يعتمدون في اتّجاههم من كثرة التَّعليلات والنُّفوذ إلى بعض الآراء الجديدة[2]، وقد أضفى ذلك كُلُّه على منهجهم صفةَ الخصب والنَّماء.

ومن أشهر نحاة الأندلس الأعلم الشَّنتمري[3] (ت476هـ) صاحب كتاب النُّكت، الذي يلاحظ دارسُه "انتصاره الدائم لآراء سيبويه، واعتمادها مذهبًا له، سواءٌ حسب الأصول السّماعيّة، أو القواعد القياسيّة، وقد ساعدته سِعَةُ باعه في اللغة والشِّعر، واستيعابه أمّات

(1) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 95.

(2) المدارس النحوية: 292، 293، 289.

(3) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأَعْلَمِ الشنتمري، لُقِّبَ بالأعلم؛ لأنه كان مشقوق الشَّفَةِ العليا شقًّا واسعًا، والشَّنتمريّ نسبة إلى شَنْتَمَرِيَّة الغرب، وهو من كبار علماء اللغة والنحو بالأندلس، من مؤلفاته (تحصيل عين الذّهب) وهو شرحٌ لأبيات سيبويه. يُنْظَر: (إنباه الرواة 4/ 65).

الكتب، وبحثه في التعليل والاستنباط لأن يكون قدوةً للنُّحاةِ المغاربة، نحو إثراء النّحوِ العربيّ وتطويره"[1]، ومنهم الإمام السُّهيليّ (ت581هـ) وهو لُغويٌّ متمكّنٌ ونحويٌّ مُمَيَّزٌ، كان متأثّرًا بآراء شيخه ابن الطَّراوة (ت528هـ)، وله اجتهاداتٌ في مذهبه، وقد اتَّخذَ لنفسه منهجًا مستقِلًّا في القياس النَّحوي واللّغويّ، وقد عُرف عنه تأييده التَّوسُّعَ في قياس التَّمثيلِ، واعتداده به، وكان يرى كلَّ ما سُمِعَ عن العرب أصلًا للقياس، فكان بذلك قريبًا من مذهب الكوفيين، ولعلَّه قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس[2]، وممّا ورد عنه في القياس في باب العطف "العامل في المعطوف مُضْمرٌ يدلُّ عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأوّل وكأنّك إذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ، قلت: قام زيدٌ وقام عمروٌ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنّما قلنا ذلك للقياس والسّماع. أمَّا القياس فإنّه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلَّق به إلَّا في باب المفعول معه، لِعلَّةٍ تذكر هناك..."[3]، وتظهر آراؤه في القياس في كثيرٍ من المواضع في كتابه نتائج الفكر في النَّحو التي يَظهر فيها اجتهادُه وانفراده بالجديدِ منها.

ومن نُحاتها ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) الذي له جهوده في النّحو، وتعليقاته على مباحثه لتضخم ما شاع فيه بسبب نظريّة العامل من تقديراتٍ وتأويلاتٍ وأقيسةٍ وتعليلاتٍ وتفريعاتٍ لا تكاد تنحصر، ومنهم ابن عصفور (ت669هـ) الذي له اختياراته من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين إضافةً إلى اجتهاداته المستَقِلَّة، ومنهم ابن مالك (ت672هـ) الذي له اجتهاداته واختياراته، وقد كان يذكر الشَّواذَّ ولا يقيس عليها مثل الكوفيين، وأيضًا لا يؤوِّلها مثل البصريين، مع تذليله مشاكل النحو وصعابه[4]، وأبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ)

(1) تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، محمد مختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، 1971م، ص: 228.

(2) يُنظر: تاريخ النحو العربي: 250.

(3) نتائج الفكر في النَّحو، السُّهَيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص: 195.

(4) يُنظر: المدارس النّحويّة: 370.

الذي كان يميلُ إلى المذهب البصريّ، حتّى قيل عنه: إنّه "كان يتعبَّدُ لسيبويه وجمهور البصريين، وقد كان يُقدِّم السَّماع على القياس وخاصة إذا تعارضا، على نحو ما يتَّضح في بعض القراءات المخالفة للقياس من مثل العطف على الضّمير المتَّصل المجرور بدون إعادة الخافض، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول"[1]، وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانًا، مثل: ابن مالك (ت672هـ) في القياس على الشَّاذِّ والنَّادر، قائلًا: إنَّ ذلك يفضي إلى التباس الدِّلالات وصور التَّعبير[2].

وبذلك يكونُ نحاةُ المدرسة البغداديّة قد حافظوا على استعمالِ القياس اللغويّ، وقد استفادوا من مناهج مَن سبقهم من النّحاةِ، تاركين بصمةً خاصَّةً في استخداماتهم، فمنهم من قدّم القياس، ومنهم من قدّم السّماع، ومنهم من أضاف عليه الجديد كما فعل السُّهيلي فحُسِب له اجتهادُه وجرأته في هذا المجال.

5.3-دَوْرُ النُّحاةِ المصريينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ:

كانت المدرسة المصريّة في أول نشأتها شديدة الاقتداء بالمدرسة البصريّة، ثم بدأت في القرن الرّابع تمزج بين آراء البصريين والكوفيين، ومن ثمَّ ضمّت إليها آراء البغداديين، غير أنَّها لم تزدهر إلا في العصر الأيوبيّ (ت584هـ)، وسرعان ما اكتمل ازدهارها في العصر المملوكيّ (ت648هـ)، وذلك بجهود النّحويّ ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، وبما تمتّع به من مَلَكاتٍ عقليَّةٍ نادرةٍ، وإحاطة بآراء النُّحاة السّابقين له، على اختلاف مدارسهم وأعصارهم وبلدانهم، وقدرته على مناقشة آرائهم بطريقته

(1) المدارس النّحويّة: 322.

(2) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص: 196.

المثاليّة في التحليل والاستنباط[1]، وسيتمُّ الحديثُ بالتفصيل عن هذا الجانب في الباب الثّاني إن شاء الله؛ فهو موضوع البحث.

6.3-القياس في العصر الحديث:

أمّا في العصر الحديث فقد سار البحثُ اللّغويُّ في اتجاهاتٍ مُختلفة، حيثُ تأثّر النُّحاةُ بمناهج الدَّرس اللّغوي الحديثة، فظهرت في المكتبة العربية كتبٌ كثيرةٌ تناولت موضوعَ القياس رصداً وتجميعاً وتقييماً وتأليفاً، ومن الذين أسهموا في هذا الموضوع مبكراً الشيخ محمد الخضر حسين (ت1958م) في كتابه القياس في اللغة العربية، تلاه ابن عاشور (ت1973م) صاحب كتاب تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد، وكتاب مراحل القياس في تاريخ اللغة العربية لعمر فروخ (ت1987م)، ولعبد الصبور شاهين (ت2010م) كتاب أيضاً في الموضوع اسمه مشكلات القياس في اللغة العربية، وكتاب القياس في منهج المبرد لصاحب أبو جناح، كما وألّف الكثيرون في أصولِ النّحوِ مُتناوِلين موضوع القياس، مثل: إبراهيم مصطفى (ت1962م)، وسعيد الأفغاني (ت1997م)، وفؤاد ترزي، وعلي أبو المكارم (ت2002م)، ومحمد عيد، وتمَّام حسَّان في الأصول (ت2011م)، وغيرها العشرات من الكتب التي تناولت هذا الموضوع بالبحث.

(1) يُنظر: المدارس النّحويّة: 7.

الفَصْلُ الثَّاني

الشَّاهِدُ بَيْنَ التَّعْرِيفِ والتَّوْظِيفِ

وفيه مبحثان:

- **المَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الشَّاهِدِ، وأهمّيّةُ الاستشهادِ في الدِّراسةِ اللّغويّةِ.**
- **المبحثُ الثَّاني: مصادرُ الاستشهادِ في اللُّغةِ العَربيَّةِ، ومعاييرها.**

المبحث الأَوَّل

تَعْرِيفُ الشَّاهِدِ، وأهمية الاستشهاد في الدِّراسة اللّغويّة

وفيه:

- **تعريفُ الشَّاهدِ لغةً واصطلاحًا.**
- **الشّاهد عند: اللغويين، والبلاغيين، والأدباء، والمُفسّرين.**
- **الاستشهاد والاحتجاج والتّمثيل.**
- **أهمية الشَّواهد والاستشهاد في الدِّراسة اللّغويّة.**
- **التّأليف في الشَّواهد.**

المبحث الأَوَّل

تَعْرِيفُ الشَّاهِدِ، وأهمّيّةُ الاستشهادِ في الدِّراسةِ اللُّغويّة

توطئة:

للشَّاهدِ مكانةٌ كبيرةٌ في تقريرِ القاعدةِ النَّحويَّةِ، فإذا ما ذكر الشَّاهد استحضرت القاعدة فصار وكأنَّ الشَّاهد هو القاعدة، ممَّا أدَّى إلى إقامة قاعدة على شاهدٍ واحدٍ سُمِع عن العرب، فأصبح الشَّاهد هو الذي يحكم التَّقعيد النَّحويَّ، لذلك تشدَّد النُّحاة في اختيار الشّاهد، ووضعوا له معايير وضوابطَ، وفي هذا المبحث نتطرّقُ إلى تعريفِ الشَّاهدِ لغةً واصطلاحًا، ونشيرُ إلى تعريف الشّاهد عند كلٍّ من: اللغويين، والبلاغيين، والأدباء، والمفسّرين. ونفرّق بين مصطلحاتٍ قريبةٍ من مصطلح الاستشهاد كالاحتجاج والتّمثيل، ولا ننسى ذكر أهميّة الشَّواهد والاستشهاد في الدِّراسات اللّغويّة، وجهود العلماء في التّأليف في الشَّواهد.

1- تعريفُ الشَّاهدِ:

1.1- الشّاهدُ لغةً:

الشَّاهدُ اسمُ فاعلٍ من (شَهِدَ)، والشَّاهدُ هو العالِمُ الذي يبيّنُ ما علِمَهُ، قال أَبو العباس: شَهِدَ اللهُ: بيَّن اللهُ وأَظهرَ، وشَهِدَ الشَّاهِدُ عند الحاكِمِ؛ أَي: بيَّن ما يعلمُهُ وأَظهرَهُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ**﴾[1]، وشَهِدَ فلانٌ على فلانٍ بحقٍّ فهو شاهدٌ وشهيدٌ، والشَّاهد الحاضر الذي يحضرُ الأمرَ ويَشْهَدُه. وأَصلُ الشَّهادةِ إِخْبارُ الإِنسانِ بِما شاهَدَه[2]، والشَّاهِدُ: مَن يؤدِّي الشَّهادة، والشَّاهِدُ الدَّليلُ[3]. و(شَهِدَ) أصلٌ يدلُّ على حُضُورٍ

(1) سورة التّوبة، آية: 17.

(2) يُنظر: لسان العرب، (شهد)، 3/ 239، 240.

(3) يُنظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدّعوة، (د.ط)، (شهد)، 1/ 497.

وعِلْمٍ وإعلامٍ، لا يخرج شيءٌ من فروعه عن ذلك[1]. والشَّاهِدُ الأَمينُ في شَهادَةٍ، والذي لا يَغيبُ عن عِلْمِهِ شيءٌ، والشَّاهِدُ: من أسْماء النبيّ ﷺ، واللِّسانُ، والمِلَكُ، ويومُ الجُمعَةِ، والنَّجْمُ، والحاضر، والجمعُ: شُهودٌ وشُهَّدٌ، وجمع الجمع: شُهودٌ وأشْهادٌ[2].

ويبدو أنّ خيطًا واحدًا ينظم هذه التّعريفات ويجمع بينها، وهو كون الشّاهد أثرًا دالًّا على حقيقة الشّيء أو وجوده، أو دليلًا على حدوث الشّيء وحصوله، وهذا الخيط يقودُنا إلى تعريف الشّاهد في الاصطلاح.

2.1–الشّاهد اصطلاحًا:

يُعرِّفُ التّهانوي (ت1158هـ) الشّاهدَ بأنّه: "الجزئي الذي يُستَشْهَدُ به في إثباتِ القاعدةِ؛ لكونِ ذلك الجزئي من التّنزيلِ أو من كلامِ العربِ الموثوقِ بعربيّتهم"[3]، ويُلاحظُ أنَّ صاحبَ التّعريفِ قيّدَ وظيفةَ الشَّاهد بأنّه إثباتٌ للقاعدة، ولكنّ وظيفةَ الشّاهد حقيقةً تتجاوزُ ذلك إلى كثيرٍ من المهام كالحُكْمِ بصحَّةِ اللفظة، والتَّركيب، وبيان ما قد يعتري القاعدة من الشُّذوذ وعدم الاطّراد.

2–الشّاهدُ عند: اللّغويين، والبلاغيين، والأدباء، والمُفسّرين:

الشَّواهد التي يُستشهد بِها في اللغة والبلاغة والأدب والتّفسير متعدِّدةٌ، منها: القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ويختصُّ كلُّ علمٍ من هذه العلوم

(1) يُنظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، (شهد)، ج3، ص: 221.

(2) يُنظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط8، 2005م، (شهد)، ج1، ص: 292.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (ت1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ج1، ص: 1002.

بتعريفٍ للشّاهد يخدمُ موضوعاتِه، ويميّزه عن سائرِ العلوم، ولكنَّ اشتراكًا كائنٌ بين هذه التّعريفات، يجمعها المعنى اللغوي للشّاهد.

1.2–الشَّاهد عند اللغويين:

يُعرِّفُ أهلُ اللغةِ الشّاهد أنّه "الدّليل الذي يُعتمد عليه في الأخذ بقاعدةٍ ما، ورفض أخرى؛ أو هو ما يُذكرُ لإثبات قاعدةٍ كُلِّيّةٍ؛ من كتابٍ أو سُنّة، أو كلامٍ عربيٍّ فصيحٍ"[1]. فالشّاهدُ دليلٌ لا غنًى عنه في إثباتِ القاعدةِ العربيّةِ اللغويّةِ والنّحويّة؛ إذ لا قاعدة بلا شاهدٍ موثوقٍ به.

2.2–الشَّاهد عند البلاغيين:

يتميّز الشَّاهد عند البلاغيين بأنّه يقومُ على عمليَّة اختيارٍ تلقائيٍّ، بحسب طبيعته ومادَّته، بحيث يكونُ النَّظرُ إليه وفق دلالاتٍ جديدةٍ ناتجةٍ عن العلاقاتِ والتَّراكيب الجديدةِ، لا إلى معناه اللغوي المباشر، "وإنَّ هناك فارقًا دقيقًا بين التَّوجُّه اللغوي الخالص، والتَّوجُّه البلاغيّ، فإذا كان اللغويون يحتفون بشعر فترة الاحتجاج التي ترتبط بمكانٍ وزمانٍ محدَّدين، فإنَّ البلاغيين قد تجاوزوا هذه النَّظرة اللّغوية، وتعاملوا مع الإبداع في مراحله المختلفة دون نظرٍ تقويميٍّ إلى قديمٍ أو مُحدَث"[2]، وهذا يعني أنَّ الشّاهد البلاغيَّ لا يخضعُ لقيودٍ زمانيّةٍ أو مكانيّة أو قَبَليّة تحكمُ عليه بالقبول أو الرّفض، بل إنَّ البلاغيين اعتمدوا في ذلك على حسن الاختيار الذّوقيّ للشَّاهد البلاغيّ وما يشتمل عليه من درجات الإبلاغية، ويظهر هذا جليًّا في كلام ابن جنّي (ت392هـ) بعد استشهاده ببيتٍ للمتنبّي (ت354هـ)، في كتابه الخصائص، إذ قال: "ولا تستنكر ذكر هذا الرجل –وإن كان مولدًا– في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه

(1) مصادر التراث النحوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2003م، ص: 7.
(2) البلاغة العربية قراءة أخرى، محمد عبد المطَّلب، دار نوربان، القاهرة، ط2، 2007م، ص: 25.

ولطف متسرّبه؛ فإنَّ المعاني يتناهبها المولَّدون كما يتناهبها المتقدِّمون. وقد كان أبو العباس[1] -وهو الكثير التعقُّب لجُلَّةِ النَّاسِ- احتجَّ بشيءٍ من شعر حبيب بن أوس الطَّائي (ت231هـ) في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه"[2]. وهو في هذا يسير على أَنَّ الشَّاهد البلاغيَّ يصلح له شعر المتقدّمين والمتأخّرين على حد سواء.

3.2-الشّاهد عند الأدباء:

يُعرِّفُ التّونجي الشّاهد عند الأدباء في معجمه المفصّل بأنّه "دليلٌ نثريٌّ أو شعريٌّ يُساقُ؛ لإقامة الدِّليل على قضيَّةٍ أدبيَّةٍ تعالجها"[3]، ولا يشترط الأدباء لشواهدهم زمانًا معيّنًا، أو مكانًا، أو قبيلةً ينتمي إليها الشّاعر، أو موضوعًا خاصًّا، فيكون الشّاهدُ على سبيلِ المثال "كَمَنْ يستشهد بشعرٍ لطيفٍ من البُحتريّ (ت284هـ)، أو الصَّنعة من أبي تمّام (ت331هـ)، أو الفلسفة من المِعَرّيّ (ت449هـ) أو أي قضيّةٍ أُخرى في أيّ عصرٍ كان"[4]، وهم بذلك لا يُحجّرون واسعًا، ولا يُضيقون الأفقَ أمامهم في الاستشهاد على قضاياهم الأدبيّة، ولا يقفون أمام شروطٍ، سواءٌ أكان هذا مقبولًا في ميزانِ النّقدِ أم لا.

4.2-الشّاهد عند المفسِّرين:

لجأ المفسرون اللغويون إلى الشّواهد في فهم معاني كتاب الله ﷻ ودلالاتِه، وكذلك للاستشهاد على أنَّ لغة القرآن الكريمِ تأتي على أساليبِ العرب، وطرائقهم في التَّعبير والكلام، وقد ذهبَ المفسّرون إلى تعريفِ الشّاهد بحسب ما يخدم مادّة علمهم المختصّين به، وهو التّفسير، قال الكفويّ (ت1094هـ)[5]: "قال المفسِّرون: شَهِدَ بِمَعنى (بَيَّنَ) في حق الله، وبِمَعنى

(1) هو أبو العبّاس المبرّد، محمد بن يزيد الإمام في النَّحو واللغة والأخبار. كانت وفاته سنة (385هـ).
(2) الخصائص: 1/ 25.
(3) المعجم المفصل في الأدب، محمد التّونجيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1999م، ج1، ص: 86.
(4) المرجع نفسه: 1/ 86.
(5) هو أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت1094هـ)، له كتاب الكليّات.

(أَقرَّ) في حق الملائكة، وبِمَعنى (أَقرَّ واحتَجَّ) في حق أولي العِلمِ من الثَّقَلَيْنِ"[1]، ونلاحظُ أنّ المعنى عند المفسّرين دار حول التّبيين والتّوضيح والإقرار؛ وذلك في تناسب مع تعريف التّفسير نفسه، وهو في اللّغة: "فَسَّرْتُ الشَّيْءَ فَسْرًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ بَيَّنْتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ"[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ولاْ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[3]؛ أي: بيانًا وتفصيلًا، وهو مأخوذ من الفَسْر وهو الإبانة والكشف، كما جاء في القاموس المحيط: "الفَسْرُ الإبانةُ وكشْفُ المغَطَّى كالتَّفْسِيرِ"[4].

وبهذا يكون الشّاهد عند المفسّرين هو الكلام المنقول عن العرب، والذي يساعد على كشف معاني القرآن الكريم، وإيضاحها وتبيينها، وتفصيلها، سواءٌ أكان الشّاهد قرآنًا أو حديثًا أو من كلام العرب، ممّا تنطبق عليه شروط الاستشهاد والاحتجاج وسيرد تفصيله وبيانه في هذا المبحث.

وبعد التّعرف إلى تعريف الشّاهد عند اللغويين والبلاغيين والأدباء والمفسّرين نخلص إلى أنّ الشّاهد: جملةٌ من كلام العرب الأقحاح الفصحاء، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف، له سِماتٌ خاصّة، ويُسْتَخْدَمُ كدليلٍ لكشفِ معنىً أو توضيحه أو تأكيدِه، أو إثباته.

---

(1) الكُلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، ص: 527.

(2) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، 1987م، ج2، ص: 472.

(3) سورة الفرقان، آية: 33.

(4) القاموس المحيط: 456.

3-الاستشهاد والاحتجاج والاستدلال والتّمثيل:

إنَّ القارئ في كتُبِ أصول النّحو ليتعثَّر بمصطلحات بدلالات متقاربة، وهي: الاستشهاد، والاحتجاج، والتَّمثيل، وقد يظنُّ القارئُ أنَّ هذه المصطلحاتِ بمعنىً واحدٍ؛ ولكنّ كلَّ مصطلحٍ منها ينفردُ بمعنىً خاصٍّ يميّزه، وذلك بحسب ما خلص إليه الباحثون، وهنا نُعرّف كلَّ مُصطلحٍ منها، ونذكر الفرق بينه وبين غيره من المصطلحات.

1.3-الاستشهاد:

الاستشهاد من الأصل الثّلاثي (شهد)، وقد تمّ تعريفه لغةً في الأسطر السّابقة، أمّا تعريفُه اصطلاحًا فهو "استحضارُ كلمةٍ أو عبارةٍ مرويّةٍ، أو بيتٍ شعريٍّ مرويٍّ عن العرب الذين يُحتجُّ بلغتهم؛ لإثبات صحّةِ قاعدةٍ، أو صحّةِ استخدامِ ذلك المرويّ كالاستشهاد ببيت شاعر من شعراء عصر الاحتجاج على صحّة أو فساد عبارة ما"[1]. وعلى هذا لا بدَّ أن تكونَ الشَّواهدُ أخبارًا قاطعةً موثوقة يسوقُها علماءُ اللُّغةِ عن أهلها.

2.3-الاحتجاج:

يَرِدُ كثيرًا التّعبير بالاحتجاج بدلًا من الاستشهاد، كقولهم: "احتجُّوا بكذا"، و "هذا لا يُحتجُّ به"، وهذا يقودنا إلى تعريف الاحتجاج، وهو من الحُجَّةُ، وهي: الدَّليل والبُرْهَان[2]. قال اللَّيث: "الحُجَّة: الوجه الذي يكون به الظَّفر عند الخصومة، وجَمعُها حُجَجٌ"[3]، وسُمّيت حُجّة؛ "لأَنَّها تُحَجُّ؛ أي: تُقْصَد؛ لأَنَّ القصد لها وإليها"[4]. والاحتجاج في النَّحو معناه:

---

(1) في أصول النّحو، صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، ط1، 2005م، ص: 91.

(2) يُنظر: لسان العرب، (حجج): 2/ 228.

(3) تهذيب اللغة، الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، (حجج)، ج3، ص: 250.

(4) المصدر نفسه، (حجج)، 3/ 250.

"الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرًا ونثرًا"[1]، وبتعبيرٍ آخرَ هو "إثبات شيءٍ بدليلٍ نقليٍّ يعودُ إلى من يَصِحُّ الاحتجاجُ به؛ لتوثيق مسألة من المسائل، أو ما يُؤتَى به من الكلام الفصيح؛ ليشهد بصحّة العبارة دلاليًّا أو نحويًّا، ومدى موافقتها، أو مخالفتها للعُرْفِ اللُّغويِّ"[2]، فهو ما يسوقه النَّحويُّ من أدلَّةٍ وبراهين؛ للدِّلالةِ على صحَّةِ رأيٍ أو قاعدة.

فَحُجَجُ النحو إذن "براهين تقام من نصوص اللّغة للدّلالة على صحَّةِ رأيٍ، أو قاعدةٍ، والاحتجاج في النَّحو معناه الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرًا أو نثرًا"[3]. فكلٌّ من الاستشهادِ والاحتجاج يؤدّيان غرضًا واحدًا، ورُبَّما يكون متطابقًا، هو "إثبات صحّة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب، بدليلٍ نقليٍّ صحَّ سَنَدُهُ إلى عربيٍّ فصيحٍ، سَليمِ السَّليقةِ"[4]. وهذا الدّليل النّقليّ هنا هو الشّاهدُ الشِّعريُّ.

3.3–التَّمثيل:

يُطْلَقُ مصطلحُ التَّمثيل على "النَّصِّ المصنوع، أو غير الموثّق، الذي ساقه نحويٌّ عمَّن لا يُحتج بكلامه، غيرَ مُلْزِمٍ، وهدفه الإيضاح والبيان، ويُطلق على ما ليس من كلام العرب القُدامى، وهو من التّمارين غير العلميّة، ويستعمل الآن في الكتاب المدرسيِّ الحديث، كقولهم: مَثِّل لذلك، أَعْطِ أمثلة"[5]. فالمثالُ نصٌّ مصنوعٌ غيرُ موثوق، ولا مرويّ عن العربِ، يسوقه النّحويُّ أو المعلِّمُ للتّمثيلِ على القاعدةِ بقصدِ توضيحها وبيانها وإثرائها.

وعلى ما سبقَ من تعريف الشّاهدِ عند اللغويين والبلاغيين والأدباء فإنَّ أئمةَ اللغة لا يستشهدون ولا يحتجُّون على اللُّغة والنَّحو والصَّرف إلا بالشَّواهد الموثوقِ بفصاحتِها، وإيرادُهم

(1) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، ط3، 1988م، ص: 86.
(2) في أصول النّحو، صالح بلعيد: 91.
(3) الرواية والاستشهاد باللغة: 86.
(4) أصول النّحو، سعيد الأفغاني: 6.
(5) في أصول النّحو، صالح بلعيد: 91.

أشعار المولَّدين يكون من باب التَّمثيل والاستئناس وتوضيح القاعدة، لا لبناء القواعد، أمّا في المعاني والبيان والبديع فإنَّ البلاغيين يستشهدون بأشعار المولَّدين وغيرهم.

4.3-الفرق بين الاستشهاد والاحتجاج:

من خلال تعريفِ كلٍّ من الاستشهاد والاحتجاج نلاحظُ أنّهما يلتقيان في معنىً واحدٍ، وهو سوقُ الدّليل والحُجَّة؛ لإثبات صحَّةِ القاعدةِ أو الرَّأي، ولكن ثمّةَ معنىً موجودٌ في الاحتجاج وهو إضافة الغَلَبَةِ للحُجَّةِ، وذلك يعني أنَّ الاحتجاجَ "يُسْتَخْدَمُ غالبًا في المواقف التي تتطلّبُ المغالبة والجَدَلَ بقصد التّفوُّقِ، ونُصْرَةِ الرَّأي، أمَّا الاستشهادُ فهو الإخبار بما هو قاطعٌ في الدّلالة على القاعدة، فيلتقي بالاحتجاج في البرهنة على صحّة القاعدة المحتجّ بها"[1]، وكأنّ مُصطلحَ الاستشهادِ يُستخدمُ لأمرٍ مقطوعٍ بصحّته، لا جدالَ فيه ولا خلاف، أمَّا مصطلحُ الاحتجاج فيُوظَّفُ عند عرضِ مسائلَ مُختلفٍ فيها، تحتاجُ حُجّةً ودليلًا ومُنازعةً، لذلك نلاحظُ كثرةَ التّعبير بهذا المصطلح ومُشتقّاته في "كتاب الإنصاف، والمسائل الخلافية للعكبريّ (ت616هـ)، وغالبًا ما يكون استعماله في كتب المطوّلات للمتأخّرين في المواقف التي يتنازع الرأي فيها طرفان أو أكثر"[2]، وكأنَّ الدّارسَ لتلك المؤلّفات يشعرُ أنّه في معركةٍ حقيقيّةٍ، ينتظرُ فيها الغلبةَ لفريقه الذي يؤيّدُ رأيه، أو يَتْبَعُ منهجه!

ويشير محمد عيد إلى فرقٍ آخرَ بينهما؛ إذ إنّه يرى أنَّ لفظ الاحتجاج ومشتقّاته يُستعمل؛ "للدلالة على فصاحة عربيٍّ أو هِجْنَتِه، فيقال عنه مثلًا: يُحتجُّ به، أو علماء اللغة يجعلونه حجّة، أو هذا الشّاعر يبدو في أكثر زمانه والعلماء يحتجّون بشعره، كما في الأغاني، والموشّح للمرزباني (384هـ)"[3]، ووجود هذه الفروقات أمرٌ طبيعيٌّ في لغتنا العربيّة؛ إذ إنّها تشتملُ على كلماتٍ مُتقاربةٍ في المعنى، لكنّها ليست مترادفةً أو متطابقةً تمام التّطابق، وهذه

(1) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 86.

(2) المرجع نفسه: 86.

(3) المرجع السابق: 87.

سمةٌ تُميّزُ اللغةَ العربيّة عن غيرها من اللغات، وتعطيها صفة العمق والتّوسُّع في استخدامِ المصطلحات وتوظيفها.

4-أهمّيّةُ الشَّواهدِ والاستشهادِ في الدّراسة اللُّغويَّةِ:

كان لا بدَّ من بناءِ قواعدِ اللّغةِ العربيّة على أصولٍ قويّةٍ عريقةٍ، يضعها نحاةٌ جهابذةٌ أقحاح، هم أهلُ الفصاحةِ والبلاغةِ والبيانِ، حتّى تبقى هذه اللغةُ مُحتفظةً بقوّتها وثباتها على مدى العصور، وقد كان عَمادُ القاعدةِ العربيّةِ هو الشّواهدُ اللغويّة والنّحويّة، وهي أدلَّةٌ منقولةٌ عن العرب، لها مميزاتها وصفاتها التي جعلتِ النُّحاةَ يبنون القاعدةَ عليها وهم مطمئنّون، وهذه الشّواهدُ تمثّلُ "ذخيرة لغويَّةً ثمينةً، لها إلى قيمتِها اللُّغويَّةِ أهمّيّةٌ أدبيَّةٌ، وفكريَّةٌ وحضاريَّةٌ"[1]، إلى جانبِ ذلك فإنَّ هذه الشّواهد اللغويّةَ لها قيمتها المعنويّة في التّعبيرِ عن مستوى العربِ اللغويّ والأدبيّ والبلاغيّ، غير وظيفتها النّحويّة التي يمثّلها موضعُ الشَّاهد، والذي ما زال محافظًا على مكانته حتّى وقتنا هذا.

كما أنَّ هناك أسبابًا نفسيَّةً دفعتِ الأدباءَ والنَّحويين إلى وضعِ الشَّواهد وصناعتِها، تتمثَّلُ في رغبتهم في إظهارِ عظمتهم العلميّة، وقوّتهم اللغويّة، وإحاطتهم بما لا يعرفه غيرهم، ساعدهم في ذلك مكانةُ اللغويين والنّحويين؛ إذ كان النَّحوُ صنعةَ المؤدِّبين لأولاد الخلفاء والأمراء، وذوي الشَّأن والثَّراء. كذلك فإنّ الشّواهدَ ضروريّةٌ في المعاجمِ اللغويّةِ؛ حيثُ تجعلُ الباحثَ مُطمئنًّا إلى المادّة اللغويّة الموجودة في المعجم بأنّها عربيّةُ الأصل، فصيحةٌ في الاستعمال، كما أنّه يطمئنّ في ضبطها وبيان معناها بأنّها واردة عن العرب عندما يجدُ شاهدًا ودليلًا يدعمُ ما جاء فيها[2].

(1) المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، ج1، ص: 12.

(2) يُنظر: ابن منظور ومظاهر التَّضخُّم في معجمه، عبد التّواب مرسي حسن، المكتبة الأزهريّة للتّراث، مصر، ط1، 2006م، ص: 57.

يقول ابن جنّيّ (ت392هـ): "إذا قام الشّاهد والدّليل، وضح المنهجُ والسَّبيلُ"[1]، فالشّاهدُ يساعدُ الدّارسَ في تحديد منهجِ دراسته، وبناءِ خُطّته، ووضعِ رؤيا لما ينوي دراسَتَهُ، حتّى يخْلُصَ إلى نتائجَ قويَّةٍ واضحةٍ مُعتَمَدَةٍ تفيدُ كلَّ دارسٍ ومُطَّلِعٍ.

وإذا خصّصنا الحديثَ عن الشَّواهدِ القرآنيَّةِ فإنّنا لا نُحصي أهميّتها وقيمتها؛ كونها من كلام اللهﷻ المعجِز، فهي تُورثُ المتحدِّثَ فصاحةً وبلاغةً وقوَّةً في الأسلوبِ وفي التّطبيقِ اللغويّ والنّحويّ، فإذا وضعَ النَّحويُّ كلامه وتعبيراتِه في ميزان التَّعبيرِ القرآنيّ، وفي ميزانِ النّحو القرآنيّ فإنّ ذلك أكبرَ مُصوِّبٍ لأخطائه، وأكبرَ مُعلِّمٍ له في كيفيّةِ الاستعمالِ الصّحيح، والأسلوبِ الرّاقي المتنوّع، وبهذا يكونُ الشّاهدُ القرآنيُّ قد صنعَ لُغويًّا فصيحًا قويًّا في علومِ اللغةِ كُلِّها.

5-التّأليفُ في الشَّواهدِ:

يَعدُّ اللغويّون والنُّحاةُ المادّةَ اللغويّةَ المنقولةَ عن العرب آمِنةً للاستشهاد بها حتى منتصف القرن الثاني الهجريّ؛ أي حتى (150هـ)، وكانوا يَرَوْنَ اللّغةَ حتَّى هذا الوقتِ موثَّقةً كُلّها، لا اعتراضَ على استخدامها؛ ولم يكن موضوع الاستشهاد في تلك الفترة يفرض مشكلةً تستحقُّ الالتفات إليها لدى النُّحاة؛ لأنّ اللِّسان العربيَّ الفصيحَ كان عندهم صحيحًا سليمًا محروسًا من الخطأ والزّلل، ولكنَّ هذا الحال لم يَطُلْ، فما أنْ دخلَ النِّصفُ الثّاني من القرن الهجريّ الثّاني إلَّا وبدأت عنايةُ النُّحاةِ تتّجهُ إلى توثيقِ اللغةِ، ووضعِ شروطٍ للاستشهادِ والاحتجاج بها، تشملُ المكان والزّمان والبداوة[2]؛ ويعودُ السببُ في ذلك إلى تغيُّرِ بيئة المجتمعِ العربيّ بالاختلاط والمعاملة والتّزاوج والحكم، فَشَمِلَت الدَّولةُ العربيَّةُ واللسانُ العربيُّ أصنافًا من النَّاسِ بين رومٍ وفُرسٍ وحبشٍ ونبْط[3]، وترتّب على ذلك ما قرّره ابن الأثير (ت606هـ) "فما انقضى زمان

(1) الخصائص: 1/ 13.

(2) ملاحظة: سيتمُّ بيان هذا الموضوع كاملًا في المبحث الثّاني من هذا الفصل.

(3) يُنظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 89-92. بتصرُّف.

التّابعين –على إحسانهم–إلّا واللسان العربيّ قد استحال أعجميًّا أو كاد، فلا ترى المسْتَقِلّ به والمحَافِظَ عليه إلا الآحاد"[1]، وهذا الاختلاطُ أصابَ اللُّغةَ بالرّكاكةِ والرَّخاوةِ في بعض الأقاليم، وبقي للفصاحةِ والصِّحَّةِ مكانٌ تأوي إليه في بوادي الجزيرة العربيَّةِ، غير أنّ الأمر لم يدمْ طويلًا، إذ انطفأ ذلك الشُّعاعُ الباقي في وجوه العلماء، فمنعوا الاستشهاد بلغة البادية أيضًا بعد أن امتنعوا عن الرّحلة إليها، وانتهى الأمر بمنع الاستشهاد بأحدٍ مُطلقًا بدويًّا أو حضريًّا[2]. وهنا اتَّجهت عنايةُ العلماءِ نحو التَّأليف في الشّواهد.

لقد مرّت جهودُ الأقدمين عن الاستشهاد والاحتجاج بثلاث مراحلَ طويلة، كانت أُولاها تعتمدُ على الاستشهاد عمليًّا في كتُبِ مسائلِ النّحو، منذ بدأ التّأليف فيه، وكانت هذه المرحلة خلال عصر الاستشهاد كاملًا؛ أي حتى (150هـ)، وفي القرن الرّابع الهجريّ اتّجهت عناية العلماء نحو التّأليف في الشّواهد قصدًا، استمرّت هذه المرحلة فترة طويلة إلى عصر السّيوطي (ت911هـ)، وقد ألّف كتابه الاقتراح في أصول النّحو، وفي وقتٍ مُتأخِّرٍ انتقل التّأليفُ في الشّواهد نقلةً نوعيّةً ملموسةً، تميّزت بتجميع الفكرة وتحليلِها تحليلًا مباشرًا، وهنا لا بدَّ من حضور كتاب خزانة الأدب للبغدادي (ت1093هـ)، حيثُ تفرّد في الجزء الأوّل من كتابه بحديثٍ مباشرٍ في غاية الأهمّيّة عن فكرة الاستشهادِ، وعمّا يُستشهد به ومَنْ يُستشهدَ به[3]، وبذلك يكون قد خرج عن منهج نظائره، وقدّم للنّحاة والدّارسين منهجًا جديدًا في التأليف في الشّواهد، فكان قدوةً لهم، ساروا على نهجه.

ومن ثمَّ بدأ التّأليف في الشّواهدِ يتّسعُ ويتّسعُ، وكان تأليفًا مُنظّمًا يعتمد فيه اللاحقُ على السّابق في نقل المادة والطّريقة، اعتمادًا يتّصف بالأمانة والتّحرز، ونسبةِ النّقل إلى صاحبِه،

(1) النّهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، ج1، ص: 5.

(2) يُنظَر: الخصائص: 2/ 7.

(3) يُنظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 88، 97.

وكذلك كان الأمر بالنّسبة للطّريقة في التزام خطوات خاصّة مع كلّ شاهد، مع إيراد الشّاهد وحده، أو مع أبيات من النّصّ الذي ورد فيه، مرتّبًا حسب الأبواب أو حسب القافية، ثمّ نسبته إلى قائله مع ترجمةٍ لشخص الشّاعر في غالب الأحيان، وأخيرًا إعراب الشّاهد كلّه أو بعض المشكلات فيه، وقد يأتي أحيانًا بشرح الشّواهد في مصنّف كبير، ثمّ اختصار هذا الشّرح في مُصنّف أقل، كما في الشّواهد الكبرى والصُّغرى للعيني (ت855هـ)، وقد اتّجهت عناية المؤلّفين إلى شرح شواهد كُتُب النّحو، فكانت أكثر كتب النّحو من حيثُ شرح شواهدها: كتاب سيبويه (ت180هـ)، والجمل للزجاجي (ت337هـ)، والإيضاح للفارسيّ (ت337هـ)، وكتب ابن هشام (ت761هـ)، وشروح ألفيّة ابن مالك (ت672هـ)، وشرح الرّضيّ على الكافية (ت686هـ)[1]، وكلُّ هذه المؤلَّفات في موضوعِ الشّواهد والاستشهاد وما تبعها يدلُّ على تطوّر القلمِ العربيّ المبدعِ في التّأليف وطريقةِ العرضِ والمناقشةِ وتوضيح الفكرة وتبسيطها والأمانة في نقلها، وهذا كلُّه يدلُّ على التّطوّر الذي وصل إليه البحثُ اللغويُّ عند العرب.

(1) هذه الفقرة من صياغة الباحثة بعد اطّلاعها على الكثير من الكتب والمؤلّفات في تأليف الشّواهد خلال إعداد البحث.

المبحثُ الثَّاني

مصادرُ الاستشهادِ في اللُّغةِ العَربيَّةِ، ومعاييرها

وفيه:

- **مصادرُ الاستشهادِ في اللُّغةِ العَربيَّةِ.**
- **معايير الاستشهاد اللّغويّ.**

مصادرُ الاستشهادِ في اللُّغةِ العَربيَّةِ، ومعاييرُها

توطئة:

للاستشهادِ اللغويِّ مصادرُ موثوقةٌ أجمعَ اللغويّون على اعتمادها، والأخذ بها في التَّقعيدِ اللّغويّ، وهي: القرآنُ الكريمُ، والحديثُ النَّبويُّ الشَّريفُ، وكلامُ العربِ. وقد اهتمَّ النُّحاةُ بالشَّواهد ووضعوا لها قواعدَ وأصولًا، وشروطًا عند أخذها والاستشهاد بها؛ وذلك للحفاظِ على اللغةِ وصونها من الخطأ والضَّعْف والضَّيَاع، وفي هذا المبحث نتكلَّمُ عن هذه المصادر، وعن آراء النّحاةِ حول الاستشهاد بها، وعن معايير الاستشهاد بكلام العرب: شعره ونثره.

1- القرآن الكريم:

1.1-تعريف القرآن الكريم:

- لغةً:

القرآن من الفعل (قرأ) بمعنى الجمع والضّم، وهو مصدر قرأ قراءةً وقرآناً، قال تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ*فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾[1]؛ أي: قراءته، فهو مصدر على وزن (فُعْلَان) بالضّمّ، كالغُفْران والشُّكران، وهو التَّنْزِيلُ الْعَزِيزُ، وَمَعْنَى القُرآن الْجَمْع، وَسُمِّيَ قُرْآناً؛ لأَنه يَجْمَعُ السُّوَر، فيَضُمُّها[2]. وقد خُصَّ لفظُ (القرآن) بالكتاب المنزَّل على النّبيّ محمّدٍ ﷺ، ويُطْلَقُ القرآنُ على مجموعةٍ، وعلى كلِّ آيةٍ من آياته من باب إطلاق الجزء على الكلِّ، فإنَّكَ "إذا سمعتَ مَنْ يتلو آيةً منه صحَّ أنْ تقولَ إنّه يقرأ القرآن"[3]، قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ**

(1) سورة القيامة، آية: 17، 18.

(2) يُنظر: لسان العرب، (قرأ)، 1/ 128، 129.

(3) مباحث في علوم القرآن، مناع القطّان (ت1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 2000م، ص: 16.

فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1]، وذلك من باب احترام القرآن الكريم واحترام قائله اللهﷻ، ولفضله على سائر الكلام.

- **اصطلاحًا:**

القرآنُ الكريمُ هو "كلامُ اللهِ المنزّلُ على خاتم الأنبياء والمرسلين محمدٍ ﷺ، المعجز بلفظه ومعناه، المكتوب في المصاحف المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختتم بسورة الناس"[2]، وقد عرّفه الجرجانيُّ بأنّه "المنَزَّل على الرَّسولِ، المكتوبُ في المصاحفِ، المنقولُ عنه نقلًا متواترًا بلا شُبْهةٍ، والقرآن، عند أهل الحقِّ، هو العلمُ اللَّدنيّ الإجماليّ الجامع للحقائق كلها"[3]، أمَّا التّنوخي فقد ذكر في كشّافه تعريف أهل السُّنّة والجماعة، يقول: "قال أهل السّنّة والجماعة: القرآن ويسمّى بالكتاب أيضًا، كلام الله تعالى غير مخلوق وهو مكتوب في مصاحفنا محفوظ في قلوبنا مقروء بألسنتنا مسموع بآذاننا غير حالٍّ فيها"[4].

ومن أشهر تعريفات القرآن التي تتناقلها الأجيال أنّه: كلامُ اللهِﷻ المنَزَّل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمدﷺ، بواسطةِ الوحي جبريلعليه السلام، المعْجِزِ بلفظه ومعناه، المكتوبِ في المصاحف المنقول إلينا بالتَّواتر، المتعبّد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختتم بسورة الناس.

وقد أنزلَ اللهُﷻ القرآنَ الكريمَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وتعهّدَ بحفظه من الضَّياع والتّحريف، فلم يتغيَّرْ فيه حرفٌ واحدٌ لا بالزّيادة ولا بالنُّقصان؛ لأنَّه نصُّ الإعجاز، وما دام نصَّ الإعجازِ فلا بُدَّ أنْ يظلَّ كما قاله اللهﷻ: **﴿إِنَّا نَحْنُ نزَّلنا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾**[5].

---

(1) سورة الأعراف، آية: 204.

(2) منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام، حمود بن أحمد بن فرج الرحيلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م، ج1، ص: 35.

(3) التعريفات، الجرجاني: 157.

(4) كشّاف اصطلاحات الفنون، التّنوخي: 1306.

(5) سورة الحجر، آية: 9.

2.1–تعريف الشّاهد القرآني:

الشّاهدُ القرآنيُّ هو كلُّ ما احتجَّ به النُّحاةُ من القرآن الكريم بِكُلِّ آياته، وقراءاته المختلفة، ويعدُّ القرآن الكريم في مقدمة الشَّواهدِ اللغويّة، وأعلاها رتبة؛ لأنه يُمثِّلُ ذروة الفصاحة والبلاغة العربيّة، وهو أَوْلَى الشّواهدِ بالأخذ والاطمئنان إلى صحّته وعدم تحريفه.

3.1–مكانة الشّاهد القرآنيّ بين غيره من الشّواهد:

القرآنُ الكريمُ هو المصدرُ الأوّلُ من مصادرِ التَّشريعِ في الإسلامِ، منه يستقي المسلمون أحكام دينهم، وقواعد المعاملة والأخلاق والقيم والعبادات، وقد نزل باللغة العربيّة، لغةِ العرب الفصحاء؛ ليكون معجزًا لهم، متحدِّيًا إيّاهم في فصاحتهم وبلاغتهم، وهذا ما عبّر عنه أربابُ البلاغةِ لما سمعوا آي القرآن الكريم، ومنهم الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ (ت1هـ) قَالَ عندما سَمِعَ آياتٍ من القرآنَ الكريمَ يتلوها النَّبِيّ ﷺ: "وَاللَّهِ، إِنَّ لَهُ لَحَلَاوَةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً، وَإِنَّ أَسْفَلَهُ لَمُغْدِقٌ، وَإِنَّ أَعْلَاهُ لَمُثْمِرٌ، وَإِنَّهُ لَيَعْلُو، وَمَا يُعْلَى عَلَيْه، وَمَا يَقُولُ هَذَا بَشَرٌ"[1]، وإنَّ هذه شهادةٌ كبيرةٌ من أكبر رؤوس قريش، بأنّ القرآنَ الكريمَ قد تميّز على كلام العرب شعره ونثره، رغم ما في كلامهم من متانةٍ وجزالةٍ وفصاحةٍ وبلاغةٍ.

وإذا كان القرآن الكريم قد أعجز أصحاب اللغة في لغتهم، فكان من الأجدر أن تكون مفرداته وتراكيبه وعباراته مصدرًا من مصادر اللغة التي يعتمد عليها اللغويون العرب في أثناء تقعيد اللغة وسنّ قوانينها والغوص في أعماقها، كيف لا وهو يمثِّلُ أوثق نصٍّ لُغويّ في العربيّة، بشهادة أهلها الأقحاح، ومن ثمَّ فقد نال الحظوة العالية من العناية والضّبط والدّقّة في الأداء من زمن رسول الله ﷺ، حتّى زماننا هذا وما زالت الدّراساتُ في كلِّ المجالاتِ تتّجه نحو القرآن

(1) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت1188هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1982م، ج1، ص: 179.

الكريم، وما زال يفاجئهم بالجديد، المعجِز في كُلِّ المجالاتِ والعلومِ، خاصّة علومِ اللغةِ العربيّةِ التي نزل مُتحدّيًا بها العرب.

إنّ نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأوّل والمصدر الأساسيّ للاستشهاد باللّغة العربيّة؛ لأنّه نزل باللغةِ العربيّة الفُصْحَى، وهي تمثّل اللّغةَ المثاليَّةَ الرفيعةَ التي فهمها سائرُ العرب: الأسديّ، والتّميميّ، والقُرشيّ، وكلُّ القبائل العربيّة الضَّاربة في أطراف الجزيرة العربيّة، وما يؤكّدُ ذلك قولهﷻ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[1]، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[2]، يقول الشَّاطبي (ت790هـ): "إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ فِيهِ كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ، أَوْ فِيهِ أَلْفَاظٌ أَعْجَمِيَّةٌ تَكَلَّمَتْ بِهَا الْعَرَبُ، وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ، فَوَقَعَ فِيهِ الْمُعَرَّبُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ أَصْلِ كَلَامِهَا...، فالقرآنُ عَرَبِيٌّ وَبِلِسَانِ الْعَرَبِ، لَا أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ وَلَا بِلِسَانِ الْعَجَمِ، فَمَنْ أَرَادَ تَفَهُّمَهُ، فَمِنْ جِهَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ يُفْهَمُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَطَلُّبِ فَهْمِهِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجِهَةِ...، وَأَمَّا كَوْنُهُ جَاءَتْ فِيهِ أَلْفَاظٌ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَجَمِ، أَوْ لَمْ يَجِئْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَتِ الْعَرَبُ قَدْ تَكَلَّمَتْ بِهِ، وَجَرَى فِي خِطَابِهَا، وَفَهِمَتْ مَعْنَاهُ، فَإِنَّ الْعَرَبَ إِذَا تَكَلَّمَتْ بِهِ صَارَ مِنْ كَلَامِهَا"[3]، فلا بدَّ أنَّ الشّاطبيّ استقى كلامه هذا من كتاب اللهِ: آياتِه، ومفرداته، ومعانيه، من مثل قوله ﷻ: ﴿لِسَانُ الَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾[4]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[5].

---

(1) سورة يوسف، آية: 2.

(2) سورة الشعراء، آية: 195.

(3) الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط1، 1997م، ج2، ص: 102، 103.

(4) سورة النحل، آية: 103.

(5) سورة فُصّلت، آية: 44.

ويبقى القرآنُ الكريمُ محتفظًا بمكانته بين مصادر اللغة العربيّة، مُتربّعًا على عرشها؛ لأنّه كان وما زال وسيبقى مُترفِّعًا عن الخطأ والزّلل، وقد تميَّز بأسلوبه الشّاملِ المتكاملِ، فلم يخلُ من أيّ موضوعٍ من موضوعاتِ اللغة، فهو قد "اشتمل على الإيجاز والإطناب، وعلى الإجمال والتّبيين، وعلى الإطلاق والتّقييد، وعلى العموم والخصوص. وما أُوجِزَ في مكان قد يُبْسطَ في مكان آخر، وما أُجْمِلَ في موضع قد يُبيَّن في موضع آخر، وما جاء مُطْلقاً في ناحية قد يلحقه التّقييد في ناحيةٍ أُخْرَى، وما كان عامًّاً في آيةٍ قد يدخلُه التّخصيصُ في آيةٍ أُخرى"[1]، وهذه إشارةٌ للدّارسِ في كتابِ الله ﷻ أيًّا كان موضوعُ دراسته أنَّ ينظرَ نظرةً شاملةً في القرآن الكريمِ، ويجمع ما تكرر منه في موضوع واحد، ويقابل الآيات بعضها ببعض، لتكون الصّورةُ واضحةً كاملةً أمامه.

4.1-موقف النُّحاة من الاستشهاد بالقرآنِ الكريم، وبقراءاته:

إنَّ الاحتجاجَ بالقرآنِ الكريمِ لا خلاف فيه بين النُّحاةِ واللغويين، ولكنّ نقطة الخلافِ بينهم كانت بالاستشهاد بقراءاته التي نزل بها، وهي سبع قراءاتٍ، أو عشر، فقد بدأ الاحتجاج بالقراءات أول الأمر "غضًّا يسيرًا، كدأب كلِّ ناشئٍ يقبل النُّموَّ والتَّطوُّر، فكان قليلًا مفرَّقًا لا يستوعب قراءة بعينها ولا عددًا من القراءات، وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى؛ لمشابهةٍ بينهما، إمَّا في مادة اللفظ المختلَف في قراءته، وإمَّا في بنيته، ثم أخذ يتَّجه مع ذلك إلى التخريج والاستشهاد"[2]، فهذا ابن عبَّاس (ت68هـ) "يقرأ: "نَنْشُرُها" بالنُّون المفتوحة والرَّاء، من قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾[3]، ويحتج لقراءته بقوله تعالى:

(1) التّفسير والمفسّرون، محمد حسين الذّهبيّ (ت1398هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص: 31.
(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (ت392هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م، ج1، ص: 8.
(3) سورة البقرة، آية: 259.

﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾[1]، وعاصم الجحدري (ت128هـ)، يقرأ: "مَلِكِ يوم الدين" بغير ألف، ويحتجُّ على من قرأها "مالك" بالألف، فيقول: يلزمه أن يقرأ: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ۞مَالِكِ النَّاسِ﴾[2]"[3].

وقد كان سيّد الاختلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية عمودي النّحو العربيّ: البصريين والكوفيّين، أمّا البصريّون فقد وقفوا منها موقف الشَّكِّ في الاحتجاج بها، وأخضعوا مجملها إلى قواعدهم، فقبلوا منها ما وافقها، واحتجُّوا به، ورفضوا ما لم يوافقها ورموه بالشُّذوذ، إلّا إذا كان شعرٌ يؤيِّدُها أو كلامٌ عربيٌّ يسندُها أو قياسٌ يدعمُها[4]، ومبرّرهم في ذلك أنّهم أرادوا رفع مكانة القرآن الكريم، والبعد به عن الجدل وأسبابه.

ورأي البصريين هذا لا يعني أنَّ البصريين لم يستشهدوا بآياتٍ من القرآن الكريم، التي تُقرأ على وجهٍ واحد، فقد استشهد سيبويه بنحو 373 شاهدًا قرآنيًّا في كتابه، وأبو العباس المبَرِّد (ت286هـ) استشهد بأكثرَ من 500 شاهدٍ قرآنيّ، وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانًا[5]، ودون استغناءٍ منهم عنها ودون توسُّعٍ في نفس الوقت.

أمّا الكوفيُّون فعدُّوا القراءات القرآنيّة من مصادر دراستهم وأقروا كثيرًا ما وصل إليهم منها، سواء أكانت القراءات السبع أو غيرها من القراءات[6]، حيث كان موقفهم من القراءات

(1) سورة عبس، آية: 22.

(2) سورة الناس، آية: 1، 2.

(3) المحتسب: 8/1.

(4) يُنظر: الدراسة اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1979م، ص: 350.

(5) يُنظر: المقتضب، المقدمة، ص: 95.

(6) يُنظر: الدّراسة اللغوية عند العرب: 350.

يقوم على احترامها والتّحرُّج من مخالفتها على نحو ما نلمسه من قول الفراء (ت207هـ): "اتّباعُ المصحف إِذَا وجدتُ لَهُ وجهًا من كلام العرب وقراءة القرّاء أحَبُّ إليّ من خلافه"[1]، وقوله في لغة القرآن الكريم: "إنّ لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإنَّ الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[2]، وهذا تصريحٌ واضحٌ منه بمبدئه المعتمد على الاستشهاد بالقرآن الكريم وبقراءاته دون شروطٍ.

ولكنّ النُّحاةَ واللغويين لم يتّخذوا من رأي البصريين قِبلةً لهم، بل قالوا رأيهم بكلِّ جرأةٍ في قضيّة الاحتجاج بالقرآن الكريم وبقراءاته، يقول البغدادي (ت1093هـ): "ربنَا تبَارك وَتَعَالَى كَلَامه عزّ اسْمه أفصح كَلَام وأبلغه وَيجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه"[3]، وهذا ليس غريبًا ولا مُستبعَدًا؛ لأنَّ كلامَ الله ﷻ أولى الكلام بالأخذ، نظرًا لصحّته والاطمئنان إلى عدم تحريفه، وما زال القرآن الكريم مصدرًا رئيسًا للاستشهاد اللغوي عند اللغويين، وإنَّ المطّلِعَ على مؤلّفاتِ النُّحاةِ يرى أنّها تضمُّ نصوصًا كثيرة من القرآن الكريم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، استشهد ابن الأنباري (ت577هـ) في كتابه "المذكَّر والمؤنَّث" بِمئتين وسبعة شواهدَ من القرآن الكريم، واستشهد ابن درستويه (ت347هـ) في كتابه "تصحيح الفصيح" بمئتين وخمسة وأربعين شاهدًا، واستشهد ابن دريد (ت331هـ) في كتابه "الاشتقاق" بمئة وتسعة وخمسين شاهدًا[4].

كذلك فقد كان للباحثين المحدثين ملاحظاتهم على موقف النُّحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، ومنهم سعيد الأفغاني الذي وقف موقف المنتقِد للعلماء الأوائل أمثال البصريين؛ بسبب قلة استشهادهم بالقراءات وخلافهم حولها، داعمًا فكرةَ الاستشهاد بالقرآن

---

(1) معاني القرآن، الفراء (ت207هـ)، تحيقق: أحمد يوسف النَّجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، ج2، ص: 293.

(2) معاني القرآن: 1/ 14.

(3) خزانة الأدب: 1/ 9.

(4) يُنظر: الدراسة اللغوية عند العرب: 354.

الكريم من خلال قراءاته الصّحيحة المتواترة وحتى الشّاذّة منها؛ فالقراءة الصّحيحة المتواترة لا مجال فيها للشكِّ، أمَّا القراءة الشّاذّة فرغم ما فيها من اختلاف في بعض شروط روايتها إلا أنّها رويت عن أناس توفّرت فيهم شروط الاحتجاج وسلامته، ويرى الأفغاني أن هذه القراءات على اختلافها "أقوى سندًا وأصح نقلًا من كلِّ ما احتجَّ به العلماء من الكلام العربيّ غير القرآن"[1]، ويرى أنّها "جميعها حجَّة في العربيّة، متواترها وآحادها وشاذّها، وأكبر عيب يوجّه إلى النُّحاة عدم استيعابهم إيَّاها"[2]، وهذا رأيٌ منطقيٌّ أميلُ إليه، فالقراءةُ مهما كان فيها من الشّذوذ إلّا أنّها تبقى قراءةً، سندها معروفٌ وصحيحٌ، رواتُها عاشوا في عصر الاحتجاج، ومهما يكن فإنّها تبقى أقوى من الشّعر المحتجِّ به ممّا هو مجهول القائل أو مختلف فيه أو غير ذلك.

2- الحديث النّبويّ الشّريف:

يُعدُّ الحديثُ النَّبويُّ الشّريفُ المصدر الثّاني من مصادر التّشريع الإسلامي، وهو المصدر الثّاني من مصادر الاستشهادِ والاحتجاجِ في اللغةِ بعد القرآن الكريم، فهو والقرآن "مصدرهما واحدٌ، وهو الوحي الإلاهيّ، ومن الثَّابت أنّ الرَّسول ﷺ كان يتكلَّم باللُّغة العالية، ويذهب في فنون القول مذهباً رفيعاً في البلاغة والفصاحة"[3]، ويدلُّ على ذلك بعضُ أقوال النّبيِّ ﷺ، نحو: "أُوتيْتُ جوامعَ الكَلِم"[4]، و "أنا أفصح العرب بَيْدَ أنِّي من قريش"[5]، يقول ابن حزم (ت456هـ): "إنَّ الحديثَ وحيٌ مرويٌّ، منقولٌ، غير مُؤَلَّف ولا مُعْجِز النِّظَام، ولا مَتْلوّ،

(1) في أصول النحو، سعيد الأفغاني: 29.

(2) المرجع نفسه: 45.

(3) التّذييل والتّذنيب على نهاية الغريب، السَّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، ط2، دار الرفاعي، القاهرة، 1983م، ص: 5.

(4) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995م، رقم الحديث: 8135، ج8، ص: 209.

(5) المنهج القويم في اختصار «اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية»، بدر الدين البعليّ (ت778هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنَّشر والتَّوزيع، مكّة المكرمة، ط1، 1422هـ، ج1، ص: 88.

لكنَّه مقروء"[1]، وهنا نعرضُ إلى تعريفِ الحديثِ النّبويّ، وإلى آراء النُّحاة ومذاهبهم في الاستشهاد به، ومن ثمّ نضع آراءهم وحُججهم في ميزان النّقد العلميّ.

1.2-تعريف الحديث النّبوي:

الحديث النَّبويّ الشَّريف هو "كلُّ ما رُوي عن النبيّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة"[2]، وهو عند النَّحاة قولُ النَّبيّ ﷺ، ويهتمُّ النَّحويُّون بالقول؛ لأنَّه موضوعُ النَّحوِ ومنبعُ استدلالهم، ومَرْجِعُ أحكامِهِم.

2.2-مذاهبُ النُّحاةِ في الاستشهاد بالحديثِ النّبويّ الشَّريفِ:

إنَّ الدّارسَ في النّحوِ العربيّ لينجذبَ إلى حقيقةٍ مُلفتةٍ تتمثَّل في ندرة استشهاد النُّحاة بالحديث النّبويّ الشّريف، خاصّةً في مراحل التّأليف الأولى، كما في كتاب سيبويه الذي كان قِبلةَ النُّحاة من بعده، فهو في كتابه الأوّل في النّحو العربيّ لم يستشهد سوى بسبعة أحاديث فقط، وذلك دون الإشارة إلى أنّ هذه أحاديث نبويّة، كما في الحديث الأول في الكتاب، قال: "ومثل ذلك: ما من أيامٍ أحبُّ إلى اللهﷻ فيها الصَّومُ منه في عشرِ ذي الحِجَّة"[3]، في حين يكتفي بالحديث الثّاني بالقول: "وأمَّا قولهم: كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة، حتَّى يكوَن أبواه اللَّذان يهوّدانِه وينصِّرانه، ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ: فالرَّفعُ وجهان والنَّصبُ وجهٌ واحدٌ"[4]، مع أنّ هذا حديث نبويٌّ رواه البخاريُّ (ت256هـ) في صحيحه[5]، وهكذا كان المبرّد، إذ لم يختلف كثيرًا منهجه عن منهج أستاذه سيبويه فيما نقله عنه من أحاديث، وإن كان قد صرّح بنسبة بعض

(1) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1408هـ، ج1، ص: 97.

(2) مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، عثمان جمعة ضميرية، مكتبة السَّواديّ للتّوزيع، الرّياض، ط2، 1996م، ص: 92.

(3) الكتاب: 2/ 32.

(4) المرجع نفسه: 2/ 393.

(5) يُنظَر: صحيح البخاري، البخاري (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم الحديث: 1385، ج2، ص: 100.

الأحاديث القليلة التي لم ينقلها عن أستاذه[1]، أمّا الفرّاء (ت207هـ) فقد أشار إلى كثير من شواهد الأحاديث التي استشهد بها على أنّها أحاديث نبويّة، إلّا أنّه غفل عن نسبة بعض الأحاديث[2]، وممّا يلفت النظر أنّ النُّحاة الأوائل لم يتوانوا عن تحديد موقفهم من الاستشهاد بالقرآن الكريم وبكلام العرب شعره ونثره، إلّا أنّهم وقفوا صامتين أمام الحديث النّبويّ غير معبّرين عن موقفهم من الاحتجاج به.

أمَّا النُّحاة المتأخّرون فقد وقفوا ثلاثة مواقف من الاستشهاد بالحديث النّبويّ، بين مُجيزٍ، ومُتَحَفِّظٍ يجيزه بما صحّ من لفظه، ومُنْكِرٍ لا يراه، وهنا نعرض آراء كلِّ مذهبٍ من هذه المذاهب الثلاثة، وحججهم في ذلك.

1.2.2-المذهب الأوّل: جوازُ الاستشهاد بالحديثِ النّبويِّ:

يرى أصحابُ هذا المذهب الاحتجاجَ بالحديثِ النّبويّ؛ لفصاحة قائله وهو النبيﷺ، وناقله؛ لأن تدوين الحديث قد تمَّ قبل نهاية عصر الاحتجاج، فرواته من عصر الاحتجاج، ومن أصحاب هذا الرأي: ابن خروف (ت610هـ)، وابن مالك (ت672هـ)، والإستربادي (ت686هـ)، وابن هشام (ت761هـ)، وابن سعيد التُّونسي (ت1199هـ)، والسُّهيلي (ت581هـ)، ويؤيّدهم في ذلك البغدادي بقوله: "وَأما الِاسْتِدْلَال بِحَدِيث النَّبِي فقد جوزه ابْن مَالك...، وَالصَّوَاب جَوَاز الِاحْتِجَاج بِالْحَدِيثِ للنحوي فِي ضبط أَلْفَاظه وَيلْحق بِهِ مَا رُوِيَ عَن الصَّحَابَة وَأهل الْبَيْت"[3]، فهو يؤيّدُ رأيهم، ويزيدُ عليه بجواز الاحتجاج بكلام أهل بيت النبيّﷺ، وصحابته.

(1) يُنظر كتابه: الكامل في اللغة والأدب: 1/ 253، 2/ 11، 3/ 140، وغيرها.
(2) يُنظر كتابه: معاني القرآن: 1/ 106، 1/ 498، 2/ 301، 3/ 183، وغيرها.
(3) خزانة الأدب: 1/ 9، 10.

2.2.2–المذهب الثاني: التّوسُّطُ في الاستشهادِ بالحديث:

يرى المذهبُ الثّاني الاستشهادَ بحديثِ النّبيّ، ولكن يحتجُّ بما ثبت أنَّه مرويٌّ بلفظه، وأشهرُ نحاةِ هذا المذهب الشّاطبيّ (ت790هـ)، الذي "جوّزَ الِاحْتِجَاج بالأحاديث الَّتِي اعتني بِنَقْل ألفاظها، قَالَ فِي شرح الألفية: لم نجد أحدًا من النَّحْوِيين اسْتشْهد بِحَدِيث رَسُول اللهِ، وهم يستشهدون بِكَلَام أجلاف الْعَرَب وسفهائهم الَّذين يَبُولُونَ على أَعْقَابهم وأشعارهم الَّتِي فِيهَا الْفُحْش والخنى، ويتركون الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة؛ لِأَنَّهَا تُنْقَلُ بِالْمَعْنَى، وتختلف رِوَايَاتُهَا وألفاظها بِخِلَاف كَلَام الْعَرَب وشعرهم فَإِنّ رُوَاته اعتنوا بألفاظها؛ لما يَنْبَنِي عَلَيْهِ من النَّحْو وَلَو وقفت على اجتهادهم قضيت مِنْهُ الْعجب وَكَذَا الْقُرْآن ووجوه الْقرَاءَات وَأما الحَدِيث فعلى قسمَيْنِ قسم يعتني ناقله بِمَعْنَاهُ دون لَفظه فَهَذَا لم يَقع بِهِ استشهاد أهل اللِّسَان، وَقسم عرف اعتناء ناقله بِلَفْظِهِ لمقصود خَاص كالأحاديث الَّتِي قصد بهَا بَيَان فصاحة ككتابه لهمدان وَكتابه لِوَائِل بن حجر والأمثال النَّبَوِيَّة فَهَذَا يَصح الاستشهاد بِهِ فِي الْعَرَبِيَّة"[1]، وهنا يقرّر البغداديُّ أنَّ من توسّط في الاستشهاد بالحديث الشّريف جعله على قسمين: قسمٌ مرويٌّ بمعناه دون لفظه فلا يُستَشْهَدُ به، وقسمٌ مرويٌّ بلفظه وهذا يُستشْهَدُ به.

فهذا المذهب يَسْتَشْهدُ بحديث رسول الله ﷺ ما كان منه مرويًّا بلفظه، وكان قصيرًا، بحيثُ لم يدخلْه عباراتٌ وألفاظٌ لم ينطقْ بها رسول الله ﷺ، وهم يُقرُّون أنَّ الأحاديث من هذا النّوعِ قليلة العدد مقارنةً بباقي الأحاديثِ النّبويّة.

3.2.2–المذهب الثّالث: مَنْعُ الاستشهادِ بالحديث:

هذا المذهب يرفض أصحابُهُ الاستشهادَ بالحديثِ النّبويّ الشّريف رفضًا باتًّا، وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ أحاديث الرَّسولِ ﷺ قد رُويت بالمعنى، فما وصل إلينا منه هو من كلام الرُّواة لا من كلامه ﷺ، ومن نحاة هذا المذهب: ابن الضّائع (ت680هـ)، وأبو حيان الأندلسي

(1) خزانة الأدب: 1/ 12، 13.

(ت745هـ) ويقول في تبرير موقفه: "إِنَّمَا ترك الْعلمَاء ذَلِك؛ لعدم وثوقهم أَنَّ ذَلِك لفظ الرَّسُول ﷺ إِذْ لَو وثقوا بذلك، لجرى مجْرى الْقُرْآن الْكَرِيم فِي إِثْبَات الْقَوَاعِد الْكُلية"[1]، فحجّته في رفضه الاستشهاد بالحديث أنّ النُّحاةَ الأوائلَ لم يستشهدوا به!

ومن نُحاتِه –أيضًا– السُّيُوطِيّ (ت911هـ) وقد ذكر رأيه في كتابه الاقتراح قَالَ: "وَأمّا كَلَامه ﷺ فيُستدلُّ مِنْهُ بِمَا أثبت أَنه قَالَه على اللَّفْظ الْمَرْوِيّ، وَذَلِكَ نَادِرٌ جدًا، إِنَّمَا يُوجد فِي الْأَحَادِيث الْقصار على قلَّةٍ أَيْضًا، فَإِنَّ غَالب الْأَحَادِيث مَرْوِيّ بِالْمَعْنَى وَقد تداولتها الْأَعَاجِم والمولدون قبل تدوينها فرووها بِمَا أدَّت إِلَيْهِ عباراتهم فزادوا ونقصوا وَقدمُوا وأخروا وأبدلوا ألفاظًا بِأَلْفَاظ وَلِهَذَا ترى الحَدِيث الْوَاحِد فِي الْقِصَّة الْوَاحِدَة مرويًّا على أوجه شَتَّى بعبارات مُخْتَلفَة"[2]، وحُجَّةُ السّيوطيّ (ت911هـ) أنّ الحديثَ النّبويّ لم يُروَ بلفظِه، بل بمعناه، وأنَّ له رواةً من الأعاجم والمولّدين، وهؤلاء الرّواة ليسوا من العرب، فربّما وقع في روايتهم اللّحن، وأدخلوا غير الفصيح عليه، وربّما زادوا عليه أو أنقصوا، أو غيّروا وبدّلوا في نصّ حديث رسولِ اللهﷺ، ودليلُ ذلك أنّ الحديثَ الواحدَ له أكثر من رواية، وما كان قصّةً فقد روي بأكثرَ من رواية، فلذلك لم يَعُدْ موضعًا للاستشهادِ به.

3.2–حُجج العلماء الرّافضين في ميزان النّقد:

عرضَ البغداديُّ حُجَجَ مانعي الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشّريفِ في خزانة الأدب، وردُّ عليها بأسلوبٍ منطقيٍّ، يقول: "وَقد مَنعه ابْن الضَّائع (ت680هـ) وَأَبُو حَيَّان (ت745هـ) وَسَنَدهمَا أَمْرَانِ، أَحدهمَا: أَنَّ الْأَحَادِيث لم تنقل كَمَا سُمِعت من النَّبِيﷺ، وَإِنَّمَا رويت بِالْمَعْنَى، وَثَانِيهمَا: أَنَّ أَئِمَّة النَّحْو الْمُتَقَدِّمين من المِصْرَيْن لم يحتجوا بِشَيْء مِنْهُ، وردُّ الأوَّل على تَقْدِير تَسْلِيمه بِأَن النَّقْل بِالْمَعْنَى إِنَّمَا كَانَ فِي الصَّدْر الأول قبل تدوينه فِي الْكتب،

(1) خزانة الأدب: 1/ 10، 11.

(2) الاقتراح: 74، 75.

وَقبل فَسَاد اللُّغَة، وغايته تَبْدِيل لفظ بِلَفْظ يَصح الِاحْتِجَاج بِهِ، فَلَا فرق على أَن الْيَقِين غير شَرط بل الظَّن كَاف، وردُّ الثَّانِي بِأَنَّهُ لَا يلْزم من عدم استدلالهم بِالْحَدِيثِ عدم صِحَة الِاسْتِدْلَال بِهِ وَالصَّوَاب جَوَاز الِاحْتِجَاج بِالْحَدِيثِ للنّحوي فِي ضبط أَلْفَاظه"[1].

وهذا ردٌّ جريءٌ من عالمٌ ضليعٍ، لم تصمد حُججُ المانعين أمامه؛ وذلك أنَّ تدوين الحديثِ تمَّ قبل نهاية عصر الاحتجاج، أي أنّه حتى لو صحّ ما قيل فيه من تغيير ألفاظ النَّبي ﷺ، إلّا أنَّ الرّاويَ من الفصاحة بحيث يصحّ الاستشهاد بكلامه، والاعتمادُ على لغته، وإلَّا فكيف تمَّ الاستشهاد بالشِّعر الذي قيل في نفس الفترة وبعدها، مثل "اللغويين لا سيما الكوفيين، الذين احتجّوا بمرويّات حمَّاد الراوية على ما كان من وضعه ولحنه"[2]؟ يضاف إلى ذلك أن علماء الحديث قد بيّنوا لنا الصحيحَ والحَسَنَ من الأحاديثِ دونَ سواهما ممَّا لا يُوثقُ به ولا يؤخذ.

ويشير تمّام حسّان إلى نقطةٍ مُهمّةٍ ترتبت على التّحرجِ من الاستشهاد بالقرآن الكريمِ والحديثِ النّبويّ، إذ يرى أنَّ هذا التّحرّج من جانب النّحاة "قد فرض على مادَّة الشِّعرِ أن تكون غزيرةً كافيةً لإمداد النُّحاة بالمادَّة الصَّالحة للاستقراء. وهكذا بدأت مرحلة تزييف الشّواهد"[3]، وربّما كان هذا سببًا لوجود عددٍ كبيرٍ من أبيات الشّعر غير منسوبة إلى أصحابها، أو وجود أشعارٍ نُسبَت إلى أكثر من قائل.

وبهذه الرّدود تكون حُجَّةُ النُّحاةِ المانعين قد أُدحضت، فالحديثُ النّبويُّ الشّريفُ مادّةٌ علميّةٌ لغويّةٌ لا يمكنُ الاستهانةُ بها، ولا إهمالها في التأليف اللغوي والنّحويّ، وهذا ما اتّجه إليه المؤلّفون فعلًا فيما بعد.

---

(1) خزانة الأدب: 1/ 9.

(2) المقتضب: 1/ 94.

(3) اجتهادات لُغويَّة، تمَّام حسَّان، عالمَ الكتب، القاهرة، ط1، 2007م، ص: 31.

3-كلام العرب:

ينقسم كلام العرب إلى قسمين، هما: الشّعر، والنّثر، وهنا نعرّفُ بهما، ونشيرُ إلى استشهادِ النُّحاة بهما في مؤلّفاتهم.

1.3- الاستشهادُ بالشّعر:

الشِعر: "قولٌ موزونٌ مقفًّى يدل على معنى"[1]، والشّعرُ له مكانةٌ كبيرةٌ في المجتمعِ العربيّ قديمًا، وللشّاعرِ منزلةٌ مرموقةٌ في عصور الأدب العربيّ، وقد كان الصّحابةُ ﷺ يستعينون بالشّعر في تفسيرِ القرآنِ الكريم، يقول ابن عباس (ت68هـ) -رضي الله عنهما-: "الشّعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرفُ من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه"[2]، ورُوِيَ أَنَّهُ "سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: **﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾**[3] قَالَ: إِذَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَابْتَغُوهُ فِي الشِّعْرِ فَإِنَّهُ دِيوَانُ الْعَرَبِ أَمَا سَمِعْتُمْ قَوْلَ الشَّاعِرِ[4]:

اصْبِرْ عَنَاقْ إِنَّهُ شَرُّ بَاقْ قَدْ سَنَّ لِي قَوْمُكَ ضَرْبَ الْأَعْنَاقْ

وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقْ

قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ هَذَا يَوْمُ كَرْبٍ وَشِدَّةٍ"[5]، وربّما كان لموقف الصّحابةِ هذا من الشّعر العربيّ تشجيعٌ للغويين والنُّحاة على الاعتناء بالشّعرِ عنايةً كبيرةً، حيث عدُّوه "الدّعامةَ الأولى

---

(1) نقد الشِّعر، قدامة بن جعفر (ت337هـ)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1، 1302هـ، ص: 3.

(2) الإتقان في علوم القرآن، السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، ج2، ص: 67.

(3) سورة القلم، آية: 42.

(4) الأبيات مختلفٌ في نسبتها، وقيل هي لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وهي على بحر الرّجز.

(5) الدُّرّ المنثور، السّيوطي (ت911هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ج8، ص: 254.

لهم، حتى لقد تخصّصت كلمة الشّاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورةً على الشّعر فقط"[1]، بل لقد تجرّأ اللغويّون والنُّحاةُ فكانوا "يستشهدون بالشِّعر المجهول قائله إنْ صَدَرَ عن ثقةٍ يُعتمد عليه، ولذا عدُّوا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصحّ شواهد، اعتمدَ عليها خَلَفٌ بعدَ سَلَف مع أنّ فيها أبياتًا عديدةً جُهِلَ قائلوها"[2]، وقد استدلَّ سيبويه في كتابه بألفٍ وخمسمئةِ بيتِ شعرٍ، دون أن ينسبها إلى قائليها، وقد عمل الجرميّ (ت225هـ) على نسبتها، يقول: "نظرتُ فِي كتاب سِيبَوَيْهِ فَإِذا فِيهِ ألفٌ وَخَمْسُونَ بَيْتًا، فأمَّا الْألف فقد عرفتُ أَسمَاء قائليها فأثبتُّها، وَأمَّا الْخَمْسُونَ فَلمْ أعرف أَسمَاء قائليها"[3]، ولم يكن سيبويه يمتنع عن نسبة البيت المستشهِد به إلى صاحبه عجزًا منه، بل امتنع "من تَسْمِيَة الشُّعَرَاء؛ لِأَنَّهُ كره أَن يذكر الشَّاعِر وَبَعض الشّعْر يروى لشاعرين وَبَعضه منحول لَا يعرف قَائِله؛ لِأَنَّهُ قدم الْعَهْد بِهِ"[4]، فكان بذلك حريصًا على عدم الوقوع في الخطأ والحرج، فرأى ألّا ينسبَ خيرًا من أن ينسب ويُلامَ ويُخطَّأ، خاصّةً أنّ كتابه هو الكتاب الأوّل في النّحو العربيّ، وسيكون مرجعًا لكلّ النُّحاة والمؤلّفين والدّارسين من بعده.

ومع دخول القرن الثّاني الهجريّ قام علماءُ اللغة بالدِّراسة المنظَّمةِ لها، وقد "توقَّفوا مرَّتين أمام مادَّة الدّراسة، كانت أولاهما حول منتصف القرن الثاني الهجري، فقبلوا كلَّ ما كان قبل ذلك سواءٌ أكان شعرًا أم نثرًا، عن البدو أو عن الحضر، فهذا العصر الطّويل المدى الذي يمتدُّ قرنًا ونصف قرنٍ في الإسلام، وربَّما امتدَّ قرونًا قبل ذلك في الجاهلية اعتبرت المادَّة المرويَّة منه كلُّها وسيلةً صالحة للدراسة"[5]، أمّا الثّانية فكانت ما بعد منتصف القرن الثّاني، حيثُ تغيّرت معايير الاستشهاد بالشّعر عند النّحاة؛ وذلك لظهور اللحن في كلامهم، فوضعوا شروطًا

(1) البحث اللغوي عند العرب: 43.
(2) يُنظر: خزانة الأدب: 1/ 16.
(3) المرجع نفسه: 1/ 17.
(4) المرجع السّابق: 1/ 369.
(5) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م، ص: 123.

للاحتجاجِ به تشمل المكان والزّمان والبداوة، وهذه سنعرضها خلال الأسطر القادمة بالتّفصيل –إن شاء الله–.

3.2–الاستشهاد بالنَّثر:

وهو كلامُ العربِ من غيرِ الشّعر، كالخُطب، والرسائل، والوصايا، والحِكَم، والأمثال، وأقوال الفصحاء، وهو مصدرٌ من مصادر الاستشهادِ اللُّغويّ المرويّة عن العرب، ويُشترط فيه ما يُشترط في الشِّعر أنْ يكون قائله من عصور الاحتجاج (حتّى 150هـ)، وقد حفلت كتب اللغويين بطائفةٍ من شواهدِ النّثر، إلَّا أنَّ الاستشهادَ بها لا يرقى إلى درجةِ الاستشهادِ بالمصادر الأخرى كالقرآن الكريم والحديث النَّبويّ الشَّريف والشِّعر؛ وسبب ذلك –في الأمثال– "أنَّ الرُّواة الذين عرضوا للأمثالِ لم يستطيعوا أن يفيدوا منها في هذا السَّياق كثيراً لخصوصية المثل وإبهامه أحيانًا"[1]؛ إذ يبقى للمثل خصوصيّته، ومكانه الخاصُّ الذي يُضربُ فيه، وظروفه التي يجب أن تتشابه مع ظروف قصّته التي قيلَ فيها.

وربّما كانت كتبُ الخطباء قبل الإسلام أكثر الكتب استشهادًا بالنّثر، أمثال: قس بن ساعدة (ت600م)، وأكثم بن صيفي (ت9هـ)، وأقوال الخلفاء أمثال عمر بن الخطاب (ت23هـ)، وعلي بن أبي طالب (ت40هـ)، وبعض كلام الخطباء مشافهي الفصحاء ومقاوهي الصرحاء أمثال عمرو بن العاص (ت43هـ)، والحجاج بن يوسف الثقفي (ت95هـ)[2]. وعلى كلِّ الأحوال فالنَّثر العربيُّ مادّةٌ زاخرةٌ متنوّعةٌ لا يمكن إنكارها، ولا تجاهلها، وإن كان الاستشهاد بها قليلًا مقارنةً بباقي مصادر الاحتجاج؛ وربّما يعود السّببُ في ذلك إلى سرعة انتشار الشِّعر وسهولة حفظه؛ لأنّه موزونٌ مُقفّىً، أمّا النثرُ فيصعب حفظه وتناقله وروايته، فمال النُّحاة إلى الاستشهاد بالشّعرِ أكثر من النّثر.

(1) الدّراسات اللغويّة، زين الدّين المشهداني حمودي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2005م، ص: 23.
(2) يُنظر: الدّراسات اللغويّة: 24.

معايير الاستشهاد اللّغويّ عند العرب

توطئة:

كان لأهلِ العربيةِ سَبْقٌ وعنايةٌ بوضع المعايِيْرِ الدَّقيقةِ التي يُقبلُ الشَّاهدُ الشِّعريُّ أو يُرفَضُ بناءً عليها؛ وذلك للحدِّ من التَّوسُّعِ في قبَولِ ما لا يُطمأَنُّ إليهِ منها، ولم يَخْرُجِ المفسِّرونَ في كُتُبِهِم عن تلك المِعايِيْر التي وضعها علماءُ اللغة؛ للعلاقة الوثيقة بين اللغة والتَّفسير، وأَهمُّ هذه المعايير هي:

1- المعيارُ الزَّمنيّ:

وَضَعَ علماءُ اللغةِ العربيّةِ حدًّا زمنيًّا مُقيّدين فيه ما يصحُّ الاحتجاجُ به من أقوال العرب شعرًا أو نثرًا، فاتُّفِقَ على جَعْلِ منتصف القرن الثاني للهجرة نِهايةً لعصر الاحتجاج بشعراء الحاضرة، وذكروا أَنَّ آخرَهمْ إبراهيمُ بنُ هَرْمَة (ت176هـ)[1]، وجَعْلِ منتصف القرن الرابع الهجري حدًا لشعراء البادية[2]. بِحُكْمِ مُحافظةِ أهلها على اللسانِ العربيّ الأصيلِ حتّى وقتٍ مُتأخِّرٍ عن أهل الحواضر.

وقد حاول علماء الشّعر واللغة، تصنيفَ الشّعراء الذين يُحتجُّ بِهم إلى طبقاتٍ، حيثُ جعلوها أربعًا، وقد ذكرها البغدادي في خزانة الأدب، وهي:

- **الطَّبقةُ الأولى:** طبقة الشُّعراء الجاهليين، وهم من عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس (ت540م)، وزُهَيْر بن أبي سُلْمى (ت609م).

---

(1) هو إبراهيم بن علي بن سَلمة بن عامر بن هَرْمَةَ، ينتهي نسبه إلى الحارث بن فهر، وفهرُ أصلُ قريشٍ، شاعرٌ مشهورٌ من مُخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، ولد سنة 90هـ، ولشعره قيمةٌ عند اللغويين والنحويين، إذ وقفوا بالاستشهاد بالشعر على مسائل اللغة والنحو عنده، توفي سنة 170 وقيل 176 هـ. ينظر: الشعر والشعراء 2/ 753، طبقات الشعراء لابن المعتز 20، الأغاني 4/ 367، الخزانة 1/ 204.

(2) ينظر: المزهر: 2/ 484.

- **الطَّبقةُ الثَّانية:** طبقةُ المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبَيدِ بن ربيعةَ (ت41هـ)، وحَسَّانِ بن ثابت (ت بين 35-40هـ) -رضي الله عنهما-.
- **الطَّبقةُ الثَّالثة:** طبقة الإسلاميين، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية، كجرير (ت110هـ)، والفرزدق (ت114هـ).
- **الطَّبقةُ الرَّابعة:** طبقة المولَّدين، ويقال لهم المحدَثون كبشارِ بن برُد (ت168هـ)، وأبي نُواس (ت198هـ)[1].

أمَّا عن الاستشهادِ بأشعار هذه الطّبقات "فالطَّبقتان الأوليان يُسْتشهد بشعرهما إِجْمَاعًا"[2] فقد أَجْمَعَ أهلُ العربيةِ على الاستشهادِ بشعرِ طبقة الشُّعراء الجاهليين، والمخضرَمين، وأمّا الطّبقة الثّالثة، طبقةُ الإسلاميين، فقد انقسم أهل العربية في صحة الاستشهاد بشعرهم إلى فريقين:

الفريقُ الأوَّلُ: يردُّ أصحابُه الاستشهادَ بشعر هذه الطَّبقة، ويُمثِّلُ هذا الفريق "أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء وَعبد الله بن أبي إِسْحَاق وَالْحسن الْبَصْرِيّ (ت110هـ) وَعبد الله بن شبْرمَة (ت144هـ)"[3]، وكانوا "يلحنون الفرزدق (ت114هـ) والكميت (ت126هـ) وَذَا الرُّمَّة (ت117هـ) وأضرابهم، وَكَانُوا يعدُّونهم من المولَّدين؛ لأَنهم كَانُوا فِي عصرهم والمعاصرة حجاب"[4]؛ أي: مانعٌ يمنعهم من الاحتجاج بشعرهم، ويذكر الأصمعيُّ أَنَّهُ جلس إلى أبي عمرو بن العلاء ثَماني حِججٍ فما سَمعه يَحتجُّ ببيتٍ إسلامي[5]. ويُعلِّقُ ابنُ رشيق على ذلك

---

(1) هو الحسن بن هانئ، مولى الحكم بن سعد العشيرة، من اليمن، نشأ في البصرة، وطلب فنون العلم، أكثر من وصف الخمر وسبق إلى معان لم يسبقه إليها أحد في وصفها. يُنظر: الشعر والشعراء 2/ 796.

(2) خزانة الأدب: 1/ 4.

(3) المرجع نفسه: 1/ 7.

(4) المرجع السابق: 1/ 7.

(5) يُنْظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني (ت463هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981م، ج1، ص: 90.

فيقول: "هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه، كالأصمعيّ (ت216هـ) وابنِ الأعرابيّ (ت231هـ)، أَعني أَنَّ كلَّ واحدٍ منهم يذهبُ في أهلِ عصرِهِ هذا المذهب، ويُقدِّمُ مَنْ قَبلهم، وليس ذلك إِلَّا لحاجتهم في الشعر إلى الشَّاهدِ، وقِلَّةِ ثقتهم بِما يأْتي به المولَّدون، ثُمَّ صارت لجاجةً[1]"[2]، إذن فكلُّ قديمٍ من الشّعراء محدثٌ في عصره، لذلك يسعى أهلُ زمانه إلى تركه والأخذ بشعرِ مَن سبقه، حتّى إذا ما جاء عصرٌ جديدٌ رآه اللغويّون والنُّحاةُ قديمًا فذهبوا إليه واحتجّوا به.

الفريقُ الثَّاني: يرى أصحابُه صحَّة الاستشهادِ بشعر هذه الطَّبقة، وهم جُمهورُ أهلِ اللغةِ كالخليلِ ابن أحْمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه وغيرهم. وهذا ما يراه البغداديُّ في قوله: "وَأَمَّا الثَّالِثَة فَالصَّحِيح صِحَة الاستشهاد بكلامها"[3]، وقد كان يونسُ يُفضِّلُ الفرزدق، ويقول: "لولا الفرزدقُ لذهب شعرُ العرب"[4]، وكان ابن سلَّام (ت231هـ) يفضِّلُ جَريرًا والفرزدقَ على ذي الرمةِ، ويقول عنه: "هو دُونَهما ويساويهما في بعضِ شعره"[5]. ويقول البغداديُّ: "وقد أَجْمَعَ علماءُ الشِّعْرِ على أَنَّ جريرًا والفرزدق والأخطلَ، مُقدَّمونَ على سائر شعراء الإسلام"[6]، والذي استقرَّ عليه الأمرُ، وسار عليه المفسرون واللغويون، جوازُ الاستشهاد بشعر هذه الطَّبقة، وهو ما سار عليه أهل العربيّة.

والمظْنونُ بالعلماء الذين لم يستشهدوا بشعر هؤلاء الشّعراء أَنَّهم إِنَّما كانوا يُظهِرونَ التَّعصُّبَ للمُتقدمين؛ ترغيبًا للنَّاس في حفظ أشعارهم، وروايتِها؛ لأنَّها حُجةٌ في لغةِ العَربِ، فإِنَّ الشعرَ القديمَ –حتّى الرَّديء منهُ– صالِحٌ للاحتجاجِ به في تثبيتِ اللغةِ وقواعدِها، وتفسير القرآن

(1) لَجاجة: مصدر (لجّ)، معناها: عناد.
(2) العمدة في صناعة الشِّعر ونقده: 1/ 91.
(3) خزانة الأدب: 1/ 7.
(4) المرجع نفسه: 1/ 220.
(5) طبقات فحول الشعراء: 2/ 551.
(6) خزانة الأدب: 1/ 76.

والسُّنّة، بِخلافِ شعر المتأخرين فإِنَّهُ وإِنْ كانَ جيّدًا لا يصلحُ للحُجّةِ، يدلُّ على هذا أَنَّ ما نُقِل إلينا من روايات، نحو ما أخبر به عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، عن أحمد بن عبيد بن ناصح البغدادي (ت270هـ)، قال: "سمعت ابن الأعرابيَّ (ت231هـ) يقول: إنّما أشعار هؤلاء المحدثين–مثل أبي نواس وغيره– مثل الرَّيحان يُشمُّ يومًا، ويذوي فيُرْمَى به؛ وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلَّما حرَّكْتَه ازداد طيبًا"[1]، وهذا تشبيهٌ قويٌ بليغٌ منه عبّر فيه عن موقفه من المحْدَثِ والقديم، ومنه –أيضًا– أنَّ رجلًا "أَنشدَ ابنَ الأعرابيّ شِعرًا لأبي نُواس، فسكتَ ابنُ الأعرابي، فقال له الرجلُ: أَمَا هذا مِنْ أحسنِ الشِّعرِ؟ قال: بَلى، ولكنَّ القَديمَ أَحبُّ إليَّ"[2]. وكأنَّ النُّحاةَ قطعوا عهدًا على أنفسهم أن يُقدِّسوا القديم مهما كان وصفه، وأن يترفّعوا عن جديد عصرهم مهما بلغ من الرُّقيِّ، وكأنّها سياسةٌ رسموها لأنفسهم، وساروا عليها، سياسة لا تقبلُ النِّقاشَ أو التّغيير!

أمَّا الطَّبقةُ الرَّابعةُ وهي طبقةُ المولَّدينَ، ويُقال للرّجل مُولَّدًا "إذا كان عربيًّا غيرَ مَحضٍ"[3]، وقد سُمِّي المولَّدُ من الكلامِ مُولَّدًا "إذا استحدثوهُ، ولم يكنْ من كلامهم فيما مَضى"[4]، فالمولَّدُ هو "المحْدَثُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنْهُ المولَّدُونَ مِنَ الشُّعَرَاءِ إنما سُمُّوا بِذَلِكَ لِحُدُوثِهِمْ"[5]، والمولَّدون هم الذين لم يتمحّضوا للعرب من الشّعراء، وهذه الطّبقة لم يُستشهدْ بشعرها إجماعًا[6]، وبهذا يكون النُّحاةُ قد اتّفقوا على عدم الاستشهاد بشعرٍ مُحدّدٍ بلا خلافٍ، وهو شعرُ المولَّدين.

كان أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) يَعُدُّ الأخطلَ وجريرَ والفرزدق من المحدَثين، ولم يَرْضَ الاستشهادَ بشعرهم. ومثله أبو عمرو الشيباني (ت206هـ) الذي يقول: "لولا أَنَّ أبا

(1) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني (ت384هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م، ص: 286.
(2) المرجع نفسه: 286.
(3) الصِّحاح، (وَلَدَ): 2/ 554.
(4) لسان العرب، (وَلَدَ): 3/ 469.
(5) المعجم نفسه، (وَلَدَ): 3/ 470.
(6) ينظر: خزانة الأدب 1/ 4.

نواس (ت198هـ) أفسدَ شِعرَهُ بهذه الأقذارِ –يقصد الخمور– لاحتَجَجْنا به؛ لأَنَّهُ مُحكمُ القولِ لا يُخطئ"[1]. وأبو عبيدة مَعْمرُ بن المثَنَّى (ت210هـ) يقول: "افتتح الشعرُ بامرئِ القيسِ، وخُتِمَ بابنِ هَرْمة (ت176هـ)"[2]. والأصمعي (ت216هـ) يقول: "ساقةُ الشُّعراء ابن ميَّادةَ، وابنُ هَرْمَة، ورؤبة، وحَكَمُ الخُضَريُّ (ت150هـ)، ومَكينُ العذري (ت160هـ)، وقد رأيتهم أجمعين"[3]. في حين أَنَّهُ يَمنعُ الاستشهاد بشعر شعراء قبل هؤلاء مثل: الكُميت (ت126هـ)، والطِّرِمَّاح (ت125هـ).

ومن خلال أقوال أهل العربية في التّحديد الزّمني لنهاية عصر الاحتجاج بالشِّعر، وجواز الاستشهاد به في اللغة والتَّفسير، يظهر اختلافهم في وضعِ تاريخٍ دقيقٍ، يكون فاصلًا بين مَنْ يصحُّ الأخذُ عنهم، ومَن لا يصحّ، ولذلك يُمكنُ القول: إِنَّ المعتدلين مِنْ أهلِ العربيةِ قد ارتضوا تاريخًا وَسَطًا على وجه التَّقريبِ بين ذي الرُّمّةِ (ت117هـ) من جهةٍ، وإبراهيم بن هَرمة (ت176هـ) من جهة أخرى، فجعلوا سنة (ت150هـ) وهي منتصف القرن الثَّاني الهجري فيصلًا في خلافهم، يأخذون بشعر مَنْ عاشَ قبل هذا التاريخ، ويُعرِضونَ عن شعر مَن عاش بعده، وعلى هذا يكون الشاعرُ ابن ميادة (ت149هـ)[4] آخرَ شعراءِ العربية الذين يَجبُ أَنْ يُتوقفَ عندهُ في الاحتجاج والاستشهادِ.

2- المعيار المكانيّ:

اعتمدَ العلماءُ في وضع المعيار المكانيّ للقبائل المحتجّ بكلامها على درجة قُرب القبيلة أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربيّة،

(1) خزانة الأدب: 1/ 348.

(2) المزهر: 2/ 411.

(3) الشِّعر والشُّعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، ج2، ص: 741.

(4) ينظر: شعر ابن ميَّادة، ابن ميّادة (ت149هـ)، جمع وتحقيق: حنّا حدّاد، مراجعة: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، 1982م، ص: 50 -52.

وردُّوا كلام القبائل التي تقع على السّواحل، أو في الحواضر، أو في جوار غير العرب من الأمم الأخرى، وقد صنّفهم أبو نصر الفارابي (ت339هـ)، وذكر ذلك السّيوطي (ت911هـ) في المزهر يقول: "كانت قريشٌ أجودَ العربِ انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النُّطْق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانَةً عمَّا في النَّفس، والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإنَّ هؤلاء هم الّذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمُه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هُذَيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1].

وعلى هذا الأساس استثنوا القبائل الحضريّة، وسُكّان البراري، وسُكّان أطراف البلاد المجاورة لسائر الأمم الذين من حولهم، فإنَّه "لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام؛ لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجَّار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت أَلسِنتهم، والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأَثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"[2]، فنجدُ العلماءَ قد تشدّدوا في الأخذ عن العرب، محاولين جاهدين ألّا يكون من أُخِذَ عنهم قد خالطوا العَجَمَ؛ لئلَّا يكون الضّعفُ أو اللحنُ قد أصاب لغتهم، فتنتقل تلك العدوى إلى لغة العرب جميعها.

---

(1) المزهر: 167.

(2) المرجع نفسه: 1/ 167، 168.

وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية المدارس النَّحويَّة وجدنا أنَّ دائرة الاحتجاج تتَّسع وتضيق حسب أفكار هذه المدرسة أو تلك وقد شكَّل هذا المبدأ منشأ خلاف واسع بين مدرستي البصرة والكوفة، فالبصرة تتشدَّد في فصاحة العربيّ الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، ضمن الدَّائرة المشار إليها آنفًا، وقد اشترطوا في الشَّواهد المعْتَمَدَةِ لوضع القواعد أن تكون جاريةً على ألسنة العرب، وكثيرة الاستعمال في كلامهم بحيثُ تمثِّلُ اللغة الفصحى خير تمثيل، وحينما يواجهون بعض النّصوص التي تخالف قواعدهم كانوا يرمونها بالشّذوذ أو يتأولونها حتّى تنطبق عليها قواعدهم، أمَّا الكوفيّون فقد وقفوا موقفًا مُغايرًا لما اتّفق العلماء عليه، فقد توسّعوا في الرّواية عن جميع العرب بدوًا وحضرًا، واعتدُّوا بأقوال المتحضرين من العرب وأشعارهم ممّن سكنوا حواضر العراق، واعتمدوا الأشعار والأقوال الشّاذّة التي سمعوها من الفصحاء والتي وصفها البصريّون بالشّذوذ، ولم يكتفوا بذلك، بل قاسوا عليها كثيرًا، ممَّا أحدث اختلاطًا وتشويشًا في نحوهم، فأدخلوا قواعدَ فرعيّة مُتناقضةً على القواعد الكلية العامَّة، أحدثت الخَلْطَ والتَّضارُب في القواعد عندهم[1]، وهذا جعل بعض البصريين يفتخرون بمرويّاتهم على الكوفيين، ويقولون: "إنَّما أخذنا اللغةَ عن حَرَشةِ الضِّبابِ، وأَكَلَةِ اليَرابِيعِ، وهؤلاءِ أخذوا اللغةَ عن أَهلِ السَّوادِ أصحابِ الكَوامِيخِ وأكَلَةِ الشَّوارِيزِ"[2]، وهذا معهودٌ عن المدرسة الكوفيّة كما تكلّمنا عنها مُسبقًا في موضوع التقعيد والقياس.

أمّا المدرسة البغداديّة فقد توسّع بعض أعلامها في الأخذ عن الطّبقة الرّابعة، والاستشهاد بأشعارها، فاستشهد الزَّمخشريُّ (ت538هـ) بشعر أبي تمام وقال: "وهو وإنْ كان محدَثًا لا

(1) يُنظر: المدارس النّحويّة: 160، 161.

(2) حَرَشة: جَمعُ حارشٍ، وهو صائدُ الضِّبابِ جَمع ضَبٍّ، واليَرابيعُ جَمعُ يَربوع من حيوانات الصحراء وهو يُشير بِهذا إلى بَداوتِهم. والكواميخُ: جَمعُ كَامخ، نَوعٌ من الإدامِ، وهو مُعَرَّبٌ، والشوارِيز: هو اللَّبَنُ بالفارسيَّةِ. ينظر: أخبار النحويين البصريين: 69، لسان العرب، (كَمَخَ): 3/ 49، (حَرَشَ): 6/ 280.

يُستهد بشعره في اللّغةِ فهو من علماء العربيّة، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[1]، أمّا ابن مالك (ت672هـ) فقد سجّل موقفًا جديدًا جريئًا من الاستشهاد والاحتجاج، حيثُ استشهد بلغاتِ لخم وجذام بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغسّان، ممّا جعلَ أبا حيّان يعترضُ عليه بقوله: "ليس ذلك من عادة أئمَّة هذا الشَّأن"[2]، فهذا سبقٌ من نوعه لابن مالكٍ (ت672هـ) في هذا الاستشهاد، وهو مرفوضٌ مهما تأخّر الزّمن وابتعد عن عصر الاحتجاج وعن قبائله وأهله المأخوذ عنهم.

وبهذا يكون العلماء الأوائل قد اجتهدوا في رسم دائرة المكان التي يُستشهد بكلامها ويؤخذ عنها اللغة والشّعر، أمّا المدارسُ النّحويّة فكلٌّ منها سارت على ما رأته منهجًا لها، وكلُّ مدرسةٍ منها تسوقُ مبرّراتٍ ومسوّغاتٍ لعملها، ولولا التّمسُّكُ الذي كان البصريّون قادَتهُ لاختلفت علينا اللغةُ المنقولةُ عن أهلها، ولضاعَ الكثيرُ من علومها وقواعدها وفنونها.

3- المعيارُ القَبَليُّ:

ويُمْكِنُ أن يُسمَّى مقياسَ "البداوة والتَّحضر"، فبعد أن استقرّ رأي العلماء على صحّة الاستشهاد بشعر الطّبقات الثّلاث الأولى، قام اللّغويون بمراجعة أشعارهم للوقوف على بداوة هذا الشّاعر وحضارة ذاك؛ لأنَّ البداوة كانت شرطًا من شروط الفصاحة، فنتج عن هذه المراجعة أن حكموا على قسمٍ من الشُّعراء بالضّعف وعدم الفصاحة ولين اللسان، مِمَّا يُبعدُ شعرَهم عن الاستشهاد والاحتجاج؛ وذلك بسبب بعدهم عن البداوة، ومُخالطتِهم للحضر في المدن.

وقد كان لهذا العامل دورٌ بارز في الاستشهاد، حيثُ مَجَّد العلماءُ البادية، واتَّجهوا شَطْرَها، فهي مَكمَنُ الفصاحةِ والبيان؛ ولذلك كانت العربُ في الحاضرة تُرسِلُ أبناءها إلى البادية لتتربّى

(1) الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، الزّمخشريّ (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، ج1، ص: 86، 87.
(2) الاقتراح: 48.

على الفصاحة، ورُوي أَنَّ أبا عمرو بن العلاء (ت154هـ) ما كان يأخذُ لغتَه إلا من أشياخِ العربِ، وأهل البَداوةِ[1]، ويُرْوَى أنَّ الكسائيَّ (ت189هـ) سألَ الخليلَ بن أحمد (ت170هـ): "من أين أخذتَ علمك هذا؟ قال: مِن بوادي الحجازِ، ونَجدٍ، وتِهامة"[2]. وجعل الجاحظُ (ت255هـ) "من تَمَامِ آلةِ الشِّعرِ أن يكون الشَّاعرُ أعرابيًّا"[3]. ويُعلِّلُ الفارابيَّ (ت339هـ) ذلك بقولهِ: "ولَمَّا كانَ سُكانُ البَريَّةِ في بيوت الشَّعَرِ، أو الصّوفِ والخيامِ والأَحسيةِ[4] من كلّ أمةٍ، أجفى وأَبعدُ من أن يَتركوا ما قد تَمكَّنَ بالعادة فيهم، وأَحرى أن يُحصِّنوا نفوسهم عن تَخَيُّلِ حروفِ سائر الأمم، وألفاظهم، وألسنتهم عن النّطق بها، وأحرى أَلاَّ يُخالطهم غيرُهم من الأمم، للتَّوحُّشِ والجفاء الذي فيهم، وكان سُكَّانُ المدن والقُرى وبيوتِ المدَرِ منهم أَطبع، وكانت نفوسهم أشدَّ انقيادًا لنُطقهم بِما لم يتعوَّدوه، كان الأفضلَ أن تؤخذ لغاتُ الأمَّةِ عن سُكَّان البَراري منهم، متى كانت الأممُ فيها هاتان الطائفتان"[5]، وهي بذلك تكون خلافَ الحاضرةِ التي كان فيها الخلطُ واللَّحنُ، وقد أشار إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) حينما قال: "لم أَرَ بدويًّا أقامَ بالحَضَرِ إِلَّا فَسَدَ لِسانُهُ غَيْر رُؤبةَ والفرزدق"[6]. فهم يرون أنّ القبيلةَ كُلّما توغَّلت في البداوة في وسط الجزيرة العربية –كبوادي نجد والحجاز وتهامة– كانت أكثر فصاحةً.

لقد كانت هذه سياسية العرب قديمًا، في الرَّفعُ من قيمةِ البادية، والحطِّ من قيمةِ الحاضرةِ، غير آبهين إلى الزَّمن الذي عاش فيه الشّاعر، أو مَن رُويَ عنه، فهناك ما يُشيْرُ إلى التَّفريقِ بينهما في العصرِ الجاهليّ، وهو عصر الفصاحة والسليقة، فهذا عَديُّ بن زَيدٍ العِباديّ المتوفى قبل الهجرةِ بِخمسٍ وثلاثين سنةً لا يرى العلماء الاستشهاد بشعره، ومثله أميَّةُ بن أبي الصَّلت

(1) يُنظر: رسالة الغفران، أبو العلاء المعرّيّ (ت449هـ)، صحّحها: إبراهيم اليازجي، مطبعة (أمين هندية) بالموسكي (شارع المهدي بالأزبكية)، مصر، ط1، 1907م، ص: 20.

(2) إنباه الرُّواة: 2/ 258.

(3) البيان والتّبيين، الجاحظ (ت255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج1، ص: 96.

(4) هي الرمال، وهو يشير إلى الصحراء، ينظر: لسان العرب، (حَسَا): 14/ 176.

(5) الحروف والألفاظ، الفارابي (ت339هـ)، تحقيق: حسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط2، 1990م، ص: 149.

(6) خزانة الأدب: 1/ 220.

المتوفى في السنةِ الثامنة من الهجرة[1]، فرغم أنّهم من الشّعراء الأوائل، الأقحاح، إلّا أنَّ حياتهم في الحاضرة حالت بينهم وبين اتّخاذ النُّحاة أشعارهم مادَّةً للاستشهاد بها، وبناء قواعدِ النّحو عليها.

كلُّ هذه النُّقول تدلُّ على أَنَّ العلماء كانوا يَحرصون على الأخذ عن الشّعراء الذين ينتمون إلى البادية، ويُضعِّفونَ ما عداهم، ولا يلجؤون إلى الأخذ عن غيرهم إلّا في أضيق الحدود. وهذا المعيارُ قد جعل العلماءَ يذهبون إلى أنَّه يُحتجُّ بشعر الفصحاء من شعراء الحضر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والأمويين والعباسيين حتى نهاية القرن الثَّاني الهجري، وأمَّا في البادية المنقطعة فيُحتجُّ بشعر شعرائها حتّى نهاية القرن الرّابع الهجريّ؛ تقديرًا لِبَداوتِهم، وبُعدِهم عن تأثير اللَّحن[2]. حيثُ احتجَّ أهل العربيَّة بشعر ابنِ ميَّادةَ، وأبي نُخيلةَ الراجز، وأبي حيَّةَ النُّميريّ، وابنِ هَرْمَةَ وكلهم بَدويٌّ فصيحٌ، ولم يَحتجُّوا بِمَن عاصرَهم من شعراء المدنِ، مثلِ: بشارِ بن بُردٍ، والوليدِ بن يزيد، وأبي نُواس، وأَبي تَمَّام والبُحتريّ؛ لأَنَّهم من أبناءِ المدينة والحضارة.

والظَّاهر أنَّ سبب هذا التَّحديد للقبائل، والحرص الشّديد على اللغةِ من دخول اللحن والفساد إليها، كما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، ومع تزايد الفساد والاختلال قد "يؤدّي إلى ظهور لغة ثانية ذات خصائص مغايرة للّغة الأولى، وربّما تزداد تلك الخصائص اتّساعًا ممّا يؤدّي إلى بعدنا عن لغة القرآن الكريم. وكان أكثرَ ما يخشاه اللغويّون دخولُ سَيْلٍ غامر من الألفاظ الأعجمية إلى لغة العرب، ممّا يُبعد اللغة عن صفاتها وعروبتها الخالصة"[3]. ومن هنا قصروا الفصاحة على عصر دون عصر، وقوم دون قوم، ولهم الحقُّ في ذلك.

---

(1) يُنظَر: الشّعر والشُّعراء: 1/ 219، و1/ 452.

(2) يُنظر: أبحاث في اللغة، محمّد علي سلطاني، دار العصماء للطّباعة والنّشر، دمشق، ط1، ص: 65.

(3) شواهد الشِّعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة، الدَّار الشَّرقية، مصر، ط2، 1989م، ص: 272.

إنَّ المنهجيّة التي اتّبعها العربُ منذ وقت بعيد لتثيرُ الإعجاب، حيثُ استطاعوا أن يرسموا منهجًا واضحًا قويًّا، ويُخضعوا الدّارسين له، وذلك بوضعهم الأطر الزّمانيّة والمكانيّة والحضريّة للاستشهاد والاحتجاج باللغةِ العربيّةِ، حيثُ مثّلت هذه الأطر والضّوابط سياجًا قويًّا لحماية اللغة من الفساد، والخلل، والدّخيل، وبهذا وصلتنا اللغةُ قويّةً لا شكَّ فيها ولا لبس، ولا هي تقفُ عاجزةً عند موضوعٍ ما، أو قضيّةٍ يسعى أبناؤها إلى دراستها في كلِّ الوقت.

نتائج الباب الأوّل:

بعد دراسة موضوع التّقعيد النّحويّ، والتّعرف إلى المصطلحات التي جاءت بمعناه، وإلى جهود المدارس النّحويّة في التّأسيس للتّقعيد النّحويّ، وبعد التّعرّف إلى مصادر الاستشهاد في اللغةِ العربيّة، وإلى معاييرها فإنّه تمّ التّوصّل إلى النتائج الآتية:

1- يمثّل القرآنُ الكريمُ أعلى درجاتِ الفصاحة والكمال من حيث صحة الاستشهاد والاحتجاج به، وبقراءاته الصّحيحة السَّند، ثم ما صحّ أنَّه كلام رسول الله ﷺ، ثمَّ كلام العرب: شعره ونثره، ضمن شروط وضعوها مُتّفقين عليها.

2- جعل علماء العربيّة منتصف المائة الثّانية للهجرة حدًّا للذين يصحُّ الاستشهاد بشعرهم من الحضريّين، فإبراهيم بن هرمة (ت150هـ) آخرُ من يصحّ الاستشهاد بشعرهم، وبشّار بن برد (ت168هـ) أوّل الشّعراء المحْدَثين الذين لا يُحتجّ بشعرهم على متن اللغة وقواعدها، وعلى هذا فإنّ شعرَ المتأخّرين من فحول الشّعراء يؤخَذُ للاستئناس والتمثيل لا للاستشهاد والاحتجاج، أمّا في البادية فقد امتدّ الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين فيها حتّى منتصف المائة الرابعة للهجرة.

3- لا يصحّ الاستشهاد أو الاحتجاج بكلام العرب: شعره ونثره، ما لمْ يُعْرف قائله، إلّا إذا رواه عربيّ مِمَّن يُحتجُّ بكلامه مخافةَ أن يكون لمولَّد أو لِمَن لا يُوثق بفصاحته.

البابُ الثَّاني

الشَّاهِدُ القُرآنيُّ في كتابِ "مُغني اللَّبيبِ عنْ كُتُبِ الأعاريبِ" وَدَوْرُهُ في التَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ

دراسةٌ تطبيقيَّةٌ تحليليَّةٌ

ويتكوّن من فصلين:

الفصل الأول: ابن هشامٍ الأنصاريّ: التّعريف به وبكتابه "مُغْنِي اللَّبيب عن كُتُبِ الأعاريب ".

الفصل الثّاني: الشّاهدُ القرآنيُّ في كتاب "مُغْنِي اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب"، ودوره في وضع القاعدة النّحويّة العربيّة.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ابنُ هشامٍ الأنصاريّ: التّعريفُ بِهِ، وبكتابِهِ "مُغْني اللّبيب عن كُتُبِ الأَعَارِيبِ"

وفيه مبحثان:

1- **المبحث الأوّل: التّعريفُ بِـ "ابنِ هشامٍ الأنصاريّ".**

2- **المبحثُ الثّاني: التّعريف بكتاب "مغني اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب".**

المَبْحَثُ الأَوَّل

التّعريفُ بِـ "ابنِ هشامٍ الأنصاريّ"

وفيه:

1- التَّعْرِيفُ "بِابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ".

2- المَدْرَسَةُ النَّحْوِيَّةُ الَّتي يَنْتَمِي إِلَيْهَا "ابْنُ هِشَامٍ".

3- القِيَاسُ عِنْدَ "ابْنِ هِشَام".

4- التَّأْلِيفُ فِي زَمَنِ "ابْنِ هِشَامٍ".

التَّعْرِيفُ بِـ "ابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ"

توطئة:

عَلَمُ هذا البحث، ومحطُّ اهتمامه عالمٌ جليلٌ، ونحويٌّ له مكانتُه في تاريخ النّحو العربيّ، وإن لم يكن قد عاشَ في عصر الاحتجاج، ولم يكن من أوائل المؤلّفين في النّحو، إلّا أنّه أثبتَ نفسه في عصرِه وزمانه، فكوّن تاريخًا مُشرِقًا بأعماله المتميّزة، وبمنهجه الواضح، القائمِ على الاختيار والمناقشة، وبجرأته في توظيفه الشّاهدِ القرآنيّ في مُؤلّفاته، واستشهادِه بالقرآن الكريمِ على غيرِ ما عُهِدَ عمَّن سبقه من النُّحاة، هذا النّحويُّ هو ابن هشامٍ الأنصاريّ (ت761هـ)، الذي سنتعرّف إليه في هذا الفصل، وسندرُس منهجه في أحدِ أشهرِ مؤلّفاتِه، وأحدِ مناراتِ النّحو العربيّ، كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

1- التّعريفُ بِـ "ابنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ":

1.1- اسمُهُ وَنَسَبُهُ:

هُوَ الإِمَامُ "عبدُ اللهِ بنُ يُوسفَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ يوسفَ بنِ أَحْمَدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ هِشَامٍ، جمالُ الدّينِ أبو مُحمَّدٍ، النّحويُّ الفاضلُ المشهورُ، لَزِمَ الشِّهابَ عَبْدَ اللطيفِ بنَ المرَحَّلِ، وتَلَا عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ، وسَمِعَ مِنْ أَبِي حَيّانَ[1] (ت745هـ) ديوانَ زهيرِ بنِ أَبِي سُلْمَى (ت609م)، ولم يلازِمْه ولا قَرَأَ عَلَيْه، وحَضَرَ دُرُوسَ الشَّيْخِ تاجِ الدّينِ التَّبْريزِيّ (ت746هـ)، وقَرَأَ على الشَّيخِ تاجِ الدِّينِ الفَاكَهَانِيّ جميعَ شَرحِ الإشارةِ لهُ إلّا الورقةَ الأخيرةَ، وتَفَقَّهَ للشَّافِعِيّ (ت204هـ) ثُمَّ تَحَنْبَلَ، فحَفِظَ مُخْتَصَرَ الخِرَقِيّ (ت334هـ) في دُوْنِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وذَلِكَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسِ سِنينَ، وَأَتْقَنَ العَرَبِيَّةَ فَفَاقَ الأَقْرَانَ بَلِ الشُّيوخَ، وَحَدَّثَ عَنِ ابْنِ جَمَاعَةَ

(1) هو أبو حيّان الأندلسيّ.

(ت733هـ) بِالشَّاطِبِيَّةِ، وَتَخَرَّجَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ وَغَيْرِهِمْ"[1]، فَمَا كانَ أحدٌ مِن أهلِ زمانِهِ إلَّا وعَرَفَهُ.

2.1–وِلَادَتُهُ:

وُلِدَ النَّحْوِيُّ ابْنُ هِشَامٍ "بِالقَاهِرَةِ يَوْمَ السَّبْتِ، الخَامِسِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقِعْدَةِ، فِي العَامِ الثَّامِنِ مِنَ القَرْنِ الثَّامِنِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِمِئَةٍ لِلْهِجْرَةِ 708هـ"[2]، المُوَافِقِ "1309 لِلْمِيْلَادِ"[3]؛ أي في القرن الرابع عشر للميلاد.

3.1–صفاته:

تَمَتَّعَ ابْنُ هِشَامٍ بِأَخْلَاقٍ وَصِفَاتٍ جَعَلَتْهُ مَعْرُوفًا بَيْنَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وبَقِيَتْ سِيْرَتُهُ حَتَّى وَقْتِنَا هَذَا فَقَدْ عُرِفَ عَنْهُ –كَمَا وَصَفَهُ ابْنُ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ (ت852هـ)– أَنَّهُ: "تَصَدَّرَ لِنَفْعِ الطَّالِبِيْنَ –طَلَبَةِ العِلْمِ–، وانْفَرَدَ بِالفَوَائِدِ الغَرِيْبَةِ وَالمَبَاحِثِ الدَّقِيقَةِ وَالاسْتِدْرَاكَاتِ العَجِيْبَةِ وَالتَّحقيقِ البَارِعِ والاطِّلَاعِ المفْرِطِ وَالاقْتِدَارِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الكَلَامِ، وَالمَلَكَةِ الَّتِي كَانَ يَتَمَكَّنُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِهَا عَنْ مَقْصُودِهِ بِمَا يُرِيدُ، مُسْهِبًا وَمُوْجِزًا؛ معَ التَّوَاضُعِ وَالبِرِّ والشَّفَقَةِ وَدَمَاثَةِ الخُلُقِ وَرِقَّةِ القَلْبِ"[4]، وهذا يعني أنّه كان متميّزًا بصفاتٍ خُلُقيّةٍ وعلميّةٍ عمّن عاصروه، فأصبح عَلَمًا بينهم بدماثةِ خلُقِه وبخدمته لطلبة العلم.

---

(1) الدُّرَرُ الكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ المائةِ الثَّامنةِ، شهاب الدين ابن حجرٍ العسقلانيّ (ت852هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ج 2، ص: 308، ويُنظر: بغية الوعاة: 2/ 68.

(2) ابن هشام وأثره في النّحو العربي، يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998م، ص: 18.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام جمال الدّين الأنصاري (ت761هـ)، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط6، 1974م، ج1، ص: 6، والأعلام، خير الدّين الزّركلي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م، ج4، ص: 147.

(4) الدّرر الكامنة: 308/2، بغية الوعاة: 69/2.

وَقَدْ قَالَ عَنْهُ ابْنُ خَلْدُونَ (ت808هـ): "مَا زِلْنَا وَنَحْنُ بِالمغْرِبِ نَسْمَعُ أَنَّهُ ظَهَرَ عَالِمٌ بِالعَرَبِيَّةِ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ هِشَامٍ، أَنْحَى مِنْ سِيْبَوَيه"[1]، وقَالَ عَنْهُ: "إنَّ ابْنَ هِشَامٍ عَلَى عِلْمٍ جَمٍّ يُشْهَدُ بِعُلُوِّ قَدْرِهِ فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ، وَكَانَ يَنْحُو فِيْ طَرِيْقَتِهِ مَنْحَاةَ أَهْلِ المؤصِلِ الَّذينَ اقْتَفَوْا أَثَرَ ابْنِ جِنِّيّ (ت392هـ) واتّبَعُوا مُصْطَلَحَ تَعْلِيْمِهِ، فَأَتَى مِنْ ذَلِكَ بِشَيءٍ عَجِيْبٍ دَالٍّ عَلَى قُوَّةِ مَلَكَتِهِ وَاطِّلَاعِهِ"[2]، فلا شكَّ أنَّ مَنْ وصفَ ابن هشام أنّه أنحى من سيبويه قد رأى منه علمًا خاصًّا خالِصًا أثبَت فيه قدراته، وأتى فيه بالجديدِ، خاصّةً وأنَّ هذا الوصفَ له ما له من المكانةِ، ولا يصدرُ إلّا عن ذوي خبرةٍ، وتمكُّنٍ في النّحوِ العربيّ، فلا يتلفّظُ به إلّا نحاةٌ عالمون بقدرِ سيبويه، وبمكانته في تاريخ النّحو العربيّ، وواعون كذلك لما أتى به ابن هشامٍ ممّا لم يسبقه إليه غيرُه من النُّحاة والمؤلّفين.

4.1–شُيُوخُهُ:

لَزِمَ ابْنُ هِشَامٍ عَدَدًا مِنْ كِبَارِ أَهْلِ العِلْمِ فِي عَصْرِهِ، وَقَدْ أَخَذَ العِلْمَ عَنْهُمْ، ومِنْهُمْ: "ابْنُ السَّرَّاجِ، وَأَبُو حَيَّانَ (ت745هـ)، وَالتَّاجُ التِّبْرِيزِيُّ (ت746هـ)، والتَّاجُ الفَاكَهَانِيُّ (ت734هـ)، والشِّهابُ بنُ المرَحَّلِ، وابْنُ جَمَاعَةَ (ت733هـ) "[3] [4]، وَغَيْرُهُمْ منَ العُلماءِ.

5.1–تَلَامِذَتُهُ:

مِنْ أَشْهَرِ تَلَامِيذِ ابْنِ هِشَامٍ الّذينَ أَخَذُوا العَرَبِيَّةَ عَنْهُ: جَلَالُ بنُ أَحْمَدَ المعْرُوفُ بالتَّبَّانِيّ (ت793هـ)، ومُحَمَّدٌ بنُ نَصْرِ اللهِ بَدْرُ الدِّينِ الدِّمَشْقِيّ (ت794هـ)، والّلخْمِيُّ (ت796هـ)،

(1) الدّرر الكامنة: 308/2، وشذرات الذّهب في أخبار من ذَهب، ابن العماد (1032– 1089هـ)، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1992م، ج 8، ص: 330. الأعلام: 147/4.

(2) أوضح المسالك: 7/1.

(3) شَرْحُ الدَّمَامِينِيّ عَلى مُغْنِي اللّبيبِ، الدَّماميني (ت828هـ)، صَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: أَحْمَد عِزّو عِنَاية، مُؤَسَّسَةُ التَّاريخِ العَرَبِيّ، بيروت، ط1، 2007م، ج1، ص: 9.

(4) مُلَاحَظَة: لم يَتِمُّ ترتيبُ الأعلامِ حَسبَ سنةِ الوفاةِ؛ لأنّ النّصَّ مُقْتَبَسٌ مِنَ الكِتَابِ بِهَذا الشَّكْلِ.

والدَّجَوِيُّ (ت830هـ)، وَمَجْدُ الدِّينِ البُلْبِيْسِيّ الكِنَانِيّ (ت802هـ)، وَشِهَابُ الدِّينِ النُّوَيْرِيُّ (ت733هـ)، وَجَلَالُ الدِّينِ بنُ طَوْع، وابنُ الفُرَاتِ المالِكِيّ (ت794هـ)، وَابْنُ المُلَقِّنِ (ت804هـ)، والسَّبْكِيُّ (ت756هـ)[1]، وبلا شكٍّ فإنَّ ابنَ هشامٍ كانَ له تلامذةٌ أكثرَ ممَّا وردَ في الكتبِ، ولكنّ هؤلاءِ أشهرُهم.

6.1-آثَارُهُ:

تَرَكَ ابْنُ هِشَامٍ تُرَاثًا لُغَوِيًّا كَبِيْرًا وزَاخِرًا، مَا زَالَ طَلَبَةُ العِلْمِ يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَمِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: كتابُ "الإِعْرَابُ عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ"، وَقَدْ طُبِعَ فِي الآسِتَانَةِ وَفِي مِصْرَ، وَشَرَحَهُ الشَّيْخُ خَالِدُ الأَزْهَرِيُّ (ت905هـ)، وَكَذَلِكَ طُبِعَ شَرْحُهُ مِرَارًا، وكتابُ "إقامةُ الدّليلِ على صحّةِ النّحيلِ"، وكتابُ "الألغازُ" هُوَ كِتَابٌ فِي المسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، طُبِعَ فِي مِصْرَ، وَلَهُ أَيْضًا كِتَابُهُ الشَّهِيْرِ "أَوْضَحُ المسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك" (ت672هـ)، وقَدْ طُبِعَ مِرَارًا، وَشَرَحَهُ الشَّيْخُ خَالِدُ الأَزْهَرِيُّ، وكتابُ "التّذكرةُ"، وَيَقَعُ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ جُزْءًا، وكتابُ "التَّحْصِيلُ وَالتَّفْصِيلُ لِكِتَابِ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ"، وَيَقَعُ فِي عِدَّةِ مُجَلَّدَاتٍ، وله "الجَامِعُ الصَّغِيرُ" وَيُوْجَدُ فِي مَكْتَبَةٍ فِي بَارِيسَ، وكِتَابُ "الجامعُ الكبيرُ"، ومن مُؤلَّفاته كذلك "رَفْعُ الخَصَاصَةِ عَنْ قُرَّاءِ الخُلَاصَةِ"، وَيَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وكتابُ "الرَّوْضَةُ الأَدِيْبَةُ فِي شَوَاهِدِ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ"، وَيُوْجَدُ فِي مَكْتَبَةٍ فِي بَرْلِينَ، وَهُوَ شَرْحُ شَوَاهِدِ كِتَابِ اللُّمَعِ لابْنِ جِنِّيّ (ت392هـ)، وَكِتَابُ "شَرْحُ الشَّوَاهِدِ الصُّغْرَى"، و "شَرْحُ الشَّوَاهِدِ الكُبْرَى"، وكتابُ "شَرْحُ قَصِيْدَةِ بَانَتْ سُعَادُ"، وَقَدْ طُبِعَ هَذَا الكِتَابُ مِرَارًا، وكتابُه الكبيرُ الشّهيرُ "شُذُورُ الذَّهَبِ فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ العَرَبِ"، وقد شُرِح مرارًا، وَشَرْحُهُ طُبِعَ مِرَارًا كَذَلِكَ، و "قَطْرُ النَّدَى وَبَلُّ الصَّدَى" كِتَابٌ تَعْلِيمِيٌّ مَشْهُورٌ لَهُ، طُبِعَ مِرَارًا، وَشَرْحُه كَذَلِك، وَ "شَرْحُ البُردةِ"، وَ "شَرْحُ اللُّمْحَةِ لِأَبِي حَيَّانَ" (ت745هـ)، وَكتابُ "عُمْدَةُ الطَّالِبِ فِيْ تَحْقِيقِ تَصْرِيفِ ابْنِ الحَاجِبِ" (ت646هـ)، وهو كتابٌ يَقَعُ فِي مُجَلَّدَيْنِ، وَلَهُ كِتابُ "فَوْحُ الشَّذَا فِيْ

(1) يُنظر: ابن هشام وأثره في النّحو العربي: 54، 55.

مَسْأَلَةِ كَذَا"، ولَهُ "القَوَاعِدُ الكُبْرَى"، وَ "القَوَاعِدُ الصُّغْرَى"، وَكِتابُ "الكَوَاكِبُ الدُّرِّيَّةُ فِي شَرْحِ الُّلمحَةِ البَدْرِيّةِ لأبي حيّانَ"، ولَهُ "مُخْتَصَرُ الانْتِصَافِ مِنَ الكَشَّافِ"، وَهُوَ اخْتِصَارٌ لِكِتَابٍ صَنَّفَهُ ابْنُ المنِيرِ (ت683هـ) فِي الرَّدِّ عَلَى آرَاءِ المعْتَزِلَةِ الّتِي ذَكَرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ (ت538هـ) فِي تَفْسِيرِ الكَشَّافِ، وَاسْمُ كِتَابِ ابْنِ المنِيرِ "الانْتِصَافُ مِنَ الكَشَّافِ"، وَيُوْجَدُ كِتَابُ ابْنِ هِشَامٍ فِي بَرْلِينَ، وَكِتابُ "المسَائِلُ السِّفْرِيَّةُ فِي النَّحْوِ"، وَلَهُ كِتابُ "مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْبِ"، طُبِع فِي طَهْرَانَ والقاهرةِ مِرَارًا، وَعَلَيْهِ شُرُوْحٌ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ مَحَلُّ الدِّرَاسَةِ، وَكِتابُ "مُوْقِدُ الأَذْهَانِ وَمُوْقِظُ الوَسْنَانِ" يُوْجَدُ فِي دَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، وَفِيْ مَكْتَبَتَيْ بَرْلِينَ وَبَارِيْسَ[1]. وقد ظلَّت المكتباتُ العربيَّةُ تزخرُ بمُؤلّفاتِ ابنِ هشامٍ هَذِهِ حتّى وقتنا هذا، ويسعى الدّارسون إلى تحقيقها، ودراستها وارتشاف ضَرْبِها، والنّهلِ من معينها الذي لا ينضب، هذه المؤلّفاتُ التي ينفدُ خيرُها مهما غاصَ طلبةُ العلمِ في أعماقها واستخرجوا لآلئها.

7.1-مِنْ شِعْرِهِ:

لَمْ يَكُنِ "ابنُ هشامٍ" شاعرًا، ولمْ يُعْرفْ عنْهُ أنّهُ خَلَّفَ مَنْتُوجًا شِعْرِيًّا كَبِيْرًا، وَلَكِنْ لَهُ بَعْضُ أَبْيَاتٍ مِنْهَا قَوْلُهُ:

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ وَمَنْ يَخْطُبِ الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى البَذْلِ

وَمَنْ لَا يَذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ العُلَا يَسِيْرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيْلًا أَخَا ذُلِّ[2]

فَنَراهُ فِي هَذّيْنِ البَيْتَيْن يَقُولُ مُشَجِّعًا عَلَى طَلَبِ العِلْمِ: إنَّ العِلْمَ يَحْتَاجُ إِلَى جُهْدًا وَصَبْرًا، فَمَنْ صَبَرَ فِي طَلَبِ العِلْمِ فإِنَّهُ يَفُوزُ بِهِ بِلَا شَكٍّ، كَالّذِي يَخْطِبُ الفَتَاةَ الجَمِيلَةَ الحَسْنَاءَ، فَيَصْبِرُ

(1) يُنظر: الدّرر الكامنة: 308/2، وبغية الوعاة: 69/2، وأوضح المسالك: 7/1.

(2) الدّرر الكامنة: 310/2، بغية الوعاة: 70/2.

وَيتحمَّلُ تَكَالِيفَ الزَّوَاجِ مِنْ مَهْرٍ وَتَجْهِيزَاتٍ، وَيُخْبِرُ "ابنُ هِشامٍ" أَنَّ الّذِي لَاَ يذِلُّ نَفْسَهُ قَلِيْلًا مِنْ أَجْلِ طَلَبِ الْعِلْمِ، يَعِيْشُ ذَلِيلًا طِيْلَةَ حَيَاتِهِ.

8.1–وَفَاتُهُ:

اتّفَقَتْ كُتُبُ السِّيَرِ والتَّرَاجِمِ علَى أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ قَدْ تُوُفِّيَ لَيْلَةِ الجُمُعَةِ، فِي الخَامِسِ مِنْ ذِيْ القِعْدَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتّينَ وَسَبْعِمِئَةٍ[1]، المُوَافِقُ "1360 مِنَ الميلَادِ"[2]، وَدُفِنَ "بِمَقْبَرَةِ الصُّوفِيَّةِ بِمِصْرَ"[3] رحمه اللهُ.

9.1–مَا وَرَدَ فِي رِثائِهِ:

لقد أُصيبتِ الأُمَّةُ بمصابٍ جللٍ عندما فَقَدَتْ عَلَمًا مِنْ أَعْلَامِها، وكَنْزًا مِنْ كُنُوزِها بِوفَاة العَلَّامَةِ الجليلِ ابْنِ هِشَامٍ، وكان مِنْ أَقَلِّ حقوقِه عَلَى أَبْنَاءِ العَرَبيّةِ أَنْ يَرْثُوه كَمَا كَانَتْ عَادةُ العَرَبِ قَدِيمًا، وحتّى وقْتِنَا هذا، لِذّا فَإِنَّنَا نَجِدُ العَلَّامَةَ أَبَا بَكْرٍ، جَمَالَ الدِّينِ، ابْنَ نَبَّاتةَ (ت768هـ) قَدْ رَثَى ابنَ هشامٍ بعد موتِهِ، بِهَذِهِ الأَبْيَاتِ، داعيًا له بالرّحمةِ والسُّقْيا:

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نَوْءُ رَحْمَةٍ ... يَجُرُّ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ غَمَـامِ

سَأَرْوِي لَهُ مِنْ سِيرَةِ المَدْحِ مُسْنَدًا ... فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيْرَةَ ابْنِ هِشَامِ[4][5]

2– مدرسةُ "ابْنِ هِشَامٍ" النَّحويَّةُ:

منذ أن انطلقت مدرستا البصرة والكوفة، اتّخذ كلُّ نحويٍّ من النُّحاةُ منهجًا يتناسبُ معه، ومع قناعاتِه، ومذاهبه النّحويّة، فنجدُ كلَّ نحويٍّ قد انتمى إلى مدرسةٍ منهما، حتّى بعد

(1) الدّرر الكامنة: 2/ 310، بغية الوعاة: 70/2.

(2) الأعلام: 4/ 147.

(3) شرح الدّماميني على مغني اللبيب: 11/1.

(4) الدّرر الكامنة: 2/ 309، بغية الوعاة: 70/2.

(5) النَّوْءُ: المطَرُ الشَّديدِ، مَثْوىً: مَقَرّ وَمَنْزِل، وَالمقْصُودُ: قَبْرُهُ، غمام: سحاب. مُسْنَد: هُوَ الكَلَامُ الصَّحِيحُ المَنْسُوبُ.

وفاة أشهر نحاتِها، وكأنّ ذلك مظلّةٌ تُظِلُّ النّحويّ أو دارسَ النّحو، ومع تطوّر الزّمن ظهرت مدارسُ جديدةٌ، حاولتِ التّجديدَ، والرّبط بين منهج المدرستين، ولكن دون استغناء عنهما، وهنا نعرضُ منهج ابن هشامٍ النّحويّ في النّحوِ، والمدرسة الي انتسب إليها، ورأيه في كلٍّ من مدرستي البصرة والكوفة.

2-1- مَنْهَجُ ابْنِ هِشَامٍ فِي النَّحْوِ:

عَاشَ ابْنُ هِشَامٍ فِي القَرْنِ الثَّامِنِ الهِجْرِيّ؛ أَيْ: فِي عَصْرٍ مُتأخِّرٍ عَنْ أَكْبَرِ مَدْرَسَتَيْنِ نَحْوِيَّتَيْنِ: مَدْرَسَةِ البَصْرَةِ، وَمَدْرَسَةِ الكُوفَةِ، وَرَغْمَ البُعْدِ الزَّمَنِيّ إِلَّا أَنَّ أَثَرَ هَاتَيْنِ المِدْرَسَتَيْنِ مَا زَالَ مُسْتَمِرًّا، وَإِنَّ أَيَّ مَدْرَسَةٍ نَحْوِيَّةٍ جَاءَتْ بَعْدَهُمَا كَانَتْ تَسْتَقِي مَنْهَجَهَا مِنْهُمَا، فَقَدْ كَانَتَا الأَصْلَ فِي الحُكْمِ عَلَى المسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، فَمَا أَنْ يَعْرِضَ العُلَمَاءُ مَسْأَلَةً نَحْوِيَّةً حَتَّى يُوْرِدُوا رَأْيَ البَصْرَةِ وَالكُوفَةِ أَوَّلًا، وَمِنْ ثَمَّ يُقَدِّمُونَ آرَاءَهُمْ وَتَعْلِيقَاتِهِمْ وَتَرْجِيحَاتِهِمْ.

فِي زَمَنِ ابْنِ هِشَامٍ كَانَتْ قَدْ ظَهَرَتْ مَدَارِسُ نَحْوِيَّةٌ جَدِيدَةٌ، لَهَا أَعْلَامُهَا وَعُلَمَاؤُهَا، وَمَنَاهِجُهَا الخَاصَّةُ، واجْتِهَادَاتُهَا المميّزَةُ لَهَا، كَالمدْرَسَةِ البَغْدَادِيَّةِ، وَالمدْرَسَةِ المِصْرِيَّةِ المسَمَّاةِ بِمَدْرَسَةِ "مِصْرَ وَالشَّامِ"، وَالمدْرَسَةِ الأَنْدَلُسِيَّةِ، وَفِيْ ذَاكَ الوَقْتِ كَانَ لَا بُدَّ لِنَحْوِيّ جَلِيلٍ، وَعَالِمٍ مَشْهُودٍ لَهُ كَابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنْهَجُهُ الوَاضِحُ المعْرُوفُ عِنْدَ أَبْنَاءِ عَصْرِهِ، وَعِنْدَ مَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الدَّارِسِينَ وَالمهْتَمِّينَ، وَقَدْ عُرِفَ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّابِعِينَ لِمَذْهَبِ البَصْرِيينَ وَلَا مِنَ التَّابِعِيْنَ لمذْهَبِ الكُوفِيينَ، وأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَشَدِّدًا لِمَذْهَبٍ مَا، أَوْ لِرَأْيٍ مَا، بَلْ كَانَ "أَبْرَزَ عُلَمَاءِ المدْرَسَةِ المِصْرِيَّةِ الّذِي يَأْخُذُ مِنَ النَّحْويينَ عَلَى اخْتِلَافِ مَدَارِسِهِم، وَمُيُولِهِمْ، وَمَذَاهِبِهِم، فيَقْبَلُ بَعْضَهَا وَيَرُدُّ الآخَرَ بَعْدَ نَقْدٍ، وَبَحْثٍ، وَتَمَعُّنٍ، وتَمَحُّصٍ مَعَ انْفِرَادِهِ بِبَعْضِ الآرَاءِ وَالتَّوْجِيهَاتِ"[1]، وهذا منهجٌ جديدٌ من الجمع بين آراء البصرة والكوفة، ودراستها، وترجيح

(1) ابن هشام النّحوي بيئته، فكره، مُؤلّفاته، منهجه ومكانته في النّحو، سامي عوض، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م، ص: 68.

الأقوى منها، ليس لأغراضٍ شخصيةٍ عابثةٍ، ولا بميول وأهواء لا قيمة لها، بل بدراسةٍ مُتأنّية، وبتمعُّنٍ وتركيزٍ؛ سعيًا للاستفادةِ من منهجي المدرستين، وإفادة الدّارسين من بعده.

وَيَذْكُرُ شَوقِي ضَيْف في كِتَابِهِ المدارس النّحويّةِ أَنَّ "مَنْهَجهُ فِي النَّحْوِ هُوَ مَنْهَجُ المِدْرَسَةِ البَغْدَادِيّةِ، فَهُوَ يُوَازِنُ بَيْنَ آرَاءِ البَصْرِيينَ وَالكُوفِيينَ وَمَنْ تَلَاهُمَا مِنَ النُّحَاةِ فِي أَقْطَارِ العَالَمِ العَرَبِيّ، مُخْتَارًا لِنَفْسِهِ مِنْهَا مَا يَتَمَاشَى مَعَ مَقَاييسِهِ، مُظْهِرًا قُدْرَةً فَائِقَةً فِي التَّوْجِيْهِ وَالتَّعْلِيلِ وَالتَّحْرِيجِ، وَكَثِيرًا مَا يَشْتَقُّ لِنَفْسِهِ رَأْيًا جَدِيْدًا لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ، وَخَاصَّةً فِي تَوْجِيهَاتِهِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَهُوَ فِي أَغْلَبِ اخْتِيَارَاتِهِ يَقِفُ مَعَ البَصْرِيينَ. وَكَذَلِكَ كَانَ يَخْتَارُ لِنَفْسِهِ مِنَ المِدْرَسَتَيْنِ البَغْدَادِيَّةِ والأَنْدَلُسِيَّةِ"[1].

فلمْ يشأْ ابنُ هشَامٍ أنْ يكونَ مستسْلِمًا أمامَ مدرسةٍ نحويَّةٍ سابقةٍ لعصرِهِ وزمانِهِ، حتّى وإنْ كانتْ أشهرَ المدارسِ وأسبقَها، بلْ أرادَ أن يُثبتَ نفسَهُ، وأنْ يدرُسَ ويُناقِشَ ويُحلِّلَ، فيقدّمَ للدّارسينَ خلاصةَ ما توصَّل إليه، ونمثِّلُ هنا بنماذجَ لموافقتِه للمدارسِ النّحويّةِ التي في زمانِه، أو السّابقةِ عليها.

2-2-نماذج من موافقته للبصريين:

كَثُرَتِ المسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ الّتِي كَانَ لابْنِ هِشَامٍ رَأْيُهُ الخَاصُّ فِيهَا، فَقَدْ وَافَقَ البَصْرِيين تَارةً، وَوَافَقَ الكُوفِيينَ تَارَةً، وَكَانَ مِمَّا وَافَقَ فِيْهِ البَصْرِيينَ المسَائِلُ الآتِيَةُ:

1- قَوْلُهُ فِي (ايْمَن): "المخْتَصُّ بِالقَسَمِ، اسْمٌ لَا حَرْفٌ، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ وَالرُّمَّانِيّ، مُفْرَدٌ مُشْتَقٌّ مِنَ اليُمْنِ، وَهُوَ البرَكَةُ، وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ، لَا جَمْعَ يَمِينٍ، وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ، خِلَافًا لِلْكُوفِيّينَ، وَيَرُدُّهُ جَوَازُ كَسْرِ هَمْزَتِهِ، وَفَتْحُ مِيْمِهِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الجَمْعِ مِنْ نَحْوِ: أَفْلُس، وَأَكْلُب"[2]،

(1) المدارس النّحويّة: 347، 348.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 2007م، ص: 118.

فَابْنُ هِشَامٍ هُنَا يَعْتَرِضُ عَلَى الكُوفِيينَ الَّذِينَ جَعَلُوا هَمْزَةَ (ايمَن) هَمْزَةَ قَطْعٍ، وَجَعَلُوهَا جَمْعَ (يَمِينٍ)؛ ذَلِكَ لِجَوَازِ كَسْرِ هَمْزَتِهِ وَفَتْحِ مِيْمِهِ، وَلَا يَجُوزُ كَسْرُ الهَمْزَةِ وَفَتْحُ الميْمِ فِي هذا الجَمْعِ.

2- قَالَ عَلَى (رُبَّ): "رُبَّ: حَرْفُ جَرٍّ، خِلَافًا لِلْكُوفِيينَ فِي دَعْوَى اسْمِيَّتِهِ، وَقَوْلِهُمْ إِنَّهُ أُخْبِرَ عَنْهُ فِيْ قَوْلِهِمْ[1]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

مَمْنُوعٌ، بَلْ (عَارُ) خَبَرٌ لمَحْذُوفٍ، والجُمْلَةُ صِفَةٌ لِلْمَجْرُورِ، أَوْ خَبَرٌ لِلْمَجْرُورِ؛ إِذْ هُوَ فِي مَوْضِعِ مُبْتَدَأٍ"[2]. وَيَظْهَرُ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ يُوافِقُ البَصْرِيينَ لَمَّا قَالَ: "خِلَافًا لِلْكُوفِيينَ"، وَتَخْرِيجُ الشَّاهِدِ عِنْدَهُ أَنَّ (عَارُ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ (هُوَ): (وَرُبَّ قَتْلٍ هُوَ عَارُ)، وَجُمْلَةُ (هُوَ عَارُ) صِفَةٌ لِلْمَجْرُورِ (قَتْلٍ)، أَوْ جُمْلَةُ (هُوَ عَارُ) خَبَرٌ عَنْ كَلِمَةِ (قَتْلٍ)؛ لِأَنَّهُ فِي الأَصْلِ مُبْتَدَأٌ مَجْرُورٌ لَفْظًا مَرْفُوعٌ مَحَلًّا.

3- قَالَ فِيمَا يَلِي (إِنْ): "وَإِنْ وَلِيَ (إِنْ) المَكْسُورَةَ المخَفَّفَةَ فِعْلٌ كَثُرَ كَوْنُهُ مُضَارِعًا نَاسِخًا، نَحو: **﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾**[3]، و**﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾**[4]، وَأَكْثَرُ مِنْهُ كَوْنُهُ مَاضِيًا نَاسِخًا، نَحْوَ: **﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾**[5]، و**﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ﴾**[6]، و**﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾**[7]، وَنَدَرَ كَوْنُهُ مَاضِيًا غَيْرَ نَاسِخٍ، كَقَوْلِهِ:

---

(1) البيت لثابت بن قُطْنة، ديوان ثابت قُطْنة العتكي (ت110هـ)، جمع وتحقيق: ماجد السّامرّائي، سلسلة كتب التّراث، وزارة الثّقافة والإعلام، ص: 49. يرثي به يزيد بن المهلب، ويستشهد به الكوفيون على أنّ "رُبَّ" مبتدأٌ مضافٌ إلى "قتل" وخبره "عار"، وهذا دليلٌ على اسميّته عندهم.

(2) مغني اللبيب: 154.

(3) سورة القلم، آية: 51.

(4) سورة الشّعراء، آية: 186.

(5) سورة البقرة، آية: 143.

(6) سورة الصّافّات، آية: 56.

(7) سورة الأعراف، آية: 102.

شَلَّتْ يَمِيْنُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا[1]

وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ: "إِنْ قَامَ لَأَنَا، وَإِنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ" خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَالكُوفِيينَ"[2].

المِسْأَلَةُ وَاضِحَةٌ، وَوَاضِحٌ فِيْهَا مُخَالَفَةُ ابْنِ هِشَامٍ" لِلْكُوفِيينَ، إِذَنْ هُوَ فِي هَذِهِ المِسَائِلِ الثَّلَاثِ يُوَافِقُ البَصْرِيين.

2-3-نماذج من موافقته للكوفيين:

عَلَى الصّعِيدِ الآخَرِ وَجَدَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَنْهَجِ الكُوفِيينَ مَا يُعْجِبُه، فَوَافَقَهُم فِي بعض المِسَائِلِ، منها:

1- قَالَ فِي حَرَكَةِ فَاءِ الفِعْلِ المَبْنِيّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: "وَأَوْجَبَ الجُمْهُورُ ضَمَّ فَاءِ الثُّلَاثِيّ المضَعَّفِ نَحْوَ: شَدَّ وَمَدَّ، وَالحَقُّ قَوْلُ بَعْضِ الكُوفِيينَ أَنَّ الكَسْرَ جَائِزٌ، وَهِيَ لُغَةُ بَنِي ضَبَّةَ وَبَعْضِ تَمِيمٍ، وَقَرَأَ عَلْقَمَةُ ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾[3]، و﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾[4] بِكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا"[5].

---

(1) هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه *حَلَّتْ عَلَيكَ عُقُوبةُ المتعَمّدِ*، والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوامﷺ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

(2) أوضح المسالك: 1/ 369.

(3) سورة يوسف، آية: 65.

(4) سورة الأنعام، آية: 28.

(5) أوضح المسالك: 2/ 158.

2- قَالَ فِي ذِكْرِ مَعَانِي الحُرُوفِ: "مِن مَعَانِي (مِنْ): ابْتِدَاءُ الغَايَةِ المكَانِيَّةِ باتِّفَاقٍ، نَحْوَ: **﴿مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾**[1]، وَالزَّمَانِيَّةِ خِلَافًا لِأَكْثَرِ البَصْرِيينَ، وَلَنَا قَوْلُه ﷻ: **﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾**[2]، وَالحَديثُ **"فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ"**[3]، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَلِيمَةٍ"[4] [5]

يوافقُ "ابنُ هشامٍ" الكوفيين في أنَّ (مِنْ) تأتي لإفادة معنى ابتداء الغاية الزّمانيّةِ، والحقُّ أنّ الشّواهدَ التي ساقها تؤيّدُ ما ذهبوا إليه.

3- قَالَ فِي تَوْكِيدِ النَّكِرَةِ: "وَإِذَا لَمْ يُفِدْ تَوْكِيدُ النَّكِرةِ لَمْ يَجُزْ بِاتِّفاقٍ، وَإِنْ أَفَادَ جَازَ عِنْدَ الكُوفِيين، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَتَحْصُلُ الفَائِدَةُ بِأَنْ يَكُونَ المؤَكَّدُ مَحْدُودًا، والتَّوْكِيدُ مِنْ أَلْفَاظِ الإِحَاطَةِ، كَـ "اعتكَفْتُ أُسْبُوعًا كُلَّهُ"[6]، وَقَوْلُهُ:

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[7]

نرى أنَّ "ابنَ هشامٍ" يوافقُ الكوفيين في هذهِ المِسْأَلَةِ، ولكنّه يشترطُ شرطًا لتمامِ رأيهم، وهو أن يكونَ توكيد النّكرة من ألفاظِ الإحاطةِ، كقولنا: صُمْتُ شهرًا جميعَه.

---

(1) سورة الإسراء، آية: 1.

(2) سورة التَّوبة، آية: 108.

(3) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، ج2، ص: 29، كتاب: الاستسقاء، بَابُ (مَنِ اكْتَفَى بِصَلاَةِ الجُمُعَةِ فِي الِاسْتِسْقَاءِ)، رقم الحديث: 1016، من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ.

(4) أوضح المسالك: 2/ 21، 22.

(5) ديوان النّابغة الذّبياني (ت604م)، شرح وتقديم: عبّاس عبد السّاتر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3، 1996م، ص: 32. وفيه يمدح عمرو بن الحارث الأعرج أحد الملوك الغسّانيين، وعجز البيت: (إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التّجاربِ)، وهو من الطّويل، اللغة: تُخُيِّرن: وقع الاختيار عليهن-يقصد السّيوف-، يوم حليمة: من الأيّام العربيّة المشهورة في العصر الجاهلي، جُرّبن: اخْتُبِرْنَ وابْتُلِيْنَ وامْتُحِنَّ، والمقصود: أظهرتِ التَّجربَةُ صفاءَ جَوهَرِهِنّ ونقاءَ معدنِهِنّ وشدّةَ فتكِهِنَّ، التَّجَارِب: جمع تَجْرِبة، وهي: الاختبار والامتحان والابتلاء، وفي الدّيوان *تُوُرِّثْنَ من أزمانِ يومِ حَليمةٍ*.

(6) أوضح المسالك: 3/ 332.

(7) المرجع نفسه: 3/ 332. الشّاهد عجزُ بيتٍ من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، وصدره: لكنّهُ شَاقَهُ أنْ قِيْلَ ذَا رَجَبُ. الحَوْل: العام.

2-4-مَوْقِفُ "ابْنِ هِشَامٍ" مِنْ نُحَاةِ بَغْدَادَ:

يَجْمَعُ المِذْهَبُ البَغْدَادِيُّ بَيْنَ مَذْهَبَي أَكْبَرِ مَدْرَسَتَيْنِ نَحْوِيَّتَيْنِ، وَأَقْدَمِهِمَا، وَهُمَا: المِدْرَسَةُ الكُوفِيَّةُ، وَالمِدْرَسَةُ البَصْرِيَّةُ، وَقَدْ كَانَ "قَائِمًا عَلَى أَسَاسِ التَّرْجِيحِ بَيْنَهُمَا، واخْتِيَارِ أَفْضَلِهِمَا، وَلَكِنْ كَانَتْ صِبَغةُ الأَوَّلِ مِنْهُمَا –المِذْهَبِ الكُوفِيِّ– بَادِيَةً عَلَيْهِ أَكْثَرَ فِي بَادِئِ الأَمْرِ؛ بِسَبَبِ تَغَلُّبِ الكُوفِيينَ، وَبَسْطِ نُفُوذِهِمْ فِي بَغْدَادَ، بَيْدَ أَنَّ الحَالَ قَدْ تَحَوَّلَ بَعْدَ حِينٍ، وَصَارَ لَوْنُ المِذْهَبِ البَصْرِيِّ أَكْثَرَ لَمَعَانًا فِي المِذْهَبِ البَغْدَادِيِّ مِنْ مَذْهَبِ الكُوفِيينَ"[1]، لِذِلِكَ فَإِنَّ مَنْهَجَ "ابْنِ هِشَامٍ" كَانَ وَاضِحًا تُجاهَ مَدْرَسَتِهِم وآرائِهِم، فَقَدْ كَانَ يَأْخُذُ مِنْهُمْ مَا يَرَاهُ صَحِيحًا مُنَاسِبًا، ويؤيِّدُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ عَنِ الجُمْلَةِ الاعْتِرَاضِيَّةِ فِي الجُمَلِ الّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ: "وَزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ لَا يُعْتَرَضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَرَانِي –وَلَا كُفْرَانَ لِلهِ أَيَّةً لِنَفْسِي– قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ[2]

إِنَّ "أَيَّة" –وَهُوَ مَصْدَرُ "أَوَيْتُ لَهُ" إِذَا رَحِمْتَهُ ورَفَقْتَ بِهِ– لَا يَنْتَصِبُ بِأَوَيْتُ مَحْذُوفَةً؛ لِئَلَّا يَلْزَمُ الاعْتِرَاضُ بِجُمْلَتَينِ، قَالَ[3]: وَإِنَّمَا انْتِصَابُهُ –أَيَّةَ– بِاسْمِ "لا" –وَهُوَ كُفْرَان–؛ أَيْ: وَلَا أَكْفُرُ اللهَ رَحْمَةً مِنِّي بنفْسِي، وَلَزِمَهُ مِنْ هَذا تَرْكُ تَنْوينِ الاسْمِ المطَوَّلِ[4]، وَهُوَ قَوْلُ البَغْدَادِيين: أَجَازُوا "لَا طَالِعَ جَبَلًا" –بِدُونِ تَنْوينِ طَالِع–، أَجْرَوهُ فِي ذَلِكَ مَجْرَى المضَافِ –بِحَذْفِ تَنْوينِهِ– كَمَا أَجْرى مَجْرَاه فِي الإِعْرَابِ –وَهُوَ النَّصْبُ–. وَعَلَى قَوْلِهِم[5] يَتَخَرَّجُ الحَديثُ: "لَا مَانِعَ لِمَا

---

(1) ابن هشام وأثره في النَّحو العربي: 137.

(2) البيت مجهول القائل، وموضع الشّاهد فيه: أنّ أبا عليٍّ ذهب إلى أنّه لا يُعْتَرَضُ بأكثرَ من جملةٍ، وذهب ابنُ جنّيّ في الخصائص إلى أنّ فيه اعتراضًا بجملتين، إحداهما: (ولا كفران لله)، والثّانية: في "أيّة"؛ أي: أويتُ لنفسي أية. يُنظر: (الخصائص: 338/1).

(3) أي: الفارسيّ (ت337هـ).

(4) الاسم المطوّل: هو الشّبيه بالمضاف، الذي اتّصل به شيء من تمام معناه، وذلك بأن يكون مصدرًا أو اسم فاعل أو اسم مفعول، وهو هنا مصدر: كفران، والاسم الشّبيه بالمضاف واجب التّنوين.

(5) أي: على قول البغداديين في عدم تنوين الاسم المطوّل.

أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِما مَنَعْتَ"[1]. وَأَمَّا قَوْلُ البَصْريينَ فَيَجِبُ تَنْوِينُه، وَلَكِنْ الرِّوَايَةُ[2] إِنَّمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَنْوينٍ"[3].

في هذه المسألة يعرضُ ابنُ هشامٍ رأيَ كلٍّ من البصريين والبغداديين، ويناقشهما مُقدِّمًا الأدلّة والشّواهدَ، حتّى برهن لنا على سببِ اختيارِه رأي البغداديين، وهذا دليلٌ على أنّ منهجه قائمٌ على الاختيارِ والانتقاءِ بعد الشّرح والمناقشةِ والتّعليلِ.

2-5-مَوْقِفُ "ابْنِ هِشَامٍ" مِنْ نُحَاةِ المَغْرِبِ وَالأَنْدَلُسِ:

عَكَفَ عُلَمَاءُ المَغْرِبِ وَالأَنْدَلُسِ عَلَى دِرَاسَةِ النَّحْوِ حِقْبَةً مِنَ الزَّمَنِ، وَكَانُوا مُخْلِصِينَ فِيْهَا، حَتَّى صَارَ لَهُمْ فِيه أَثَرٌ، وَنُسِبَ إِلَيْهِمْ مَذْهَبٌ، وَكَمَا كَانَ لِـ "ابْنِ هِشَامٍ" مَوْقِفٌ مِنَ المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ السَّابِقَةِ، كَانَ لَهُ مَوْقِفٌ مِنَ المَذْهَبِ المَغْرِبِيّ الأَنْدَلُسِيّ، حيثُ كان يُناقشُ آراءهم ويُعلِّق عليها، ويؤيّدُ ما رآه مناسبًا، يقولُ في مسألةٍ يناقشُ رأيَهُم فيها: "وزعمَ بعضُ المغاربةِ أنَّه لا يجوزُ "ضَربتُ القومَ حتّى زيدٍ ضربتُه" بالخفضِ، ولا بالعطفِ، بل بالرّفعِ، أو بالنّصب بإضمار فعلٍ؛ لأنّه يمتنعُ جعلُ "ضربتُه" توكيدًا لِـ "ضربتُ القومَ"، قال: وإنّما جاز الخفضُ في "حتّى نعلِه" في قولِ الشّاعرِ:

ألقى الصّحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزّادَ حتّى نعْلَهُ ألْقَاها[4]

لأنّ ضميرَ "ألقاها" للصّحيفةِ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يُقدّر أنّه للنّعل"[5].

---

(1) صحيح البخاري: 2/ 29، كتاب: الأذان، بَابُ (الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلاَةِ)، رقم الحديث: 844، من حديث كَاتِبِ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه.

(2) أي: رواية الحديث.

(3) مغني اللبيب: 454.

(4) البيت لأبي مروان النّحوي في قصّة المتلمّس حين فرّ من عمرو بن هند، ونسَبَه النّاس إلى المتلمّس، وموضع الشّاهد: حتى نعله ألقاها، وفيه قرينة لدخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها، وهو ألقاها، إذ يعني أنّ النعل ملقاةٌ قطعًا، ويجوز نصب نعله أيضًا على تقدير فعل يفسّره ألقاها، كأنه قال حتى ألقى نعله ألقاها، والوجه الثّاني أن تكون للعطف بمعنى الواو، كأنّه قال: ألقى الصحيفة ونعله، ويجوز الرفع، ويكون مبتدأ، وألقاها الخبر، والهاء تعود على النعل، وحتى ابتدائية. (حاشية المغني).

(5) مغني اللبيب: 150.

يقصدُ "ابنُ هشامٍ" أنّ المغاربة لا يجيزون خفضَ الاسمِ "زيد" بِـ "حتّى"؛ لأنَّهُ إذا خُفِضَ أفاد أنَّ الضّربَ مُسلَّطٌ على "زيدٍ" فيكون "ضربتُهُ" توكيدًا لِـ "ضربتُ القومَ"، وهو لا يجوز، وقوله: ولا بالعطف؛ أي: لا يجوز نصب "زيد" بعطفه على "القومَ"، ولم يجز هؤلاء النصب؛ لأنّ الضّربَ يكون مسلّطًا على زيد، فيكون "ضربته" توكيدًا لـ "ضربت القوم"، بل يُجيزون رفع "زيد" على أنه مبتدأ خبره "ضربته"، ويجيزون كذلك نصبه بإضمارِ فعلٍ على شريطةِ التفسير؛ أي: ضربتُ زيدًا ضربتُهُ.

وإنّما جاز الخفضُ —في رأيه–في كلمة "نعلِه" الواردة في البيت السّابق؛ لأنَّ الضمير "الهاء" المتّصلَ بالفعل "ألقاها" يَمنعُ اللبس، ويدلُّ على أنَّه عائدٌ على كلمة "نعل" لا غير.

3–القياس عند ابن هشام:

رأينا أنَّ ابن هشام كان عالماً في النَّحو واللّغة والأدب، ولم يُعْرَفْ عنه أنَّه مال في النَّحو إلى مذهبٍ خاصٍّ، بل كان يحلّل ويناقش ويبدي رأيه، ويختارُ ما يراه مناسبًا وفْقَ نظرته اللغويّة والنّحويّة، آخذًا بالقياس والعِلَّة النَّحويَّة، ومؤلّفاتُه تشهدُ بذلك، ومن نماذج توظيفِه القياس في النّحو ما ذكره من فروقٍ يحملها ضميرُ الشّأن عن غيره من الضَّمائر، ومن ثمَّ فقد رأى أنَّ هذا الضّمير مخالفٌ للقياس من خمسة أوجهٍ، عدّدها في المغني، وهي: "عوده على ما بعده لزومًا، وأنَّ مفسره لا يكون إلا جملة، وأنّه لا يتبع بتابع، وأنَّه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه، وأنّه ملازمٌ للإفراد، فلا يُثنَّى ولا يُجمع"[1]، فهذه الأمور خالفَ ضميرُ الشّأن ضمائرَ اللغةِ العربيّة.

وقد أبدى رأيَه في مسألة اجتماع حرفين مستحقَّين للإعلال، وفق القياس النّحوي، حيثُ قال: "إذا اجتمع حرفان مستحقّان للإعلال، فالقياس أن يُعَلَّ الثَّاني دون الأوّل، نحو: هوى وشوى وطوى، ويشذُّ في كلامهم أَنْ يُعَلَّ الأوَّل دون الثَّاني، كغاية، وطاية، وتايه،

(1) مغني اللبيب: 564، 565.

وأية"[1]، ففي هذه الأفعال اجتمع حرفا علّة، هما: الواو والألف، ويرى ابن هشام أنّ الإعلال وقع في الثّاني على القياس، فقلب الياء ألفًا، أمَّا إن وقع الإعلالُ في الثّاني فذلك من باب الشّذوذ.

وممّا يُحْسَبُ له في توظيفِه القياس النّحويّ رأيُه في موضوع الاستثناء بِـ (خلا)، وذلك حين ذهب سيبويه والبصريّون وجمهورُ الكوفيين إلى أن (خلا) إذا تقدَّمتها (ما) المصدريَّة تعيَّن نصبُ المستثنى بعدها، على أنَّ (ما) مصدريّة، و(خلا) فعلٌ ماضٍ، والمستثنى بعدها فاعله، أمَّا الكسائيَّ (ت189هـ) فجوَّز فيه الجرَّ على أن تكونَ (ما) زائدة، و(خلا) حرفُ جرٍّ، والمستثنى اسمٌ مجرورٌ به، وذلك نحو: قام القومُ ما خلا محمدًا، أو ما خلا محمّدٍ، أمّا ابن هشام فيرى أنَّ القياسَ يمنع ذلك، يقول: "فَإِن قَالُوا ذَلِك بِالْقِيَاسِ ففاسد؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُزَادُ قبل الْجَار بل بعده، نَحْو: {عَمَّا قَلِيل}، {فبمَا رَحْمَة} وَإِن قَالُوهُ بِالسَّمَاعِ فَهُوَ من الشُّذوذ بِحَيْثُ لَا يُقَاس عَلَيْهِ"[2]، فما هنا زائدة، جاءت بعد حرفي الجر (عن)، و (الباء)، فهي تأتي زائدة بعد حرف الجر، وليس قبله، فلا يجوز أن تكون (ما) زائدة، و(خلا) حرف جر جاء بعدها.

ولابن هشامٍ آراء أخرى ووقفاتٌ ومناقشاتٌ وظَّفَ فيها القياس، وبهذا يكونُ قد اعتمدَ القياسَ في كثيرٍ من مسائل اللغة، وهذا يدلُّ على ذكائه وخبرته وتمكُّنه من اللغة.

4- التّأليف في زمنِ "ابنِ هشام":

1.4-الحركة العلميّة في عصر المماليك في مصر:

عاشَ ابنُ هشامٍ في مصرَ في عصرِ المماليكِ، وقد كانَ لتلكَ الحقبةِ الزّمنيّةِ خصائصُ وصفاتٌ تميّزُها عن غيرِها من الفتراتِ الزَّمنيَّةِ، فبعدَ سُقوطِ بغدادَ انقلبَ كِيانُ الأمَّةِ، وبدأَ

(1) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، السّيوطي (ت911هـ)، جامعة أم القرى -كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السّعوديّة، 2005م، ج2، ص: 213.

(2) مغني اللبيب: 154.

الفكرُ الإسلاميُّ يَأْوِي إلى القاهرةِ، حيثُ نجحَتْ مصرُ في صدِّ المغولِ وطَرْدِ الصَّليبيين، وانتقلتْ إليها بذلكَ زعامةُ العالمِ الإسلاميّ، وقدْ تبدَّلَ الحالُ، فعمَّ الأمنُ والرَّخاءُ، وأضحتِ الحياةُ فيها رغيدةً، فهاجرَ إليها علماءُ المسلمين من شِتَّى بقاعِ العَالَمِ، ومن هنا كان لا بُدَّ من انْطلاقِ حملةِ النُّهوضِ بالحركةِ العلميَّةِ، وقدْ تنوَّعت مظاهرُ ذلكَ ما بينَ كثرةِ حلقاتِ تدريسِ العلومِ المخْتلفةِ في المساجدِ، وافتتاحِ دُوُرِ العلمِ، وافْتِتاحِ دُور للمخطوطاتِ، كلُّ ذلك بدعمٍ من الحُكَّامِ لهذهِ المشاريعِ، ومن هنا اتّسعت حركةُ التّأليفِ في كافّةِ مجالاتِ علومِ اللغةِ والأدبِ، والتّاريخ والفقه والجغرافيا والفلاحةِ والطِّبِّ والعلومِ الدّينيّةِ[1]، وبذلك شهِدَتِ البلادُ نهضةً ثقافيَّةً وعلميَّةً واسعةً بقيت آثارُها حتّى وقتِنا هذا.

2.4-أشهرُ المُؤلّفات في اللغَةِ والأدبِ في عَصْرِ المَمَالِيكِ:

في هذا العصرِ نَهَضَتِ الدّراساتُ الأدبيَّةُ بكلِّ صنوفها نهضةً كبيرةً؛ وذلك لاهتمامِ السّلاطينِ بالأدبِ رغْمَ أنَّهم ليسوا عربًا أصْلًا، وساعد في نهضةِ العلومِ اللغوِيَّةِ ارتباطُها ارْتباطًا وثيقًا بعلومِ الدِّينِ، ومن أشهر شعراء العصر المملوكي: البوصيري (ت695هـ) صاحب قصيدة البُرْدة، أو البُرْأة، وسراجُ الدّين الورّاق العارفُ بالبديعِ والمعاني، وشهاب الدّين العزازيّ (ت710هـ) الذي أجاد في نَظْمِ الموشَّحاتِ، وابنُ نبّاتةَ (ت768هـ) ونبغ في النّثرِ والنّظمِ[2].

وفي هذا العصرِ عاشَ كبارُ النُّحاةِ المتأخّرين، أمثال: يحيى بن مُعْطِي (ت628هـ)، صاحب "ألفية ابن معطي" وعثمان بن عمر بن الحاجبِ(ت646هـ)، مؤلِّف "الشّافية والكافية"، ومحمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، صاحب أشهر ألفيّة في النّحو "ألفيّة

(1) يُنظر: موسوعة التّاريخ الإسلامي (العصر المملوكي)، مفيد الزّيدي، دار أسامة للنّشر، الأردن، 2003م، ص: 256، 257.

(2) يُنظر: موسوعة التّاريخ الإسلامي (العصر المملوكي)، ص: 257، 258.

بن مالك"، وغيرهم ممَّنْ جاء بعدهم من أئمَّةِ النَّحْوِ، وعلى آراءِ هؤلاءِ العلماءِ قامتِ المدرسةُ المصريَّةُ[1]، أو كما تُسمّى مدرسةُ مصرَ والشَّامِ في النَّحْو.

وفي هذا العصر كان تأليفُ المعاجمِ اللغويّة الكُبرى، ومنها أكبرُ مُعجمٍ لغويٍّ "معجمُ لسانِ العربِ" لابن منظور (ت711هـ)، و "القاموسُ المحيطُ" للفيروزِ أبادِيّ (ت816هـ)، وكانَ مِن سماتِ التّأليف في عصر المماليك تأليفُ الموسوعاتِ الأدبيّةِ والعلميّةِ الكبيرةِ، وفي مقدّمَتِها: "نهاية الأربِ" لشهابِ الدّين أحمدَ بنِ عبدِ الوّهاب النّويريّ (ت733هـ)، و "مسالكُ الأبصارِ في ممالكِ الأمصارِ" لشهابِ الدّينِ أحمدَ بنِ يَحْيَى بنِ فضلٍ العُمَرِيّ (ت749هـ)، و "صبحُ الأَعْشَى" لأبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عليٍّ القَلْقَشَنْدِيّ (ت821هـ)، كما ظهرَ مؤرّخون اتّجهوا لكتابةِ الطّبقاتِ، مثل: ابن خلّكان (ت681هـ) صاحب كتاب "وفيات الأعيان في أنباء الزّمان"، والأدفوي (ت748هـ) صاحب كتاب "الطّالعُ السّعيدُ الجامعُ لأسماء نجباءِ الصّعيدِ"، وابنُ حجرٍ العسقلانيّ (ت852هـ) وله كتاب "الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة"، وشمسُ الدّينِ السّخّاويّ (ت902هـ) صاحب كتاب "الضّوء اللامع في أعيانِ القرنِ التّاسعِ"[2]، كذلكَ كتبَ المؤلّفون في مواضيعَ كثيرةٍ ومتنوّعةٍ حَتَّى أَضْحَى هذا العَصْرُ ذَهَبِيًّا في مِصْرَ.

4.3-مَنْهَجُ التَّأليفِ في النَّحْوِ في عصرِ المَمَالِيكِ:

يتمتَّعُ كلُّ عصرٍ منَ العصورِ بسماتٍ تميّزُه عن غيره، بحسب ظروفه وأهلِه الذين عاشوا فيه، وأكثرُ ما كان يميّزُ التَّأليفَ في العصرِ المملوكيّ "التّدرّجُ في المؤلَّفاتِ النَّحويّةِ بين: مُخْتَصَرٍ ووَسِيطٍ وبسيط؛ مراعاةً لمستويات الطَّلبة، وقد كانتِ المتونُ وشروحُها من المعالمِ الواضحةِ أيضًا في حركةِ التَّأليفِ في هذا العصرِ، وكانَ من أهمّ الدوافعِ لكثرةِ تأليفِ المتونِ الرغبةُ القويَّةُ في

(1) يُنظر: المدارس النّحويّة: (المدرسة المصرية: 327- 355).

(2) يُنظر: موسوعة التّاريخ الإسلامي (العصر المملوكي)، ص: 257، 258.

التّعويضِ السّريعِ لما فُقِدَ من التّراثِ من جهةٍ، وتقديمِ مختصراتٍ صغيرةٍ للطّلابِ من جهةٍ أخرى، إلّا أنّ هذه المتونَ كانت من الإيجازِ بحيث احتاجت شروحًا، وربما قام مؤلِّفُ المتنِ نفسُه بشرحِه كما فعل بعضُ أئمةِ النّحو السّابقين، ولكثرة هذا النوع من المؤلفات في هذا العهد يراه بعضهم جديرًا بأن يُسمَّى: "عهد المتون والشّروح"، وخيرُ مثالٍ على ذلك ابن مالك (ت672هـ) في استخلاصه "الألفيّة" من "الكافية الشّافية"، و "ابنُ هشامٍ" الذي ألّفَ كتابَ "الإعراب عن قواعدِ الإعرابِ" وهو من الإيجاز بمكان، ثم جعله نواةً لكتابه المغني، بل لقد شرحَ شواهدَ المغني في مُؤَلّفَيْنِ صغيرَيْن، وقد اقتفى السّيوطي (ت911هـ) أثرهم في كتابه "طبقات النحويين واللغويين""[1]، وحركة التّأليف هذه، والتّدرُّج فيها، تدلُّ على وصولِ النّشاط الثّقافيّ في هذا العصر إلى درجةٍ عاليةٍ من التميُّزِ، وكأنّ المؤلّفين يتنافسون في بسط الشروح لمؤلَّفاتهم الصّغيرة، أو لشرح مؤلّفاتِ من سبقهم.

وكان من سمات تأليفِ النّحاةِ واللغويين في هذا العصرِ "تعليقُ مُؤلِّفٍ لاحقٍ على كلامِ مُؤَلِّفٍ سابقٍ بالإيضاحِ له والتَّوسُّعِ في مسائله، مع سبكٍ في الصّنعةِ حتى يتعشّقَ الكلامانِ، ويأخذَ بعضُهما بحجَزِ بعضٍ فيصيرا كلامًا واحدًا، وهذا ما يُعبّر عنه بالشرح، ولا يكاد الإنسان يظفر بكتاب من كتب هذا العهد عاطلًا من تلك الحلية حتى لقد سُمِّي هذا العصر "عصر الشروح"[2]، كَسِمةٍ مُميّزةٍ لعصر المماليك، أعطتْهُ طابعَ الاجتهاد والتّميُز والجمع بين القديم والحديثِ، لإعطاء القارئِ مادّةً جديدةً ذات مذاقٍ خاصٍّ.

من خلالِ اطّلاعِنا على طبيعةِ الحياةِ العلميّة في عصرِ المماليكِ، وعلى منهجِ التَّأليفِ فيه نجد أنّ الظّروفَ كانت مُساعِدَةً العلماءَ على البحثِ والدّراسةِ والاستقصاءِ والتّأليف، حتّى أثمرت أعمالُهم، وقطفَها دارسو اللغةِ، وتمتّعوا بمذاقِها الحُلو على مرِّ العصور، كذلك

(1) ابن هشام وأثره في النّحو العربي: 31، 32.
(2) المرجع نفسه: 32.

نلاحظُ أنّ ابنَ هشام قد عاشَ في ظروفٍ ساعدتْه على التَّأليف، والتّجديد، والجمعِ والمقارنة والتّحليل، واختيارِ الأفضلِ والأنسبِ، عاشَ في عصرٍ ازدهرت فيه الحركة العلميّة، وحركة التَّأليف، ممّا حذا به إلى بسطِ مؤلّفاتِه في اللغةِ والنّحو، فأصبحَ عَلَمًا يُشهدُ له، حتّى قيل فيه إنّه أنحى من سيبويه!

المبحثُ الثّاني

التّعريف بكتاب "مُغْنِي اللَّبيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ"

وفيه:

1- **طَبِيعَةُ الكِتَابِ، وَمَوْضُوعَاتُهُ.**

2- **سببُ وضعِ "ابنِ هشامٍ" كتابِه "المُغني".**

3- **أهمّيّةُ الكِتَابِ.**

4- **طَبَعاتُ الكِتَابِ، وتَحْقِيقَاتُه.**

5- **شُّهْرة "مغني اللبيب" بين الكتب المؤلّفة في الأدوات قبله.**

التّعريف بكتاب "مغني اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب"

توطئة:

في ظلِّ حركةِ التّأليف الواسعة التي شهدها عصر الشّروح، العصر المملوكي، خرج لنا ابن هشامٍ بمجموعةٍ من المؤلّفاتِ في النّحوِ العربيّ –سبق وأن ذكرناها–، ولكن كان لكتابه "مغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريبِ" صيتٌ خاصٌّ، وشهرةٌ بلغتِ الأرجاءَ، واهتمامٌ فاق كلّ اهتمامٍ بغيره من الكتب، لذلك فإنّنا في هذا المبحثِ نسلّطُ الضّوءَ على كتاب "مغني اللبيب"، ونعرّفُ به، وبمحتواه، ونذكر سببَ وضعِهِ، وأهمّيته، وسبب شهرته.

1- التَّعْرِيفُ بِكِتَابِ "مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ":

1.1- طَبِيعَةُ الكِتَابِ، وَمَوْضُوعَاتُهُ:

كتابُ "مغني اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريبِ" مِنْ أهمِّ مُؤلَّفاتِ ابنِ هشامٍ، وهو كتابٌ نحويٌّ، جعلَه على غيرِ المألوفِ في كتبِ النّحو، "وقد اختطَّ له منهجًا لم يُسبقْ إليه، إذ لم يُقِمْه على أبوابِ النّحوِ المعروفةِ"[1]، كالحديثِ في أقسام الكلمة، وأنواع الجملة، وتفصيلها، وذكر أبوابها وما تحتمله من أوجهٍ إعرابيّة، وإنّما عرضَ ابنُ هشامٍ كتابَه في ثمانيةِ أبوابٍ، جاءَ البابُ الأوّلُ في أكثر من نصفِ الكتابِ، وتوزّعت باقي الأبوابِ في نصفِه الثّاني، وقد وضّحَها في مقدّمةِ كتابِه كالآتي[2]:

البابُ الأوّلُ: في تفسيرِ المفرداتِ وذكرِ أحكامِها.

البابُ الثّاني: في تفسيرِ الجملِ وذكرِ أقسامِها وأحكامِها.

---

(1) المدارس النّحويّة: 347.

(2) مغني اللبيب: 14، 15.

البابُ الثّالثُ: في ذكرِ ما يتردّدُ بين المفرداتِ والجملِ، وهو الظرفُ والجارُّ والمجرورُ وذكرُ أحكامِهمَا.

البابُ الرَّابعُ: في ذكرِ أحكامٍ يكثرُ دورُها ويقبُحُ بالمعْرِبِ جهلُها.

البابُ الخامسُ: في ذكرِ الأوجُهِ التي يدخلُ على المعْرِب الخللُ من جهتِها.

البابُ السّادسُ: في التحذيرِ من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصَّوابُ خلافُها.

البابُ السّابعُ: في كيفيةِ الإعرابِ.

البابُ الثّامنِ: في ذكرِ أمورٍ كُلّيّةٍ يتخرّجُ عليها ما لا ينحصِرُ من الصّورِ الجزئيّةِ.

وهذا عرضٌ جديدٌ لم نجده فيما سبقه من مُؤلَّفاتِ النّحو، ويترتّبُ عليه اختلافُ نمطِ الدّراساتِ المطبّقة على المغني، عن المطبّقةِ على غيره من كُتُب النحِو، وهذا ما سنلاحظه في الفصل الثّاني من هذا الباب، حيثُ الدّراسة التطبيقيّة على كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

1. 2–سببُ وضعِ "ابنِ هشامٍ" كتابِه "المُغني":

جاءت مقدّمةُ ابنِ هشامٍ لكتابِه المغني واضحةً شافيةً، مُعرِّفَةً القارئَ والدَّارسَ سببَ وضعِهِ الكتابَ، وزمانَ تأليفِه، فقد أشارَ فيها إلى أنَّه إنَّما وضعَ هذا الكتابَ؛ ليكونَ وسيلةً للوصولِ إلى معاني كلامِ اللهِ ﷻ، وسُنَّةِ نبيّه ﷺ، وهي أشرفُ الغاياتِ، فيقولُ في مقدّمةِ الكتابِ: "وأعلى ما تجنحُ إلى تحصيلِه الجوانحُ ما يتيسَّرُ به فهمُ كتابِ اللهِ المنزَّلِ، ويتَّضحُ به معنى حديثِ نبيهِ المرْسَلِ، فإنَّهما الوسيلةُ إلى السّعادةِ الأبديَّةِ، والذَّريعةُ إلى تحصيلِ المصالحِ الدّينيّةِ والدُّنيويّةِ، وأصلُ ذلك علمُ الإعرابِ الهادي إلى صَوْبِ الصَّوابِ"[1]، فكان هدفه الأوّل

(1) مغني اللبيب: 13.

من تأليفه الكتاب تيسير فهم كتاب اللهﷻ، وحديث نبيّهﷺ، للدّارسين، وقد بيّن أنّ الأصلَ في تحصيل هذا الفهم ونيل سعاة الدّارين هو علمُ الإعراب؛ إذ لا يُفْهَمُ المعنى بغير إعراب، فالإعرابُ فرْعُ المِعنى، إذا عُلِمَ انكشف الغموضُ الذي كسا المعنى، وزال الإبهام الذي وقف حائلًا بين المتعلّمِ والمادّةِ العلميّة.

كما أنّه أرادَ أن يوسّعَ كتابَه (الإعرابُ عن قواعدِ الإعرابِ)، بعدما حَسُنَ وقْعُه عند الدّارسين والمهتمّين، ورمى إلى أنْ يُفيدَ جماعةَ الطُّلّابِ، فيقول: "وممّا حثّني على وضعِه أنّني لما أنشأتُ في معناه المقدمةَ الصُّغرى المسماةَ بـِ (الإعراب عن قواعد الإعراب) حَسُنَ وقْعُها عند أولي الألبابِ، وسارَ نفعُها في جماعةِ الطُّلابِ، معَ أنَّ الذي أودعْتُهُ فيها بالنّسبةِ إلى ما ادَّخرْتُه عنها كشَذْرَةٍ من عِقدِ نحْر، بل كقطرةٍ من قطراتِ بحرٍ، وها أنا بائحٌ بما أسرَرْتُه، مُقَيِّدٌ لما قَرَّرتُه وحرَّرْتُه مُقَرِّبُ فوائده للأفهام، واضعُ فرائده على طرفِ الثُّمامِ؛ ليناهَا الطّلابُ بأدنى إلمام"[1]، وهذا غرضٌ نبيلٌ يتماشى مع روح عصر المماليك، المسمّى عصر الشّروح، فابن هشام سعى إلى شرح مقدّمته الصّغرى، في كتابه الأكبر المغني؛ ليحقّق منفعة كبرى لطلبة العلم، وهذا يشير إلى مقدَارِ حُبِّهِ لطلبةِ العلمِ، وسعيه إلى خدمتِهم، وتبسيطِ ما توصّل إليه من علمٍ، وتقديمِه لهم كاملًا واضحًا شافيًا.

1. 3-زَمَانُ وَضْعِ الكِتَابِ، وَمَكَانُهُ:

أمّا عن زمنِ وضعِ ابنِ هشامٍ كتابه "المغني" ومكانِه، فكان "في عامِ تسعةٍ وأربعين وسبعمئةٍ، أنشأتُ بمكّةَ -زادها الله شرفًا- كتابًا في ذلك، منوّرًا من أرجاءِ قواعدِه كلَّ حالكٍ، ثم إنّني أُصبْتُ به وبغيرِه في منصرفي إلى مصرَ، ولما مَنَّ اللهُﷻ عليَّ في عام ستةٍ وخمسين بمعاودةِ حَرَمِ اللهِ والمجاورةِ في خيرِ بلادِ اللهِ شمَّرتُ عن ساعدِ الاجتهادِ ثانيًا، واستأنفتُ العملَ، لا كَسِلًا،

(1) مغني اللبيب: 14.

ولا مُتوانِيًا، ووضعتُ هذا التصنيفَ على أحسنِ إحكامٍ وترصيفٍ"[1]، فكان لبلادِ اللهِ المباركةِ الطّاهرةِ أثرٌ وانعكاسٌ على تأليفه هذا الكتابِ القيّمِ، فنال الاهتمام والصّيت الحسن، حتّى شاع في الأرجاء.

وقد بدا ابنُ هشامٍ مُعْجَبًا بكتابِه المغني، فأثنى عليه قائلًا: "فدونَكَ كتابٌ تُشدُّ الرّحالُ فيما دونَه، وتقفُ عندَه فُحُولُ الرّجالِ، ولا يَعْدُونَه، إذ كان الوضعُ في هذا الغرضِ لم تسمحْ قريحةٌ بمثالِهِ، ولم ينْسِجْ ناسجٌ على منوالِه"[2]. وهذه شهادةُ حقٍّ من ابن هشامٍ بحقِّ كتابه، لا يعلوها غرورٌ، ولا يبطنُ فيها كذبًا أو تزويرًا، فالمغْني كتابٌ جامعٌ مانعٌ، تُشدُّ إليه الرّحال، وتقفُ عنده فحولُ الرّجالِ، ولا يأتيه إلّا طالبٌ نهِمٌ مِقدام.

ومن ثَمّ خاطبَ دارسي كتابه بلغة العلماء، حيثُ التّواضع، وتوقّعه الخطأ والزّلل، فهو يبقى إنسانًا يخطئ مهما أصاب، فطلبَ ممّنَ قرأَ كتابَهُ أن يغفرَ له، ويسامحَهُ إن زلَّ أو تعثّرَ، يقول: "سائلٌ مَن حَسُنَ خيمُه وسلُمَ من داءِ الحسدِ أديمُه، إذا عثرَ على شيءٍ طغى به القلمُ، أو زلّت به القدمُ أن يغتفرَ ذلكَ في جنبِ ما قرَّبْتُ إليه من البعيد، وردْتُ عليه من الشَّريدِ، وأرحْتُه من التَّعب وصيَّرتُ القاصي يناديه من كَثَب، وأنْ يُحْضِرَ قلبَه أنَّ الجوادَ قد يكبو، وأنّ الصّارمَ قد ينبو، وأن النّارَ قد تخبو، وأن الإنسانَ محلُّ النسيانِ، وأنّ الحسناتِ يُذهبنَ السيئات

وَمَنْ ذَا الّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّها كَفَى المَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ"[3]

وَمْنْ خِلَال ما دوّنَ ابْنُ هشامٍ في مُقدّمَتِه من اعتزازِه بكتابه، وَمِنْ ثمّ اسْتِدْراكه على نفسه ذاك الإعجاب؛ لِئلَّا يكون قد وَقَع في فخِّ العُجْبِ، نستشفُّ جزءًا من أخلاقِه، أخلاقِ

(1) مغني اللبيب: 13، 14.

(2) المصدر نفسه: 14.

(3) المصدر السّابق: 14، البيت من الطويل، ليزيد بن محمد المهلبي.

العُلَماء الأجِلّاء حيثُ التّواضعُ الممزوجُ بالثِّقةِ بالنَّفْسِ، والحرصُ على استقطابِ قلوبِ الدَّارسينَ والمهتمّينَ؛ لأنَّ الإنسانَ بطبيعته يفرُّ من المتكبّرِ المتَعَالي وإنْ كان عالماً مشهورًا.

1. 4-أهمّيّةُ الكِتَابِ:

تظهرُ أهميّةُ كتابِ مغني اللبيبِ في اهتمامِ العلماءِ به، والذّهابِ إلى شرْحِهِ، وشرحِ شواهدِه، وتوجُّهِ الطّلبةِ والدّارسين إليه؛ وذلك لِغِنَى الكتابِ بمادّته اللُّغويّةِ النّحويّةِ، فهو كتابُ نحوٍ تعليميٍّ، ولأنّ المصنِّفَ اتّبع منهجًا جديدًا في تقسيمه، وعمدَ إلى شرح مسائِلِهِ، وتوضيحِها وتنقيحِها، يقول في مقدّمةِ الكتاب: "وتتبّعتُ فيه مقفَلاتِ مسائلِ الإعرابِ، فافتتحتُها، ومُعْضلاتٍ يَستشكلُها الطُّلابُ، فأوضحتُها ونقَّحْتُها، وأغلاطًا وقعَتْ لجماعةٍ من المعربين وغيرِهم، فنبّهتُ عليها وأصلحْتُها"[1]، فيكون ابنُ هشامٍ قد جمعَ كثيرًا من الكتبِ في كتابِه هذا، حاشدًا الكثير من مسائل الإعراب، والآراء الواردة في الشّواهد القرآنيّة، مناقشًا إيّاها، موضّحًا موضع الشّاهد فيها، مبيّنًا ما ورد فيها من صواب، ومزيلًا ما دار حولها من لَبْسٍ وخطأ، أو ما وقع فيه صاحبها من لَبْسٍ وغموضٍ، في جوٍّ من الأدبِ، والاحترامِ دون تعدٍّ أو استهزاء.

كما كان يميلُ إلى الاختصارِ وعدمِ التّكرارِ؛ لعدمِ الإطالةِ بخلافِ ما ذهب إليه النحاةُ قبله، وممّا يُشهدُ لِابنِ هشامٍ في كتابِ مُغني اللبيب اهتمامه بالشّاهد القرآنيّ، وتقديمه على شاهدِ كلامِ العربِ، إذ جاءت الشّواهدُ والأدلّةُ القرآنيّةُ فيهِ أكثرَ منها في كتبِ النّحاةِ السّابقين له، وكأنّه شرّع تشريعًا جديدًا للنّحاةِ والمؤلّفين من بعده، "وابنُ هشامٍ ربّما كان أكثرَ النّحاة – متقدّمين ومتأخّرين- اعتمادًا على القرآنِ الكريمِ فيما خلّفَ من آثارٍ، فالعنايةُ بالشّواهدِ القرآنيّةِ في مُصنّفاتِهِ ظاهرةٌ تلفتُ نظرَ الباحثِ، وقد بلغت هذه العنايةُ قمّتَها في تأليفِه أَجَلَّ كُتُبِه شأنًا،

(1) مغني اللبيب: 14.

وهو المغني، الذي أقامَه على استعمالاتِ القرآنِ"[1]، وهذهِ خُطوةٌ جريئةٌ تُحسَبُ لابنِ هشامٍ؛ إذ كانَ مُنتصِرًا لفكرةِ الاستشهادِ بالقرآنِ الكريمِ، رائدًا لفكرةِ تقديمِ الشّاهدِ القرآنيّ على شاهدِ كلامِ العربِ، مُعزّزًا مكانته لدى النُّحاة والدّارسين والمهتمّين، مُبيّنًا مكانته بين سائر الشّواهد الأخرى.

1. 5- مَقُولَةُ ابْنِ خَلْدُونَ في الكِتَابِ:

لما دوّن ابنُ خلدونَ (ت808هـ) في مُقدّمته علمَ النّحو ذكرَ ابنَ هشامٍ مادحًا إيّاه، ومُشِيدًا بكتابِهِ مُغني اللبيبِ، قائلًا: "ووصلَ إلينا بالمغربِ لهذه العصورِ ديوانٌ من مصرَ منسوبٌ إلى جمالِ الدينِ بنِ هشامٍ من علمائِها، استوفى فيه أحكامَ الإعرابِ مُجْمَلةً ومُفَصَّلةً. وتكلّم على الحروفِ والمفرداتِ والجُملِ، وحذف ما في الصّناعةِ من المتكرّرِ في أكثرِ أبوابِه، وسمّاهُ بالمغْني في الإعرابِ. وأشار إلى نُكَتِ إعرابِ القرآنِ كلِّها، وضبَطَها بأبوابٍ وفصولٍ وقواعدَ، انتظمَ سائرُها فوقَفْنا منه على علمٍ جَمٍّ يَشهدُ بعلوّ قدرِه في هذه الصّناعةِ، ووفورِ بضاعتِه منها، وكأنَّه ينحو في طريقتِه منحاةَ أهلِ الموصلِ الذين اقتَفَوْا أثرَ ابنِ جنّيّ (ت392هـ)، واتَّبَعوا مصطلحَ تعليمِه، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٍ على قوَّة ملكتِهِ واطّلاعِه، واللهُ يزيدُ في الخلقِ ما يشاء"[2].

وتُعدُّ مقولةُ ابنِ خلدونَ هذه شهادةً قويّةً لِابن هشامٍ ولكتابه المغني، ليس لأنّ ابنَ هشامٍ يفتقرُ إلى شهاداتٍ حتّى تُدعِّمَ موقفَه النّحويَّ أمامَ الدّارسين على مرِّ العصورِ، بل لأنّ ابنَ خلدون قدْ أنْصفَ ابْنَ هشامٍ، وأعطاهُ حقّهُ في مُقدّمَتِه

(1) ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النّحوي، علي قودة نبيل، جامعة الملك سعود، الرّياض، 1985م، ص: 483.
(2) مقدّمة ابن خلدون، ابن خلدون (ت808هـ)، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الله محمد الدّرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004م، ج2، ص: 370.

التي بلغتِ الآفاقَ شهرةً، وجودةً، وثِقَةً، وعِلْمًا، حتّى أَضْحت مصدرًا لا يُسْتَغْنى عنه في الدِّراسات الأدبيّة والتّاريخيّة.

1. 6-طَبَعاتُ الكِتَابِ وتَحْقِيقَاتُه:

حَظِيَ كتابُ مُغْني اللَّبِيبِ عن كُتُبِ الأعاريب بإصدارِ طبعاتٍ مختلفةٍ، وبعدّة تحقيقات، منها:

1- المتنُ مع شرحٍ للدّماميني (ت827هـ) وحاشيةُ الشّمنيّ (ت872هـ)، وقد طُبِعَ في مجلّدٍ واحدٍ، وذلك سنة 1305هـ، في شهر ذي الحجة بمطبعة أفندي مصطفى بمصر.

2- طبعةٌ عليها حاشيةٌ للشيخِ محمدٍ الأميرِ (ت1232هـ)، وقد صدرت عن المكتبة التّجاريّة بمصر، وذلك سنة 1372هـ.

3- طبعةٌ مع حاشيةٍ للعلّامةِ مصطفى عرفة الدّسوقي، وقد قام بطبعه ونشره مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، وذلك في شهر رجب سنة 1386هـ.

4- وطبعةُ الشيخِ محمدٍ محيي الدّين عبدِ الحميدِ (ت1392هـ)، وليس عليها تعليقات، فقد نشر متن الكتاب مضبوطًا ضبطًا سليمًا، وذلك بالمكتبة التّجاريّة الكبرى بمصر، وليس على هذه الطبعة تاريخ، وهي طبعةٌ قيّمةٌ، يندرُ أن تقعَ فيها على خطأ.

5- طبعة دمشق بتحقيقِ الدكتورِ مازن المباركِ وزميلِه، وظهرت هذه الطّبعة في جزأين عام 1964م، وهي طبعةٌ الأخطاء المطبعيّةُ فيها كثيرةٌ، ومن ثمّ توالت طبعاتُها، حتى صدرت الطبعة الخامسة عن بيروت عام 1979م، وهي أفضل من الطبعات السّابقة [1].

6- طبعةٌ بتحقيقِ عبدِ اللطيفِ الخطيبِ، وهي آخرُ الطّبعاتِ وفيها مآخذُ العلماءِ على "ابن هشامٍ"، ومآخِذُه على بعضِ العلماءِ، وترجمةٌ مُوجَزةٌ للأعلامِ، وبيانُ أوجهِ الإعرابِ في الشواهدِ القرآنيّةِ، وبيانُ موضعِ الشّاهدِ فيها، وتخريجُ الأحاديثِ النّبويّةِ والتّعليقُ عليها، ولأنَّ

(1) مغني اللبيب: 14، 15.

المحَقِّقَ يُثبتُ الجزءَ النَّاقصَ من البيتِ الشِّعريِّ، وينسبُه إلى قائلِه، ويذكرُ مناسبةَ البيتِ وروايَاتِه المختلفةَ، ويشرحُ ألفاظَه اللغويَّةَ، ويبيِّنُ موضعَ الشَّاهدِ، ويذكرُ الكتبَ الّتي وَرَدَ فيها البيتُ، أمَّا النَّثرُ فقدْ وثَّقَهُ وضَبَطَهُ وشَرَحَهُ بالرُّجوعِ إلى مصدرِه الأصليِّ.

وقدِ ارتأيْتُ أنْ أطبِّقَ بحثي على طبعةِ تحقيقِ الشّيخِ محمدٍ مُحيي الدّينِ عبْدِ الحميدِ، وطبعةِ تحقيقِ عبدِ اللّطيف الخطيب؛ لأنّهما زاخرتانِ بالشّرح والتّحليلِ والتّوثيق، ولِقِلّةِ الأخطاء فيهما مقارنةً بغيرِهما من الطّبعات –حَسَبَ قِرَاءَتِي عَنْ كُلِّ طَبْعَةٍ–، إلّا أنَّ الظّروف التي أعددتُ بها البحثَ أجبرتني على الاكتفاء بطبعة تحقيق الشّيخ محمدٍ مُحيي الدّينِ عبْدِ الحميدِ؛ حيثُ كُنَّا نعيش أجواء الحجر الصّحي مع انتشار فيروس كوفيد (19)، فكانتِ النُّسخةَ الوحيدةَ الورقيّةَ المتوفّرةَ بين يديّ، ولم أستطع الخروج والتّنقُّل لاقتناءِ غيرها، أو لاستعارة طبعةٍ أخرى من المكتبات، وقد رأيتُ أنَّ الطّبعةَ المعتَمَدةَ كافيةٌ وافيةٌ، بعيدةٌ عن اللبسِ والخطأ، صالحةٌ للاعتماد عليها في إعدادِ بحثٍ علميٍّ مُحْكَمٍ خاصّةً في ظلّ الأجواء الاستثنائيّة التي عِشْناها، وهذا ما جعلني مُطمئنَّةً إلى عدم الرّجوع إلى نسخةٍ أخرى بعد انتهاء فترة الحجر العصيبة؛ لعدم الحاجة إلى ذلك صراحةً.

1. 7–الكتب المؤلّفة في الأدوات قبل كتاب مغني اللبيب لابن هشام:

اجتهدَ علماءُ اللغةِ الأقدمون في طرقِ أبوابِها، ودراسةِ عُلُومها، وكشفِ أسرارِها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، وكان أحدُهم إذا ألّفَ في موضوعٍ جاء مَنْ بَعدَه ليستكملَ الطّريقَ، فيشرحُ ويوضّحُ ما جاء به الأوَّلُ، ويزيدُ عليه ما فتحَ اللهُ به عليه من جديدِ العلمِ والمعرفةِ، وهذا ما حدثَ بالنّسبةِ لتأليفِ النُّحاةِ في موضوعِ الأدواتِ والحروفِ، فلم يكنْ "ابنُ هشامٍ" أوّلَ مَنْ طرَقَ هذا البابِ، بل كانت مؤلّفاتٌ قبلَهُ في هذا الموضوع، وإن كانتِ شهرةُ "المغني" قد فاقت شهرةَ الكتُبِ المؤلّفةِ قبلَه، لذلك وجَبَ علينا الإشارةُ إلى الكتُب المؤلّفةِ في الأدواتِ والحروفِ قبلَ مغني اللبيبِ لابنِ هشامٍ، وهي:

1- كتابُ "اللّاماتُ" لأبي القاسمِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ إسحاقَ الزَّجّاجِيّ (ت337هـ):

وهو كتابٌ تناولَ فيه الزّجّاجيُّ حرفَ "اللام" في اللغةِ العربيّةِ، فعرضَ كلَّ ما يتَّصلُ بهذا الحرفِ، ومواقِعَهُ في الكلامِ، وأحكامَهُ المختلفةَ، ومعانيه المتعدِّدةَ، وظواهرَهُ النَّحويَّةَ والإعرابيّةَ، يقول في المقدّمة: "هذا كتابٌ مختصرٌ في ذِكْرِ اللّاماتِ ومواقِعِها في كلام العربِ وكتابِ اللهِ ﷻ، ومعانِيها وتصرُّفِها، والاحتجاجِ لكلِّ موقعٍ من مواقِعِها، وما بيَّنَ العلماءُ في بعضِها من الخِلافِ، وبالله التوفيق"[1]، وقد اكتفى بحرف (اللام) في كتابه، دون غيرِه، ودونَ جمعه بحرفٍ آخر.

2- كتابُ "منازلُ الحروفِ" لأبي الحسنِ عليِّ بنِ عيسى الرُّمّانيّ (ت384هـ)، وهو باسم "معاني الحروف":

تقعُ هذه الرِّسالةُ في أربعينَ صفحةً، حيث اختارَ الرُّمَّانيُّ فيها عددًا من الحروفِ، وَذَكَرَ أقسامَ كلِّ حرفٍ منها، وكيفيةَ استعمالِهِ، ومعانيَه المختلفةَ، مُؤَيَّدَةً بشواهدَ من القرآنِ الكريمِ والشّعرِ. وقد شرحَ الكتابَ عليُّ بنُ فَضَالَ المجَاشعيّ القيروانيّ (ت479هـ)[2]، وتمثِّلُ هذه الدّراسةُ رسالةً لها قيمتها وأهمّيتها، لكن دون توسُّعٍ وتفصيل، ولكلِّ دراسةٍ قيمةٌ ما دامت مُتّصلةً بشواهدِ القرآن الكريم!

3- كتابُ "الأُزْهِيَةُ في علمِ الحُروفِ" لأَبِي الحَسَنِ عليِّ بنِ مُحَمَّدٍ الهَرَوِيّ (ت415هـ):

خصّ الهرويُّ كتابَه هذا بالحروفِ والأدواتِ، وقَدْ جعلَ الحرفَ تحتَ اسمِ "أبواب"، غيرَ مرتّبةٍ حسب حروفِ المعْجَمِ، وقد قال في مقدمة كتابه: "سألتَني –أيَّدَكَ اللهُ– أنْ أجمعَ لكَ أبوابًا من النَّحوِ قد ذكرنَاهَا مُتفرّقةً في كتابِنا الملقّبِ بِـ "الذَّخائر"؛ ليَسْهُلَ عليكَ حفظُها

(1) كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ (ت337هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م، ص: 19.

(2) يُنْظَر مقدّمة كتاب: معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمّانيّ (ت384هـ)، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصيرية، بيروت، ط1، 2005م، وابن هشام النّحويّ بيئته وفكره: 76، 77.

وقراءَتُها، وقد فعلْتُ ذلكَ على ما التَمَسْتَ مَعَ زياداتٍ زِدْتُها في هذا الكتابِ"[1]، وهو يذكرُ المواضعَ الَّتي ترِدُ فيها هذه الحروفُ، وأوجُهَ استعمالاتِها، ومعانيَها المتعدِّدَةَ، وطُرُقَ اسْتِخْدامِهَا، وما تَنْطَوي عليه مِنْ أحكامٍ، مَعَ عرضِ الآراءِ المتَّصلةِ بها، ويحرصُ على تدعيمِ قواعِدِهِ بالشَّواهدِ القرآنيَّةِ، وبشعرِ العربِ وأقوالِهم، وبمَا يصْطَنِعُه هو من شواهدَ وأمثلةٍ.

4- كتابُ "الجَنَى الدَّاني فِي حروفِ المَعَاني" لبدرِ الدّينِ الحَسَنِ بنِ قاسمٍ المُرَادِيّ (ت749هـ):

اقتصر المراديُّ (ت749هـ) في كتابه هذا على البحثِ في حروف المعاني، وهو إمامٌ معاصرٌ لابنِ هشامٍ، ويشتملُ كتابه على مُقَدِّمةٍ وخمسةِ أبوابٍ، تَكلَّمَ في المقدِّمةِ عن حدِّ الحرفِ، وعنْ سببِ تسميتِهِ حرفًا، وعنْ جملةِ معاني الحرفِ، ومِنْ ثمَّ عَن بيانِ عملِه، ثُمَّ تكَّلم في الفصلِ الأخيرِ عن عِدَّةِ حروفٍ، وقدْ حصرَ الحروفَ في خمسةِ أقسامٍ: أحاديٍّ، وثُنائيٍّ، وثُلاثيٍّ، ورُباعيٍّ، وخُماسيٍّ، وجعلَها في خمسةِ أبوابٍ[2]، ولكن يبقى كتابه مقتصِرًا على حروف المعاني، وهي الحروف التي تفيد معنىً من المعاني حسب السّياق الذي تقع فيه، مثل: (لا)، التي تأتي للنّفي وللنّهي، ولا يتحدّدُ نوعها أو معناها إلّا بحسب الجملة التي وردت فيها.

وقد وقع الكتابان: الجنى الدّاني للمرادي، ومُغني اللبيب لابن هشام موقعَ مقارنةٍ ومفاضلةٍ من بعض الدّارسين، من حيثُ مادّتهما العلميّة، وأسلوبهما في الطّرح والنّقاش، وتوظيفهما الشّواهد والأمثلة، من ذلك ما قاله الدّكتور يوسف الضّبع: "نعلم أنَّ نظام المراديّ في بحثه أتمّ وأشمل، وأنّه يتفق مع ابن هشام في أكثر الشّواهد والأمثلة، ولا مانع من أن يكون

(1) الأزهية في علم الحروف، علي بن محمّد النّحويّ الهَرَويّ (ت415هـ)، تحقيق بعد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1993م، ص: 19.

(2) يُنظرُ: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.

ابن هشام قد طالع كتابه قبل تأليفه المغني"[1]، ونظرًا لوجود تشابهٍ كبيرٍ في منهجيّةِ الكتابِ، وطريقةِ عرضِ الشّواهد في كلٍّ منهما فقد انشغل بعضُ الدّارسين في البحثِ عمّنْ أخذ منهما عن الآخر، يقول سامي عوض: "واللقاء بين الكتابين ليس قاصرًا على المضمون وإنّما هو في كثير من المواطن ظاهر في العبارات والجمل والمفردات، الأمر الذي يدعو إلى احتمال أنّ أحد المؤلّفين قد نقل عن الآخر، أو أنّهما نقلا من مصدرٍ واحدٍ...، ولما كان المراديّ قد توفي سنة (ت749هـ) فإنّ نقل ابن هشام عنه كان أولَى بالجزم والتّحقيق"[2].

أمَّا عن رأيي، فلا أراه موضوعًا مُهمًّا أن نبحث عمّن ألفَّ كتابه أوّلًا، ومن أخذ عن الآخر، ولكنّ المهمّ أن نستفيدَ من مادّة الكتابين، فهما غزيران بالعلمِ، وفيهما من الكنوز ما لا يجبُ أن نهمله، أو أن ننشغل عنه بالبحث عن أسبقيّة أحدهما على الآخر. وردًّا على الدكتور سامي عوض، بأنّ ابن هشامٍ كان أولى أن يكون قد نقل عن المراديّ؛ بحكم أنّ المراديّ قد مات قبله، فهذا أمرٌ واردٌ، لكنّه غير مجزومٍ به، فربّما اجتهد ابن هشامٍ بوضع كتابه قبلَ المراديّ، أو لِنَقُلْ: كم من تلميذٍ مات قبل أستاذه!

1. 8-لماذا كانت الشُّهرة لابنِ هشامٍ، ولكتابه مُغْني اللَّبيبِ؟

كانَتْ هذهِ الكتبُ المذكورةُ بعضًا من الكُتُبِ المؤلّفةِ في الأدواتِ والحروفِ قبلَ تأليفِ ابنِ هشامٍ كتابِه مُغني اللّبيبِ، وَلَكِنّنا نَتوقّفُ الآنَ أَمَامَ سُؤالٍ مُهمٍّ وضَروريٍّ، لما كانت هذه الكُتبُ المؤلَّفةُ في الأدواتِ قبلَ كتابِ ابنِ هشامٍ، وكانتْ من المَنْهَجِيَّةِ العِلْمِيّةِ، والمادَّةِ اللغَويَّة، والوضوحِ بمكانٍ، فلماذا كانتِ الشُّهرةُ لابنِ هشامٍ، ولِكِتابِه مُغْني اللَّبيبِ؟

يجيبُنا عن هذا التّساؤلِ الدّكتورُ سامي عوض، في كتابِه ابنُ هشامٍ النّحويُّ: بيئتُه، وفكرُه، ومؤلّفاتُه، فيقولُ: يعودُ ذلكَ للأسبابِ الآتيةِ:

---

(1) ابن هشام وأثره في النحو العربي: 232.

(2) ابن هشام النّحويّ بيئته وفكره: 80، 81.

1- لسبقِ هذا الكتابِ في النَّشرِ جميعَ هذه الكتبِ المذكورةِ آنفًا.

2- ما تمتّعَ به ابنُ هشامٍ من منزلةٍ علميَّةٍ مرموقةٍ وشُهرةٍ ذائعةٍ.

3- مَا حَظِيَ به مُغني اللبيبِ من عنايةِ النَّحويين واهتمامِهم، حيثُ قامَ العديدُ منهم بشرحِهِ وتوضيحِه، والتّعليقِ عليه، وشرحِ أبياتِه، وبيانِ ما ينطوي عليه من أحكامٍ وآراءٍ، وما يثيرُه من مسائلَ لُغويَّةٍ وقَضَايَا نحويَّةٍ.

4- ما تضمَّنهُ الكتابُ من مادّةٍ عِلميّةٍ غزيرةٍ، وبخاصَّةٍ الأدواتِ ومعانيها وإعرابَها، ومذاهبَ النَّحويين واللُغويين حولَ القضايا التي تُثِيرُها.

5- قدرةُ ابنِ هشامٍ على جمعِ الآراءِ المتعدِّدةِ من مختَلَفِ المذاهبِ والاتّجاهِات، بحيثُ تكملُ بعضَها، ثُمَّ مقدرةُ ابنِ هشامٍ على مُحَاكمةِ هذه الآراءِ، ومُناقَشَتِها، وتحليلِها، والموازنةِ الدَّقيقةِ بينها، ثُمَّ الخروجِ من ذلك كلِّه بالرَّأيِ الذي يأنَسُ له ويستريحُ إليه.

6- التَّبويبُ الدَّقيقُ، والتَّنسيقُ المحْكَمُ الذي يتميَّز به المغْني[1].

وهذه أسبابٌ مقنعةٌ واضحةٌ، متوصَّلٌ إليها بعد دراسةٍ ومقارنةٍ وتحليلٍ، وأضيفُ إليها أنَّ كتابَ مغني اللبيب كتابٌ قِبْلةٌ، قبلةٌ بما تحملُ الكلمةُ من معنًى، وهو كالبستان فيه من كلِّ الثمرات، ومن كافّةِ الأنواع والألوان والأشكال، فيه السّهل وفيه الصّعب، فيه الواضح وفيه ما لا يستطيع الدّارس أن يقف عليه وحده دون الاستعانة بمعلِّمٍ، أو ببحثٍ في مصادر ومراجع أخرى ليفهم معناه، فيه من النّحوِ، والصّرف، واللغة، والتّفسير، والفقه، وفيه الكثير الكثير! لذلك كانت للمغني مكانته بين سائر كتب النّحو، وليس بين الكتب التي تحدّثت في الأدوات فقط.

(1) ابن هشام النّحويّ بيئته وفكره: 84، 85.

الفصلُ الثّاني

الشّاهدُ القرآنيُّ في كتاب "مغني اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب"، ودوره في وضع القاعدة النّحويّة العربيّة

ويتكوّن من مبحثين:

المبحثُ الأول: استشهاد ابن هشام بالآيات القرآنيّة.

المبحث الثّاني: استشهادُ ابنِ هشامٍ بالقراءاتِ القُرآنيَّةِ.

المبحثُ الأول

استشهاد ابن هشام بالآيات القرآنيّة

وفيه:

- **محاور استشهاد ابن هشام بالآيات القرآنيّة:**

- **المحور الأول: سوق الشّاهد القرآنيّ للاستشهاد على صحّةِ القاعدة النّحويّة.**
- **المحور الثّاني: آياتٌ بيّن ما فيها من خلافٍ، وذكر ما تحتمله من أوجه.**
- **المحور الثّالث: يسوق القاعدة النَّحويَّة بناءً على الشّاهدِ القرآنيّ.**

استشهاد ابن هشام بالآيات القرآنيّة

توطئة:

إنّ الدّارس للشّاهد القرآنيّ في كتاب مغني اللبيب يلاحظ أنّ استخدام ابن هشام لهذا الشّاهد انقسم إلى نوعين: آيات قرآنية، وقراءات قرآنية، دون تفريقه بين هذين النّوعين، ومن ثمّ يلاحظُ أنّ الشّاهدَ القرآنيَّ تمحورَ حول ثلاثةِ محاور، وهي: سوق القاعدة النَّحويَّة والاستشهاد عليها بشاهد قرآني يؤكّدها، وشواهد قرآنيّة عرضها ليناقش ما ورد فيها من اختلاف آراء النّحاة ومن تعدُّد الأقوال فيها، وهذان النّوعان كان لهما وضوحٌ وظهورٌ كبيرٌ في شواهد الكتاب، خاصّةً النّوع الأول، فإنّه نال نصيب الأسد من الشّاهد القرآنيّ في كتاب مغني اللبيب لابن هشام –كما سيتمُّ عرضه–، وأمّا النّوع الأخير فتمثّلَ في سوق القاعدةِ النّحويّة بناءً على الشّاهد القرآنيّ، وقد كانت هذه النّقطةُ خافتةَ الظّهورِ، ولكنّها لا بُدّ أن تُذكَر.

وفي هذا الفصل نعرضُ كيفيَّة تعامُلِ ابن هشام مع الشّاهدِ القرآنيّ في كتابه المغني، وآليّة استشهاده به، ونبدأ أوّلًا بتفصيل القول في كيفية عرضه للآيات القرآنية، ثم للقراءات القرآنية.

أوّلًا: استشهاد ابن هشام بالآيات القرآنيّة:

من بابِ تجنُّبِ التّكرار، لن أُعرِّفَ هنا بكلٍّ من القرآن الكريم، والشّاهد القرآني؛ لأنّني قد عرّفتهما في الفصل الثّاني من الباب الأوّل في هذا البحث، وإنّما سألِجُ مباشرةً إلى الحديث عن كيفيّة استشهادِ ابنِ هشامٍ بالآياتِ القرآنيّة في مُغنيه، وقد ذكرنا أنّ كتاب مغني اللبيب مغايرٌ لما سبقه من كُتُب النَّحو في طريقة العَرْض، لذلك لن نجد تقسيمةَ الاسم والفعل والحرف في هذا البحث، ولن نطبّق تحت عنوان الجملة الاسميّة والفعليّة، أو المبتدأ والخبر، أو غيرها من موضوعات النّحو المعروفة، بل سنعرضُ للآياتِ القرآنيّة بحلّةٍ جديدةٍ تتناسبُ مع استشهاد ابن هشامٍ لها، وذلك في محاورَ مُحدّدَةٍ شاملةٍ، وما اندرج تحتها من نقاطٍ كالآتي:

المحورُ الأَوَّلُ: سوق الشّاهد القرآني للاستشهاد على صحّةِ القاعدة النّحويّة:

كان لهذا المحور حضورٌ واضحٌ في الشَّاهد القرآنيّ في مغني اللّبيب، فمعظمُ شواهدِ القرآن الكريم الواردة في الكتاب كان يذكرها ابن هشام بعد ذكره القاعدة النّحويّة؛ تأكيدًا لها، واستدلالًا على صحّتها، أو استشهادًا على معنى حرفٍ، أو توظيفِ أداةٍ، وإن كان ينوّع في طريقة العرض والاستشهاد، فأحيانًا يذكر الآية ثم يبيّن موضع الشّاهد فيها، وأحيانًا يذكر القاعدة ثمّ يمثّل لها، وغير ذلك من طُرقِ العرض المتنوّعة التي سنعرضها فيما يأتي:

1- يجعلُ الشّاهدَ القرآنيَّ أوّلًا:

ممّا يميّز كتاب مغني اللبيب عمّا سبقه من كُتُبِ النّحوِ أنَّ مؤلّفه ابن هشام قد اعتنى بالشّاهدِ القرآنيّ، فأكثرَ منه في كل مواضع الكتاب، ليس هذا فحسب، بل جعله الشّاهد الأوّل عند استشهاده على أمرٍ ما، فقد سبقَ الشّاهدُ القرآنيُّ شاهد كلام العرب شعره ونثره، في كلِّ المواضع في الكتاب –تقريبًا–، كذلك قدّمه على شواهدِ الحديثِ النّبويّ الشّريف، فكان ابن هشام في مُغنيه يستشهد بالقرآنِ أوّلًا، ثمّ بالحديث أو الشّعر، دون التزامٍ أو ترتيبٍ، ومن ذلك ما ذكره من "معاني حرف العطف (أو) الْإِبْهَام، نَحْو: **﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِيْ ضَلالٍ مُبينٍ﴾**[1] الشَّاهِد فِي الأولى، وَقَول الشَّاعِر:

نَحن أَو أَنْتُم الأُلَى أَلِفُوا الْحَقَّ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقًا[2]"[3]

فقد استشهد بالقرآن الكريم أوّلًا، ثم ببيتِ الشّعر ثانيًا على أنَّ (أو) الأولى في الآية، والواردة في بيت الشّعر جاءتا بمعنى الإبهام، وعدم الوضوح أو التّحديد، فقائلُ "البيت يعلم أنَّ فريقه على الحق، وأن المخَاطَبِين على الباطل، لكنَّه أبهم على السَّامع بالكلام المنْصِف المسْكِتِ

(1) سورة سبأ، آية: 24.

(2) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة، مفردات البيت: الأُلَى: الذين، ألفوا: أحبّوا، البُعْد: الهلاك، والمبْطِل: اسم فاعل من أَبْطَلَ، إذا صار ذا باطل، وهو ضدّ الحقّ، والسُّحْق: التَّقَطُّع والتَّمزُّق.

(3) مغني اللبيب: 74.

للخصم المعاند"[1]، وكذلك في الآية جاءت (أو) الأولى بمعنى الإيهام، ومعناه: "أنّ أحد الفريقين من الموحّدين الرَّازق من السّماوات والأرض بالعبادة، ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة، لعلى أحد الأمرين من الهُدى والضَّلال، وهذا من الكلام المُنْصِف الذي كلّ من سمعه مِن مُوالٍ أو مُنافٍ قال لمن خوطب به: قد أنصفك صاحبك"[2]، وهو أسلوبُ تعريضٍ وتوريةٍ أقوى في الوصول بالمجَادِل إلى الحُجّة.

2- لا يكتفي بشاهدٍ قرآنيّ واحدٍ على المسألة النَّحويَّة:

ظهرَ ابن هشامٍ صاحبَ هدفٍ في كتابه المغني، من حيث استشهاده بالقرآن الكريم، فلم يكن استشهاده به لمجرد الاستئناس، بل إنّه أولاه اهتمامًا كبيرًا، بحيث أنّه لم يكتفِ بالاستشهادِ بآيةٍ واحدةٍ فقط في الموضع الواحد، بل كان يحشد الكثير من الآياتِ القرآنيّة متتابعةً؛ ليؤكّدَ على غِنى القرآنِ الكريمِ بشواهدَ جاءت على القاعدة النّحويّة، وهذه المواضع عامرٌ بها الكتابُ نذكر منها:

أ- من أحكام الألف التي هي أصل أدوات الِاسْتِفْهَام تَمام التَّصدير، "بدليلين أَحدهمَا: أَنَّهَا لَا تذكر بعد أم الَّتِي للإضراب ...، وَالثَّانِي: أَنَّهَا إِذا كَانَت فِي جملَة معطوفة بِالْوَاو أَو بِالْفَاءِ أَو بثُمَّ قُدِّمت على العاطف؛ تَنْبِيهًا على أصالتها فِي التَّصدير، نَحْو: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾[3] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾[4] ﴿أَثُمَّ إِذا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾[5]، وَأَخَوَاتهَا تتأخر عَن حُرُوف الْعَطف كَمَا هُوَ قِيَاس جَمِيع أَجزَاء الْجُمْلَة المعطوفة نَحْو ﴿وَكَيفَ تَكْفُرُونَ﴾[6] ﴿فَأَيْنَ

(1) شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتّراث، بيروت، ط2، ج2، ص: 19.

(2) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، ج3، ص: 581.

(3) سورة الأعراف، آية: 185.

(4) سورة يوسف، آية: 109، سورة الحج، آية: 46، سورة غافر، آية: 82، سورة محمد، آية: 10.

(5) سورة يونس، آية: 51.

(6) سورة آل عمران، آية: 101.

تَذْهَبُونَ﴾[1] **﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾**[2] **﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾**[3] **﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾**[4] **﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾**[5]"[6]، فاستشهاده بتسعة مواضعَ متتابعةً يدلُّ على مكانة الشّاهد القرآنيّ عنده، وعدم مله من إيراده في الكتاب، وكأنّه هدفٌ بحدِّ ذاته.

ب- ما ذكره من خروج الْهمزَة عَن معنى الِاسْتِفْهَام الْحَقِيقِيّ إلى معانٍ أخرى، منها الْإِنْكَار الإبطالي، وقد وضّح المقصود به، بأنّ هَذِه الهمزة "تَقْتَضِي أَنَّ مَا بعْدهَا غير وَاقع، وأن مدَّعيه كَاذِب"[7]، ومثّل عليها بعددٍ من الآيات المتُتالية، وهي: **﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا﴾** [8] **﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ البَنُونَ﴾**[9] **﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾**[10] **﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾**[11] **﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيه مَيْتًا﴾**[12] **﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾**[13] **﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾**[14] **﴿أَلَمْ**

---

(1) سورة التكوير، آية: 26.

(2) سورة الأنعام، آية: 95، سورة يونس، آية: 34، سورة فاطر، آية: 3، سورة غافر، آية: 62.

(3) سورة الأحقاف، آية: 35.

(4) سورة الأنعام، آية:81.

(5) سورة النساء، آية: 88.

(6) مغني اللبيب: 22.

(7) المرجع نفسه: 24.

(8) سورة الإسراء، آية: 40.

(9) سورة الصافات، آية: 149.

(10) سورة الطور، آية: 15.

(11) سورة الزخرف، آية: 19.

(12) سورة الحجرات، آية: 12.

(13) سورة الزمر، آية: 36.

(14) سورة الشرح، آية: 1.

﴿يَجِدْكَ يَتِيمًا فآوَى۞وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى﴾[1] ﴿أَلم يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيل۞وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيل﴾[2]، واستشهاده بهذه الآيات التّسع مُتتابعةً دليلٌ على إيمانه بالشّاهد القرآنيّ، وبإيلائه أهمّيّة كبيرةً في كتابه، حيث أنّه لم يتطرّق إلى شاهدٍ شعريٍّ واحدٍ بينها، أو أنّه لم يفصل بينها بفاصلٍ.

ت- يستشهد بالقرآن، فإن لم يجد شاهدًا قرآنيًّا مثّل بمثالٍ:

قال في وصف (كلّ) هو "اسْم مَوْضُوع لاستغراق أَفْرَاد الْمُنكر، نَحْو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[3]، والمعَرّف الْمَجْمُوع، نَحْو: ﴿وَكُلُّهمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[4]، وأجزاء الْمُفْرد الْمُعَرّف، نَحْو: (كلُّ زيدٍ حسنٌ)، فَإِذا قلت: (أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ) كَانَت لعُمُوم الْأَفْرَاد، فَإِنْ أضفتَ الرَّغِيف إِلَى زيد صَارَت لعُمُوم أَجزَاء فَردٍ وَاحِدٍ"[5]، نلاحظ أنَّ ابن هشام عرّف بالاسم (كلّ)، ثم بدأ يفصّل حالاته، ويستشهد عليها بشاهدٍ قرآنيّ، فلمّا لم يجد شاهدًا من القرآن الكريم على استغراق (كل) أجزاء المفرد المعرّف، ولاستغراق عموم الأفراد، أو لعموم أجزاء فردٍ واحدٍ مثّل عليها بمثالٍ حيٍّ من عنده.

ث- يَسْتَشْهِدُ بالقُرآنِ حتَّى على النَّادرِ والقَليلِ:

ذكرَ ابنُ هشامٍ في الْبَاب الثَّامِن من الْكتاب، فِي ذكر أُمُور كُلّيّة يتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لا ينْحَصر من الصُّور الْجُزْئِيَّة، وقد حصرها في إحدى عشرة قاعدةً، السَّادِسَة منها: وَقوعُ "الِاسْتِثْنَاء المفرغ فِي الْإِيجَاب فِي نَحْو ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِينَ﴾[6] ﴿وَيَأْبَى اللهُ

(1) سورة الضحى، آية: 6، 7.

(2) سورة الفيل، آية: 2، 3.

(3) سورة العنكبوت، آية: 57، سورة آل عمران، آية: 185، سورة الأنبياء، آية: 35.

(4) سورة، آية: مريم: 95.

(5) مغني اللبيب: 218.

(6) سورة البقرة، آية: 45.

﴿إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[1] لما كَانَ الْمَعْنى وَإِنَّهَا لَا تسهل إِلَّا على الخاشعين، وَلَا يُرِيد الله إِلَّا أَن يتمَّ نوره"[2]، وهذه من المواضعِ النّادرة القليلة، أن يقع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب؛ لأنّ الاستثناء المفرّغ هو غير التّام غير الموجب؛ أي: غير المستوفي المستثنى منه، والواقع في النّفي وشبهه، ومع ذلك إلّا أنّ القرآنَ فيه شاهدٌ قرآنيٌّ على هذه الحالة النّادرة، أتى بها ابن هشام في هذا الموضع، في دلالة على تمكُّنه في كتاب الله ﷻ، وفي شواهده.

3- يُعرِّفُ بالأداةِ إجمالاً، ثمّ يفصّل مع استشهاده بالقرآنِ الكريمِ:

من ذلك ما ذكره خلال تعريفه بالحرف (أمَّا) بِالْفَتْح وَالتَّشْدِيد أنّه "حرف شَرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ، أمَّا أَنَّهَا شَرط فبدليل لُزُوم الْفَاء بعْدهَا، نَحْو: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾**[3]...، وَأمّا التَّفْصِيل فَهُوَ غَالب أحوالها كَمَا تقدَّم فِي آيَة الْبَقَرَة وَمن ذَلِك **﴿أَمَّا السَّفِينَة فَكَانَت لِمَسَاكِينَ﴾**[4] **﴿وَأَمَّا الْغُلامُ﴾**[5] **﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾**[6]"[7]. هنا ذكر المعاني التي يحتملها الحرف (أمَّا) مُتتابعةً، ثمَّ فصّلها واحدةً واحدةً مُستشهدًا على كلِّ معنىً بآية قرآنيّة.

4- يستشهدُ بالآياتِ القرآنيّةِ على كُلِّ موضعٍ إعرابيٍّ مُمْكنُ أنْ تَرِدَ فيه الأَدَاةُ:

من ذلك ما ورد في ذكر (أَنْ) أنّها تأتي على وَجْهَيْن: اسْمٌ وحرف، والحرف يأتي على أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: "أَحدهَا: أَن تكونَ حرفًا مصدريًّا ناصبًا للمضارع، وَتَقَعُ فِي موضِعين: أَحدهمَا فِي

(1) سورة التوبة، آية: 32.
(2) مغني اللبيب: 781.
(3) سورة البقرة، آية: 26.
(4) سورة الكهف، آية: 79.
(5) سورة الكهف، آية: 80.
(6) سورة الكهف، آية: 82.
(7) مغني اللبيب: 67، 68.

الِابْتِدَاء، فَتكون فِي مَوضِع رفع، نَحْو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1] ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2] ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيرٌ لَهُنَّ﴾[3] ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوَى﴾[4] ...، وَالثَّانِي بعد لفظٍ دَالٍّ على معنى غير الْيَقِين، فَتكون فِي مَوضِع رفع، نَحْو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾[5]، وَنَحْو يُعجبنِي أَن تفعل، وَنصبٍ نَحْو: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآن أَنْ يُفْتَرَى﴾[6] ﴿يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَايِرَةٌ﴾[7] ﴿فَأَرَدْتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[8]، وخفضٍ نَحْو: ﴿أُوذِيْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا﴾[9] ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِى أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[10] ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ﴾[11] ومحتملة لَهما نَحْو ﴿وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفرَ لِى﴾[12] أَصله فِي أَن يغْفر لي"[13]، في هذا الاقتباس نلاحظُ دقّةَ ابن هشام في شرحه وفي تفريعاته لكلِّ حالةٍ إعرابيّة يأتي عليها الحرف المصدريّ (أنْ) مع الفعل الذي يليه، دون اكتفاءٍ بواحدةٍ عن الأخرى، بل إنّه يستشهد على الحالة الواحدة بأكثر من شاهدٍ واحدٍ، كلُّ ذلك بدقّةٍ ووضوحٍ وسلاسةٍ في العَرْضِ.

---

(1) سورة البقرة، آية: 184.

(2) سورة النساء، آية: 25.

(3) سورة النور، آية: 60.

(4) سورة البقرة، آية: 237.

(5) سورة الحديد، آية: 16.

(6) سورة يونس، آية: 37.

(7) سورة المائدة، آية: 52.

(8) سورة الكهف، آية: 79.

(9) سورة الأعراف، آية: 129

(10) سورة المنافقون، آية: 10.

(11) سورة الزمر، آية: 12.

(12) سورة الشُّعراء، آية: 82.

(13) مغني اللبيب: 35، 36.

5- يشرح أوّلاً، ثمَّ يَرُدُّ الآراءَ المَغْلُوطَةَ مُستشهِدًا بآيةٍ قرآنيّة:

ذكر أنّ الهمزةَ تخرجُ عن معناها الحقيقي، فتأتي بمعانٍ أخرى، منها التَّسْوِيَة، وقد بيّنَ الوهم الذي يقعُ فيه الدّارسون حول المراد بها، يقول: "وَرُبمَا تُوُهِّم أَن المرَاد بهَا الْهمزَة الْوَاقِعَة بعد كلمة سَوَاء بخصوصها، وَلَيْسَ كَذَلِك بل كَمَا تقع بعْدهَا تقع بعد (مَا أُبَالِي)، وَ (مَا أَدْرِي)، و (ليت شعري) ونحوهنَّ، وَالضَّابِط أَنَّهَا الْهمزَة الدَّاخِلَة على جملَةٍ يَصحُّ حُلُول الْمصدر محلَّهَا، نَحْو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[1]، وَنَحْو: (مَا أُبَالِي أَقمتَ أم قعدْتَ)، أَلا ترى أَنَّه يَصحُّ سَوَاء عَلَيْهِم الاسْتِغْفَار وَعَدَمه، وَمَا أُبَالِي بقيامك وَعَدَمه"[2]، ومن هنا يمكننا وصف كتاب مغني اللبيب بأنّه كتابٌ تعليميٌّ، ينبّه المتعلّم على مواضع قد يخطئ فيها، نتيجة الوهم أو سوء الفهم، ومن ثمّ يشرح الصّوابَ ويمثّل عليه ممّا يُرسِّخُ المعلومةَ لدى الدّارس.

6- الاكتفاء بالاستشهاد بموضع الشّاهد فقط حتى لو كان كلمة:

ظهر هذا الأمرُ واضحًا في شواهد المغني القرآنيّة، فقد كان ابن هشام يستشهد في كثيرٍ من المواضعِ بموضع الشّاهد من الآيةِ فقط، حتّى وإنْ كان كلمةً واحدةً، لذلك لا بدّ للدّارس أن يكون حاملًا كتابَ اللهِ في أثناء دراسته إيّاه، وربّما وقع الدّارس في بعض الحَيْرة أو اللّبس في بعض المواضع؛ ذلك أنَّ بعض الكلمات قد تتردّد في أكثر من موضع في القرآن الكريم، فلا يعلمُ وقتها عن أيّ موضعٍ يتكلّم ابن هشام، فلا يبقى أمامه إلّا السِّياق ليُعِينَه على تحديد الموضع المقصود، وهذا لا يتأتّى لأيّ حاملٍ لكتاب المغني، ومن ذلك:

- من معاني الهمزة: "الْأَمر نَحْو ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾[3]؛ أَي: أَسْلمُوا"[4].

---

(1) سورة المنافقون، آية: 6.

(2) مغني اللبيب: 24.

(3) سورة آل عمران، آية: 20.

(4) مغني اللبيب: 24.

- وكذلك ما أورده في الأمر الثّاني ممّا افترق فِيهِ عطف الْبَيَان وَالْبدل، وَهو "أَنَّ الْبَيَان لَا يُخَالف متبوعه فِي تَعْرِيفه وتنكيره وَأمّا قَول الزَّمَخْشَرِيّ (ت538هـ) إنَّ ﴿مقَام إِبْرَاهِيم﴾[1] عطفٌ على ﴿آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾[2] فسهو، وَكَذَا قَالَ فِي ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا﴾[3] إنّ ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ عطفٌ على ﴿وَاحِدَة﴾، وَلَا يخْتَلف فِي جَوَاز ذَلِك فِي الْبَدَل نَحْو ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ۞صِرَاطِ اللهِ﴾[4]، وَنَحْو ﴿بالنَّاصِيةِ۞نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[5]"[6].

- ذكر في الباب الخامس من الكتاب، وهو بعنوان (ذِكْر الْجِهَات الَّتِي يدْخل الِاعْتِرَاض على المعْرِب من جِهَتهَا)، وكان ممّا أورده تحت الجهة الأولى وهي مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصّناعة وعدم مراعاة المعنى، "قَول بَعضهم فِي ﴿أَحْوَى﴾[7] إنَّه صفة لغثاء وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيح على الْإِطْلَاق بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الْجَفَاف واليبس، وَأمَّا إذا فُسِّر بالأسود من شدَّة الخضرة لِكَثْرَة الرّيّ كَمَا فُسِّر ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾[8] فَجعله صفة لغثاء كجعل قيمًا صفة لعوجًا وَإِنَّمَا الْوَاجِب أَن تكون حَالًا من المرعى، وَأُخِّر لتناسب الفواصل"[9]، فلا يستطيع الدّارس إعراب (أحوى، مدهامّتان) –مثلًا– إلّا بالرجوع إلى السّورة الواردة فيها الكلمة، وتحديد موضعها ثم إعرابها.

---

(1) سورة آل عمران، آية: 97.
(2) سورة آل عمران، آية: 97.
(3) سورة سبأ، آية: 46.
(4) سورة الشورى، آية: 52، 53.
(5) سورة العلق، آية: 15، 16.
(6) مغني اللبيب: 527.
(7) سورة الأعلى، آية: 5.
(8) سورة الرحمن، آية: 64.
(9) مغني اللبيب: 614.

7- إذا كان يقارن بين شيئين، وموضوعه لا شاهد عليه فإنّه يستشهد على الآخر:

في حديثه عن حرف الاستفهام (هل)، ذكر أنّها تفترقُ من الْهمزَة من عشرَة أوجه، الثّاني منها: "اختصاصها بِالْإِيجَابِ، تَقول: (هَل زيد قَائِم؟)، وَيمْتَنع (هَل لم يقم؟)، بِخِلَاف الْهمزَة، نَحْو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[1] ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾[2] ﴿أَلَيْسَ اللّهُ بِكَافٍ عَبْدَه﴾[3]"[4]، فلمّا لم يجد شاهدًا قرآنيًّا على (هل) لعدم توفُّر الشّرط فيها أصلًا، جاء بشاهدٍ قرآنيٍّ على الطّرفِ الآخر من أطراف المقارنة، وهو الهمزة، وبذلك يتّضح الأمر، فالضّدُّ بالضّدِّ يظهرُ ويتّضح.

وكذلك ما مثّل له في كلٍّ من الفرق الرَّابِع وَالْخَامِس وَالسَّادِس بينهما —هل والهمزة- "أَنَّهَا لَا تدخل على الشَّرْط، وَلَا على (إِنّ)، وَلَا على اسْم بعده فعل فِي الِاخْتِيَار، بِخِلَاف الْهمزَة بِدَلِيل: ﴿أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾[5] ﴿أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَومٌ مُسْرِفُون﴾[6] ﴿أَإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُف﴾[7] ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾[8]"[9]، والآيات شواهد على دخول الهمزة على الشّرط، وعلى (إنّ)، وعلى الاسم (بشرًا) الذي تبعه الفعل (نتّبعه). على التّرتيب.

8- يعرضُ ابن هشام آراء النُّحاةِ، ويناقشها، ويردُّ عليها، ويذكر رأيه بالشّاهد والدّليل:

---

(1) سورة الشرح، آية: 1.
(2) سورة آل عمران، آية: 124.
(3) سورة الزمر، آية: 36.
(4) مغني اللبيب: 403.
(5) سورة الأنبياء، آية: 34.
(6) سورة يس، آية: 19.
(7) سورة يوسف، آية: 90.
(8) سورة القمر، آية: 24.
(9) مغني اللبيب: 404.

ظهر ابن هشام في كتاب المغني موضوعيًّا، أمينًّا، حيث كان يعرضُ المسألة النّحويّةَ، ويستشهدُ عليها بشاهدٍ قرآنيٍّ، ثمَّ يذكر آراء النّحاةِ الواردةِ في هذه المسألة، أو في هذا الشّاهد القرآنيّ بالتّفصيل، دونَ مللٍ أو تحيُّزٍ، أو رفضٍ غير مُقنعٍ، وقد ورد هذا في مواضع كثيرةٍ من الكتاب، نذكر منها:

أ- (إِنْ) الْمَكْسُورَة الْخَفِيفَة: ترِدُ على أَرْبَعَة أَوْجُهٍ، الثَّاني منها النّفي، وقد ذكر ابن هشام أنَّ جمَاعَةً من النُّحاةِ قد خرّجوا على (إِنْ) النَّافية قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾[1]، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾[2]، وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُم فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[3]؛ أَي: "فِي الَّذِي مَا مكّنّاكم فِيهِ، وَقيل زَائِدَة، وَيُؤَيّد الأوَّل ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ﴾[4] وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا عَدَلَ عَن مَا لِئَلَّا يتَكَرَّر فيثقل اللَّفْظ، قيل: وَلِهَذَا لما زادوا على مَا الشّرطِيَّة مَا قلبوا ألف مَا الأولى هَاء، فَقَالُوا مهما، وَقيل: بل هِيَ فِي الْآيَة بِمَعْنى قد، وَإِنَّ من ذَلِك ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾[5]، وَقيل فِي هَذِه الْآيَة: إِنَّ التَّقْدِير: وَإِن لم تَنْفَع، مثل: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[6]؛ أَي: وَالْبرد، وَقيل: إِنَّمَا قيل ذَلِك بعد أَن عمَّهم بالتّذكير ولزمتهم الْحجَّة، وَقيل: ظَاهره الشَّرْط وَمَعْنَاهُ ذمّهم واستبعاد لنفع التَّذْكِير فيهم، كَقَوْلِك: عظِ الظَّالِمين إِن سمعُوا مِنْك، تُرِيدُ بذلك الاستبعاد لَا الشَّرْط"[7]. نلاحظ أنّ ابن هشام قد مثّل أوّلًا لآيات جاءت فيها (إِنْ) بمعنى (ما)، ومن ثمّ دلّل على صحّة مجيء (إِنْ) بمعنى النّفي في آية الأحقاف؛ لوجود نظير لها في الأنعام، وقد ذكر الآيتين، حتّى إنّه عندما يذكر رأيه يدلّل

(1) سورة الأنبياء، آية: 17.
(2) سورة الزخرف، آية: 81.
(3) سورة الأحقاف، آية: 26.
(4) سورة الأنعام، آية: 6.
(5) سورة الأعلى، آية: 9.
(6) سورة النحل، آية: 81.
(7) مغني اللبيب: 30، 31.

على صحّته بوروده في موضع آخر من القرآن الكريم، كلُّ ذلك في ظلّ استقصائه الآراء الواردة في الآيات وفيما ورد فيها من معانٍ أو حذوفات.

ب- قال في ذكرِ الأداة (إذا) أنّها تأتي على وَجْهَيْن، "أَحدهمَا: أَن تكون للمفاجأة فتختصُّ بالجمل الاسمية، وَلَا تحْتَاج إِلى جَوَاب، وَلَا تقع فِي الِابْتِدَاء وَمَعْنَاهَا الْحَال لَا الِاسْتِقْبَال، نَحْو: "خرجت فَإِذا الْأسدُ بِالْبَابِ" وَمِنْه ﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[1] ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾[2]. وَهِي حرف عِنْد الْأَخْفَش (ت315هـ)، ويرجّحه قَوْلهم: خرجت فَإِذا إِنَّ زيدًا بِالْبَابِ كسر إِنَّ؛ لِأَنَّ إِنَّ لَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا، وظرف مَكَان عِنْد الْمبرّد، وظرف زمَان عِنْد الزَّجَّاج وَاخْتَارَ الأول ابْن مَالك (ت672هـ) وَالثَّانِي ابْن عُصْفُور (ت669هـ)"[3]، فبعد أن مثّل لها واستشهد عليها من القرآن، ذكر رأي كلٍّ من الأخفش والزّجاج وابن مالك وابن عصفور فيها، ويبدو أنّه يميل إلى رأي الأخفش أنّ (إذا) حرفٌ.

ت- الْخَامِس من معاني حرف الكاف: التوكيد، وَهِي الكاف "الزَّائِدَة نَحْو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4]، قَالَ الْأَكْثَرُونَ: التَّقْدِير لَيْسَ شَيْءٌ مثله؛ إِذْ لَو لم تُقَدَّر زَائِدَة صَار الْمَعْنى: لَيْسَ شَيْء مثل مثله، فَيلْزم الْمحَال، وَهُوَ إِثْبَات الْمثل، وَإِنَّمَا زِيدت لتوكيد نفي الْمثل؛ لِأَن زِيَادَة الْحَرْف بِمَنْزِلَة إِعَادَة الْجُمْلَة ثَانِيًا، قَالَه ابْن جني (ت392هـ)، وَلِأَنَّهُم إِذا بالغوا فِي نفي الْفِعْل عَن أحدٍ قَالُوا: "مثلك لَا يفعل كَذَا"، ومرادهم إِنَّمَا هُوَ النَّفْي عَن ذَاته، وَلَكنهُمْ إِذا نفوه عَمَّن هُوَ على أخص أَوْصَافه فقد نفوه عَنهُ. وَقيل الْكَاف فِي الْآيَة غير زَائِدَة، ثمَّ اخْتلف فَقيل الزَّائِد مثل، كَمَا زيدت فِي ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾[5]، قَالُوا وَإِنَّمَا زيدت هُنَا لتفصل

(1) سورة طه، آية: 20.

(2) سورة يونس، آية: 21.

(3) مغني اللبيب: 102.

(4) سورة فاطر، آية: 11.

(5) سورة البقرة، آية: 137.

الْكَاف من الضَّمِير"[1]. نلاحظ أنَّ ابن هشامٍ قد ذكر آراء عددٍ من النُّحاةِ، منهم من صرّح باسمه كابن جنّيّ (ت392هـ)، ومنهم مَنْ لم يصرّح به، مُكتفيًا بقوله: "قال الأكثرون"، أو "قيل"، ومِنْ ثمَّ فهو لا يكتفي بذكر الرَّأي أو القول، بل يضربُ أمثلةً توضّحُ شرحَهُ ومقْصِدَه، كما ويستشهد بآيةٍ أخرى تشارك الآية الأولى في موضع الشّاهد، كلُّ ذلك في محاولةٍ منه إلى الوصول إلى المعلومة الدّقيقةِ الصّحيحة خلال مناقشته آراء النُّحاة.

ث- ومن ذلك ما ذكره في (كم) أنّها تأتي على وَجْهَيْن: "خبريّة بِمَعْنى كثير، واستفهامية بِمَعْنى أَي عدد. ويشتركان فِي خَمْسَة أُمُور: الاسميّة، والإبهام، والافتقار إِلَى التَّمْيِيز، وَالْبناء، وَلُزُوم التَّصدير، وَأما قَول بَعضهم فِي: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِم لا يَرْجِعُونَ﴾[2]: أبدلت أَنَّ وصلتها من كم، فمردود بِأَن عَامل الْبَدَل هُوَ عَامل الْمُبدل مِنْهُ، فَإِن قُدِّر عَامل المبدل منه (يَرَوا) فكم لَهَا الصَّدْر، فَلَا يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا، وَإِن قُدِّر (أهلكنا) فَلَا تُسلَّطُ لَهُ فِي الْمَعْنى على الْبَدَل، وَالصَّوَاب أَنّ كم مفعول لأهلكنا، وَالْجُمْلَة إِمَّا معمولة لِـ (يَرَوا) على أَنّه عُلِّق عَن الْعَمَل فِي اللَّفْظ وَأَنَّ وصلتها مفعول لأَجله، وَإِمَّا مُعْتَرضَة بَين (يرَوا) وَمَا سد مسد مفعوليه وَهُوَ أَنَّ وصلتها، وَكَذَلِكَ قَول ابْن عُصْفُور (ت669هـ) فِي ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[3] إِنَّ (كم) فَاعل مَرْدُود بِأَن كم لَهَا الصَّدْر وَقَوله إِن ذَلِك جَاءَ على لُغَة رَدِيئَة حَكَاهَا الْأَخْفَش (ت315هـ) عَن بَعضهم أَنه يَقُول "ملكت كم عبيد" فيخرجها عَن الصّدرية خطأ عَظِيم إِذْ خرج كَلَام الله سُبْحَانَهُ على هَذِه اللُّغَة وَإِنَّمَا الْفَاعِل ضمير اسْم الله سُبْحَانَهُ أَو ضمير الْعلم أَو الْهدى الْمَدْلُول عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ أَو جملَة (أهلكنا) على الْقَوْل بِأَن الْفَاعِل يكون جملَة إِمَّا مُطلقًا، أَو بِشَرْط كَونهَا مقترنة بِمَا يُعَلِّق عَن الْعَمَل، وَالْفِعْل قلبِي نَحْو "ظهر لي أَقَامَ زيدٌ"، وَجوز أَبُو الْبَقَاء (ت616هـ) كَونه ضمير الإهلاك الْمَفْهُوم من

(1) مغني اللبيب: 203.

(2) سورة يس، آية: 31.

(3) سورة طه، آية: 128.

الْجُمْلَة وَلَيْسَ هَذَا من المواطن الَّتِي يعود الضَّمِير فِيهَا على الْمُتَأَخر"[1]. هنا ذكر ابن هشام ما ورد عن النُّحاةِ والمعربين من إعراب (كم) في الآية، وقد ذكر إعراب بعض النُّحاة دون ذكر أسمائهم، ثم إعراب ابن عصفور (ت669هـ) في آية مناظرةٍ للآية التي طرحها بدايةً، وأورد قول الأخفش (ت315هـ)، وفي النّهاية ذكر رأيه، وما يحتمله إعراب (كم).

ج- بدا ابنُ هشام في المغْني علّامةً مُدقِّقًا في كتاب الله، وفي شواهده، انتبه إلى ما لم ينتبه إليه النُّحاة، وقد ظهرت عليه علاماتُ الأدب خلال ردّه آراءهم، وذلك خلال حديثه عن الحرف (لو)، يقول: "قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ (ت538هـ) وَيجب كَون خبر (أَنَّ) فعلًا ليَكُون عِوَضًا من الْفِعْل الْمَحْذُوف، وردَّه ابْنُ الْحَاجِب (ت646هـ) وَغَيره بقوله تَعَالَى: ﴿**وَلَو أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ**﴾[2]، وَقَالُوا: إِنَّمَا ذَاك فِي الْخَبَر الْمُشْتَقّ لَا الجامد كَالَّذي فِي الْآيَة..." [3]، ثمَّ يُعقِّب برأيه قائلًا: "وَقد وجدْتُ آيَةً فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْمًا مُشتقًّا، وَلم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ (ت538هـ)، كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَان، وَلَا ابْن الْحَاجِب (ت646هـ) وَإِلَّا لما منع من ذَلِك، وَلَا ابْن مَالك (ت672هـ) وَإِلَّا لما اسْتدلَّ بالشِّعر، وَهِي قَوْله تَعَالَى: ﴿**يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ**﴾[4]، وَوجدت آيَةً الْخَبَرُ فِيهَا ظرفٌ، وَهِي ﴿**لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الأَوَّلِينَ** ﴾[5]"[6]، ففي الآية الأولى (بادون) خبر أنَّ، وفي الآية الثّانية الظّرف (عندنا) هو الخبر. وتدلُّ إجاباتُ ابن هشامٍ هذه على سعةِ علمه بكتاب اللهِ تعالى، وعلى دقّته في اختيار الشّاهد القرآنيّ والاستشهاد به.

---

(1) مغني اللبيب: 207، 208.

(2) سورة لقمان، آية: 27.

(3) مغني اللبيب: 299.

(4) سورة الأحزاب، آية: 20.

(5) سورة الصافات، آية: 168.

(6) مغني اللبيب: 299.

ح- في ذكر حرف الفاء المفردة، ذكر مَسْأَلَةً ناقش فيها الآية القرآنيّة: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيه مَيْتًا﴾[1]، مُناقشًا القارئ في إعرابها، أنّه لو أجيب عن الاستفهام في الآية بـ (لا)، فيقال لهم "فَهَذَا كرهتموه، يَعْنِي والغيبة مثله فاكرهوها، ثُمَّ حُذف الْمُبْتَدَأ، وَهُوَ هَذَا، وَقَالَ الْفَارِسِي (ت377هـ): التَّقْدِير فَكَمَا كرهتموه فاكرهوا الْغَيْبَة، وَضَعَّفه ابْنُ الشَّجريّ (ت542هـ) بِأَنّ فِيهِ حذف الْمَوْصُول، وَهُوَ مَا المصدريَّة دون صلَتِها، وَذَلِكَ رَدِيءٌ، وَجُمْلَة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾[2] عطف على ﴿وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾[3] على التَّقْدِير الأول، وعَلى فاكرهوا الْغَيْبَة على تَقْدِير الفارسيّ (ت377هـ)، وَبعد فعندي أَنّ ابْن الشجري (ت542هـ) لم يتَأَمَّلْ كَلَامَ الْفَارِسِي (ت377هـ)، فَإِنَّهُ قَالَ كَأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْجَواب: لَا، فَقيل لَهُم فكرهتموه فاكرهوا الْغَيْبَة وَاتَّقوا الله، فَاتَّقُوا عطف على فاكرهوا وَإِنْ لم يذكرْ كَمَا فِي ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[4]، وَالْمعْنَى: فَكَمَا كرهتموه فاكرهوا الْغَيْبَة، وَإِن لم تكن كَمَا مَذْكُورَة، كَمَا أَنّ مَا تَأْتِينَا فتحدِّثُنا مَعْنَاهُ: فَكيف تحدِّثُنا وَإِن لم تكن؟ كَيفَ مَذْكُورَة اهـ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَن كَمَا لَيست محذوفة بل أَنَّ الْمَعْنى يُعْطِيهَا فَهُوَ تَفْسِير معنى لَا تَفْسِير إِعْرَاب"[5]. وهنا يشعر الدّارس أنَّه في محكمةٍ القاضي فيها ابن هشام، يقضي فيها بين آراء النُّحاة، ويوجّهها ويدعّمُ ما ارتآه صحيحًا بشواهدَ قرآنيةٍ أخرى، وبأمثلةٍ نحويّةٍ يضربها كلُّ ذلك من خلالِ موضعِ الشّاهد في الآيةِ القرآنيّة.

خ- خلال مناقشةٍ لتحديد الرابط الموجود في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُ ٍم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[6]، فيقول عن الرّابط: "إِمَّا النُّون على أَنَّ الأَصْل وَأَزْوَاجُ الَّذين، وَإِمَّا

(1) سورة الحجرات، آية: 12.
(2) سورة الحجرات، آية: 12.
(3) سورة الحجرات، آية: 12.
(4) سورة الأعراف، آية: 160.
(5) مغني اللبيب: 190.
(6) سورة البقرة، آية: 234.

كلمةُ هم مخفوضة محذوفة هِيَ وَمَا أضيف إِلَيْهِ على التدريج، وتقديرهما إِمَّا قبل يَتَرَبَّصْنَ، أَي: أَزوَاجهم يَتَرَبَّصْنَ، وَهُوَ قَول الْأَخْفَش (ت315هـ)، وَإِمَّا بعده أَي: يَتَرَبَّصْنَ بعدهمْ، وَهُوَ قَول الْفرّاء (ت207هـ)، وَقَالَ الْكسَائي (ت189هـ) وَتَبعهُ ابْن مَالك (ت672هـ): الأَصْل يتربَّصُ أزواجُهم، ثمَّ جِيءَ بالضَّمير مَكَان الْأَزْوَاج؛ لتقدم ذكرهُنّ، فَامْتنعَ ذكر الضَّمِير؛ لِأَنَّ النُّون لَا تُضَاف؛ لكَونهَا ضميرًا، وَحصل الرَّبْط بالضَّمير الْقَائِم مقَام الظَّاهِر الْمُضَاف للضمير"[1] خلال هذا العرض ظهرت دقّةُ ابن هشام في ذكر آراء النُّحاة، ونسبة كلّ رأيٍ إلى صاحبه، حتّى لو ذكرهم بالاسم وأطال في ذكرهم، وذلك خلال توضيح الرّابط الموجود بالفعل (يتربص).

د- ولا يكتفي ابن هشام بعرض آراء النُّحاة، بل يذكر آراء المدارس النّحويّة، دون تعصُّبٍ أو انحياز، ومن ذلك ما ذكره من آراء البصريين والكوفيين في باب ذكر الْجمل الَّتِي لَهَا مَحل من الْإِعْرَاب، وقد ذكر أنَّ الثّالثة منها هي الْوَاقِعَة مَفْعُولًا ومحلُّها النصب، بلا خلاف، كما ورد في هذه الآيات **﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيه وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدّينَ﴾**[2] وَنَحْو **﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾**[3]، لكنّ الخلاف كان حول النّاصب، يقول: "قَالَ البصريون: النَّصبُ بقولٍ مُقَدَّرٍ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: بِالْفِعْلِ الْمَذْكُور، وَيشْهدُ للبصريين التَّصْرِيح بالْقَوْل فِي نَحْو **﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾**[4] وَنَحْو **﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا۞قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾**[5]، وَقَول أبي الْبَقَاء فِي قَوْله تَعَالَى: **﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذّكَرِ مِثْلُ**

(1) مغني اللبيب: 577.

(2) سورة البقرة، آية: 132.

(3) سورة هود، آية: 42.

(4) سورة هود، آية: 45.

(5) سورة مريم، آية: 3.

حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾[1] إِن الْجُمْلَة الثَّانِيَة فِي مَوضِع نصب بيوصي قَالَ لِأَن الْمَعْنى يفْرض لكم أَو يشرع لكم فِي أَمر أَوْلَادكُم إِنَّمَا يَصح هَذَا على قَول الْكُوفِيّين، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ (ت538هـ): إِن الْجُمْلَة الأولى إِجْمَال وَالثَّانية تَفْصِيل لَهَا وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهَا عِنْده مفسرة وَلَا مَحل لَهَا وَهُوَ الظَّاهِر"[2]. إذن فهو رجّح رأي البصريين على رأي الكوفيين في هذا الموضع، ثم رجّح رأي الزّمخشريّ على رأي أبي البقاء، في وضوحٍ منه وشفافيةٍ غرضها إظهار التفسير الصّحيح والإعراب الدّقيق للآية القرآنيّة.

ذ- قال في الباب الرّابع، في ذكر الْأَشْيَاء الَّتِي تحْتَاج رابطًا، أنّ منها الْجُمْلَة الْمَوْصُوف بهَا، وَلَا يربطها إِلَّا الضَّمِير، ويأتي هذا الضّمير على عدَّةِ صورٍ، منها المجرور نَحْو: **﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئا وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾**[3] فذكر أَنَّهُ على تَقْدِير (فِيهِ) أَربع مَرَّات، وَمن ثمَّ ذكر رأيًا آخر للكسائي، كما ورد في أمالي ابْن الشجري (ت542هـ) أنّه: "لَا يجوز أَن يكون الْمَحْذُوف إِلَّا الْهَاء؛ أَي: إِنّ الْجَارَّ حُذِفَ أَوَّلًا، ثمَّ حُذف الضَّمِير، وَقَالَ آخرُ: لَا يكون الْمَحْذُوف إِلَّا فِيهِ، وَقَالَ أَكثر النَّحْوِيين مِنْهُم سِيبَوَيْهِ والأخفش (ت315هـ): يجوز الْأَمْرَان، والأقيس عِنْدِي الأول"[4]، وينهي ابن هشام اقتباسه من الأمالي، ثمّ يعلّق بقوله: "وَهُوَ مُخَالف لما نقل غَيْره، وَزعم أَبُو حَيَّان أَنّ الأَولى أَلَّا يُقدَّر فِي الْآيَة ضمير، بل يُقدَّرُ أَنَّ الأَصْل (يَوْمًا يَوْمَ لَا تَجزي) بإبدال يَوْم الثَّانِي من الأوّل، ثمَّ حذف الْمُضَاف، وَلَا يُعلم أَن مُضَافًا إِلَى جملَةٍ حُذف، ثُمَّ إِنِ ادّعى أَن الْجُمْلَة بَاقِيَة على محلّهَا من الْجَرّ فشاذٌّ، أَو أَنَّهَا أنيبت عَن الْمُضَاف فَلَا تكون الْجُمْلَة

(1) سورة النّساء، آية: 11.

(2) مغني اللبيب: 475.

(3) سورة البقرة، آية: 48.

(4) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م، المقدمة، ص: 117.

مَفْعُولًا فِي مثل هَذَا الْموضع"[1]، وبهذا يكون ابن هشام قد ذكر كلَّ ما ورد عن النُّحاة من ذكر الرّابط المحذوف في هذه الآية، معلّقًا على آرائهم، وموجّهًا إيّاها إن كانت مخالفةً للصّواب، أو غير معروفة من قبل، أو أنّها مُدّعاةٌ، لا أصل لها من الصّحّة، أو أنّها شاذّة، ويبقى رأيه واضحًا في أنّ الرّابط في الآية محذوف وهو الضّمير المتّصل بالجارّ، وتقديره (فيه).

9- اهتمامه بالإعراب:

اهتمّ ابن هشام كثيرًا بإعراب الآياتِ القرآنيّة في كتاب مغني اللبيب، كيف لا، وهو كتابُ نحوٍ، والنّحو هو الإعراب، لا ينفصلان ولا يستغنيان عن بعضهما، وقد كان يُعْرِب الآيةَ، أو موضعَ الشّاهد فيها، أو بعض كلماتها، ونفصّل الحديثَ في النّقاط الآتية:

أ- يذهبُ إلى إعرابِ بعضِ الآياتِ، أو بعضِ الكلماتِ في الآيةِ:

مثال ذلك ما ذكره ابن هشام خلال شرحه الاسم (غير)، يقول: "لَا تتعرَّف (غير) بِالْإِضَافَة؛ لشدَّة إبهامها، وتُستعمل (غير) المضافة لفظًا على وَجْهَيْن...، الثّاني: أن تكون اسْتِثْنَاءً، فتعرب بإعراب الِاسْم التَّالِي (إِلَّا) فِي ذَلِك الْكَلَام، فَتَقول: (جَاءَ الْقَوْم غيرَ زيدٍ) بِالنّصب، وَ (مَا جَاءَنِي أحدٌ غير زيدٍ) بِالنّصب وَالرَّفْع، وَقَالَ تَعَالَى: **﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ من الْمُؤمنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾**[2]، يُقْرَأ بِرَفْع (غير) إِمَّا على أَنّه صفة لِـ (القاعدون)؛ لأَنّهم جنس، وَإِمَّا على أَنّه اسْتِثْنَاء، وأبدل على حد **﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم﴾**[3]"[4]، كعادته بدأ ابن هشام بشرح الاسم، ثمّ مثّل عليه في حالة النّصب، وفي حالة احتماله النّصب والرّفع حيث الاستثناء التّام غير الموجَب، ثمّ استشهد بالآية وذكر الإعرابات التي تحتملها كلمة (غير) فيها، وهي: النّعت والاستثناء والبدل.

---

(1) مغني اللبيب: 579.

(2) سورة النساء، آية: 95.

(3) سورة النساء، آية: 66.

(4) مغني اللبيب: 179، 180.

ب- يستشهد بآيات ويذكر احتماليات إعرابها، بنقاشٍ جميل جذَّابٍ:

قال في إعراب ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[1] الواردة في سورة يونس: "فالأرجح تَقْدِير بشر فَاعِلًا ليهدي محذوفًا، وَالْجُمْلَة فعلية، وَيجوز تَقْدِيره مُبْتَدأ، وَتَقْدِير الاسمية فِي ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[2] أرجح مِنْهُ فِي ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[3]؛ لمعادلتها للاسمية، وَهِي ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[4]"[5]، فالآية الأولى تحتمل الاسمية والفعلية، ولكنّ الثّانية الأرجح أن تكون اسميّة لمعادلتِها جملةً اسميّةً في سورةٍ أخرى، لكنّها مُتممةٌ لها في المعنى.

ت- يُوجِّهُ الإعرابَ، مع ذكر السّبب:

ذكر في الباب الثّاني: "الجملة وأقسامها، وأحكامها" الأوجه التي يحتملها إعراب كلمة ﴿فَعَلُوهُ﴾ في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[6]، يقول: "فَإِنَّهُ صفة لكل أَو لشَيْء وَلَا يَصحُّ أَن يكون حَالًا من كل، مَعَ جَوَاز الْوَجْهَيْنِ فِي نَحْو: (أَكْرِمْ كلَّ رجلٍ جَاءَك)؛ لعدم مَا يعْمل فِي الْحَال، وَلَا يكون خَبرًا؛ لأَنهم لم يَفْعَلُوا كل شَيْء، وَنَظِيره قَوْله تَعَالَى: ﴿لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ﴾[7] يتَعَيَّن كَون {سبق} صفة ثَانِيَة لَا حَالًا من الْكتاب؛ لِأَن الِابْتِدَاء لَا يعْمل فِي الْحَال، وَلَا من الضَّمِير الْمُسْتَتر فِي الْخَبَر الْمَحْذُوف؛ لِأَن أَبَا الْحسن حكى أَنَّ الْحَال لَا يُذكر بعد (لَوْلَا)، كَمَا لَا يذكر الْخَبَر، وَلَا يكونُ خَبرًا لما أَشرنَا إِلَيْهِ"[8]، في هذا الاقتباس يبيّن

(1) سورة التّغابن، آية: 6.
(2) سورة الواقعة، آية: 59.
(3) سورة التغابن، آية: 6.
(4) سورة الواقعة، آية: 59.
(5) مغني اللبيب: 435.
(6) سورة القمر، آية: 52.
(7) سورة الأنفال، آية: 68.
(8) مغني اللبيب: 495، 496.

ابن هشام المحلّ الإعرابي لجملة (فعلوه)، ومن ثمَّ يستشهد بآيةٍ أخرى مناظرةً في إعرابها للآية الأولى، في جوٍّ من النّقاش المقنِع المعلّل بالأسباب الواضحة.

ث– يذكرُ الأوْجُهَ التي يتبادَرُ إلى الذّهن إعراب الآية بها، ثمَّ يذكرُ الوجه الصَّحيح، ويبيّنُ سبب فساد الأخرى:

ذكر بعض المواضع من الاستئناف الذي قد يَخْفى على المعْرِب، ومن ذلك إعراب ﴿**لا يَسَّمَّعُونَ**﴾ من قَوْله تَعَالَى: ﴿**وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ۞لا يَسَّمَّعُونَ**﴾[1] "فَإِن الَّذِي يتَبَادَر إِلَى الذِّهْن أَنّه صفةٌ لكلِّ شَيْطَان، أَو حَال مِنْهُ، وَكِلَاهُمَا بَاطِل؛ إِذْ لَا معنًى للْحِفْظ من شَيْطَان لَا يَسّمّع، وَإِنَّمَا هِيَ للاستئناف النَّحْوِيّ، وَلَا يكون استئنافًا بيانيًّا؛ لفساد الْمَعْنى أَيْضًا، وَقيل يحْتَمل أَنَّ الأَصْل لِئَلَّا يسّمّعوا، ثمَّ حُذِفت اللَّام كَمَا فِي (جئْتُك أَنْ تكرمَني)، ثمَّ حُذفت (أَنْ) فارتفع الْفِعْل كَمَا فِي قَوْله[2]:

أَلا أيُّهذا الزَّاجِريُّ أحْضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدِي[3]

فِيمَن رفع (أحضرُ)، واستضعف الزَّمَخْشَرِيّ (ت538هـ) الْجمع بَين الحذفين. فَإِن قلت اجْعَلْهَا حَالًا مقدَّرَةً؛ أَي: وحفظًا من كلِّ شَيْطَانٍ ماردٍ مُقَدِّرًا عدم سَمَاعه؛ أَي: بعد الْحِفْظ، قلت: الَّذِي يقدّر وجود معنى الْحَال هُوَ صَاحبهَا، كالمرور بِهِ فِي قَوْلك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَه صقرٌ صائدًا بِهِ غَدًا)؛ أَي: مُقَدِّرًا حَال الْمُرُور بِهِ أَنْ يصيد بِهِ غَدًا، وَالشَّيَاطِين لَا يقدرُونَ عدم السماع وَلَا

---

(1) سورة الصّافات، آية: 7، 8.

(2) ديوان طرفة بن العبد، طَرَفَة بن العبد (ت564م)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدّين، دار الكُتب العلميّة، ط3، 2002م، ص: 25.

(3) رواية البيت عند البصريين (أحضرُ) بالرفع؛ لأنَّه لما أضمر (أنْ) قبله ذهب عملها؛ لأنها لا تعمل عندهم وهي مضمرة إلا في مواضع مُحدّدة. وعند الكوفيين (أحضرَ) بالنّصب؛ لأنها وإن أضمرت فكأنها موجودة؛ لقوة الدلالة عليها، فكأنه قال: أن أحضر. والوغى: الحرب. وأصله أصوات المحاربين فيها. يقول: يا لائمي على شهودي الحرب، وتحصيل اللّذات، هل تخلدني في الدنيا إذا كففتُ عن الحرب؟

يريدونه"[1]. في أمثال هذه المواضع التي تحملُ نكتةً إعرابيّةً يشعر الدّارس بمتعةً كبيرةٍ وهو يجولُ في رحابها، فما أن يكون قد أخذه تفكيرهُ إلى إعرابٍ ما، إلّا ويلتفت إلى أنَّ وجهته ليست صحيحةً، فيتّجه نحو معنىً جديدٍ وإعرابٍ جديدٍ، فيشعرُ بمتعةِ النّحو ومتعةِ الإعراب، ويفكّر بالاستزادة في الاطّلاع على مثل هذه المواضع القيّمةِ.

ج- يفصّل تفصيلًا دقيقًا في الإعراب، ويذكر الأوجه التي تحتملها الآية:

في ذكره الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، ذَكَرَ الجملة المعترِضة، وأشارَ إلى مواضعها، ومنها أنّها تقع "بَين أَجزَاء الصِّلَة، نَحْو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[2]؛ فَإِنَّ جملَة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفة على ﴿كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ فَهِيَ من الصِّلَة، وَمَا بَينهمَا اعْتِرَاض بُيِّنَ بِهِ قدرُ جزائهم، وَجُمْلَة ﴿مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾[3] خبر، قَالَه ابْن عُصْفُور (ت669هـ)، وَهُوَ بعيد؛ لِأَنَّ الظَّاهِر أَنَّ ﴿تَرْهَقُهُمْ﴾ لم يُؤْتَ بِهِ لتعريف (الَّذين) فيعطف على صلته، بل جِيءَ بِهِ للإعلام بِمَا يُصيبُهم جَزَاءً على كسبهم السَّيِّئَات، ثمَّ إِنَّه لَيْسَ بمُتَعيّنٍ؛ لجَوَاز أَن يكون الْخَبَر ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، فَلَا يكون فِي الْآيَة اعْتِرَاض، وَيجوز أَن يكون الْخَبَر جملَة النَّفْي كَمَا ذكر، وَمَا قبلهَا جملتان معترضتان، وَأَن يكون الْخَبَر ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ﴾[4] فالاعتراض بِثَلَاث جمل، أَو ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[5] فالاعتراض بِأَرْبَع جمل، وَيحْتَمل -وَهُوَ الْأَظْهر- أنَّ (الَّذين) لَيْسَ مُبْتَدأ بل مَعْطُوف على الَّذين الأولى؛ أَي: للَّذين أَحْسنُوا الْحسنى وَزِيَادَة، وَالَّذين كسبوا السَّيِّئَات جَزَاء سَيِّئَة بِمِثْلِهَا، فمثلُها هُنَا فِي

(1) مغني اللبيب: 442.
(2) سورة يونس، آية: 27.
(3) سورة يونس، آية: 27.
(4) سورة يونس، آية: 27.
(5) سورة يونس، آية: 27.

مُقَابلَة الزِّيَادَة هُنَاكَ"[1]. ذكر ابن هشام إعراب ابن عصفور (ت669هـ) للآية، ثمَّ وصفه بالبعيد، مُعلِّلًا لرأيه بشرحٍ دقيقٍ مُحْكَمٍ، ذاكرًا الاحتمالات الواردة لإعراب الآية، وما فيها من اعتراضٍ، حتّى إنّ الدارس يقتنع برأيه، ويُعجَبُ بما ذهبَ إليه لوضوحه.

ح- يستشهد بالآية، ويُعرب موضع الشّاهد، ويبيّن خطأَ إعرابٍ آخرَ:

ذكر في الباب الرّابع الأشياء التي تحتاج رابطًا، وجعلها أحد عشر، الْخَامِس منها الجملة "المفسِّرة لعامل الِاسْم المشْتَغَلِ عَنهُ...، ومنها قَوله تَعَالَى: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ**﴾[2]، الَّذين: مُبْتَدأ، وتعسًا: مصدر لفعل مَحْذُوف هُوَ الْخَبَر، وَلَا يكون الَّذين مَنْصُوبًا بِمَحْذُوف يفسِّره تعسًا، كَمَا تَقول: (زيدًا ضربًا إيَّاه)، وَكَذَا لَا يجوز (زيدًا جدعًا لَهُ)، وَلَا (عمرًا سقيًا لَهُ) خلافًا لجَماعَة مِنْهُم أَبُو حَيَّان؛ لِأَن اللَّام مُتَعَلقَة بِمَحْذُوف لَا بِالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى بالحرف، وَلَيْسَت لَام التقوية؛ لِأَنَّهَا لَازِمَة، وَلَام التقوية غير لَازِمَة"[3]. فسبب رفضُ ابن هشامٍ ما ذهب إليه أبو حيّان وجماعةٌ آخرون هو سوء تقديرهم متعلّق (اللام) المتّصلة بالضّمير (هم)، فهم يرونها مُتعلِّقةً بالمصدر (تعسًا)، وابن هشام يراها مُتعلِّقةً بفعلٍ محذوفٍ، هو خبر (الذين)، والمصدر لا يتعدّى بحرف الجرّ، كذلك بيّن أنّ هذه اللام في (لهم) ليست لام تقوية الكلام؛ لأنَّ (اللام) هنا لازمة؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنها، ولا يتمُّ المعنى بغيرها، أمَّا لام التّقوية فهي لامٌ زائدةٌ غير لازمةٍ، يمكن حذفها والاستغناءُ عنها.

خ- يستشهدُ بآياتٍ فيها كلماتٌ تحتمل أكثر من وجه في الإعراب:

ذَكر في بَابِ المنصوبات المتَشَابهةِ أنَّ منها "مَا يحْتَمل المصدريّة والحاليّة، نحو: (جَاءَ زيدٌ ركضًا)؛ أَي: يرْكض ركضًا، أَو عَاملُه (جَاءَ) على حدِّ (قعدتُ جُلُوسًا)، أَو التَّقْدِير جَاءَ راكضًا، وَهُوَ قَول سِيبَوَيْهِ، وَيُؤَيِّدهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿**ائتيا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا**

(1) مغني اللبيب: 450، 451.

(2) سورة محمد، آية: 8.

(3) مغني اللبيب: 581، يُنظر المواضع في نفس الصفحة وما بعدها.

﴿طَائِعِينَ﴾[1]"[2]، فكلمة (طوعًا) تحتمل أن تكون حالًا، وأن تكون مفعولًا مُطلقًا لفعلٍ محذوف. ويؤيّدُ ما ذهب إليه ابن هشامٍ في الجمع بين المصدرية والحاليّة ما ورد من إعراب الآية في كُتُبِ إعراب القرآن الكريم، قال الزّجّاج: "(طَوْعًا أَوْ كَرْهًا) على معنى أَطِيعَا لما أَمَرت طَوْعاً، بمنزلة أَطِيعَا الطَاعَةَ أو تُكْرَها إكراهاً"[3] فتكونان مصدران، أمَّا محيي الدين الدّرويش فيقول: "وطوعًا وكرهًا مصدران في موضع الحال؛ أي: طائعتين أو كارهتين"[4]، ومن هنا ندرك شمول كتاب مغني اللبيب في عرضه آراء النُّحاة والمعربين، وكأنّه يقدّمُ لنا زبدةً وخُلاصةً يمكن الاطمئنان إليها.

ومثله كلمة (خوفًا) الواردة في قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[5]، فهي تحتمل المصدرية والحالية وَالْمَفْعُول لأَجله؛ أَي: "فتخافون خوفًا، وتطمعون طَمَعًا...، أَو لأجل الْخَوْف والطّمع"[6]. وهذا من مظاهرِ التّوسُّع في اللغة.

10- ظهور ثقافته الدّينيّة خلال شرحه الشّاهد القرآني:

ظهرت ثقافة ابن هشام الدّينيّة خلال استشهاده بالآياتِ القرآنيّةِ في كتابه مغني اللبيب، فكان يستشهد بالآية، ويبيّن ما فيها من جوانب لغويّةٍ ونحويّةٍ، ومن ثمّ يناقشها من ناحيةٍ فقهيّة، أو عَقَدِيّة، وهذا ليس غريبًا على علّامةٍ كابن هشامٍ الأنصاري، ونذكر في هذا الموضع نماذج على سبيل التّمثيل لا الحصر:

---

(1) سورة فُصِّلت، آية: 11.

(2) مغني اللبيب: 643.

(3) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م، ج4، ص: 381.

(4) إعراب القرآن وبيانه، محيي الدّين الدّرويش (ت1403هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حِمْص، سوريا، ط4، 1415هـ، ج8، ص: 536.

(5) سورة الرعد، آية: 12، سورة الرُّوم، آية: 24.

(6) مغني اللبيب: 644.

أ- **يشرح الشّاهد النّحوي من ناحية فقهية:**

من ذلك ما ذكره في التّعريف بالحرف (أمَّا) "هُوَ حرف شَرط وتفصيل وتوكيد، أمّا أَنَّهَا شَرط فبدليل لُزُوم الْفَاء، فَإِن قلت فقد حذفت فِي التَّنْزِيل فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[1]، قلتُ: الأَصْل فَيُقَال لَهُم: أكفرتُم، فَحذف القَوْل اسْتغْنَاء عَنهُ بالمقول فتبعته الْفَاء فِي الْحَذف، وَرُبَّ شَيْءٍ يَصح تبعًا وَلَا يَصح اسْتِقْلَالًا، كالحاجّ عَن غَيره يُصَلِّي عَنهُ رَكْعَتي الطَّواف، وَلَو صلَّى أحدٌ عَن غَيره ابْتِدَاءً لم يَصح على الصَّحِيح هَذَا قَول الْجُمْهُور"[2]، فجعل جواز حذف القول لدلالة المقول، وما ترتّبَ عليه من حذف الفاء المتّصلة بالقول المحذوف، كجواز صلاةِ الحاجّ عن غيره ركعتي الطّواف، مع أنَّه لا يجوز أن يُصلّي أحدٌ عن أحدٍ أصلًا، وقد ضرب ابن هشامٍ هذا المثال الفقهيّ؛ لِيقرّب على دارسي كتابه فهم مقصده في المسألة النّحويّة، وهو أسلوبٌ من أساليب التّعليم القديمة الحديثة "ضرب المثال" حتّى لو كان من علمٍ آخر، وهذه يشير إلى ثقافته الفقهيّة، وقدرته على تبسيط المعلومة؛ لإيصالها إلى طلبته بوضوحٍ وسهولةٍ.

ب- **يُناقشُ الشّاهدَ القرآنيَّ مُناقشةً نحويَّةً عَقَدِيَّة:**

حاول ابن هشام أن يربطَ النّحوَ بالعقيدةِ خلال شرحه الشّاهد القرآنيّ في المغني، من ذلك ما ورد في حديثه عن الحرف (نعم)، وعن معنى الإجابة به إن كان الاستفهام مُثْبَتًا أو منفيًّا، يقول: "لَو أُجِيب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[3] بنعم لم يَكْفِ فِي الْإِقْرَار؛ لِأَنّ الله ﷻ أوجب فِي الْإِقْرَار بِمَا يتَعَلَّق بالرّبوبية الْعبارَة الَّتِي لَا تحْتَمل غير الْمَعْنى المرَاد من الْمُقِرّ، وَلِهَذَا لَا يدْخل فِي الْإِسْلَام بقوله (لَا إِلَه إِلَّا الله) بِرَفْع إِلَه؛ لاحْتِمَاله لنفي الْوحدَة فَقَط، وَلَعَلَّ ابْن عَبَّاس – رَضِي الله عَنْهُمَا– إِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُم لَو قَالُوا نعم لم يكن إِقْرَارًا كَافِيًا، وَجوَّز الشّلوبين أَن يكون مُرَادُه

(1) سورة آل عمران، آية: 106.

(2) مغني اللبيب: 78، 79.

(3) سورة الأعراف، آية: 172.

أَنّهم لَو قَالُوا نعم جَوَابًا للملفوظ بِهِ على مَا هُوَ الْأَفْصَح، لَكَانَ كفرًا؛ إِذْ الأَصْل تطابق الْجَواب وَالسُّؤَال لفظًا؛ وَفِيه نظر لِأَن التّفكير لَا يكون بِالِاحْتِمَالِ"[1]؛ وذلك لأنَّ الاستفهام المنفي يُجاب عنه في الإثبات ببلى، وبالنفي بِنَعَم، والسّؤال في الآية مرتبطٌ بالعقيدة، والإجابة عنه تحتاج إقرارًا واضحًا لا لبسَ فيه، لذلك فالإجابة ببلى أَوْلى وأصح.

11- يَذْكُرُ تَنْبِيهَاتٍ جَمِيلَةً؛ لئلَّا يقعُ الدَّارسُ في لَبْسٍ أو خَطَأٍ:

مال ابن هشام كثيرًا في كتابه المغني إلى ذكر تنبيهات بعد الشَّرح، يلفت فيها انتباه الدّارس إلى إعرابٍ من نفس الموضوع الذي يناقشه، ولكن بأسلوبٍ جذّابٍ جميلٍ، فيه لطافةٌ ونكتةٌ نحويّةٌ مُشوّقة، وهذه المواضع كثيرةٌ في الكتاب، نذكر منها:

أ- في ذكر الحرف (إلّا)، يُنبّه على أنّ ليس كلّ (إلَّا) يراها الدّارس استثناءً، يقول: "لَيْسَ من أَقسَام (إِلَّا) الَّتِي فِي نَحْو ﴿**إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ**﴾[2]، وَإِنَّمَا هَذِه كلمتان (إِنْ) الشّرطِيَّة، وَ (لَا) النافية، وَمن الْعجب أَنّ ابْن مَالك (ت672هـ) على إِمَامَته ذكرهَا فِي شرح التسهيل من أَقسَام إِلَّا"[3]، لذلك لا يجب علينا الاستهانة بمثل هذه التّنبيهات؛ لأنّ عالمًا جليلًا قد يقع في لبسٍ عند شرحها أو الحديثِ عنها كما حدث مع ابن مالك، فكيف بدارسٍ أمثالنا؟!

ب- يقول في إعراب الآية ﴿**أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيفَ خُلِقَتْ**﴾[4]: "لَا تكون كَيفَ بَدَلًا من الْإِبِل؛ لِأَن دُخُولَ الْجَارِّ على (كَيفَ) شَاذٌّ، على أَنّه لم يُسمع فِي (إِلَى)، بل فِي (على)، وَلِأَن (إِلَى) مُتَعَلِّقَة بِمَا قبلهَا، فَيلْزم أَن يعْملَ فِي الِاسْتِفْهَام فعلٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَلِأَنّ الْجُمْلَة الَّتِي بعْدهَا تصير حِينَئِذٍ غير مرتبطة، وَإِنَّمَا هِيَ مَنْصُوبَة بِمَا بعْدهَا على الْحَال، وَفعل النّظر مُعَلّق، وَهِي وَمَا بعْدهَا بدل من الْإِبِل، بدل اشْتِمَال، وَالْمعْنَى إِلَى الْإِبِل كَيْفيَّة خلقهَا"[5]، يقول محيي

(1) مغني اللبيب: 401.
(2) سورة التّوبة، آية: 40.
(3) مغني اللّبيب: 87.
(4) سورة الغاشية، آية: 17.
(5) مغني اللّبيب: 231.

الدّين الدّرويش في إعراب الآية: "لا نافية، وينظرون فعل مضارع مرفوع، وإلى الإبل متعلِّقان به، وكيف اسم استفهام في محلِّ نصب حال، وخُلِقَت فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول، وفاعله مستترٌ تقديره هي، والجُملة بدلُ اشتمال من الإبل، وينظرون تعدّى إلى الإبل بواسطة إلى، وتعدَّى إلى كيف على سبيل التَّعليق...، وكيف سؤال عن حال، والعامل فيها (خُلِقَت)"[1]، وقد شرح ابن هشام الآية بأسلوب مُنظَّمٍ، مُعَلَّلٍ، مُقنعٍ، واضحٍ، فَـ (كيف) ليست بدلًا، لأسباب، الأوّل: أنّ دخول الجار عليها شاذٌّ، والثّاني: أنّهُ إن سُمِع دخول الجار عليها شذوذًا فقد سُمِع في (على) لا في (إلى)، الثّالث: أنَّ الاستفهام يلزمُ أن يعمل فيه فعلٌ متقدّمٌ عليه، ولكن إن عمل فيه الفعل (ينظرون) تصبح جملة (خُلقت) غير مرتبطة، ومن ثمَّ يوجّه الإعراب الصّحيح، أنَّ (كيف خُلِقت) بدلٌ من (الإبل)، وأنَّ الفعل (ينظرون) فعلٌ مُعلَّقٌ عن العمل.

ت- ومن ذلك تنبيهه على ضرورة النّظر في المعنى، دون الاكتفاء بظاهر اللفظ عند الإعراب؛ كي لا يقع المعربون في وهمٍ، يترتّب عليه فسادُ الإعراب، كما في قَوْله تَعَالَى: **﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾**[2] "فَإِنَّهُ يتَبَادَر إِلَى الذِّهْن عطف (أَن نَفْعلَ) على (أَن نَتْرُكَ)، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لم يَأْمُرهُم أَن يَفْعَلُوا فِي أَمْوَالهم مَا يشاؤون، وَإِنَّمَا هُوَ عطف على (مَا)، فَهُوَ مَعْمُوْل للتّرك، وَالْمعْنَى أَن نَتْرُك أَن نَفْعل"[3]، فكثيرًا يندمج المعربُ في الموضع الذي بين يديه، من ناحية الشّكل أو اللّفظ فقط، دون أن ينتبه إلى المعنى، وهذا ما يوقعه في لبسٍ وخطأٍ فادحين، يترتّب عليه فسادٌ في المعنى يقود إلى فسادٍ في العقيدة، فلو عطف (أن نفعل في أموالنا ما نشاء) على (أن نترك ما يعبد آباؤنا)، لكان المعنى أنَّ الصّلاة تأمر قوم شعيب أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، كالرّبا والتعامل بالرّشوة، ولعب القمار، وشراء المحرّمات، وهذا أمرٌ مستحيلٌ، بل تأمرهم الصّلاة ترك ما يعبد آباؤهم، وترك تصرّفهم بأموالهم كما يشاؤون.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه: 10/ 459. ملاحظة: الصّحيح أن يقال: فعل لم يسمّ فاعله، وليس فعلًا مبنيًّا للمجهول.

(2) سورة هود، آية: 87.

(3) مغني اللبيب: 607.

12-يتوقَّعُ سؤالًا مِنَ الدَّارسِ، ويجيبُ عنه:

ظهر ابن هشام في كتابه مُحاورًا طالبَ كتابِه، مُقيمًا علاقةً طيّبةً معه، حتّى وكأنّه يسكن خبايا نفسِه، فيتوقّع ما يشكلُ عليه، وما يطرأ على تفكيره من أسئلة، فيعرضُها ويناقشُها؛ ليسدّ بذلك على الدّارس كلّ ثغرة -ما استطاع إلى ذلك سبيلًا- وقد ورد ذلك في مواضع كثيرة، منها:

أ- في ذِكْرِ حرف الهمزة، يقول: "فَإِنْ قلتَ مَا وَجه حمل الزَّمَخْشَرِيّ (ت538هـ) الْهمزَة فِي قَوْله تَعَالَى: **﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾**[1] على التَّقْرِير؟ قلتُ: قد اعتذر عَنهُ بِأَن مُرَاده التَّقْرِير بِمَا بعد النَّفْي، لَا التَّقْرِير بِالنَّفْيِ، وَالْأولَى أَن تحمل الْآيَة على الْإِنْكَار التوبيخي أَو الإبطالي؛ أَي: ألم تعلم أَيهَا الْمُنكر للنسخ"[2]. هنا ابن هشام يتوقَّع سؤالًا من الدّارس، ثمَّ يجيبُ عنها، ومن ثمَّ يذكر الرأي الأرجح والأَوْلى في المسألة.

ب- ذكر من معاني حرف العطف (أو) التّخيير، يقول في وصفها: "وَهِي الْوَاقِعَة بعد الطّلب، وَقبل مَا يمْتَنع فِيهِ الْجمع، نَحْو: (تزوّجْ هِنْدَ أَو أُخْتهَا)، وَ (خُذْ من مَالِي دِينَارًا أَو دِرهمًا)"[3]، ثمَّ يأتي سؤاله الذي أجراه على لسان القارئ: "فَإِنْ قلتَ: فقد مثل الْعلمَاء بآيتي الْكَفَّارَة[4] والفدية[5] للتَّخْيِير مَعَ إِمْكَان الْجمع"[6]، ويجيب عنه بقوله: "قلتُ: يمْتَنع الْجمع بَين الْإِطْعَام وَالْكِسْوَة والتّحرير اللَّاتِي كلٌّ مِنْهُنَّ كَفَّارَة، وَبَين الصّيام وَالصَّدَقَة والنسك اللَّاتِي كلٌّ مِنْهُنَّ فِدية، بل تقع وَاحِدَة مِنْهُنَّ كَفَّارَة أَو فديَة، وَالْبَاقِي قربَة مُسْتَقلَّة خَارِجَة عَن ذَلِك"[7]. وأعتقدُ أنَّ هذا

---

(1) سورة البقرة، آية: 106.

(2) مغني اللبيب: 25.

(3) المرجع نفسه: 74.

(4) سورة البقرة، آية: 196.

(5) سورة المائدة، آية: 95.

(6) مغني اللبيب: 74.

(7) المرجع نفسه: 74.

الأسلوب في العرضِ، حيث المناقشة والحوار يُشعر القارئ وكأنّه يجلس في حلقة علمٍ شيخُها ابن هشام، فيجذب انتباهه، وتركيزه، ويندمج في جوّ الشّرح، وبذلك تصل إليه المعلومة بسلاسةٍ ووضوحٍ وعن قناعةٍ بها.

13- يرفض تخريج القرآن على الشّاذ:

ذكر في الْقسم الثَّانِي من أقسام اللَّام، وهي اللام الزَّائِدَة أنّها "تدخل فِي مفعول يَدْعُو، من قَوْله تَعَالَى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[1]، وَهَذَا مَرْدُود؛ لِأَن زِيَادَة هَذِه اللَّام فِي غَايَة الشّذوذ فَلَا يَلِيق تَخْرِيج التَّنْزِيل عَلَيْهِ"[2]، وهذا موقفٌ يُحسَبُ لابن هشام أنّه رفض تخريج الشّاهد القرآنيّ على قولٍ شاذٍّ نصَّ على زيادة اللام في مفعول الفعل يدعو.

14- يهتمُّ بنسبة اللغات إلى قبائلها:

أ- قال في التّعريف بِـ (مع): "اسْم بِدَلِيل التَّنْوِين فِي قَوْلك (مَعًا)، وَدخُول الْجَار فِي حِكَايَة سِيبَوَيْهٍ (ذهبتُ مِنْ مَعَه)، وَقِرَاءَة بَعضهم ﴿هَذَا ذِكْرُ مِنْ مَعِي﴾[3]، وتسكين عينه لُغَة غَنْم وَرَبِيعَة، لَا ضَرُورَة خلافًا لسيبويه، واسميّتها حِينَئِذٍ بَاقِيَة، وَقَول النَّحّاس إِنَّهَا حِينَئِذٍ حرف بِالْإِجْمَاع مَرْدُود"[4].

ب- ذكر من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعْرِب من جهتها، أَن يتْرُكَ بعض مَا يحْتَملهُ اللَّفْظ من الْأَوْجه الظَّاهِرَة، ومن ذلك في بَاب الْمُبْتَدَأ أنّه "يجوز فِي الضَّمِير الْمُنْفَصِل من نَحْو

(1) سورة الحج، آية: 13.
(2) مغني اللبيب: 260.
(3) سورة الأنبياء، آية: 24.
(4) مغني اللبيب: 365.

﴿إِنَّك أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِ ـيمُ﴾[1] ثَلَاثَة أوجه: الْفَصْل وَهُوَ أرجحها، والابتداء وَهُوَ أضعفها، وَيخْتَص بلغَة تَمِيم، والتوكيد"[2].

ت- قال في اللَّام العاملة للجزم أنّها "اللَّام الْمَوْضُوعَة للطّلب، وحركتها الْكسر، وسُلَيم تفتحها، وإسكانها بعد الْفَاء وَالْوَاو أَكثر من تحريكها، نَحْو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[3]"[4].

إنَّ هذه الاقتباسات تدلُّ على دقّةِ ابن هشامٍ في المغني، وعلى حرصِه على شمولِ شرحه للشّاهد القرآني كلّ معلومةٍ لها علاقة به، وكأنَّه يريدُ أن يختصر على الدّارس الرّجوع إلى مؤلّفات كثيرةٍ مُتنوّعة موضوعاتها، فجمعها هو في مُغنيه؛ ليكون اسمُ الكتابِ على مُسمّاه!

15- قدَّمَ الشّاهدَ الشّعريَّ على الشّاهدِ القُرآنيّ ثلاثَ مرّاتٍ:

لا شكّ أنّ كتاب مغني اللبيب لابن هشامٍ الأنصاريّ كتابٌ عَلَمٌ بين كُتُبِ النَّحو العربيّ في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وبتقديمِ الشّاهد القرآنيّ على شاهدِ كلامِ العرب، إلّا أنّ ابن هشامٍ قدّم الشّاهد الشّعريّ على الشّاهد القرآنيّ في ثلاثة مواضع من الكتاب، وهي نسبةٌ لا تُقارَنُ أمام نسبة تقديم الشّاهد القرآنيّ، ولكن لا بدّ من ذكرِها والإشارة إليها، وتفسيرها، وهي كالآتي:

أ- في ذكر الْجُمْلَة المعترضة بَين شَيْئَيْنِ لإِفَادَة الْكَلَام تَقْوِيَة وتسديدًا أَو تحسينًا، قال إنّها تقع فِي مَوَاضِع، السّادس منها "بَين الْقسم وَجَوَابه كَقَوْلِه:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لقد نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقارِعُ[5]

---

(1) سورة البقرة، آية: 127، سورة آل عمران، آية: 35.

(2) مغني اللبيب: 637.

(3) سورة البقرة، آية: 186.

(4) مغني اللبيب: 249.

(5) البيت من الطّويل، وهو للنّابغة الذّبياني، ديوانه: 54. نطقت بُطْلًا: وَشَت كذبًا واِدّعاءً، الأقارع: بنو قريع بن عوف، وكانوا قد وشوا به إلى النعمان.

وَقوله تَعَالَى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾لأملأَنَّ[1]، الأَصْل أقسم بِالْحَقِّ لأملأنّ وَأَقُول الْحَقَّ، فانتصب الْحَقُّ الأوَّل –بعد إِسْقَاط الْخَافِض– بأقسم محذوفًا، وَالْحق الثَّانِي بأقول، وَاعْترض بجملة أَقُول الْحَقَّ وَقدَّم معمولهَا للاختصاص"[2]، فهنا نلاحظ أنّ ابن هشام قد قدّم الشّاهد الشّعريّ على الشّاهد القرآنيّ، ولكنه لم يُولِه أيّ اهتمام، فقد ذكره فقط، دون شرحٍ، أو بيانٍ لموضع الشّاهد فيه، أمّا الآية الكريمة فبيّن أصلها، والاعتراض فيها، ومن ثَمَّ ذكر ما ورد فيها من قراءات، وهذا دليلٌ على اهتمامه بالشّاهد القرآني، وأنّه ربّما سها في تقديم بيت الشعر في هذا الموضع.

ب– الموضع الثّاني كان في طرحه مسألةِ تَشَابُهِ الجملة المعترضة بالحاليّة، ولكنْ هناك أمورٌ تميّزها، الثّاني منها "أَنَّه يجوز تصديرُها بِدَلِيل اسْتِقْبَالٍ كالتّنفيس فِي قَوْله:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي[3]

وَأَمَّا قَول الحوفي فِي ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِيْن﴾[4] إِنّ الْجُمْلَة الحالية فمردود وكلن فِي ﴿وَلَنْ تَفعلُوا﴾[5]، وكالشّرط فِي ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾[6] ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا﴾[7] ﴿وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُم مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا

(1) سورة ص، آية: 84، 85.

(2) مغني اللبيب: 449.

(3) هذا صدر بيت لزهير بن أبي سلمى (ت609م)، عجزه (أقوم آل حصنٍ أم نساءُ)، وهو من الوافر، ديوان زهير بن أبي سلمى (ت609م)، مع شرحه للأعلم الشّنتمري (ت476هـ)، المطبعة الحميدية، ط1، 1323هـ، ص: 72.

(4) سورة الصافات، آية: 99.

(5) سورة البقرة، آية: 24.

(6) سورة محمد، آية: 22.

(7) سورة البقرة، آية: 246.

أَسْلِحَتَكُمْ﴾[1] **﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾**[2] **﴿فَكيفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفرْتُمْ يَوْمًا﴾**[3] **﴿فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينينَ تَرْجِعُونَهَا﴾**[4]"[5]،

حيثُ استشهد ابن هشام بنصفِ بيتٍ لزهير بن أبي سلمى، أتبعَهُ بثماني آياتٍ قرآنيّةٍ مُتتابعةٍ!

ت- والموضعُ الثَّالِث جاءَ في نفس الموضوع السّابق، أنّ الجملة المعترضة تتميّز على الحاليّة بأَنّه "يجوز اقترانها بِالْفَاءِ كَقَوْلِه:

وَاعْلَم فَعلم الْمَرْء يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كلُّ مَا قُدِرَا[6]

وكجملة (**فَالله أولى بهما**) فِي قَولٍ وَقد مضى، وكجملة ﴿**فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾[7] الفاصلة بَين ﴿**فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً**﴾[8]، وَبَين الْجَواب وَهُوَ ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ**﴾[9]، والفاصلة بَين ﴿**وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ**﴾[10] وَبَين ﴿**فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَان**﴾[11]، وَبَين صفتيهما وَهِي ﴿**مُدْهَامَّتَانِ**﴾[12] فِي الأولى و ﴿**حُورٌ مَقْصُورَاتٌ**﴾[13] فِي الثَّانِيَة، ويحتملان تَقْدِير مُبْتَدأ فَتكون الْجُمْلَة إِمَّا صفة وَإِمَّا مستأنفة"[14].

---

(1) سورة النساء، آية: 102.

(2) سورة الأنعام، آية: 15، سورة يونس، آية: 15، سورة الزُّمر، آية: 13.

(3) سورة المزمل، آية: 17.

(4) سورة الواقعة، آية: 86.

(5) مغني اللبيب: 458.

(6) البيت من البحر الكامل، وهو مجهول القائل.

(7) سورة الرحمن، آية: 38.

(8) سورة الرحمن، آية: 37.

(9) سورة الرحمن، آية: 39.

(10) سورة الرحمن، آية: 62.

(11) سورة الرحمن، آية: 70.

(12) سورة الرحمن، آية: 64.

(13) سورة الرّحمن، آية: 72.

(14) مغني اللبيب: 458، 459.

وهنا قدّم ابن هشام الشّاهد الشّعري في موضعين متتاليين من نفس الموضوع ونفس الصّفحة في الكتاب، ولكن حسب دراستي للكتاب فإنّني لا أرى أنّ ابن هشام أراد بهذا التّقديم تقديم مكانة الشّاهد الشّعري على الشّاهدِ القرآنيّ، فهذه ثلاثة مواضع في كتاب اشتمل على قرابة ألفي شاهدٍ قرآنيٍّ، ثمّ إنّه لو أراد ذلك لاكتفى بشاهدٍ قرآنيٍّ واحدٍ بعد بيت الشّعر، أو حتّى بعد نصف البيت الذي استشهد به في الموضع الثّاني، لكنّه استشهد في هذه الثلاثة مواضع بسبعَ عشرةَ آيةً مُتتابعةً بعد بيتي الشّعر ونصف البيت، وكأنَّ هذه النِّسبة توحي إلينا أنَّ ابن هشامٍ رُبّما قدّمَ الشّاهد الشّعريَّ هنا سهوًا منه، وربّما يعودُ السّببُ في ذلك إلى ما اتّسمت به المؤلَّفات اللغويّة والنّحويّة من تقديم كلامِ العربِ على القرآنِ الكريم سواءٌ في عصر ابن هشام، أو ما سبقه من عصور.

16- قد تَرِدُ بعضُ الشّواهدِ القرآنيَّةِ في أكثرَ من مَوْضِعٍ من الكتابِ:

عند دراسة الشّواهد القرآنيّة في كتاب مغني اللبيب، يُلاحظ الدّارسُ أنَّ بعضَ الآيات قد وردت في أكثر من موضع في الكتاب، وتحت أكثر من عنوان، ليس من باب التّكرار، بل لأنّ الآيةَ الواحدة تحتملُ أكثر من موضع للاستشهاد به، ومن ذلك الآية الخامسة والثلاثون من سورة يوسف ﴿ثمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ﴾[1]، التي استشهد بها في المواضع الآتية:

أ- في أثناء شرحه عن الجملة التّفسيريّة، قال: "هِي الفَضْلَةُ الكاشفة لحقيقةٍ مَا تليه، وسأذكر لَهَا أَمْثِلَة توضّحُها...، السَّادِس: ﴿ثمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ فجملة لَيسجُنُنَّه قيل هِيَ مُفَسِّرةٌ للضمير فِي بدا الرَّاجِع إِلَى البَدَاء الْمَفْهُوم مِنْهُ، وَالتَّحْقِيق أَنَّهَا جَوَابٌ لقَسَمٍ مُقَدّر، وَأَن الْمُفَسّر مَجْمُوع الجملتين، وَلَا يمْنَع من ذَلِك كَون الْقسم إنْشَاء؛ لِأَن الْمُفَسّر

(1) سورة يوسف، آية: 35.

هُنَا إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنى المتَحصلِ من الْجَواب، وَهُوَ خبريٌّ لَا إنشائيٌّ، وَذَلِكَ الْمَعْنى هُوَ سجنه عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام، فَهَذَا هُوَ البداء الَّذِي بدا لهم"[1].

ب- عرض خلال تنبيهٍ ما وقع به مكيّ من وَهْمٍ فِي جملَة الْجَواب، حيثُ "أعربها إعرابًا يَقْتَضِي أَنَّ لَهَا موضعًا، فَقَالَ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[2]: إِنَّ لَيَجْمَعَنَّكُم بدلٌ من الرَّحْمَة، وَقد سبقه إِلَى هَذَا الْإِعْرَاب غَيره، وَلكنه زعم أَن اللَّام بِمَعْنى أَن المصدريّة، وَأَن من ذَلِك ﴿ثمَّ بدا لَهُم من بعد مَا رَأَوْا الآيَات لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[3]؛ أَي: أَن يسجنوه، وَلم يثبت مَجِيء اللَّام مَصْدَرِيَّة، وخلط مكّي فَأجَاز الْبَدَلِيَّة مَعَ قَوْله إِن اللَّام لَام جَوَاب الْقسم، وَالصَّوَاب أَنَّهَا لَام الْجَواب وَأَنَّهَا مُنْقَطِعَة مِمَّا قبلهَا إِن قدر قسم، أَو مُتَّصِلَة بِهِ اتِّصَال الْجَواب بالقسم إِن أجري بدا مجْرى أقسم"[4].

ت- ذكر تحت عنوان الْجمل الَّتِي لَهَا مَحل من الْإِعْرَاب، وقد جعلها سبعًا، أنّ بعضهم "أجاز وقوع الجملة المقترنة بمُعلّق فَاعِلًا، وحملوا عَلَيْهِ: ﴿وَتبيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[5] ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[6] ﴿ثمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[7]، وَالصَّوَاب خلاف ذَلِك وعَلى قَول هؤلاء فيزاد فِي الْجمل الَّتِي لَهَا مَحل الْجُمْلَة الْوَاقِعَة فَاعِلا"[8].

ث- ذكر في حديثه عن الْمَوَاضِع الَّتِي يعود الضَّمِير فِيهَا على مَا تَأَخّر لفظًا ورتبة أَنَّ "أَبَا حَيَّان منع عود الضَّمِير إِلَى مَا تقدَّم لفظًا، وَأَجَازَ عوده إِلَى مَا تَأَخّر لفظًا ورتبةً، ومن الثَّانِي فَإِنَّهُ قَالَ فِي

(1) مغني اللبيب: 461.
(2) سورة الأنعام، آية: 12.
(3) سورة يوسف، آية: 35.
(4) مغني اللبيب: 468.
(5) سورة إبراهيم، آية: 45.
(6) سورة طه، آية: 128.
(7) سورة يوسف، آية: 35.
(8) مغني اللبيب: 474.

قَوْله تَعَالَى: ﴿ثمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[1] إنَّ فَاعل بدا عَائِد على السجْن الْمَفْهُوم من ليسجننه"[2]. دون أن يُعلِّقَ ابن هشامٍ بشيء.

نلاحظ أنَّ الآية وردت في أربعة مواضع مختلفة، في الحديث عن الجملة التّفسيريّة، وعن الجمل الَّتِي لَهَا محل من الْإِعْرَاب، وعن الْمَوَاضِع الَّتِي يعود الضَّمِير فِيهَا على مَا تَأَخّر لفظًا ورتبة، وفي الحديث عن جملة الجواب، وفي كلّ موضعٍ كان ابن هشامٍ يذكر ما ورد من قولٍ في الآية، ومن ثمَّ يوجّهه، ويعقّبُ برأيه –كما عرفناه في المغني–، وإنّما دلَّ توظيف الشّاهد نفسه في هذه المواضع الأربعة على غنى مادّةِ القرآن الكريم، وأنَّ الآيةَ الواحدةَ تحتملُ الكثيرَ من أوجه التَّخريج على الصّعيد النّحوي، فكيف لو نظرنا إليها من ناحيةٍ لغويّةٍ، بلاغيّةٍ، أو تفسيريّةٍ، أو إعجازيّةٍ، أو غيرها من العلومِ المتنوّعةِ، وكفى بهذا الأمر دليلًا على إعجاز القرآنِ الكريمِ!

17- يَدْعُو إلى الاسْتشهادِ بالقُرآنِ الكريمِ بَدَلًا من الشَّعْرِ:

لقد أصبحت ثقافةُ ابنِ هشامٍ تتّجه إلى رؤيةِ الشّاهدِ القرآنيّ أوَّلًا، وقبل أيّ شاهدٍ، ليس في مُؤلّفاته فقط، بل إنّهُ صار يدعو إلى الاستشهاد بالقرآنِ الكريمِ بدلًا من الشّعر، وذلك خلال حديثه في موضوع (عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس) الذي أجازه أبو حيّان (ت745هـ)، والصّفّار (ت952هـ) تلميذ ابن عصفور (ت669هـ)، واستدلّا عليه بالشّعر، فجاء ردُّ ابن هشام عليهما كالآتي: "وَأمّا

وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[3]

---

(1) سورة يوسف، آية: 35.

(2) مغني اللبيب: 568.

(3) هذا عجز بيتٍ، صدره: (وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتُهَا)، وهو من الطويل لامرئ القيس (ت545م)، ديوانه: 24. يقول: وهل من معتمد ومفزع عند رسم قد درس، أو هل موضع بكاء عند رسم دارس؟ وهذا استفهام يتضمن معنى الإنكار. فلا طائل في البكاء في هذا الموضع؛ لأنه لا يرد حبيبًا، ولا يجدي على صاحبه بخير.

فَهَل فِيهِ نَافِيَة، مثلهَا فِي ﴿هَل يهْلك إِلا الْقَوْم الظَّالِمُونَ﴾[1]، وَأمّا:

وقائِلَةٍ خولانُ فانكَحْ فتاتَهُمْ[2]

فَمَعْنَاه تنبّه لخولان، أَو الْفَاء لمجَرّد السّببيّة، مثلهَا فِي جَوَاب الشَّرْط، وَإِذ قد استدلَّا بذلك، فَهَلَّا استدلَّا بقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ۞فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[3]، وَنَحْوه فِي التَّنْزِيل كثير"[4]. فلمَّا أنْ رأى (هل) نافيةً في بيت امرئ القيس، كما هي نافيةٌ في الآيةِ الكريمة، ولما رأى الفاء في (فانكح) سببيّةً، كما هي في (فَصَلِّ)، استنكر على أبي حيّان (ت745هـ) وعلى الصّفّار (ت952هـ) استشهادهما بالشّعر، وتركهما القرآن الكريم، خاصّةً وأنَّ البيت الثّاني لشاعرٍ مجهول، وكأنّها أصبحت منهجيّةً عنده، أن يستشهد بالقرآن الكريمِ، ويقدّمه على الشّعر، بل ويدعو إليها أيضًا. وفي هذه الدّعوة يكون ابن هشامٍ قد بلغ قمّةَ الشّجاعة والجُرأة، وكأنّه شقّ طريقًا نحو التّغيير، بدأه بنفسه، ثمّ شرعَ يدعو إليه، فأَعْظِمْ به!

18- يَسْتدِلُّ بالآياتِ القُرآنيَّةِ على صِحَّةِ شَرْحِهِ الشَّعْرَ، وإعرابِه:

قال في شرح حَال الضَّمِير الْمُسَمّى فصلًا وعمادًا: "يُشْتَرَطُ له في نفسه أمران: أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يُطَابِقَ ما قبله، فأمَّا قول جرير بن الخطفيّ (ت110هـ):

وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبُ هُوَ الْمُصَابُ[5]

---

(1) سورة الأنعام، آية: 47.

(2) هذا صدر بيتٍ عجزه: (وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلّوٌ كما هِيا)، وهو من الطّويل، قائله مجهول. أي: ورُبَّ قائلةٍ هذه خولان، وخولان: اسم قبيلة باليمن، انكح: تزوَّجْ فتاتهم، أكرومة: من الكرم؛ للدلالة على كثرة الكرم، الحيّين: مُثنّى حي؛ أي: حي أبيها وحي أُمّها. (يُنظر: الكشّاف للزّمخشريّ: 3/ 30).

(3) سورة الكوثر، آية: 1، 2.

(4) مغني اللبيب: 557.

(5) البيت من الوافر، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، ج1، ص: 244.

وَكَانَ قِيَاسه (يراني أَنا)، مثل: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلّ مِنْكَ﴾[1]، فَقيل: لَيْسَ هُوَ فصلًا، وَإِنَّمَا هُوَ توكيدٌ للْفَاعِل، وَقيل: بل هُوَ فصْلٌ، فَقيل: لما كَانَ عِنْد صديقه بِمَنْزِلَة نَفسه، حَتَّى كَانَ إِذا أُصِيب كَأَنَّ صديقه هُوَ قد أُصِيب، فَجعل ضمير الصَّديق بِمَنْزِلَة ضَمِيره؛ لِأَنَّهُ نَفسه فِي الْمَعْنى، وَقيل: هُوَ على تَقْدِير مُضَاف إِلَى الْيَاء؛ أَي: يرى مصابي، والمصاب حِينَئِذٍ مصدر، كَقَوْلِهِم: (جبر اللهُ مصابَكَ)؛ أَي: مصيبتَكَ؛ أَي: يرى مصابي هُوَ الْمُصَاب الْعَظِيم"[2]، ووجه الاستدلال هنا أنّ ابن هشام قاس الشّاهد الشّعري على الشّاهدِ القرآنيّ في تقدير ضمير الفصل المحذوف في البيت، وبهذا جعل القرآنَ أصلًا يُقاس عليه، ويُرجع إليه في مسائل النّحو.

ومن ذلك ما ذكره في الحديث عن لفظ (كل)، قال: "وَاعْلَم أَن لفظ (كلّ) حكمه الْإِفْرَاد والتّذكير، وَأَنّ مَعْنَاهَا بِحَسب مَا تُضَاف إِلَيْهِ"[3]، وقد مثّل لكلّ حالاتها بحسب ما تُضاف إليه مُستشهدًا بالقرآن الكريم، وبالشّعر، وكان ممّا استشهد عليه بالشّعر إضافة (كل) إلى المثنّى، نحو قَول الفرزدق (ت114هـ):

وَكَلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإِنْ هُمَا تَعَاطَي القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوانِ[4]

يقول: "وَهَذَا الْبَيْت من المشكلات لفظًا، وَمعنىً، وإعرابًا فلنشرحه. قَوْله (كل رَحْلٍ) كل هَذِه زَائِدَة، وَعَكسه حذفهَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّار﴾[5] فِيمَن أضَاف، ورحْل: بِالْحَاء الْمُهْمِلَة، وتعاطى أَصله (تعاطيا)، فَحذف لامه؛ للضَّرُورَة، وَعَكسه إِثْبَات اللَّام للضَّرُورَة فِيمَن قَالَ:

---

(1) سورة الكهف، آية: 39.

(2) مغني اللبيب: 570.

(3) المرجع نفسه: 220.

(4) البيت من الوافر، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1987م، ص: 628.

(5) سورة غافر، آية: 35.

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النّمِرْ[1]

إذا قيل: إنّ (خظاتا) فعل وفاعل، أَو الْألف من (تعاطى) لَام الْفِعْل، ووحَّد الضَّمِير؛ لِأَنّ الرفيقين ليسَا بِاثْنَيْنِ مُعينين، بل هما كثير كَقَوْلِه تَعَالَى: **﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ من الْمُؤمنِينَ اقْتَتَلُوا﴾**[2]، ثمَّ حمل على اللَّفْظ، إِذْ قَالَ (هما أَخَوان) كَمَا قيل: **﴿فَأَصْلِحُوا بَينَهُمَا﴾**[3]، وَجُمْلَة (هما أَخَوان) خبر (كل)، وَقَوله: (قوما) إِمَّا بدل من (القنا)؛ لِأَن قومهما من سببهما إِذْ مَعْنَاهَا تقاومهما، فحذفت الزَّوَائِد، فَهُوَ بدل اشْتِمَال، أَو مفعول لأَجله؛ أَي: تعاطيا القنا لمقاومة كلٍّ مِنْهُمَا الآخر، أَو مفعول مُطلق من بَاب **﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾**[4]؛ لِأَنَّ تعَاطِي القنا يدلُّ على تقاومهما. وَمعنى الْبَيْت أَنَّ كلَّ الرُّفقاء فِي السّفر إِذا استقرُّوا رَفِيقَيْنِ رَفِيقَيْنِ فهما كالأخوين؛ لاجتماعهما فِي السّفر والصحبة وَإِنْ تعاطى كلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مغالبة الآخر"[5].

نلاحظ أنَّ ابن هشام يعرب بيت الشّعر مُستندًا إلى القرآن الكريم، فكلّ كلمة فيه يمثّلُ لما يشابهها في الإعراب من القرآن، وهذا أمرٌ يُعلِّمَ المعربَ الرّجوع إلى إعراب القرآن الكريم عند مواجهته ما يَشْكُلُ عليه؛ لأنَّ فيه من كُلِّ المواضع التي قد تمرُّ على المعرِب.

19- عنده دقة في العرض وتسلسل منطقي:

ظهر ابن هشام في المغني دقيقًا في عرضه للشّاهد القرآنيّ، يستشهد به بتسلسل منطقيٍّ، وبتدرُّجٍ مُحْكَمٍ، ومن ذلك ما ذكره في البابِ الخامس تحت عنوان (ذكر أماكن من الحذف يتمرّنُ بها المعرِب)، حيثُ بدأ بحذف الاسم المضاف، ومثّل عليه بقوله تعالى: "**﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾**[6]،

---

(1) البيت من المتقارَب، وهو لامرئ القيس، ديوانه: 107. متنتان: جنبتا الظّهر، خظاتا: امتلأتا واكتنزتا باللحم، أكبَّ على الشَّيء: أقبل عليه وشُغِل به. يريد: كأنَّ فوق متنيها نمرًا باركًا.

(2) سورة الحجرات، آية: 9.

(3) سورة الحجرات، آية: 9.

(4) سورة النمل، آية: 88.

(5) مغني اللبيب: 221.

(6) سورة الفجر، آية: 22.

﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ﴾[1]؛ أَي: أمره؛ لِاسْتِحَالَة الْحَقِيقِيّ"[2]، ثمَّ ذكر "حذف اسْمَيْنِ مضافين ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[3]؛ أَي: فَإِن تعظيمها من أَفعَال ذوي تقوى الْقُلُوب، ﴿قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[4]؛ أَي: من أثر حافر فرس الرَّسُول ﴿كَالَّذِى يُغْشَى عَلَيْهِ﴾[5]؛ أَي: كدوران عين الَّذِي يغشى"[6]، ثمَّ عقّب بِـ "حذف ثَلَاث متضايفات ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[7]؛ أَي: فَكَانَ مِقْدَار مَسَافَة قربه مثل قاب قوسين، فحذفت ثَلَاثَة من اسْم كَانَ وَوَاحِد من خَبَرهَا كَذَا قدره الزَّمَخْشَرِيّ (ت538هـ)"[8]، فمن حذف المضاف وهو الذي يأتي أوّلًا، إلى حذف المضاف إليه، ثم حذف مضافين، ثم حذف ثلاثة متضايفات، وهذا إنّما يدلُّ على شخصيّة ابن هشامٍ المنظّمَة في العرض والشّرح، ممّا يساعده على الإلمام بالمادّةِ العلميّة، وإيصالها بشكلٍ واضحٍ سَلِسٍ إلى الدّارس.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره من حذف الموصوف، ثمّ حذف الصّفة، حيث يَسبقُ الموصوفُ صفَتَه، فذكر الحذف أولًا لما ترتيبه أوَّلٌ في الجملة، وقد مثّل لهما بكثير من الشّواهد القرآنية على هذا النّحو: "حذف الْمَوْصُوف: قَوْله تَعَالَى ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[9]؛ أَي: حور قاصرات، ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ۞أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[10]؛ أَي: دروعًا سابغاتٍ، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَ لِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾[11]؛ أَي: ضحكًا قَلِيلًا وبكاءً كثيرًا، ﴿وَذَلِكَ

---

(1) سورة النحل، آية: 26.
(2) مغني اللبيب: 715.
(3) سورة الحج، آية: 32.
(4) سورة طه، آية: 96.
(5) سورة الأحزاب، آية: 19.
(6) مغني اللبيب: 717.
(7) سورة النجم، آية: 9.
(8) مغني اللبيب: 717.
(9) سورة الصافات، آية: 48، سورة ص، آية: 52.
(10) سورة سبأ، آية: 10، 11.
(11) سورة التوبة، آية: 82.

دِيْنُ الْقَيِّمَة﴾[1]؛ أَي: دين الْملَّة الْقيّمَة...، وحذف الصّفة: **﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾**[2]؛ أَي: صَالِحَة، بِدَلِيل أَنه قرئ كَذَلِك وَأَن تعيبها لَا يُخرجهَا عَن كَونهَا سفينة فَلَا فَائِدَة فِيهِ حِينَئِذٍ **﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾**[3]؛ أَي: سلطت عَلَيْهِ بِدَلِيل **﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾**[4]، **﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾**[5] أَي الْوَاضِح وَإِلَّا كَانَ مَفْهُومه كفرًا"[6]. وأمثلة ذلك كثيرةٌ في التّنزيل.

20- استشهد بآيةٍ قرآنيّةٍ نقضت قاعدةً نحويَّةً:

في ظاهرةٍ خاصّة ونادرة ومميّزة، استشهدَ ابن هشام بآيةٍ قرآنيّةٍ قد نقضت صحّة قاعدةٍ نحويّةٍ، يقول في الباب الخامس، تحت عنوان (حذف الموصوف): "وَحكى الْفرّاء (ت207هـ) عَن بعض قدمائِهم أَنَّ الْجُمْلَة القَسَميّةَ لَا تكون صِلَةً، وَرَدُّه بقوله تَعَالَى: **﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾**[7]"[8]، وممَّا يؤيّدُ كلام ابن هشام إعراب الآية، كما ورد في إعراب القرآن الكريم" وإنَّ: حرف مُشبَّهٌ بالفعل، ومنكم متعلّقان بمحذوف خبر مُقَدَّم، لَمَن: اللام المزحلقة وفائدتها التَّأكيد، ومَن: اسم موصول في محل نصب اسمها المؤخَّر، وليُبَطِّئن: اللام جواب قسم محذوف، وتقدير الكلام: وإن منكم لمن أقسم ليبطئن، والقسم وجوابه صلة الموصول، ويبطّئن هنا يجوز أن يكون لازمًا، ويجوز أن يكون متعديًّا، والمفعول محذوف؛ أي: ليبطئنّ غيرُه؛ أي: يثبّطه ويبعث في نفسه الجبن والهلع، وهؤلاء شرٌّ من الأعداء، وفي جعلهم منهم تعميم اقتضاه الظَّاهر،

---

(1) سورة البينة، آية: 5.
(2) سورة الكهف، آية: 79.
(3) سورة الأحقاف، آية: 25.
(4) سورة الذاريات، آية: 42.
(5) سورة البقرة، آية: 71.
(6) مغني اللبيب: 719، 720.
(7) سورة النساء، آية: 72.
(8) مغني اللبيب: 720.

والواقع أنَّهم عدوٌّ لكم. ولاحظ أن صلة الموصول نفسها هي جواب القسم، وكلتاهما لا محل لهما من الإعراب"[1]، إنَّ آخر عبارةٍ في هذا الإعراب لتدحضُ قول الفرّاء (ت207هـ)، وتؤكّدُ كلام ابن هشام، ومن هنا نستدلُّ على قوّة منهج ابن هشام الذي اختاره في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وعلى انتهاجه نهجًا جديدًا، لا شكَّ فيه أو تردُّد، أو خوفٍ من انتقاد، أمام قوّة القاعدة النّحويّة التي وُضِعَت قبل عصره بعصور.

21- دقّةُ علمِ ابن هشام وخبرته في كتاب اللهﷻ خلال عرضه الشّاهد القرآني:

إنّ الدّارس لكتاب مغني اللبيب لابن هشام لينجذب إلى ما تميّز به هذا العالم العملاق من خبرته في علم النّحوِ، ومن تمعُّنه في كتاب اللهﷻ، وذلك خلال عرضه الشّاهد القرآني، واستشهاده به، ومناقشته إيّاه، وتوظيفه في المكان المناسب، إضافةً إلى ردوده المقنِعَة والمبْهِرة على آراء النُّحاة واللغويين، وهنا نعرض بعضَ هذه المواضع من كتابه:

أ- يمثّل تمثيلًا دقيقًا لكل حالة في إشارة إلى معرفته العميقة بكتاب اللهﷻ:

في حديثه عن الاسم (عِنْد)، يقول: "اسْم للحضور الْحِسِّيّ نَحْو: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[2]، والمعنويّ نَحْو: ﴿قَالَ الَّذِى عِنْدَه عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾[3]، وللقرب كَذَلِك نَحْو: ﴿عِنْد سِدْرَةِ الْمُنْتَهى عِنْدَهَا جَنَّةُ المَأْوَى﴾[4]، وَنَحْو: ﴿وَإِنَّهُم عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَار﴾[5]، وَكَسْرُ فائها أَكثرُ من ضمِّهَا وَفتحِهَا، وَلَا تقع إِلَّا ظرفًا، أَو مجرورة بِمن وَقَول الْعَامَّة (ذهبت إِلَى عِنْدِه لحنٌ)"[6]، ففي هذا الموضع استشهد ابن هشام للاسم (عند)

---

(1) إعراب القرآن وبيانه: 2/ 258.

(2) سورة النمل، آية: 40.

(3) سورة النمل، آية: 40.

(4) سورة النجم، آية: 14.

(5) سورة ص، آية: 47.

(6) مغني اللبيب: 177.

بشواهد من القرآن استقصى فيها كلّ حالاته، وهذا خير دليلٍ على تمكُّنه من كتاب اللهﷻ، وخبرته بشواهده.

ب- يستدلُّ على المحذوفِ من آيةٍ بظهورِهِ في آيةٍ أُخْرى من القرآنِ الكريمِ:

ذكر ابن هشام في الباب الخامس، تحت عنوان (ذكر أَمَاكِن من الْحَذف يتمرّن بهَا المعْرِب) آياتٍ ورد فيها حذف، ولكنّه قدّر هذا المحذوف بالرّجوع إلى آيةٍ أخرى ظهر فيها، ومنه: "قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[1]؛ أَي: أهل الْقَرْيَة وَأهل العير، ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُم شُعَيْبًا﴾[2]؛ أَي: وَإِلَى أهل مَدين، بِدَلِيل أَخَاهُم، وَقد ظهر فِي: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾[3]...، و﴿إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾[4]؛ أَي: ضعف عَذَاب الْحَيَاة وَضعف عَذَاب الْمَمَات، ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللّه﴾[5]؛ أَي: رَحمته، ﴿يخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾[6]؛ أَي: عَذَابه، بِدَلِيل ﴿وَيَرْجُون رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَه﴾[7]"[8]، وهذه التّقديراتُ جميلةٌ وُفِّق فيها ابن هشام؛ لأنّها جاءت في آيات بنفس موضوع الآيات المحذوف منها، غير أنّها تُشْعِرَ القارئ بمتعةٍ وانسجامٍ خلال قراءتها، فيشعر بضرورة تركيزه خلال قراءته القرآن الكريم، ليلتفتَ إلى ما هو جديدٍ ممّا لم يذكره ابن هشام، لعلّه يضيف شيئًا!

---

(1) سورة يوسف، آية: 82.

(2) سورة الأعراف، آية: 85، سورة هود، آية: 84، سورة العنكبوت، آية: 36.

(3) سورة القصص، آية: 45.

(4) سورة الإسراء، آية: 75.

(5) سورة الأحزاب، آية: 21، سورة الممتحنة، آية: 6.

(6) سورة النحل، آية: 50.

(7) سورة الإسراء، آية: 57.

(8) مغني اللبيب: 715.

ج- **استدلَّ في بعض المسائل النّحويّة بآياتٍ تكون الإجابة عنها في آيةٍ وَرَدَتْ في سورة أخرى:**

في الباب الخامس (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعْرِب من جهتها)، قال في الْجِهَة السَّابِعَة: "أَنْ يحملَ كلَامًا على شَيْء، وَيشْهدُ اسْتِعْمَالًا آخرَ فِي نَظِير ذَلِك الْموضع بِخِلَافِهِ، وَله أَمْثِلَة، منها: قَول مكي وَغَيره فِي قَوْله تَعَالَى: **﴿مَاذَا أَرَادَ اللّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كثيرًا﴾**[1]: إِنَّ جملَة يضلُّ صفة لِـ (مثلًا)، أَو مُستأنفة، وَالصَّوَاب الثَّانِي؛ لقَوْله تَعَالَى فِي سُورَة المدثر: **﴿مَاذَا أَرَادَ اللّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ﴾**[2]، وقَول بَعضهم فِي **﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ﴾**[3]: إِن الْوَقْف هُنَا على ريب، ويبتدئ **﴿فِيهِ هُدَىً﴾**[4]، وَيدلُّ على خلاف ذَلِك قَوْله تَعَالَى فِي سُورَة السَّجْدَة: **﴿ تَنْزِيلُ الْكتابِ لا رِيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالمين﴾**[5] وقَوْلهم فِي **﴿أَيْن شركائى الَّذين كُنْتُم تَزْعُمُونَ﴾**[6]: إِنَّ التَّقْدِير تزعمونهم شُرَكَاء، وَالْأولَى أَن يقدر تَزْعُمُونَ أَنّهم شُرَكَاء، بِدَلِيل **﴿وَمَا نرى مَعكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُم شُرَكَاء﴾**[7]؛ وَلِأَن الْغَالِب على (زعم) أَلَّا يَقع على المفعولين صَرِيحًا، بل على (أَنْ) وصلتها، وَلم يَقع فِي التَّنْزِيل إِلَّا كَذَلِك، وقَوْلهم فِي نَحْو **﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ﴾**[8] **﴿وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ﴾**[9]: إِنَّ الْمَجْرُور فِي مَوضِع نصب أَو رفع على

---

(1) سورة البقرة، آية: 26.

(2) سورة المدثر، آية: 31.

(3) سورة البقرة، آية: 2.

(4) سورة البقرة، آية: 2.

(5) سورة السّجدة، آية: 1، 2.

(6) سورة القصص، آية: 62.

(7) سورة الأنعام، آية: 94.

(8) سورة، آية: فصلت: 46.

(9) سورة الأنعام، آية: 132، سورة هود، آية: 123، سورة النّمل، آية: 93.

الحجازيّة والتَّميمية وَالصَّوَاب الأول؛ لِأَن الْخَبَر بعد مَا لم يجئ فِي التَّنْزِيل مُجَرَّدًا من الْبَاء إِلَّا وَهُوَ مَنْصُوب نَحْو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[1] ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[2]، الثَّامِن قَول بَعضهم فِي: ﴿وَلَئِن سَأَلتهمْ من خلقهمْ ليَقُولن الله﴾[3] إِن اسْم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُبْتَدأ، أَو فَاعل؛ أَي الله خلقهمْ، أَو خلقهمْ الله، وَالصَّوَاب الْحمل على الثَّانِي بِدَلِيل ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلقهنَّ الْعَزِيز الْعَلِيم﴾[4]"[5]. إنَّ هذه النّقطة متّصلةٌ بسابقتها، تشير إلى شدّة انتباهِ ابن هشام، وعنايته بآيات القرآنِ الكريم، حيثُ نجده يجيب عن إعراب كلمةٍ في آيةٍ، أو تقديرِ محذوفٍ في آيةٍ بما وردَ في موضعٍ آخر في القرآن الكريم ذا صلةٍ بالموضع الذي يبحث فيه، وبذلك يكون ابن هشام قد تدبّر جيّدًا آياتِ الكتاب الحكيم، واستفاد ممّا ورد في موضعٍ ليجيب عن تساؤلاتٍ في مواضع أخرى، ممّا أثرى كتابه، وجعله غنيًّا عميقًا، ذا كنوزٍ وأسرار، وبذلك أغنى المكتبة العربيّة.

المحور الثّاني: آياتٌ بيّن ما فيها من خلافٍ، وذَكَرَ ما تحتمِلُه من أوجهٍ:

إنّ المحورَ الثّاني الأكثر ظهورًا في شواهد مُغني اللّبيب القرآنيّة، هو الآيات التي اختلفت فيها أقوال النُّحاة وتفسيراتهم وإعراباتهم، والآيات التي احتملت أكثر من وجهٍ في شرحِ مَوْضِعِ الشّاهدِ، وتفسيرِه، وبما أنّ ابن هشام اشتُهِر بأمانته العلميّة، واستقصائه آراء النُّحاة مهما كَثُرت وطالت –كما رأينا–، فإنّه قد أوْلَى هذا المحورَ من الآياتِ اهتمامًا كبيرًا، وسلّطَ عليه الضَّوءَ، وحاولَ إيصالَه بأسلوبٍ واضحٍ شافٍ وكافٍ، بحيثُ يستطيع دارسُ الكتابِ أن يحصلَ على ما أراد من مادَّةِ نقاشٍ حول هذا الشّاهد القرآنيّ مُعتمِدًا على مُغني اللبيب، مُكْتَفيًا به –إن أراد

(1) سورة المجادلة، آية: 2.

(2) سورة يوسف، آية:31.

(3) سورة الزخرف، آية: 87.

(4) سورة الزخرف، آية: 9.

(5) مغني اللبيب: 681، 682، 683.

الاكتفاء- مُطْمَئنًّا لما فيه، وفي هذه النّقاط نُمثّلُ على كيفيَّةِ تعامُلِ ابن هشام مع الشّاهد القرآنيّ الذي اختلفت فيه آراء النُّحاة والمعربين كالآتي:

1- ذكر أنَّ من معاني الحرف (أو): "الإضراب كَـ (بل)، وَاخْتلف فِي ﴿**وأرسلناه إِلَى مائَة ألف أَو يزِيدُونَ**﴾[1]، فَقَالَ الْفرَّاء (ت207هـ): بل يزِيدُونَ، هَكَذَا جَاءَ فِي التَّفْسِير مَعَ صِحَّته فِي الْعَرَبيَّة، وَقَالَ بعض الْكُوفِيّين: بِمَعْنى الْوَاو، وللبصريين فِيهَا أَقْوَال، قيل: للإبهام، وَقيل للتَّخْيِير؛ أَي: إِذا رَآهُمْ الرَّائِي تخيَّر بَين أَن يَقُولَ هم مئةُ ألفٍ، أَو يَقُول هم أَكثر، نَقله ابْن الشجري (ت542هـ) عَن سِيبَوَيْهِ، وَفِي ثُبُوته عَنهُ نظرٌ، وَلَا يَصحُّ التَّخْيِير بَين شَيْئَيْنِ الْوَاقِع أَحدُهمَا، وَقيل: هِيَ للشَّكّ مصروفًا إِلَى الرَّائِي، ذكره ابْن جنيّ (ت392هـ)، وَهَذِه الْأَقْوَال غير القَوْل بِأَنَّهَا بِمَعْنى الْوَاو مقولة فِي: ﴿**وَمَا أَمر السَّاعَة إِلاَّ كَلَمْح الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ**﴾[2] ﴿**فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوةً**﴾[3]"[4]، فابن هشام ليحدّد معنى (أو) في الآية ذكر رأي كلٍّ من: الفرّاء (ت207هـ)، وبعض الكوفيين، والبصريين، وما قاله ابن جنّيّ (ت392هـ)، وقولًا آخرَ أنّها بمعنى الواو، مُستدلًّا عليه بآيتين كريمتين وردت فيهما (أو) بهذا المعنى، وهذا الاستقصاء للآراء يدلُّ على إحاطة ابن هشام بكلّ الآراء الواردة في ذكر معنى الحرف (أو) في الآية، وعلى أمانته العلميّة، وعدم تحيُّزه إلى جهةٍ ما.

2- قال في ذكر حرف (اللام)، أنّها تأتي "للتّبيين، وَاخْتلف فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿**أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ۞هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ**﴾[5]، فَقيل: اللَّام زَائِدَة، وَمَا فَاعل، وَقيل: الْفَاعِل ضمير مستتر رَاجع إِلَى الْبَعْث أَو الْإِخْرَاج، فَاللَّام للتّبيين، وَقيل هَيْهَات مُبْتَدأ بِمَعْنى الْبعد وَالْجَار وَالْمَجْرُور خبر"[6]. في هذا

(1) سورة الصّافّات، آية: 147.

(2) سورة النّحل، آية: 77.

(3) سورة البقرة، آية: 74.

(4) مغني اللبيب: 77.

(5) سورة المؤمنون، آية: 35، 36.

(6) مغني اللبيب: 248.

الموضع ذكرَ ابنُ هشامٍ الأقوالَ الواردة في نوع ما في (لِمَا)، دون أن ينسبَها إلى أصحابها، وبحسب نوع (اللام) يتغيّر إعراب الآية، فإن كانت زائدة فـ (ما) فاعل، وإن كانت للتّبيين فالفاعل ضمير مستتر، وإن كان حرف جرٍّ فهي ومجرورها في محلّ رفع خبر المبتدأ (هيهات).

3– ذكر أنَّ النَّوع الثّاني من أنواع (ما) هي الشّرطِيَّة، وَقد جعلها نَوْعَينِ: زمانيّة، وغير زمانية، يقول في الزّمانيّة: "أثبت ذَلِك الْفَارِسِي (ت377هـ) وَأَبُو الْبَقَاء (ت616هـ) وَأَبُو شامة (ت665هـ) وَابْن بري (ت582هـ) وَابْن مَالك (ت672هـ)، وَهُوَ ظَاهرٌ فِي قَوْله تَعَالَى: **﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُم﴾**[1]؛ أَي: اسْتَقِيمُوا لَهُم مُدَّة استقامتهم لكم، ومُحْتَمَلٌ فِي **﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورهنَّ﴾**[2]، إِلَّا أَنَّ (مَا) هَذِه مُبْتَدأ لَا ظرفيّة، وَالْهَاء من (بِهِ) رَاجِعَة إِلَيْهَا، وَيجوز فِيهَا الموصولية، وفأتوهنَّ الْخَبَر، والعائد مَحْذُوف؛ أَي: لأَجله"[3]. فالآية الأولى لا خلاف فيها على أنَّ (ما) زمانيّة، كما ذكر النُّحاة المذكورة أسماؤهم، وقد وافقهم ابن هشام الرّأي، ولكنّ الخلاف في (ما) الواردة في الآية الثّانية، حيثُ احتملت فيها (ما) أن تكون زمانيّة؛ بمعنى: آتوا نساءكم أجورهنّ مدّة استمتاعكم بهنَّ، ولكنّ ابن هشامٍ يعترضُ، حيثُ يرى (ما) هنا اسمًا، ويعربها مبتدأً، وقد جوّزَ أن تكون اسمًا موصولًا في محلّ رفع مبتدأ، وخبرها جملة (فأتوهنّ). وعلى الحالَيْن تكون (ما) مبتدأ، وهذا ما أكّده محيي الدّين الدّرويش في إعرابه الآية: "الفاء استئنافيَّة، وما اسم موصول، أو اسم شرط جازم، وهي مبتدأ على كل حال"[4]، وقد أضاف الدّرويش احتماليّة كونها اسمَ شرطٍ جازم، وعلى هذا تكون جملة (آتوهُنَّ) في محلّ جزم جواب الشَّرط، ويكون فعلُ الشَّرطِ وجوابُه خبر ما الشّرطيّة.

4– ذكر في الباب الخامسِ أنَّ من الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المعرِبِ من جهتها، أن يُراعي المعربُ معنىً صحيحًا، ولا ينظرُ في صحّته في الصّناعة، وجعل منه "قَول بَعضهم فِي

(1) سورة التوبة، آية: 7.

(2) سورة النساء، آية: 24.

(3) مغني اللبيب: 273، 274.

(4) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2/ 194.

﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[1] إنّ ﴿أَعْمَالاً﴾ مفعول بِهِ، وردَّه ابْن خروف (ت610هـ) بِأَنَّ (خَسِرَ) لَا يتَعَدَّى كنقيضه (رَبِحَ)، وَوَافَقَهُ الصفَّار (ت952هـ) مستدلًّا بقوله تَعَالَى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾[2]؛ إِذْ لم يرِدْ أَنَّهَا خسرت شَيْئًا، وثلاثتهم ساهون؛ لَأَنَّ اسْم التَّفْضِيل لَا ينصب الْمَفْعُول بِهِ، وَلِأَنَّ (خَسِرَ) مُتَعَدٍّ، فَفِي التَّنْزِيل ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[3]، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَة﴾[4]، وَأمَّا (خاسرة) فَكَأَنَّهُ على النّسَب؛ أَي: ذَات خُسْر، وَرَبِحَ –أَيْضًا– يتَعَدَّى، فَيُقَال: ربِحَ دِينَارًا، وَقَالَ سِيبَوَيْه: أعمالًا مُشبَّهٌ بالمفعول بِهِ، وَيَرِدُّهُ أَنَّ اسْم التَّفْضِيل لَا يُشبَّه باسم الْفَاعِل؛ لِأَنَّهُ لَا تلْحقهُ عَلَامَات الْفُرُوع إِلَّا بِشَرْط، وَالصَّوَاب أَنه تَمْيِيز"[5].

نلاحظُ أنَّ ابن هشامٍ قال: (وثلاثتهم ساهون)، ويقصد بهم: بعض النُّحاة والمعرِبين، وابن خروف (ت610هـ)، والصّفّار (ت952هـ)، وأنّه قد ردَّ عليهم بأدبٍ، محترمًا إيّاهم، دون شتمٍ أو تجريح، وهذه سماتُ العلماء، ومن ثمَّ ذكر سبب خطئهم، فلم يترك الدّارس حائرًا، بل فصّل له القول بسببين واضحين، مُدعِّمًا إجابته بدليلين من القرآن الكريم، ومن ثمَّ ذكر قول سيبويه في (أعمالًا)، رافضًا قوله، مع توجيهه إيّاه، ثُمَّ أعربَ الكلمة في نهاية هذه الوقفة مع الآراء المختلفة، حتّى يكون الإعراب الصّحيح هو آخر ما ختمَ به القارئ هذا النّقاش، فيبقى عالقًا في رأسه، واثقًا من صحّته!

5– ذكر في (أَيَّ) أنّها اسْم يَأْتِي على خَمْسَة أوجه، واحدٌ منها "الموصول، نَحْو: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[6]، التَّقْدِير: لننزِعَنَّ الَّذِي هُوَ أَشدُّ، قَالَه سِيبَوَيْهِ، وَخَالفهُ الْكُوفِيُّونَ

(1) سورة الكهف، آية: 103.

(2) سورة النازعات، آية: 12.

(3) سورة الأنعام، آية: 12.

(4) سورة الحج، آية: 11.

(5) مغني اللبيب: 625.

(6) سورة مريم، آية: 69.

وَجَمَاعَة من الْبَصرِيين؛ لأَنهم يرَوْنَ أَن أيًّا الموصولة معربةٌ دَائِمًا كالشرطية والاستفهامية، قَالَ الزّجاج: مَا تبين لي أَن سِيبَوَيْهٍ غلط إِلَّا فِي موضِعين، هَذَا أَحدهمَا، فَإِنَّهُ يُسَلِّم أَنَّهَا تُعرب إِذا أُفْرِدَتْ، فَكيف يَقُول ببنائها إِذا أضيفت؟ وَقَالَ الْجَرْمِي (ت225هـ): خرجت من الْبَصْرَة فَلم أسمع مُنْذُ فَارَقت الخَنْدَق إِلَى مَكَّة أحدًا يَقُول "لَأَضرِبَنَّ أَيُّهمْ قَائِم" بِالضَّمِّ. وَزعم هَؤُلَاءِ أَنَّهَا فِي الْآيَة استفهامية، وَأَنَّهَا مُبْتَدأ وَأَشدُّ خبر، ثمَّ اخْتلفُوا فِي مفعول ننزع، فَقَالَ الْخَلِيل: مَحْذُوف، وَالتَّقْدِير: (لَنَنْزِعَنَّ الْفَرِيق الَّذِي يُقَال فيهم أَيُّهمْ أَشدُّ)، وَقَالَ يُونُس (ت182هـ): هُوَ الْجُمْلَة، وعَلَّقَتْ (ننزع) عَن الْعَمَل، كَمَا فِي: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى﴾[1]، وَقَالَ الْكسَائي (ت189هـ) والأخفش (ت315هـ): كلُّ شيعَة، وَمِنْ زَائِدَة وَجُمْلَة الِاسْتِفْهَام مستأنفة، وَذَلِكَ على قَوْلهمَا فِي جَوَاز زِيَادَة (مِنْ) فِي الْإِيجَاب، وَيُرد أَقْوَالهم أَنَّ التَّعْلِيق مُخْتَصٌّ بِأَفْعَال الْقُلُوب، وَأَنه لَا يجوز (لَأَضرِبَن الْفَاسِقُ) بِالرَّفْع بِتَقْدِير الَّذِي يُقَال فِيهِ هُوَ الْفَاسِق، وَأَنه لم يَثْبُت زِيَادَةُ (مِنْ) فِي الْإِيجَاب...، وَجوَّز الزَّمَخْشَرِيُّ (ت538هـ) وَجَمَاعَة كَونهَا مَوْصُولَة، مَعَ أَنَّ الضَّمَّةَ إِعْرَابٌ، فقدروا مُتَعَلِّق النَّزع من كلِّ شيعَة، وَكَأَنَّهُ قيل: (لننزِعَنَّ بعض كلِّ شيعَةٍ)، ثمَّ قدر أَنَّه سُئِلَ: مَنْ هَذَا الْبَعْض؟ فَقيل: هُوَ الَّذِي أَشدُّ، ثمَّ حذف المبتدآن المكتنفان للموصول، وَفِيه تعسُّفٌ ظَاهرٌ، وَلَا أعلمهم استعملوا (أيا) الموصولة مُبْتَدأ وَزعم ابْن الطَّرَاوة (ت528هـ) أَنَّ أيا مَقْطُوعَة عَن الْإِضَافَة، فَلذَلِك بُنيت وَأَنَّ ﴿هُم أَشُدُّ﴾ مُبْتَدأ وَخبر، وَهَذَا بَاطِل برسم الضَّمِير مُتَّصِلًا بِأَيّ، وبالإجماع على أَنَّهَا إِذا لم تُضَف كَانَت مُعْرَبة. وَزعم ثَعْلَب (ت291هـ) أَنَّ (أيّا) لَا تكون مَوْصُولَة أصلًا، وَقَالَ: لم يسمع (أَيهمْ هُوَ فَاضل جَاءَنِي) بِتَقْدِير الَّذِي هُوَ فَاضل جَاءَنِي"[2].

في هذه المسألة من الكتاب نشعر وأنّنا نقرأ في كُتُب الخلاف النّحويّ، أو أنّ بين أيدينا عدّة كُتبٍ في النّحوِ، نتنقّلُ بينها في جمعٍ واستقصاءٍ لآراء النُّحاة في مسألتين، إحداهما: الحديث

(1) سورة الكهف، آية: 12.

(2) مغني اللبيب: 91، 92.

في أنواع (أيّ)، والثّانية: إعراب الآية التي بين أيدينا، ولكنَّ العلّامة ابنَ هشامٍ قد جمع كلّ الآراء الواردةِ في هذا الموضع من كتابه المغني، فأغنانا به عن الرّجوع إلى مُؤلّفاتٍ كثيرة!

ونلاحظُ أنَّ عددًا من أسماء النُّحاة الأوائل قد ذُكرَ هنا، أوّلهم سيبويه، الذي وقف جماعةٌ من الكوفيين وجماعةٌ من البصريين، والزّجّاج، والجرميّ يخالفونه الرّأي في أنّ (أيّ) في الآية موصولة، وهذه إشارةٌ إلى أنَّ النُّحاة لم يكونوا منقادين في آرائهم إلى إمام العربيّة، ومؤلِّفِ أوّل كتابٍ في النّحو العربي، الموصوف بقرآن النّحو، فهم على احترامهم سيبويه واحترامهم كتابه، إلّا أنّهم يحلّلون ويفسّرون ويشرحون، وقد يردُّون قوله ولكن بأسلوبٍ راقٍ وكافٍ من الأدب، ومَنْ مِنَ النّاس لا يُخطئ؟!

ومن ثمَّ اتّجه ابن هشام إلى الحديث في مفعول الفعل (نَنْزِع) في الآية نفسها، وقد ذكر رأي كلٍّ من: الخليل، ويونس، والكسائيّ، والأخفش، ومن ثمَّ ردّ أقوالهم، مُعلِّلًا لرأيه بثلاثةِ أسباب، ومِنْ ثمَّ ذكر رأي الزّمخشريّ (ت538هـ)، وجماعة آخرين، وردّ عليهم، وذكر رأي ابن الطّراوة (ت528هـ) واصفًا إيّاه بالزّعم، كما وصف به رأي ثعلب (ت291هـ)، وردّ عليهما.

لقد وضعنا ابن هشام في جوّ المعركة النّحويّة القويّة، المشوّقَة خلال طرحه هذه المسألة، وغيرها من المسائل في كتابه، فزاد بها مغنيه قوّةً وتميّزًا.

6– وَمنَ المعارك النّحويّة التي عشناها في كتاب مغني اللبيب ما ذكره ابن هشام خلال حديثه عن حرف (اللام)، يقول: "وَمنع الْمبرّدُ حذفَ اللَّام وإبقاء عَملهَا حَتَّى فِي الشِّعْرِ...، وَهَذَا الَّذِي مَنعه الْمُبرّد فِي الشّعْرِ أجازه الْكسَائيّ (ت189هـ) فِي الْكَلَام، لَكِن بِشَرْط تقدُّمِ (قُلْ)، وَجعل مِنْهُ ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاة﴾[1]؛ أَي: ليقيموها، وَوَافَقَهُ ابْن مَالك فِي شرح الكافية، وَزَاد عَلَيْهِ أَنَّ ذَلِك يَقع فِي النَّثرِ قَلِيلًا بعد القَوْل الخبري...، وَالْجُمْهُور على أَنَّ

(1) سورة إبراهيم، آية: 31.

الْجَزْمَ فِي الْآيَة مثله فِي قَوْلك: (ائْتِنِي أكرِمْكَ). وَقد اخْتُلِفَ فِي ذَلِك على ثَلَاثَة أَقْوَال: أَحدهَا للخليل وسيبويه، أَنَّه بِنَفسِ الطّلب لما تضمنه من معنى (إِنْ) الشّرطِيَّة، كَمَا أَنَّ أَسمَاءَ الشَّرْط إِنَّمَا جزمت لذَلِك. وَالثَّانِي للسيرافي والفارسي (ت377هـ) أَنّه بِالطَّلَبِ؛ لنيابته مناب الْجَازِم الَّذِي هُوَ الشَّرْط الْمُقدَّر، كَمَا أَنَّ النَّصبَ بضرْبًا فِي قَوْلك: (ضربًا زيدًا)؛ لنيابته عَن (اضْرِب)، لَا لتَضَمّنه مَعْنَاهُ. وَالثَّالِث لِلْجُمْهُورِ، أَنَّه بِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ بعد الطّلب. وَهَذَا أرجح من الأوَّل؛ لِأَن الْحَذف والتضمين وَإِن اشْتَرَكَا فِي أَنَّهُمَا خلاف الأَصْل، لَكِن فِي التَّضْمِين تَغْيِير معنى الأَصْل، وَلَا كَذَلِك الْحَذف، وَأَيْضًا فَإِنَّ تضمينَ الْفِعْل معنى الْحَرْف إِمَّا غير وَاقع أَو غير كثير. وَمن الثَّانِي؛ لِأَن نَائِب الشَّيْء يُؤدى مَعْنَاهُ والطلب لَا يُؤدّي معنى الشَّرْط. وأبطل ابْن مَالك بِالْآيَةِ أَن يكونَ الْجَزْم فِي جَوَابِ شَرطٍ مُقَدَّرٍ؛ لِأَن تَقْدِيره يسْتَلْزم أَلَّا يتَخَلَّفَ أحدٌ من الْمَقُول لَهُ ذَلِك عَن الِامْتِثَال، وَلَكِنَّ التَّخَلُّفَ وَاقعٌ. وَأجَاب ابْنه[1] بِأَنَّ الحُكْمَ مُسْندٌ إِلَيْهِم على سَبِيل الْإِجْمَال، لَا إِلَى كلِّ فَردٍ، فَيحْتَمل أَن الأَصْل يقم أَكْثَرهم، ثمَّ حذف الْمُضَاف وأنيب عَنهُ الْمُضَاف إِلَيْهِ، فارتفع واتَّصل بِالْفِعْلِ، وباحتمال أَنَّه لَيْسَ المرَاد بالعباد الموصوفين بِالْإِيمَان مُطلقًا، بل المخلصين مِنْهُم، وكلُّ مُؤمن مُخْلِصٌ قَالَ لَهُ الرَّسُولﷺ: أقِم الصَّلَاة، أَقَامَهَا. وَقَالَ الْمُبرِّد (ت286هـ): التَّقْدِير قل لَهُم أقِيمُوا يقيموا، والجزم فِي جَوَاب أقِيمُوا الْمُقدَّر لَا فِي جَوَاب قُل. وَيَرُدُّهُ أَنَّ الْجَوَابَ لَا بُدَّ أَنْ يُخَالف المجاب، إِمَّا فِي الْفِعْل وَالْفَاعِل نَحْو: (ائْتِنِي أكرمك)، أَو فِي الْفِعْل، نَحْو: (أسلمْ تدخلِ الْجَنَّةَ)، أَو فِي الْفَاعِل، نَحْو: (قُم أقِم)"[2]. يرد ابن هشام على كل رأي، يناقش ويرجّح.

في هذا الموضع من الكتاب –مثلًا– نُسجِّل نقاط الموافقة، ونقاط المخالفة، فالمبرّد يمنع، والكسائي (ت189هـ) يجيز بشرطٍ، ثمّ يأتي ابن مالك ليوافق الكسائي زائدًا شرطًا على شرطه الأوّل!

(1) أي: ابن ابن مالك.

(2) مغني اللبيب: 251-253.

ومن ثمَّ يفصّل ابن هشام آراء النُّحاة وأقوالهم في سبب جزم الفعل المضارع المسبوق بطلبٍ مَحضٍ، وقد جعلها على ثلاثةِ أقوالٍ فصّلها وشرحها، ورجّح القول الأخير منها، وهو للجمهور. ويزيد ابن هشام التّفصيل بذكر رأي ابن مالك، ورأي ابنه، وهو بذلك قد أطال على القارئ، وربّما أدخله دوّامةً من الآراء، فاحتاج أن يقرأ الفقرة مرةً بعد مرّةٍ، وأن يزيدَ تركيزه في كلِّ قراءة عن التي سبقتها؛ لعلّه يتحصّل على زُبدةِ ما أراد ابن هشامٍ أن يوصله إليه. وهذا أمرٌ مُجهدٌ فعلًا، يجعلنا نقفُ احترامًا لابن هشامٍ، ولقدرته على الإلمام بكلِّ هذه الآراء، وشرحها، والتّرجيح بينها، حتّى وإن نالنا بعض التّعنّت والعناء، فهذه ضريبة البحث والعلم!

المحور الثّالث: يسوقُ القَاعدةَ النَّحويَّة بناءً على الشّاهدِ القرآنيّ:

في الباب السّادسِ المعنون بالتَّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصّوابُ خلافها، وتحت البند الثَّامِن عشر، لمع بريق محورٍ جديدٍ في كتاب مغني اللبيبِ لابن هشامٍ الأنصاريّ، كان لا بدّ من التّوقفِ عنده، والتّمعُنِ فيه، وفي كلِّ حرفٍ ذكره ابن هشامٍ فيه؛ وذلك لأنّه من خلال هذا البند قد خرجَ عن كلِّ أسلوبٍ سبقَ في كتابه، وعن كلِّ عنوانٍ تحدّث فيه، فهو هنا يضع القاعدةَ النّحويّةَ بناءً على شاهدٍ قرآنيّ، يقول: "قَوْلهم في كَاد: إِثْبَاتها نفيٌ، ونفيُها إِثْبَاتٌ، فَإِذا قيل: (كَاد يفعل) فَمَعْنَاه أَنّه لم يفعل، وَإِذا قيل: (لم يكد يفعل) فَمَعْنَاه أَنَّه فعله، دَلِيل الأوّل: **﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَك عَن الَّذِى أَوْحَينَا إِلَيْك﴾**[1]، وَقَوله:

كَادَتِ النَّفسُ أن تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[2]

وَدَلِيل الثَّانِي: **﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾**[3]، وَقد اشْتهر ذَلِك بَينهم حَتَّى جعله المعَرِّيُّ لغزًا، فَقَالَ:

---

(1) سورة النّساء، آية: 73.

(2) البيت من الخفيف، وهو من قصيدة لابن مناذر، يرثي فيها رجلًا يحبه، ويشغف به. معنى تفيض النّفس: تموت، رَيْطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

(3) سورة البقرة، آية: 71.

أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إذا نُفِيَتْ –والله أعلمُ– أُثْبِتَتْ وإِنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ[1]

وَالصَّوَاب أَنَّ حكمهَا حكم سَائِر الْأَفْعَال، فِي أَنَّ نَفيهَا نفيٌ، وإثباتها إِثْبَاتٌ، وَبَيَانُه أَنَّ مَعْنَاهَا المقاربة، وَلَا شكَّ أَنَّ معنى (كَاد يفعل) قَارب الْفِعْل، وَأَنَّ معنى (مَا كَاد يفعل) مَا قَارب الْفِعْل، فخبرها منفيٌّ دَائِمًا، أمَّا إِذا كَانَت منفيَّةً فَوَاضِح؛ لِأَنَّهُ إِذا انْتَفَت مقاربة الْفِعْل انْتَفَى عقلًا حُصُول ذَلِك الْفِعْل، وَدَلِيله **﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾**[2]، وَلِهَذَا كَانَ أبلغ من أَن يُقَال: (لم يرهَا)؛ لِأَنَّ مَنْ لم يرَ قد يُقَارب الرُّؤْيَة، وَأمَّا إِذا كَانَت المقاربة مثبتةً فَلِأَنَّ الْإِخْبَار بِقرب الشَّيْء يَقْتَضِي عُرفًا عدم حُصُوله، وَإِلَّا لَكَانَ الْإِخْبَار حِينَئِذٍ بحصوله، لَا بمقاربة حُصُوله؛ إِذْ لَا يحسن فِي الْعرف أَن يُقَال لمن صلَّى قَارب الصَّلَاة، وَإِن كَانَ مَا صلَّى حَتَّى قَارب الصَّلَاة، وَلَا فرق فِيمَا ذكرنَا بَين كَاد ويكاد، فَإِنْ أوردَ على ذَلِك **﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾**[3] مَعَ أَنَّهم قد فعلوا؛ إِذْ المرَاد بِالْفِعْلِ الذّبْح، وَقد قَالَ تَعَالَى: **﴿فَذَبَحُوهَا﴾**[4]، فَالْجَوَاب أَنَّه إِخْبَار عَن حَالهم فِي أول الْأَمر، فَإِنَّهُم كَانُوا أَوَّلًا بعداء من ذَبحهَا، بِدَلِيل مَا يُتْلَى علينا من تعنُّتِهم، وتكرُّرِ سُؤَالهمْ، وَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَال مثل هَذَا فِيمَن انْتَفَت عَنهُ مقاربة الْفِعْل أَوَّلًا، ثمَّ فعله بعد ذَلِك توهَّم مَنْ توهَّمَ أَنَّ هَذَا الْفِعْل بِعَيْنِه هُوَ الدَّال على حُصُول ذَلِك الْفِعْل بِعَيْنِه، وَلَيْسَ كَذَلِك، وَإِنَّمَا فهم حُصُول الْفِعْل من دَلِيل آخر كَمَا فهم فِي الْآيَة من قَوْله تَعَالَى **﴿فَذَبَحُوهَا﴾**"[5].

---

(1) البيتان للمعرّيّ، وهما على البحر الطّويل، ويُمثّلان لغزًا، وقد شاعا في كتب النّحو.
(2) سورة النّور، آية: 40.
(3) سورة البقرة، آية: 71.
(4) سورة البقرة، آية: 71.
(5) مغني اللبيب: 762، 763.

تتجلّى شجاعةُ ابن هشامٍ النحويّة الأدبيّة في موضعٍ جديدٍ في المغني، جعلت النُّحاة يقتبسون نصَّه هذا ويستشهدون به في مؤلّفاتهم، سواءٌ في كُتُبِ النّحوِ، أو إعراب القرآن الكريمِ، وتفسيره، ولا يُعلِّقون سوى بإعجابهم بحديثه الممتِع الذي أورده في الباب السّادس من المغني، وهنا في هذا الموضع لا يسعُني إلّا أنْ أشيرَ إلى أوّل موضعٍ وصلتُ إليه خلال دراستي الشّاهد القرآني في كتاب مغني اللبيب، أوّل موضعٍ ساقَ ابن هشامٍ فيه القاعدةَ النّحويّة بناءً على الشّاهدِ القرآنيّ، أو بالأحرى لنكون أكثر دقَّةً فإنّه صحّحَ القاعدة النّحوية المغلوطةَ بناءً على الشّاهد القرآنيّ، وهذا انتصارٌ بحدِّ ذاته يُسجَّلُ لابن هشامٍ، ولمغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، حتّى وإن اقتصر هذا المحور على شاهد واحدٍ، فوجوده خيرٌ من عدمه!

وكتعليقٍ على ما أورده ابن هشام، فإنّ سبب خطأ النُّحاة هو لَبْسٌ، أو سوء فهم لمعنى (كاد) المنفية، والمثبتة، وأنَّ كاد خبرها دائمًا منفيٌّ، وأنَّها تحمل معنى المقاربة، وأنَّ النّفي فيها يكون بنفي المقاربة لا بنفي الفعل نفسه!

المبحث الثّاني

استشهادُ ابنِ هشامٍ بالقراءاتِ القُرآنيَّةِ في الكتاب

وفيه:

1- طريقة استشهاد ابن هشام بالقراءات القرآنية.

2- تعامله مع القراءة الضّعيفة والشّاذّة.

استشهادُ ابنِ هشامٍ بالقراءاتِ القُرآنيَّةِ في الكتاب

توطئة:

تطرّقنا في الباب الأوّل، وخلال حديثنا عن مصادر الاحتجاج في اللغة العربيّة، للحديثِ عن القراءات القرآنيّة، كأحد مصادر الاستشهاد التي يستند إليها اللغويّون والنُّحاة عند وضعِ قواعدِ اللغةِ العربيّة، وقد أشرنا إلى مذاهب النُّحاة وآرائهم في الاستشهاد بها، خاصّة مدرستي: البصرة والكوفة. وفي هذا المبحث نشير إلى تعريف القراءات لغةً واصطلاحًا، وإلى شروط القراءةِ الصّحيحةِ، وعددِ القراءاتِ، وأشهر القُرّاء، ومن ثمَّ نتّجه إلى دراسةِ كيفيّة استشهاد ابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب بالقراءات القرآنيّة، ومنهجيّته في التّعامُل معها، وهل فرَّق بينها وبين الآيات القرآنيّة في الاستشهاد بها على القاعدة النّحويّة؟

1- تعريف القراءات:

1.1- تعريفها اللغويّ:

القراءات جمع قراءة، وهي مصدر من الفعل قرأ يقرأ قراءةً وقرآنا، واسم الفاعل منه قارئ، وجمعه قُرّاء. ويأتي الفعل غير مهموز كقرى، ولا يختلف مع الأول في معناه[1]؛ أي: لا فرق بين قرأ، وقَرَى في المعنى.

1.2- تعريفها الاصطلاحي:

ذكر علماءُ القراءاتِ تعريفاتٍ كثيرةً لها، نذكر منها تعريف الزرَّكشي[2] أنّها: "اخْتِلَافُ

(1) يُنْظر مادّة (قرأ) في: تهذيب اللغة: 9/ 272، والقاموس المحيط: 1/ 24.

(2) هو: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، أحد جهابذة العلماء الأثبات، ومن أهل النظر، وأرباب الاجتهاد، وأحد الأعلام في الفقه، والحديث، والتفسير، وأصول الدين، وله عدة مصنفات، ولد بالقاهرة سنة 745هـ وتوفي بها سنة 794هـ. يُنظر: مقدمة كتابه البرهان.

أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَابَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا"[1]، وتعريفه هذا يشير إلى أنّ القراءات وحيٌ من السّماء مثل القرآن الكريم.

وفي كتاب إتحاف فضلاء البشر، في القراءات الأربعة عشر أنَّ "علمَ القراءةِ علمٌ يُعلَمُ منه اتّفاقُ النَّاقلين لكتاب اللهﷻ، واختلافُهم في الحذف والإثبات والتَّحريكِ والتَّسكينِ والفصلِ والوصلِ وغير ذلك من هيئة النُّطْقِ والإبدال وغيره، من حيث السماع"[2]، ومن تعريفاتها – أيضًا– أنّ "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله"[3].

إذن فعلم القراءات هو عِلْمٌ بكيفيَّةِ أداء كلمات القرآن الكريم، من وجوهٍ مختلفةٍ في الأداء من النّواحي الصّوتيّة، أو الصّرفيّة، أو النّحويّة، واختلاف القراءات على هذا النّحو اختلافُ تنوُّعٍ وتغايُرٍ، لا اختلاف تضادٍّ وتناقُضٍ؛ لأنَّ التَّناقصَ والتَّضاربَ يتنزَّه عنهما كتاب اللهﷻ، القائل فيه: **﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾**[4]، ولأنَّ التَّناقُضَ في القول دليلُ بُطْلانِه، وقد قال ربُّ العالمين: **﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾**[5].

2- شُرُوطُ القِراءةِ الصَّحِيحةِ:

إنَّ اختلاف القراءات أمرٌ واردٌ، لا يقوم على اجتهاد الأشخاص، أو وجهة نظر أحدِ القُرَّاء، أو على أساس رغبة قومٍ في ذلك، بل هي سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، تقوم على سَنَدٍ مُتواترٍ عن رسول

(1) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط1، 1957م، ج1، ص: 318.

(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م، ص: 6.

(3) إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسِيّ الدمشقي (ت665هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ط)، ص: 772.

(4) سورة النساء، آية: 82.

(5) سورة فصلت، آية: 43.

اللهﷺ، أراد اللهﷻ بها التّيسير على الأمّة، حيثُ كان لكلِّ قبيلةٍ لهجةٌ خاصّة يصعب عليها أنْ تتكلَّمَ بغيرها، فكان من فضل الله ﷻ على النَّاطقين بالعربيَّة على اختلاف لهجاتهم، أنْ أنزل القرآنَ على سبعة أحرفٍ كلِّها كافٍ شافٍ، بأيِّ حرف قرأ منها المسلم أصاب.

وقد جعل العلماءُ للقراءةِ الصَّحيحة ثلاثةَ شروطٍ، يقول ابنُ الجزريّ (ت833هـ) في القراءة الصّحيحة التي استوفت أركانها: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ"[1]، وعلى هذا فالقراءة الصّحيحة هي التي صحَّ سندها إلى رسول اللهﷺ، ووافقت رسم المصحف، وافقت وجهًا من وجوهِ اللغةِ العربيَّة.

3- أَشْهَرُ القُرّاء:

كان النبيُّ ﷺ إمامَ القُرَّاء وقدوَتَهم، تَبِعَهُ في ذلك صحابته الكرام، والتَّابعون إليهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وقد كان أشهرهم: عثمان بن عفانرضي الله عنه، وقد تتلمذ عليه كثيرون، ومن ثمَّ توزع القُرّاء من التّابعين في الأمصار الإسلاميّة مع بدء الفتوح، وامتداد آثار الدَّعوة في المشارق والمغارب، فتعددّت الرّوايات للحروف التي قرأ بها رسول الله ﷺ، وكثرت الطُّرق، حتى نسخت المصاحف العثمانية، وتقرر ترك ما خالفها، فضبطت القراءة.

(1) النَّشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص: 9.

ثم جاءت المرحلة الثَّانية في طريق الضّبط، والتقنين مُمثّلة في عمل ابن مجاهد، وتسبيعه السبعة، ولاقى هذا العمل قبولًا عند جمهرة علماء القراءات، ثم أضيف الثَّلاثة إلى السّبعة فأصبح أئمة القراءات المتواترة عشرة، وهم على هذا التّرتيب من حيث وفياتهم، بدءًا بالسّبعة، ثم بالثَّلاثة المتمّمين للعشرة: ابن عامر (ت118هـ)، ابن كثير (ت120هـ)، عاصم (ت127هـ)، أبو عمرو (ت154هـ)، حمزة (ت156هـ)، نافع (ت169هـ)، الكسائي (ت189هـ)، والثّلاثة المتمون للعشرة: أبو جعفر (ت130هـ)، يعقوب (ت205هـ)، خلف (ت229هـ)، أمّا الأربع الشواذ فهم: الحسن البصري (ت110هـ)، ابن محيصين (ت123هـ)، الأعمش (ت148هـ)، اليزيدي (ت202هـ)[1]. هؤلاء هم القرّاء العشرة الذين عُرفت القراءاتُ بأسمائهم حتّى وقتنا هذا، ولا يخلو كتابٌ عن القراءات القرآنيّة من الحديثِ عنهم، وعن جهودهم وأعمالهم، ولكنْ ليس هذا المقامُ لبسطِ الحديثِ عنهم، وعن القراءات العشر، أو حتّى السّبع.

4- استشهادُ ابن هشام بالقراءاتِ القُرآنيَّةِ في مُغني اللبيب:

لقد كان النّحويُّ الجليل ابن هشامٍ الأنصاري صاحب مبدأ ومنهجيّةٍ جديدة في الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتابه مغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، كما رأينا في هذا الباب من هذا البحث، والذي زاد كتابه تألُّقًا وموضوعيَّةً أنّه لم يفرّق في تعامله مع الشّاهد القرآنيّ بين آيةٍ، وقراءةٍ؛ إذ إنّنا نتكلّمُ عن علّامةٍ جليلٍ، ذي علمٍ واسعٍ، وإدراكٍ لمعنى القراءة، وصفاتها، وأنّها تبقى قرآنًا، لكنّها وردت بألسنة قبائل أخرى!

وهنا نتعرّف إلى كيفيّة توظيف ابن هشام القراءات القرآنيّة في مُغنيه، كما تعرّفنا في المبحث السّابق إلى كيفيّة توظيفه الآيات القرآنيّة، وقد كانت على النّحو الآتي:

1- يستشهد بالقراءاتِ القُرآنيّةِ كثيرًا:

(1) يُنظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 99-115.

أكثرَ ابن هشام في مغني اللبيب من الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة، في مواضع مُتنوّعة، وبحسب ما رآه مناسبًا، ومن المواطن التي استشهد بها الآتية:

أ- قال في الْبَاب الأول، باب تَفْسِير الْمُفْرَدَات وَذكر أحكامها، في ذكرِ حرف الألف، أنَّ الْألف المفردة تَأتي عَليّ وَجْهَيْن: "الثَّانِي: أَن تكون للاستفهام وَحَقِيقَته طلب الْفَهم، نَحْو: (أَزِيد قَائِم؟)، وَقد أُجِيز الْوَجْهَانِ[1] فِي قِرَاءَة الحرميين ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[2] وَكَون الْهمزَة فِيهِ للنِّدَاء هُوَ قَول الْفرّاء (ت207هـ)، ويبعدُه أَنَّه لَيْسَ فِي التَّنْزِيل نِدَاء بِغَيْر (يَا)، ويُقرّبه سَلَامَته من دَعْوَى الْمجَاز؛ إِذْ لَا يكون الِاسْتِفْهَام مِنْهُ تَعَالَى على حَقِيقَته، وَمن دَعْوَى كَثْرَة الْحَذف، إِذْ التَّقْدِير عِنْد من جعلهَا للاستفهام: أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ خيرٌ أم هَذَا الْكَافِر؛ أَي: الْمُخَاطب بقوله تَعَالَى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً﴾[3] فَحُذِف شَيْئَانِ: معادل الْهمزَة، وَالْخَبَر"[4]. نلاحظُ أنّ ابن هشامٍ قد استشهدَ هنا بقراءة الحرميين، وهما: ابن كثيرٍ ونافع، حيثُ قرآها (أَمَن) بتخفيف الميم، وقد قرأها حفص بتشديدها (أمَّن)، وموضع الشّاهد فيها جواز كون الهمزة للنّداء بمعنى (يا مَن هو قانتٌ آناء الليل)، أو للاستفهام. وكعادته ابن هشام ذكر رأي الفرّاء، وازنًا إيّاه بميزانِ اللغةِ والنّحو.

ب- ذكر من أحكام الألف التي هي أصل أدوات الِاسْتِفْهَام: "جَوَاز حذفهَا سَوَاء تقدّمت على أمْ، أمْ لم تتقدّمها...، وَقَرَأَ ابْن مُحَيْصِن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تنذرْهُمْ﴾[5]"[6]. ففي قراءة ابن مُحيصن حُذِفت همزة الاستفهام، ولم تتقدّمها (أم).

---

(1) يقصد بالوجهين: النّداء، والاستفهام.

(2) سورة الزمر، آية: 9.

(3) سورة الزّمر، آية: 8.

(4) مغني اللبيب: 19، 20.

(5) سورة البقرة، آية: 6، سورة يس، آية: 10.

(6) مغني اللبيب: 22.

ح- قال في (إِنْ) الْمَكْسُورَة الْخَفِيفَة أنّها "تأتي مُخَفّفَةً من الثَّقِيلَة، فَتدخل على الجملتين، فَإِنْ دخلت على الاسمية جَازَ إعمالُها خلافًا للكوفيين، لنا قِرَاءَة الحرميين وَأبي بكر ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهم﴾[1]، وَيكثر إهمالها نَحْو قِرَاءَة حَفْص: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2]، وَكَذَا قَرَأَ ابْن كثير، إِلَّا أَنَّه شدّد نون هَذَانِ، وَمن ذَلِك ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3] فِي قِرَاءَة مَنْ خَفَّفَ (لما)"[4]. في هذا الموضع استشهد ابن هشام بأربعِ قراءاتٍ مُتتابعةٍ، كانت أولاها قراءة الحرميين -نافع وابن كثير-وأبي بكر، حيثُ دخلت (إِنْ) المكسورة الخفيفة على الجملة الاسميّة فعملت، أمَّا في قراءة حفص فقد أُهْمِلت، وبقيت الجملةُ الاسميّةُ على حالها مبتدأً وخبرًا، وهو الأكثر، وهذه قراءة ابن كثير إلّا أنّه شدّد نون (هذانِّ)، والقراءة الرّابعةُ لم ينسبها ابن هشام لصاحبها، وإنّما اكتفى بوصفها، وذلك بتخفيف ميم (لَمَا).

خ- ذكر في موضوع (روابط الْجُمْلَة بِمَا هِيَ خبر عَنهُ) أنّها عشرَةٌ، وأنَّ "أَحدهَا الضَّمِير، وَهُوَ الأَصْل، وَلِهَذَا يُرْبَطُ بِهِ مَذْكُورًا كزيدٍ ضَربتُه، ومحذوفًا مَرْفُوعًا، نَحْو: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[5] إِنْ قُدِّرَ (لَهمَا ساحران)، ومنصوبًا كَقِرَاءَة ابْن عَامر فِي سُورَة الْحَدِيد: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾[6]"[7]، فالتّقدير هنا (وعده) الضّمير المحذوف (الهاء) في محلِّ نصب مفعول به أوّل.

---

(1) سورة هود، آية: 111.

(2) سورة طه، آية: 63.

(3) سورة الطّارق، آية: 4.

(4) مغني اللبيب: 32.

(5) سورة طه، آية: 63.

(6) سورة النساء، آية: 95. سورة الحديد، آية: 10.

(7) مغني اللبيب: 753.

2- يستشهد بالقراءة الشّاذة، ويُعربُ بعض الكلمات الواردة فيها:

يقول في (غير): "وَلَا تتعرَّف (غير) بِالْإِضَافَة؛ لشدَّة إبهامها، وتستعمل (غير) المضافةُ لفظًا على وَجْهَيْن...، الثَّانِي: أَن تكون اسْتِثْنَاء، فتُعرَبُ بإعراب الِاسْم التَّالِي (إِلَّا) فِي ذَلِك الْكَلَام، فَتَقول: (جَاءَ الْقَوْم غيرَ زيدٍ) بِالنّصب، وَ (مَا جَاءَنِي أحدٌ غير زيدٍ) بِالنّصب وَالرَّفْع، وَقَالَ تَعَالَى: **﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤمنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾**[1] يُقْرَأ بِرَفْع (غير): إِمَّا على أَنه صفة لِـ (القاعدون)؛ لأَنهم جنس، وَإِمَّا على أَنَّه اسْتِثْنَاء، وأُبْدِل على حد **﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم﴾**[2] وَيُؤَيِّدهُ قِرَاءَةُ النَّصب، وَأَن حُسْنَ الْوَصْف فِي **﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾**[3]؛ إِنَّمَا كَانَ لِاجْتِمَاع أَمريْن: الجنسية، والوقوع بَين الضّدّين، وَالثَّانِي مَفْقُود هُنَا، وَلِهَذَا لم يُقْرَأ بالخفض صفةً لِلْمُؤْمِنين إِلَّا خَارج السَّبع؛ لِأَنَّهُ لَا وَجه لَهَا إِلَّا الْوَصْف، وَقُرِئَ **﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيرِه﴾**[4] بِالْجَرِّ صفة على اللَّفْظ، وبالرّفع على الْموضع، وَبِالنَّصبِ على الِاسْتِثْنَاء وَهِي شَاذَّة، وتحتمل قِرَاءَة الرّفْع الِاسْتِثْنَاء على أَنه إِبْدَال على الْمحل مثل **﴿لا إِلَهَ إِلا اللهُ﴾**[5]"[6]. استشهد ابن هشام هنا بالقراءة الشّاذّة لا ليقعِّدَ قاعدةً عليها، ولا ليستأنس بها، بل ليذكرها، فكما ذكر قراءتي الجرّ والرّفع، ذكر قراءة النّصب الشّاذّة؛ ليكون بذلك قد ذكرَ كلَّ الحالات والقراءات الواردة في الآية، وقد بيّن إعرابها كما وردت، دون إفراطٍ أو تفريط في ذلك.

---

(1) سورة النّساء، آية: 95.

(2) سورة البقرة، آية: 249.

(3) سورة الفاتحة، آية: 7.

(4) سورة الأعراف، آية: 59، 65، 73، 85. سورة هود، آية: 50، 61، 84، سورة المؤمنون، آية: 23، 32.

(5) سورة الصّافّات، آية: 35. سورة محمد، آية: 19.

(6) مغني اللبيب: 179، 180.

3- يستشهد بالقراءة دون أن ينسبها إلى صاحبها:

في عددٍ ليس قليلًا من المواضع التي استشهد بها ابن هشامٍ بالقراءات في المغني، كان يذكر القراءة دون أن ينسبها إلى قارئها، وكان يكتفي بقول: (قرئ، قراءة، قرأ بعضهم، قراءة جماعة) إلى غير ذلك، ومن هذه المواضع:

أ- أخبر في موضوع (روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه) أنَّ أحدها الضّمير، وقد ذكر في هذا الموضوع أنَّ "حقَّ (كل) الْمُتَّصِلَة بالضَّمير أَلَّا تُسْتَعْملَ إِلَّا توكيدًا، أَو مُبْتَدأً، نَحْو: ﴿**إِنَّ الأَمْرَ كُلّه للّهِ**﴾[1] قرئ بِالنّصب وَالرَّفْع، وَقِرَاءَة جمَاعَة ﴿**أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّة يَبْغُونَ**﴾[2] بِالرَّفْع"[3]. فهنا استشهد بثلاث قراءات، مُستكفيًا بقوله قرِئ بالنّصب والرّفع، وفي قراءة جماعة، وكأنَّ ما يعنيه هو القراءة نفسها، لا صاحبها.

ب- ذكر من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة "البناء، وذلك في ثلاثة أبواب، أحدهما: أن يكون المضاف مُبهمًا كغير ومثل ودون...، وَمِنْهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿**لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُم**﴾[4] فِيمَن فتح بَينا، قَالَه الْأَخْفَش (ت315هـ)، وَيُؤَيِّدهُ قِرَاءَة الرّفْع"[5]. ففتح (بينَا) قراءة، ويؤيّد كلام الأخفش قراءةٌ، وكلتاهما لم ينسبهما ابن هشام لأصحابهما.

ت- ذكر في الباب الخامس، من الأشياء التي تحتاج رابطًا، ألفاظ التّوكيد، الأوَل، مثل: (نفس، وكل، وكِلا) مضافة إلى الضّمائر، ومن ثمَّ ذكر "قول الْفرّاء (ت207هـ)، والزَّمخشريّ (ت538هـ) فِي قِرَاءَة بَعضهم: ﴿**إِنَّا كُلٌّ فِيهَا**﴾[6]: إنَّ (كُلًّا) توكيد، وَالصَّوَاب أَنَّهَا بدل، وإبدال الظَّاهِر من ضمير الْحَاضِر بدل كُلٍّ جَائِز إِذا كَانَ مُفِيدًا للإحاطة، نَحْو: (قُمْتُم

---

(1) سورة آل عمران، آية: 154.

(2) سورة المائدة، آية: 50.

(3) مغني اللبيب: 573.

(4) سورة الأنعام، آية: 94.

(5) مغني اللبيب: 593.

(6) سورة غافر، آية: 48.

ثلاثتُكُم)، وَبدل الْكل لَا يحْتَاج ضميرًا، وَيجوز لِـ (كل) أَن تلِي العوامل إِذا لم تتَّصلْ بالضّمير، نَحْو: جَاءَنِي كلُّ الْقَوْم، فَيجوز مجيئها بَدَلًا، بِخِلَاف (جَاءَنِي كلُّهم)، فَلَا يجوز إِلَّا فِي الضَّرُورَة، فَهَذَا أحسن مَا قيل فِي هَذِه الْقِرَاءَة، وخرجها ابْن مَالك على أَنَّ (كُلًّا) حَال، وَفِيه ضعفان: تنكير (كل) بقطعها عَن الْإِضَافَة لفظًا وَمعنى، وَهُوَ نَادِر، كَقَوْل بَعضهم: (مَرَرْتُ بهم كلًّا)؛ أَي: جَمِيعًا، وَتَقْدِيم الْحَال على عاملها الظرفيّ"[1]. نلاحظ أنَّ ابن هشامٍ قد استشهد بقراءة غير منسوبةٍ إلى قارئها، ومن ثمَّ شرع في إعرابها، وقد بسط القول في شرحها، ودعم شرحه بالأمثلة وبأقوال النُّحاة.

إنّ إهمال ابن هشام نسبة بعض القراءات القرآنيّة في كتابه إلى أصحابها لأمرٌ واضحٌ ملحوظٌ، يشيرُ إلى عدم اهتمامه بصاحب القراءة بقدر اهتمامه بالقراءة نفسها، فالقراءة ينبني عليها أحكامٌ، وقواعدُ، ونقاشات، أمَّا أصحاب القراءات فهم معروفون، موثوقٌ بهم، فلا فرق بين ابن كثيرٍ ونافعٍ وحفص، بل الفرق بين قراءةِ كلِّ واحدٍ منهم، وربّما هذا هو السّبب الذي لم يجعله يولي نسبة القراءة إلى أصحابها اهتمامًا؛ إذ لو كان الأمر على ذلك القدر من الأهمّيّة ما قصّر ابن هشامٍ في ذكرها، خاصّةً في كتابِه العملاق هذا.

4- يبيّن فسادَ قراءةٍ شاذَّةٍ في المعنى:

عند حديثه عن الحرف (مِن)، قال إنّها تأتي على خمسة عشر وجهًا، ومن ثمَّ ذكرَ تنبيهًا وهو أنَّ "الْقيَاس أَنَّهَا لَا تُزاد فِي ثَانِي مفعولي ظنَّ، وَلَا ثَالِث مفعولات أَعْلَمَ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الأَصْل خبر، وشذَّت قِرَاءَة بَعضهم **﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لنا أَن نُتَّخَذَ من دُونك مِنْ أَوْلِيَاء﴾**[2] بِبِنَاء نتَّخذ للْمَفْعُول، وَحملهَا ابْن مَالك على شذوذ زِيَادَة (مِنْ) فِي الْحَال، وَيظْهر لي فَسَاده فِي الْمَعْنى؛ لِأَنَّك إِذا قلت (مَا كَانَ لَك أَن تتَّخذ زيدًا فِي حَالَة كَونه خاذلًا لَك) فَأَنت مُثبِتٌ

(1) مغني اللبيب: 586.

(2) سورة الفرقان، آية: 18.

لخذلانه ناهٍ عَن اتِّخَاذه، وعَلى هَذَا فَيلْزم أَنَّ الْمَلَائِكَة أثبتوا لأَنْفُسِهِمْ الْولَايَة"[1]. هنا استشهد ابن هشام بالقراءة الشّاذّة، لكنّه بيّن فسادها في المعنى، حيثُ ضربَ مثالًا يجاري به معنى القراءة، وبيّن فساد معناها. وهو بذلك لا يبني عليها حُكْمًا، ولا يسوقُ عليها قاعدةً، ولا يعتمدُها دليلًا للقياس والتّقعيد، وإنّما يذكرها ليبيّن ما فيها من شذوذٍ، وفسادٍ في المعنى.

5– لا يحملُ القراءةَ المُتواترةَ على القراءةِ الشَّاذَّةِ أو النَّادرةِ:

في حديثه عن (ما) الاستفهامية عندما تُسبقُ بحرفِ جرٍّ، يقول: "وَيجب حذف ألف (مَا) الاستفهامية، إِذا جُرّت، وإبقاءُ الفتحة دَلِيلًا عَلَيْهَا...، وَأمَّا قِرَاءَة عِكْرِمَة وَعِيسَى ﴿**عَمَّا يَتَسَاءَلُون**﴾[2]، فنادرٌ، وَلَا يجوز حمل الْقِرَاءَة المتواترة على ذَلِك؛ لضَعْفه، فَلهَذَا ردَّ الْكسَائِيُّ (ت189هـ) قَول الْمُفَسّرين فِي ﴿**بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى**﴾[3] إِنَّهَا استفهامية وَإِنَّمَا هِيَ مَصْدَرِيَّة"[4]. إنَّ كلام ابن هشامٍ هنا لخيرُ دليلٍ على نفي استشهاده بالقراءة الشّاذّة أو النّادرة لأجلِ الاستشهاد على القاعدة النّحوية بغرض توكيدها، أو تقعيد القواعد بناءً عليها، فهو يذكرُ القراءة الشّاذّة أو النّادرة في المغني، ويشير إلى ندرتها، أو ضعفها، ويرفضُ القياس عليها، أو حمل القراءة المتواترة عليها.

6– أحيانًا يستدلُّ على صِحَّةِ رأيٍ بقراءةٍ قرآنيّةٍ:

ذكر في الباب الثّاني من الكتاب، (باب الجملة وأقسامها وأحكامها)، وتحت عنوان: حكم الجمل بعد المعارف وبعد النّكرات، أنّ مِن الجمل ما يحتملُ الإنشائيّة، والخبريّة، وأنَّ حُكْمَها يختلف باختلاف التّقدير، وجعل "مِنْهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿**أَوْ جَاؤوكُمْ حَصِرَتْ**

(1) مغني اللبيب: 355.
(2) سورة النّبأ، آية: 1.
(3) سورة يس، آية: 27.
(4) مغني اللبيب: 328، 329.

صُدُورُهُمْ﴾[1]، فَذهب الْجُمْهُور إِلَى أَنَّ (حصرت صُدُورهمْ) جملَةٌ خبريَّةٌ، ثمَّ اخْتلفُوا، فَقَالَ جمَاعَة مِنْهُم الْأَخْفَش: هِيَ حَال من فَاعل (جَاءَ) على إِضْمَار (قد)، وَيُؤَيّدهُ قِرَاءَة الْحسن **﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾**[2]"[3]. فقراءة الحسن بالاسم الجامد (حصرةً) الواقع حالًا، يدعمُ رأي الجمهور بأنَّ جملة (حصرت) الواردة في الآية جملةٌ خبريّةٌ، وأنَّها في محلِّ نصبِ حال. وبذلك تكون القراءةُ قد دعمت إعرابًا أو رأيًا ذهب إليه الجمهورُ في آيةٍ قرآنيّةٍ كريمةٍ.

7– يبيّن اختلاف آراء النُّحاة الواردة في قراءةٍ ما:

في حديثه عن لام التَّبيين، يقول: "وَأما قَوْله تَعَالَى: **﴿وَقَالَتْ هَيْت لَك﴾**[4] فِيمَن قَرَأَ بهاء مَفْتُوحَة وياء سَاكِنة وتاء مَفْتُوحَة أَو مَكْسُورَة أَو مَضْمُومَة، فهيت اسْم فعل، ثمَّ قيل مُسَمَّاهُ فعل مَاضٍ؛ أَي: تهيَّأتُ، فَاللَّام مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ كَمَا تتَعَلَّق بمسمَّاهُ لَو صُرّح بِهِ، وَقيل: مُسَمَّاهُ فعل أَمر بِمَعْنى أَقْبِلْ أَو تَعال؛ فَاللَّام للتَّبيين؛ أَي: إرادتي لَك، أَو أَقُول لَك، وَأَمَّا من قَرَأَ **﴿هِئْتُ﴾** مثل: جِئْت، فَهُوَ فعل بمعنى تهيَّأتُ، وَاللَّام مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَأَمَّا من قَرَأَ كَذَلِك، وَلَكِن جعل التَّاء ضميرَ الْمُخَاطب فَاللَّام للتَّبيين، مثلهَا مَعَ اسْم الْفِعْل، وَمعنى تهيئة تيَسّر انفرادها بِهِ، لَا أَنَّه قَصدهَا، بِدَلِيل **﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾**[5]، فَلَا وَجه لإنكار الْفَارِسِي (ت377هـ) هَذِه الْقِرَاءَة، مَعَ ثُبُوتهَا واتّجاهها، وَيحْتَمل أَنَّهَا أصل قِرَاءَة هِشَام **﴿هِيتَ﴾** بِكَسْر الْهَاء، وبالياء، وبفتح التَّاء، وَتَكون على إِبْدَال الْهمزَة"[6].

---

(1) سورة النّساء، آية: 90.

(2) سورة النّساء، آية: 90.

(3) مغني اللبيب: 494، 495.

(4) سورة يوسف، آية: 23.

(5) سورة يوسف، آية: 23.

(6) مغني اللبيب: 248.

وخلاصة الكلام أنَّ نوع اللام في (لك) يتحدَّد بحسبِ القراءةِ، ومعناها، فإذا عُدَّت قراءة (هَيْتَ)، (هَيْتِ)، (هَيْتُ) اسم فعلٍ، أو فعلَ أمر، كانت اللامُ مُتعلِّقةً به، وكذلك في وقراءة (هِئتُ)، أمَّا إنْ عُدَّت قراءة (هَيْتَ)، (هَيْتِ)، (هَيْتُ) فعلًا ماضيًا فاللام للتّبيين، ومثلها (هئتِ). وبهذا يكون ابن هشامٍ قد ذكر الآراء الواردة في نوع اللام بحسب كلّ قراءة ومعناها.

8- يذكر الأوجه الإعرابية في القراءة:

قال في الجملة المعترضة، وهي واحدةٌ من الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب، أنّها تقع بين القسم وجوابه، ومثّل لها بقَوله تَعَالَى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ۝ لأَمْلأَنَّ﴾[1]، ثمَّ قال شارحًا: "الأَصْل أقسم بِالْحَقِّ لأملأنَّ، وَأَقُول الْحَقَّ، فانتصبَ الْحَقُّ الأَوَّلُ -بعد إِسْقَاط الْخَافِض- بأقسم محذوفًا، وَالْحَقُّ الثَّانِي بأقول، وَاعْترض بجملة (أَقُول الْحَقَّ)، وَقدّم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما، بِتَقْدِير (فَالْحَقُّ قسمي)، وَ (الْحَقُّ أقولُهُ)، وبجرّهما على تَقْدِيرِ وَاو الْقسم فِي الأول، وَالثَّانِي توكيدًا، كَقَوْلِك: (وَالله وَالله لَأَفْعَلَنَّ)، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت538هـ): جرّ الثَّانِي على أَنَّ الْمَعْنى وَأَقُول وَالْحق؛ أَي: هَذَا اللَّفْظ، فأعمل القَوْل فِي لفظ وَاو الْقسم مَعَ مجرورها على سَبِيل الْحِكَايَة، قَالَ: وَهُوَ وَجهٌ حسنٌ دَقِيقٌ جَائِزٌ فِي الرّفْع وَالنّصب. وقرئ بِرَفْع الأَوَّلِ وَنصبِ الثَّانِي، قيل: أَي فَالْحَقُّ قسمي، أَو فَالْحَقُّ منّي، أَو فَالْحَقُّ أَنا، وَالْأول أولى"[2].

نلاحظُ أنَّ ابن هشام ذكر القراءات الواردة في الآية، وهما رفع وجرّ كلمتي الحقّ معًا، والقراءة الثّالثة برفع الحقّ الأولى، ونصب الثّانية، وقد وجّه الإعراب في كلِّ قراءةٍ، ذاكرًا ما تحتمله من أوجه إعرابيّة، ومستشهدًا بما ورد من أقوال النُّحاة في هذه المسألة.

---

(1) سورة ص، آية: 84، 85.

(2) مغني اللبيب: 449، 450.

9- يستشهد بقراءةٍ لِيدلِّلَ على صِحَّةِ رأيٍ في قراءةٍ أخرى، ويذكرُ الأوجه التي تحتملها القراءة:

في كلامه عن وقوع العطف على التّوهُّم في المجزوم، يقول: "قَالَ بِهِ الْفَارِسِي (ت377هـ) فِي قِرَاءَة قنبل ﴿إِنَّه مَنْ يَتَّقى وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾[1] بِإِثْبَات الْيَاء فِي (يَتَّقِي)، وَجزم (يَصْبِرْ)، فَزعم أَنَّ (مَنْ) مَوْصُولَة، فَلهَذَا ثبَتتْ يَاء (يَتَّقِي)، وَأَنَّهَا ضُمِّنَت معنى الشَّرْط، وَلذَلِك دخلت الْفَاء فِي الْخَبَر، وَإِنَّمَا جزم (يصبر) على توهُّمْ معنى (مَنْ)، وَقيل: بل وصل (يصبر) بنية الْوَقْف، كَقِرَاءَة نَافِع ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِيْ﴾[2] بِسُكُون يَاء (محياي) وصلًا، وَقيل: بل سكن؛ لتوالي الحركات فِي كَلِمَتَيْنِ، كَمَا فِي ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[3]، و﴿يُشْعِرْكم﴾[4]، وَقيل: (من) شَرْطِيَّة، وَهَذِه الْيَاء إشباع، وَلَام الْفِعْل حذفت للجازم، أَو هَذِه الْيَاء لَام الْفِعْل وَاكْتفى بِحَذْف الْحَرَكَة الْمقدرَة"[5]. فقد استدلَّ على قراءة قُنبل بثبوت ياء (يتّقي) بقراءة نافع بتسكين ياء (محيايْ)، ومن ثمَّ استدلَّ على تخريجٍ آخر لإثبات ياء (يتّقي) مُسكّنَةً في قراءة قنبل، بقراءة تسكين لام المضارع المرفوع؛ لتوالي الحركات، وغير هذه الآراء المستدلّ عليها بقراءاتٍ أخرى، فإنّه قد ذكر أقوالًا غيرها لتخريج الشّاهد في قراءة قنبل، وهذا ما عهد عليه ابن هشام في مغني اللبيب، حيث رأيناه يستقصي الآراء، ويذكرها، ويناقشها، ويردُّ عليها، ويرجّحُ الأصوب منها، ويدعمها بالأدلّةِ والشّواهد.

---

(1) سورة يوسف، آية: 90.

(2) سورة الأنعام، آية: 162.

(3) سورة البقرة، آية: 268.

(4) سورة الأنعام، آية: 109.

(5) مغني اللبيب: 550.

نتائج الباب الثّاني:

بعد التّعرّف إلى شخصيّةِ ابن هشامٍ، وإلى كتابه الفذ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وبعد دراسة الشّاهد القرآنيّ فيه، فإنّه تمّ التّوصّل إلى النّتائج الآتية:

1- يُعدُّ العلّامةُ ابن هشامٍ الأنصاريّ مجددًا في وقته وزمانه، وذلك بكثرةِ استشهاده بالقرآنِ الكريمِ في كتابه مغني اللبيب، حيثُ استشهد بما يقارب ألفي شاهدٍ قرآنيٍّ في المغني.

2- قدَّمَ ابن هشام الشّاهد القرآنيّ على غيره من الشّواهد كالحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب شعرِهِ ونثره.

3- دار توظيف ابن هشامٍ للشّاهد القرآنيّ في مغني اللبيب حول ثلاثة محاور، وهي: المحور الأوّل: الاستشهاد على صحّة القاعدة النحويّة وتأكيدها، المحور الثّاني: الاستشهاد بآياتٍ فيها خلافٌ بين النُّحاة، والحديث عمّا دار حولها من نقاش، المحور الثّالث: آيات استشهد بها لوضع القاعدة النّحويّة، وقد كان للمحور الأول نصيب الأسد في الظّهور والسّيطرة على شواهد الكتاب القرآنيّة، تلاه المحور الثّاني آخذًا نصيبًا لا بأس به من شواهد الكتاب، أمَّا المحور الأخير فكان خافت الظّهور، إلّا أنّه ظهر في الكتاب، وهذا بحدِّ ذاته أمرٌ عظيمٌ لا يُستهانُ به.

خَاتِمَة

خاتمة

بعد دراسة موضوع "أثر الشّاهد القرآنيّ في التّقعيد النّحويّ في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للعلّامة ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)" دراسة وصفيّة تحليليّةً، فإنَّه تمَّ التوصُّل النّتائج الآتية:

1- يمثّل القرآنُ الكريمُ أعلى درجاتِ الفصاحة والكمال من حيث صحة الاستشهاد والاحتجاج به، وبقراءاته الصّحيحة السَّند، ثم ما صحّ أنَّه كلام رسول الله ﷺ، ثمَّ كلام العرب: شعره ونثره، ضمن شروط وضعوها مُتّفقين عليها، وقد جعلوا منتصف المائة الثَّانية للهجرة حدًّا للذين يصحُّ الاستشهاد بشعرهم من الحضريّين، فإبراهيم بن هرمة (ت150هـ) آخرُ من يصحّ الاستشهاد بشعرهم، وبشّار بن برد (ت168هـ) أوّل الشّعراء المحْدَثين الذين لا يُحتجّ بشعرهم على متن اللغة وقواعدها، وعلى هذا فإنّ شعرَ المتأخِّرين من فحول الشّعراء يؤخَذُ للاستئناس والتمثيل لا للاستشهاد والاحتجاج، أمّا في البادية فقد امتدّ الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين فيها حتّى منتصف المائة الرابعة للهجرة.

2- إنَّ دارس كتاب مغني اللبيب عن كُتبِ الأعاريب، للعلّامة ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ) ليشعر أنَّه يجوب في حديقةٍ مُثمرةٍ غنّاءَ، فيها من كُلِّ ما لذّ وطاب، ففيه من الشّرح البسيط السّهل، وفيه من المعلومات الدّقيقة التي تحتاجُ تركيزًا خلال الدّراسة، وفيه من الصّعب الذي لا يستطيعه إلّا نحويٌّ مُتمرّسٌ، كالنَّخلةِ لا يستطيع قطافَ ثمارها مَن مازال مُبتدئًا، وفي المغني من الأزهار التي يقف عليها النّحل فيعطينا عسلًا، وفيه من لسعاتِ النّحل نفسه، لدغاته مُوجِعة، إلّا أنّها غير ضارّةٍ ولا سامّةٍ، بل تعطي الدّارس قوّةً وإصرارًا؛ ليعود إليها ويدرسها مرارًا حتى يتمكّن منها.

3- يُعدُّ العلّامةُ ابن هشامٍ الأنصاريّ مجددًا في وقته وزمانه، وذلك بكثرةِ استشهاده بالقرآنِ الكريمِ في كتابه مغني اللبيب، حيثُ استشهد بما يقارب ألفي شاهدٍ قرآنيٍّ في المغني، مُقدِّمًا الشّاهد القرآنيّ على غيره من الشّواهد كالحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب شعرِه ونثره.

4- دار توظيف ابن هشامٍ للشّاهد القرآنيّ في مغني اللبيب حول ثلاثة محاور، وهي: المحور الأوّل: الاستشهاد على صحّة القاعدة النحويّة وتأكيدها، المحور الثّاني: الاستشهاد بآياتٍ فيها خلافٌ بين النُّحاة، والحديث عمّا دار حولها من نقاش، المحور الثّالث: آيات استشهد بها لوضع القاعدة النّحويّة، وقد كان للمحور الأول نصيب الأسد في الظّهور والسّيطرة على شواهد الكتاب القرآنيّة، تلاه المحور الثّاني آخذًا نصيبًا لا بأس به من شواهد الكتاب، أمَّا المحور الأخير فكان خافت الظّهور، إلّا أنّه ظهر في الكتاب، وهذا بحدِّ ذاته أمرٌ عظيمٌ لا يُستهانُ به.

5- رفض ابن هشام تخريجَ القرآن الكريمِ على الشّاذِّ.

6- قدَّم ابن هشام الشّاهدَ الشّعريّ على الشّاهدِ القرآنيّ في ثلاثة مواضعَ في الكتاب، وهي مواضع قليلةٌ جدًا مقارنةً باستشهاده بألفي شاهدٍ قرآنيٍّ تقريبًا.

7- استشهد ابن هشامٍ بالقراءات، وبيّن نوعها، وإن كانت ضعيفةً أو شاذّةً ذكر ذلك، آخذًا إيّاها على صعيد الاستئناس والشرح، لا الاكتفاء بها والتّقعيد عليها.

8- استشهد ابن هشام كثيرًا بالقراءات القرآنيّة دون نسبتها إلى أصحابها، وذلك في إشارةٍ إلى عدم اهتمامه بالقارئ، بل كان اهتمامه بالقراءة وبنوعها إن كانت متواترةً فيحمل عليها، أو شاذّة أو ضعيفة فلا يبني عليها حكمًا، بل يذكرها ليبيّن ما ورد فيها.

د.هديل حسن المشهراوي

1 ديسمبر 2020م

التّوصيات:

لا بدَّ أن أقف في هذا المقام وقفةَ احترامٍ وإجلالٍ للعالِم الجليل ابن هشام الأنصاري، داعيةً له بالرّحمةِ والمغفرةِ، مُعتزّةً أنّي أحدُ دارسي موضوعٍ في كتابه "مغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريب"، ومن هنا أنقل رسالةً إلى دارسي اللغة العربيةِ: أصواتها، وصرفها، ونحوها، أن يتّجهوا إلى دراسة هذا الكتاب الضّخم، الذي ما زال خصبًا، يفتح دفّتيه أمام كلِّ مُتعلِّمٍ ودارسٍ وباحثٍ، فما زال فيه الكثير من الموضوعات البكر، وما زال فيه الكثير من العناوين المحتملة للدّراسة، المحتاجة إلى الشّرح والتّيسير والتّفصيل.

وأشيرُ إلى أنّ ابن هشام نموذجٌ مغربيٌّ فذٌّ، وأنَّ كتابه المغني كتابُ تراثٍ في النَّحو العربيّ لا يُقدَّرُ بوزنِه ذهبًا، أفلا يمكن أن يكون أساسًا لمشروع المذهب النّحويّ والمدرسة الأصيلة العلميَّة النَّحويّة في البرنامج التّربويّ المغاربيّ وهو جزء أساسٌ لحضارتها؟!

كما أنَّه لا بدَّ من استغلال هذا الكتاب ليكون كتابًا تُستنبط منه القواعد للمؤسّسة التّربويّة الوطنيّة للأجيال، خاصّةً وأنّه كتابٌ تعليميٌّ.

وأخيرًا أسأل المولى ﷻ أن يُيسّر لي ولكلّ طلبةِ العلم، وأن ينفع بي وببحثي هذا.

والله ولي التّوفيق

الملاحِق

الملاحِق

يشمل هذا القسم من هذا البحث ملاحق الشّواهد القرآنيّة الواردةِ في كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشامٍ الأنصاريّ، وهي الشّواهد: آيات، وقراءات، التي لم يتمّ ذكرها في متن هذا البحث.

وقد عمدتُ إلى وضع هذه الملاحق؛ إنصافًا للمغني أمام المطّلعين على هذا البحث، حيث قاربت شواهدُ مغني اللبيب القرآنيّة ألفي شاهدٍ، وكان من المستحيل الاستشهاد بها كاملةً في هذا البحث، وفي الوقت نفسه لا بدَّ من الإشارة إليها.

فارتأيت أن أمسك العصى من وسطها، دون إفراطٍ بذكر الشّواهد القرآنيّة –غير شواهد متن هذا البحث– في جداول، فيطول المقال، وربما احتاجت أكثر من مئة صفحةٍ، ودون تفريطٍ بعدم ذكرها، أو الإشارة إليها. لذلك رأيتُ أن أذكر أرقام الشّواهد القرآنيّة الواردة في مغني اللبيب، أمام اسم كلّ سورة بالتّرتيب. وبذلك يتسنّى لقارئ هذا البحث أن يطَّلعَ على مواضع شواهد المغني القرآنيّة، بشكلٍ واضحٍ مُيسَّرٍ.

وأمَّا عن منهجية هذه الملاحق، فهي عبارةٌ عن ثلاثة ملاحق، الأوّل منها شمل باقي شواهد المحور الأوّل، وهي الآيات التي استشهد بها ابن هشام للاستدلال على القاعدة النّحوية، وتأكيدها، أمّا الثّاني، فشمل آيات الخلاف النّحويّ، والآيات التي دار حولها نقاش، والمحور الثّالث والأخير اشتمل على القراءات القرآنية التي استشهد بها ابن هشام ولم يتّسع لها متنُ هذا البحث.

ملحق رقم (1)

آيات استشهد بها ابن هشام؛ للاستدلال على القاعدة النّحوية، تأكيدها

السُّورة	رَقَمُ الآيَةِ
البقرة	2، 4، 5، 6، 10، 13، 18، 19، 20، 21، 22، 24، 25، 28، 29، 30، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 40، 41، 42، 48، 50، 54، 60، 61، 63، 65، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 80، 83، 84، 85، 87، 88، 91، 95، 96، 102، 103، 105، 106، 110، 114، 117، 116، 123، 124، 127، 128، 130، 133، 135، 137، 140، 142، 143، 144، 149، 150، 151، 157، 158، 163، 167، 171، 177، 178، 179، 180، 183، 184، 185، 187، 195، 196، 197، 198، 200، 201، 203، 208، 211، 214، 215، 216، 217، 220، 221، 222، 227، 228، 231، 235، 237، 240، 246، 249، 251، 253، 254، 255، 258، 259، 260، 263، 265، 271، 272، 273، 280، 281، 282، 285، 286.
آل عمران	3، 6، 7، 8، 9، 10، 13، 18، 21، 28، 30، 31، 36، 44، 47، 52، 59، 66، 73، 75، 76، 81، 84، 91، 92، 96، 97، 99، 101، 103، 113، 115، 116، 118، 119، 120، 121، 123، 130، 135، 140، 142، 146، 152، 153، 154، 158، 159، 165، 175، 179، 185، 187، 188، 196.

النِّساء	3، 9، 11، 12، 20، 21، 23، 28، 38، 41، 43، 44، 46، 47، 56، 59، 65، 66، 73، 75، 77، 78، 79، 83، 87، 90، 91، 92، 95، 112، 117، 123، 124، 135، 137، 139، 148، 150، 152، 157، 159، 160، 162، 165، 168، 171، 174، 176.
المائدة	1، 2، 3، 5، 6، 7، 9، 13، 20، 23، 27، 31، 41، 45، 54، 56، 61، 64، 67، 68، 69، 71، 73، 84، 95، 97، 100، 105، 107، 109، 112، 114، 115، 116، 117، 118، 177.
الأنعام	1، 2، 3، 12، 13، 17، 25، 27، 28، 33، 35، 34، 38، 40، 43، 47، 59، 65، 68، 81، 84، 90، 94، 95، 96، 99، 100، 101، 111، 112، 113، 114، 121، 124، 134، 138، 143، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 157، 158، 160.
الأعراف	4، 11، 12، 13، 16، 17، 19، 23، 24، 26، 27، 31، 36، 38، 42، 43، 44، 56، 59، 73، 74، 81، 86، 88، 100، 101، 102، 105، 108، 109، 110، 113، 132، 138، 142، 150، 151، 154، 155، 158، 164، 176، 177، 184، 186، 187، 193، 195، 200.
الأنفال	5، 7، 16، 17، 19، 30، 23، 25، 38، 41، 43، 50، 54، 58، 62، 65، 73.

التَّوْبَة	4، 5، 6، 7، 8، 13، 24، 30، 33، 36، 38، 39، 40، 52، 61، 69، 71، 77، 92، 103، 106، 107، 108، 112، 114، 118، 123، 124، 128، 129.
يونس	2، 10، 12، 15، 22، 31، 37، 53، 62، 65، 77، 74، 99.
هود	3، 7، 8، 28، 31، 38، 41، 45، 47، 48، 53، 57، 60، 61، 66، 69، 71، 72، 74، 76، 88، 107، 111.
يوسف	2، 7، 8، 13، 14، 17، 18، 20، 25، 27، 29، 31، 32، 33، 43، 45، 64، 65، 77، 78، 83، 85، 86، 91، 92، 100، 102، 105، 109.
الرّعد	2، 6، 16، 23، 24، 30، 31، 33، 35، 38، 41، 42، 43.
إبراهيم	9، 10، 21، 25، 31، 39، 42، 44، 52.
الحجر	2، 4، 6، 7، 24، 28، 30، 42، 51، 52، 94، 98.
النّحل	5، 21، 30، 32، 35، 40، 43، 51، 57، 72، 77، 91، 92، 95، 96، 98، 101، 116، 124، 126.
الإسراء	1، 7، 13، 21، 23، 32، 36، 40، 52، 53، 61، 63، 65، 67، 73، 74، 78، 79، 84، 88، 93، 96، 99، 100، 109، 110.
الكهف	1، 5، 12، 16، 18، 19، 22، 25، 28، 29، 31، 33، 37، 38، 39، 47، 50، 63، 65، 77، 82، 83، 86، 96، 103، 109.
مريم	4، 5، 16، 17، 23، 25، 26، 30، 31، 33، 35، 38، 43، 46، 61، 68، 71، 75، 78، 80، 81، 87، 93، 94، 95.

طه	7، 10، 17، 42، 44، 49، 58، 59، 65، 71، 77، 89، 91، 92، 107، 116، 117، 131.
الأنبياء	3، 5، 19، 22، 26، 30، 33، 47، 50، 57، 62، 72، 73، 77، 78، 87، 92، 97، 104، 108.
الحج	5، 6، 9، 11، 15، 18، 22، 23، 25، 27، 30، 40، 46، 62، 63، 72.
المؤمنون	14، 20، 22، 27، 33، 35، 37، 40، 52، 55، 62، 63، 70، 91، 99، 113.
النّور	1، 3، 6، 9، 10، 13، 14، 16، 20، 21، 22، 35، 40، 41، 43، 44، 45، 53، 54، 63.
الفرقان	2، 5، 10، 20، 22، 25، 31، 32، 36، 39، 41، 45، 59، 60، 68، 69.
الشّعراء	4، 5، 14، 22، 33، 41، 46، 50، 61، 102، 111، 132، 133، 134، 165، 186، 201، 202، 227.
النّمل	10، 12، 18، 19، 21، 25، 28، 30، 33، 34، 35، 39، 40، 42، 46، 47، 51، 55، 65، 83، 87، 90.
القصص	5، 6، 7، 8، 15، 17، 23، 25، 28، 30، 31، 32، 73، 76، 79، 82، 84.
العنكبوت	2، 5، 9، 12، 15، 19، 20، 27، 33، 40، 46، 56، 58، 60، 65، 69.
الرّوم	1، 4، 19، 23، 24، 25، 26، 36، 46، 48، 58.
لقمان	13، 14، 18، 27، 30، 32.

السّجدة	12، 13، 14.
الأحزاب	7، 13، 15، 19، 20، 23، 25، 33، 37، 40، 50، 51، 52، 61.
سبأ	6، 7، 14، 31، 37، 46، 48، 51، 54.
فاطر	2، 3، 4، 8، 9، 13، 14، 21، 22، 33، 36، 37، 41.
يس	2، 3، 9، 10، 19، 20، 26، 28، 29، 32، 35، 37، 39، 40، 41، 45، 52، 76، 78.
الصّافّات	2، 7، 8، 24، 31، 35، 38، 47، 55، 86، 95، 103، 102، 105، 130، 137، 149، 165، 168.
ص	1، 2، 4، 6، 8، 14، 33، 35، 44، 47، 49، 57، 73، 75.
الزُّمر	5، 8، 9، 19، 22، 27، 24، 60، 64، 71، 73.
غافر	5، 10، 11، 15، 18، 36، 68، 80، 81، 82.
فُصّلت	17، 20، 29، 36، 40، 41، 43، 44، 46، 49.
الشّورى	3، 9، 11، 17، 23، 25، 34، 37، 39، 43، 51.
الزُّخرف	13، 18، 39، 48، 51، 52، 60، 66، 76، 71، 77، 80، 84، 135.
الدُّخان	18.
الجاثية	15، 32.
الأحقاف	10، 11، 15، 16، 20، 24، 26، 28، 31، 33، 35.
مُحمَّد	10، 14، 15، 19، 21، 31، 35، 36، 38.
الفتح	10، 25، 27.

الحجرات	5، 9، 14، 17.
ق	1، 2، 4، 9، 22، 23، 31، 42، 73.
الذّاريات	12، 20، 23، 24، 25، 26، 29، 35، 37، 38، 52.
الطُّور	23، 44.
النّجم	1، 3، 8، 9، 43، 51.
القمر	3، 5، 7، 27، 34، 49، 52.
الرّحمن	1، 2، 3، 4، 5، 31، 39، 60.
الواقعة	17، 18، 27، 28، 43، 52، 62، 65، 70، 75، 76، 70، 77، 83، 85، 86، 88، 89.
الحديد	10، 12، 16، 20، 23، 26، 29.
المُجادلة	1، 2، 3، 4، 9، 12، 17.
النّجم	1، 3، 8، 9، 43، 51.
الحشر	7، 9، 12، 13.
المُمتحنة	1، 12.
الصّف	2، 9، 10، 14.
الجمعة	5، 11.
المنافقون	4، 5، 6، 7، 10.
التّغابن	7، 16.
المُمتحنة	1، 12.
الطّلاق	1، 6، 7.
التّحريم	3، 5، 12.

المُلك	2، 3، 5، 8، 20.
القلم	2، 4، 9، 37، 38، 39، 51.
الحاقّة	1، 2، 7، 16، 19، 32، 77.
المعارج	11، 16، 40.
نوح	4، 7، 17، 25، 28، 35.
الجن	4، 7، 11، 18، 24، 28.
المُزّمّل	14، 15، 16، 18، 20.
المُدّثّر	6، 9، 10، 30، 31، 32، 36، 38.
القيامة	1، 3، 19، 31، 40.
الإنسان	1، 3، 6، 18، 20، 24.
المُرْسلات	15، 35، 50.
النّبأ	1، 40، 82.
النّازعات	1، 6، 14، 26، 27، 40، 41، 43.
عبس	3.
التّكوير	15، 16، 17، 18، 26.
الانفطار	8.
المُطفّفين	1، 2، 3، 6، 15، 17، 18، 28، 30، 107.
الانشقاق	1، 19.
البروج	4، 16.
الطّارق	4، 8، 9.
الأعلى	14.

الغاشية	2، 8، 22، 23، 24.
الفجر	1، 2، 4، 6، 22، 24.
البلد	1، 4.
الشّمس	1، 2، 8، 9.
الّليل	1، 2، 5، 14، 19.
الضُّحى	3، 5، 9.
الشّرح	1.
التّين	1، 8.
العَلَق	6، 7، 15.
القَدر	5، 9.
الزّلزلة	5.
العاديات	8، 11.
القارعة	10، 11.
التّكاثر	1، 5.
العَصر	2.
الهُمَزَة	1، 2، 4، 5، 6.
الفيل	1.
الماعون	2.
الكوثر	3.
النّصر	3.
المسد	1، 4.

الإخلاص	1.

ملحق رقم (2)

آيات الخلاف النّحويّ، والآيات التي دار حولها نقاش

السُّورة	رَقَمُ الآيَةِ
البقرة	2، 6، 8، 10، 11، 35، 62، 71، 74، 85، 88، 89، 91، 93، 96، 102، 103، 106، 118، 140، 144، 148، 149، 173، 196، 198، 220، 224، 234، 246، 248، 253، 259، 278، 283، 336.
آل عمران	18، 19، 26، 30، 31، 41، 44، 49، 63، 64، 79، 80، 99، 139، 143، 152، 172، 175، 179، 186.
النِّساء	3، 9، 18، 26، 33، 38، 58، 79، 90، 91، 127، 128، 153.
المائدة	2، 6، 23، 45، 48، 57، 71، 72، 73، 112، 117، 147.
الأنعام	6، 8، 71، 80، 94، 102، 109، 119، 120، 151.
الأعراف	9، 16، 85، 89، 95، 97، 121، 122، 138، 166، 170، 172.
الأنفال	1، 23.
التوبة	5، 6، 13، 38، 62، 71، 92، 108، 109.
يونس	3، 29، 61، 71، 88، 96، 98، 151.
هود	34، 78، 81، 86، 111، 116.

يوسف	17، 23، 31، 35، 51، 80، 109.
الرّعد	33، 43.
إبراهيم	12، 46.
الحجر	2، 4، 94، 98.
النّحل	44، 53، 62، 68، 88، 115.
الإسراء	21، 36، 52، 59، 62، 96، 100.
الكهف	12، 23.
مريم	66، 74.
طه	21، 58، 63، 69، 72، 128.
الأنبياء	3، 95.
الحج	46، 63.
النّور	10، 14، 17، 20، 21، 40، 46، 64.
الفرقان	45، 59.
الشّعراء	47، 48، 82، 111، 208.
النّمل	8، 34، 45، 51، 60.
القصص	62، 74، 77.
العنكبوت	10، 33، 44، 66.
الرّوم	8، 51، 54.
لقمان	32.
السّجدة	1، 2، 8.
الأحزاب	37، 40.

سبأ	.44
فاطر	.13 ،8
يس	.66 ،32 ،27 ،10 ،6
الصّافّات	.58 ،7
ص	.33 ،32 ،3
الزُّمر	.86 ،71 ،66 ،64 ،63 ،61 ،46 ،7 ،6
غافر	.82 ،64 ،62 ،16
فُصّلت	.46 ،44
الشّورى	.45 ،43 ،11
الزُّخرف	.87 ،84 ،9 ،5
الأحقاف	.11
الفتح	.29 ،28
الحجرات	.12
الرّحمن	.60
الواقعة	.22 ،1
الحديد	.27 ،8
الصّف	.13
الجمعة	.5
المنافقون	.10
الطّلاق	.4
القلم	.6

الحاقّة	.82
المُدّثّر	.8
القيامة	.1، 3
الانفطار	.8
المُطفّفين	.3
الانشقاق	.1
البروج	.13
الأعلى	.1، 9
الفجر	.24
البلد	.11
الّليل	.11، 14
الضُّحى	.1، 2، 5
العَلَق	.1
العَصر	.3
الهُمَزَة	.1، 2
قريش	.1
الكوثر	.3
المسد	.2
النّاس	.2، 3

ملحق رقم (3)

مُلْحَقُ القِراءَاتِ

السُّورة	رَقَمُ الآيَةِ
البقرة	17، 21، 26، 70، 148، 164، 177، 214، 219، 233، 249، 282، 283.
آل عمران	73، 81، 92، 160، 169، 178، 188.
النِّساء	53، 78، 100.
المائدة	2، 47، 50، 118، 119.
الأنعام	96، 137، 154، 158.
الأعراف	105، 123، 182، 186.
الأنفال	25، 67.
التوبة	14.
يونس	58، 81.
هود	72، 89.
يوسف	10، 14، 23، 31، 51، 95.
إبراهيم	46.
النّحل	56.
الإسراء	76.
مريم	5، 26، 69، 82.
الأنبياء	2، 18، 88.
النّور	9، 36، 37، 81.

الفرقان	20، 25.
الشّعراء	197.
القصص	34.
العنكبوت	24، 29.
الرّوم	4، 17.
لقمان	27.
السّجدة	24.
الأحزاب	56.
فاطر	32، 36.
ص	3، 64.
الزُّمر	64.
غافر	35، 36، 37، 48.
الشّورى	3، 30.
الزُّخرف	5، 35، 49.
الجاثية	25، 28.
مُحَمَّد	7.
الفتح	16.
ق	5.
القمر	10.
الرّحمن	31.
الواقعة	22، 47، 48.

المُجادلة	.2
المنافقون	10
المُلك	.20 ،15
القلم	.44 ،9
الإنسان	.31 ،4
المُرْسلات	.36
الانفطار	.19
الشّرح	.1
الإخلاص	.1
الفلق	.2

الفَهَارِس

فَهْرَسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ

الآيَة	رَقَمُهَا	الصَّفْحَة
الفَاتِحَة		
﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾	7	195
البَقَرَة		
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدَىً﴾	2	176
﴿وَلَنْ تَفْعلُوا﴾	24	164
﴿فَأَمّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾	26	139
﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾	26	176
﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلا عَلَى الخَاشِعِينَ﴾	45	139
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئا وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾	48	150
﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾	71	173
﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	71	185، 186
﴿فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَة﴾.	74	178
﴿ألم تعلم أَن الله على كل شَيْء قدير﴾	106	161

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ﴾	127	6
﴿إِنَّك أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	127	162
﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيه وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدّينَ﴾	132	150
﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾	137	146
﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾	143	109
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	184	140
﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِيْ وَلْيُؤمِنُوا بِي﴾	186	163
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُ .م وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾	234	149
﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوَى﴾	237	140
﴿قَالَ هَل عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا﴾	246	164
﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾	259	73
آل عمران		
﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾	20	142
﴿إِنَّك أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	35	162
﴿آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾	97	142
﴿مقَام إِبْرَاهِيم﴾	97	142
﴿وَكَيفَ تَكْفُرُونَ﴾	101	137

﴿فَأَمّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾	106	157
﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾	124	143
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	185	138
النِّساء		
﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾	11	150
﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورهنَّ﴾	24	179
﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	25	140
﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم﴾	66	152
﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَ ـنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾	72	173
﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَك عَن الَّذِى أَوْحَينَا إِلَيْك﴾	73	185
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾	82	190
﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئتَيْنِ﴾	88	137
﴿لا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ من الْمُؤمنِينَ غَيْرِ أُولِى الضَّرَرِ﴾	95	152
﴿وَلا جنَاح عَلَيْكُم إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُم مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾	102	164

المائدة		
﴿يَقُولُونَ نخشى أَن تصيبنا دَايِرَة﴾	52	140
الأنعام		
﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ﴾	6	144
﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾	12	167
﴿إِنِّي أَخَاف إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْم عَظِيم﴾	15	164
﴿الَّذينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾	12، 20	180
﴿هَل يهْلك إِلا الْقَوْم الظَّالِمُونَ﴾	47	169
﴿فَأَى الْفَرِيقَيْنِ﴾	81	137
﴿وَمَا نرى مَعكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء﴾	94	177
﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُم﴾	94	196
﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُون﴾	95	137
﴿وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ﴾	132	177
الأعراف		
﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُم شُعَيْبًا﴾	85	175
﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	102	109
﴿أَوَلَمْ ينْظُرُوا﴾	185	137
﴿أُوذِيْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا﴾	129	140

﴿أَنِ اضْرِب بعصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾	160	148
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	172	158
﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	204	69
الأنفال		
﴿لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ﴾	68	153
التَّوْبَة		
﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	3	35
﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُم﴾	7	179
﴿شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾	17	55
﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	24	33
﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾	32	139
﴿إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾	40	159
﴿فَلْيَضْحَكُوا قَ ـلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾	82	173
﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	108	110
يونس		

﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾	15	164
﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾	21	145
﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنْ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	27	155
﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾	37	140
﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾	51	137
هُود		
﴿وَنَادَى نُوْحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾	42	150
﴿ونَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾	45	150
﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُم شُعَيْبًا﴾	84	175
﴿أَصَلاتُكُ تَأْمُرُكَ أَنِ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾	87	160
﴿وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ﴾	123	177
يوسف		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قرْآنًا عَرَبِيًّا﴾	2	71
﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	31	177

﴿ثمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْن﴾	35	166، 167، 168
﴿وَاسْأَلِ الْقرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيَر الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾	82	175
﴿أَإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُف﴾	90	144
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	109	137
الرّعد		
﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	12	157
إبراهيم		
﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاة﴾	31	183
﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	45	167
الحجر		
﴿إِنَّا نَحْنُ نزَّلنا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾	9	70
النّحل		
﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾	26	6، 172
﴿يخَافُونَ رَبهم﴾	50	175
﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَو هُوَ أَقْرَبُ﴾	77	178
﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾	81	145

﴿لِسَانُ الَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾	103	72
الإسراء		
﴿مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾	1	110
﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا﴾	40	137
﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾	57	176
﴿إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾	75	175
الكَهْف		
﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبِينِ أَحْصَى﴾	12	181
﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾	39	170
﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾	79	139
﴿يَأْخُذُ كُلَّ سفينةٍ غَصْبًا﴾	79	173
﴿فَأَرَدْتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾	79	140
﴿وَأَمَّا الْغُلامُ﴾	80	140
﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾	82	140
﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾	103	180
مريم		

﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا۞قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾	3، 4	150
﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	69	181
﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾	95	138
طه		
﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾	20	145
﴿قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾	96	172
﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾	128	147، 167
الأنبياء		
﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِين﴾	17	144
﴿أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾	34	143
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	35	138
الحج		
﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ﴾	11	180
﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾	13	162
﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾	32	172
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	46	137
المؤمنون		

﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ۞هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾	35، 36	179
النّور		
﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾	40	186
﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾	60	140
الفرقان		
﴿ولاْ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾	33	59
الشُّعَرَاء		
﴿وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفرَ لِى﴾	82	141
﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنْ الْكَاذِبِينَ﴾	186	109
﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	195	71
النَّمْل		
﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقرًّا عِنْدَهُ﴾	40	174
﴿قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾	40	174
﴿صُنْعَ اللهِ﴾	88	171
﴿وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ﴾	93	177
القَصَص		
﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِى أَهْلِ مَدْيَنَ﴾	45	175

﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	62	176
العنكبوت		
﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُم شُعَيْبًا﴾	36	175
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	57	138
الرّوم		
﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	24	157
لقمان		
﴿وَلَو أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾	27	147
السّجدة		
﴿تَنْزِيلُ الْكتابِ لا رِيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالمين۞أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	2، 3	176
الأحزاب		
﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾	19	172
﴿يودُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ﴾	20	148
﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ﴾	21	175
﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	56	33
سَبَأ		
﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ۞أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾	10، 11	173
﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِيْ ضَلالٍ مُبينٍ﴾	24	135

﴿إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا﴾	46	142
فاطر		
﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُون﴾	3	137
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	11	145
يس		
﴿أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَومٌ مُسْرِفُون﴾	19	143
﴿بِمَا غَفَرَ لى رَبِّي﴾	27	198
﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِم لا يَرْجِعُونَ﴾	31	146
الصّافّات		
﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ۞لا يَسَّمَّعُونَ﴾	7، 8	153
﴿لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾	35	195
﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِراتُ الطَّرْفِ﴾	48	172
﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ﴾	56	109
﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِين﴾	99	164
﴿وأرسلناه إِلَى مائَة أَلف أَو يزِيدُونَ﴾	147	178
﴿فاستفتهم أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ البَنُونَ﴾	149	137
﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الأَوَّلِينَ﴾	168	148
ص		

﴿وَإِنَّهُم عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَينَ الأَخْيَارِ﴾	47	175
﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾	52	172
﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ۞لأملأن﴾	84، 85	163
الزُّمر		
﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً﴾	8	193
﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ﴾	12	141
﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْ ٍم عَظِيمٍ﴾	13	164
﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	36	138، 143
غافر		
﴿عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾	35	170
﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُون﴾	62	137
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	82	137
فُصّلت		
﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين﴾	11	156
﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	43	190
﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾	44	72

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ﴾	46	177
الشّورى		
﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ۞صِرَاطِ اللهِ﴾	52، 53	142
الزُّخرف		
﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْ ـض لَيَقُولنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾	9	177
﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾	19	138
﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾	81	144
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾	87	177
الأحقاف		
﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾	25	173
﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾	26	144
﴿فَهَل يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾	35	137
مُحَمَّد		
﴿وَالَّذِيْنَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُم﴾	8	156
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	10	137
﴿لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾	19	195
﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تولَّيتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾	22	164
الحجرات		

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤمنِينَ اقْتَتَلُوا﴾	9	171
﴿فَأَصْلِحُوا بَينَهُمَا﴾	9	171
﴿وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾	12	148
﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيه مَيْتًا﴾	12	138، 148
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾	12	148
الذّاريات		
﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾	42	173
الطُّور		
﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾	15	138
النّجم		
﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾	9	172
﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ المَأْوَى﴾	14	175
القمر		
﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُه﴾	24	144
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	52	153
الرّحمن		
﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	38	165
﴿فَإِذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾	37	165
﴿فَيَوْمِئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ﴾	39	165

﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾	62	165
﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾	64	143، 165
﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾	70	165
﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ﴾	72	165
الواقعة		
﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾	59	152
﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾	59	152
﴿فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾	86	165
الحديد		
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾	16	140
المُجادلة		
﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهُمْ﴾	2	177
المُمتحنة		
﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللّهَ﴾	6	175
المنافقون		
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾	6	141
﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾	10	140
التّغابن		

﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾	6	152
القلم		
﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾	42	82
﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾	51	109
الحاقّة		
﴿لا يَأْكُلُه إِلَّا الخَاطِئِين﴾	37	35
المُزّمّل		
﴿فَكيف تَتَّقُون إِن كَفرْتُمْ يَوْمًا﴾	17	165
المُدّثّر		
﴿مَاذَا أَرَادَ اللّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ﴾	31	176
القيامة		
﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ*فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾	17، 18	68
النّازعات		
﴿كَرَّةٌ خَاسِرَة﴾	12	180
عبس		
﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾	22	73
التّكوير		
﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾	26	137
الأعلى		
﴿أَحْوَى﴾	5	142

﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾	9	144
الغاشية		
﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيفَ خُلِقَتْ﴾	17	159
الفجر		
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾	22	172
الضُّحى		
﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فآوَى۞وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى﴾	6، 7	138
الشّرح		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَك﴾	1	138، 143
العَلَق		
﴿بالنَّاصِيةِ۞نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾	15، 16	142
البيّنة		
﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَة﴾	5	173
الكَوْثَر		
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَ ـرَ۞فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾	1، 2	169
النّاس		
﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ۞مَلِكِ النَّاسِ﴾	1	73

فَهْرَسُ القِرَاءَاتِ

القراءة	أصل الآية	رقمها	الصّفحة
البقرة			
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾	﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	6	193
﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم﴾	﴿إِلاَّ قَلِيلاً﴾	249	195
﴿وَيَأْمُرْكُمْ﴾	﴿وَيَأْمُرُكُمْ﴾	268	201
آل عمران			
﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّه﴾	﴿كُلَّهُ﴾	154	196
النّساء			
﴿حَصِرَةً صُدُورُهمْ﴾	﴿حَصِرَتْ صُدُورُهمْ﴾	90	199
﴿جَاؤوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهمْ﴾	﴿أَوْ جَاؤوكُمْ﴾	90	199
﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾	﴿وَكُلاًّ﴾	95	194
المائدة			
﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّة يَبْغُونَ﴾	﴿أَفَحُكْمَ﴾	50	196
الأنعام			

﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾	﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾	28	110
﴿يُشْعِرُكُمْ﴾	﴿يُشْعِرُكُمْ﴾	109	201
﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾	﴿وَمَحْيَايَ﴾	162	201
الأعراف			
﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِه﴾	﴿غَيْرُه﴾	59، 65، 73، 85.	195
هود			
﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِه﴾	﴿غَيْرُه﴾	50، 61، 84	195
﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾	﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾	111	194
﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّك﴾			
﴿وَأَنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾			
﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾			
﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَا ليوفينهم رَبك﴾			
يوسف			
﴿وَقَالَت هَيْتُ لَك﴾	﴿وَقَالَت هَيْتَ لَك﴾	23	199
﴿وَقَالَت هَيْتِ لَك﴾			
﴿هِيْتَ لَكْ﴾			
﴿هِئْتُ﴾			

﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾	﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	65	110
﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرِ فَإِنَّ اللهَ﴾	﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾	90	201
طه			
﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَان﴾	﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَان﴾	63	194
الأنبياء			
﴿هَذَا ذِكْرُ مِنْ مَعِي﴾	﴿مَنْ﴾	24	162
المؤمنون			
﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِه﴾	﴿غَيْرُه﴾	23، 32	195
الفرقان			
﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَ ،ن نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾	﴿نَتَّخِذَ﴾	18	197
يس			
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾	﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	10	193
ص			
﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ۞لأَمْلأَنَّ﴾	﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾	84، 85	200
الزُّمر			

﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْل﴾	﴿أَمَّنْ﴾	9	193
غافر			
﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾	﴿كُلٌّ﴾	48	196
النّبأ			
﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	1	198
الطّارق			
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	﴿لَمّا﴾	4	194

فَهْرَسُ القَوافِي الشِّعْرِيَّة

القَافِيَة	الشَّاعِر	الصَّفْحَة
الهَمْزِة		
نساءُ	زهير بن أبي سلمى	164
البَاء		
المصابا	جرير بن الخطفيّ	169
رَجَبُ	عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي	111
التّاء		
حَلِيمَةٍ	النّابغة الذّبياني	110
الدّال		
بُرُودِ	ابن مناذر	185
جحودِ	المعرّي	185
ثَمُودِ	المعرّي	185
الرّاء		
قُدِرَا	مجهول	165

عَارُ	ثابت بن قُطْنة	108
النّمِرْ	امرئ القيس	171
السّين		
الفرَسِ	طَرفة بن العبد	18
العَيْن		
الأقارِع	النّابغة الذّبياني	163
يُنتَفَع	مجهول	46
القَاف		
سُحْقًا	مجهول	135
سَاقْ	مُختَلفٌ فيه	82
اللَّام		
البَذْلِ	ابن هشام الأنصاري	104
واغلِ	امرئ القيس	31
ذُلِّ	ابن هشام الأنصاري	105
معولِ	امرئ القيس	168
مُنِيلِ	مجهول	111
المِيْم		

لَمُسْلِمًا	عاتكة بنت زيد القرشية العدوية	109
هِشَامِ	ابن نبّاتة	106
غَمَـامِ	ابن نبّاتة	105
النُّون		
أَخَوان	الفرزدق	170
الهَاء		
أَلْقَاها	أبو مروان النّحوي	113
مَعَايِبُهُ	يزيد بن محمد المهلبي	123
اليَاء		
هِيَا	مجهول	169
مُخْلِدِي	طرفة بن العبد	154

فَهْرَسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم).

1- أبحاث في اللغة، محمد علي سلطاني، دار العصماء للطّباعة والنّشر، دمشق، ط1.

2- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسي الدمشقي (ت665هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ط).

3- ابن منظور ومظاهر التَّضخُّم في معجمه، عبد التّواب مرسي حسن، المكتبة الأزهريّة للتّراث، مصر، ط1، 2006م.

4- ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النّحوي، علي قودة نبيل، جامعة الملك سعود، الرّياض، 1985م.

5- ابن هشام النّحوي بيئته، فكره، مُؤلّفاته، منهجه ومكانته في النّحو، سامي عوض، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م.

6- ابن هشام وأثره في النّحو العربي، يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998م.

7- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م.

8- الإتقان في علوم القرآن، السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

9- اجتهادات لُغويَّة، تمَّام حسَّان، عالَم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م.

10- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1408هـ.

11- أخبار النحويين البصريين، السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د.ط)، (د.ت).
12- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت).
13- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمّد النّحويّ الهَرَوِيّ (ت415هـ)، تحقيق بعد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1993م.
14- الاستدلال النّحوي: نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، القاهرة، 2008م.
15- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، ط3، 1988م.
16- الأسس المنهجية للنّحو العربي، حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2007م.
17- الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، زين الدين بن إبراهيم المصري (ت970هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1999م.
18- الأصول–دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
19- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، 1958م.
20- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدّين الدّرويش (ت1403هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حِمْص، سوريا، ط4، 1415هـ.
21- الأعلام، خير الدّين الزّركلي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م.
22- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباريّ (ت577هـ)، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971م.

23- الاقتراح في أصول النّحو، السيوطي (ت911هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 2006م.
24- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م.
25- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (ت646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي –القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية –بيروت، ط1، 1982م.
26- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصريّة، ط1، 2003م.
27- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام جمال الدّين الأنصاري (ت761هـ)، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط6، 1974م.
28- الإيضاح في علل النحو، الزَّجَّاجي (ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط5، 1986م.
29- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 2003م.
30- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
31- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط1، 1957م.
32- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط1، 1979.
33- البيان والتّبيين، الجاحظ (ت255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.

34- تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م.

35- تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، محمد مختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 1971م.

36- التّذييل والتّذنيب على نهاية الغريب، السَّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، ط2، دار الرفاعي، القاهرة، 1983م

37- التّعريفات، الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

38- التّعليل النّحويّ في الدّرس اللّغوي، خالد بن سلمان الكندي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007م.

39- التّفسير والمفسّرون، محمد حسين الذّهبيّ (ت1398هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

40- تهذيب اللغة، الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

41- جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطي والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني)، السيوطي (ت911هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د. علي جمعة (مفتي الديار المصرية)، طبع على نفقة: د حسن عباس زكى.

42- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.

43- الحروف والألفاظ، الفارابي (ت339هـ)، تحقيق: حسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط2، 1990م.

44- الخصائص، ابن جني (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

45- الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، بيروت، 1986م.

46- الدِّراسات اللُّغويّة، زين الدّين المشهداني حمودي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2005م.

47- الدراسة اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1979م.

48- الدُّرَرُ الكَامِنَةُ في أَعْيانِ المائةِ الثَّامنةِ، شهاب الدين ابن حجرٍ العسقلانيّ (ت852هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.

49- الدُّرّ المنثور، السّيوطي (ت911هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

50- ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر (ت545م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة –بيروت، ط2، 2004م.

51- ديوان ثابت قُطْنة العتكي، جمع وتحقيق: ماجد السّامرّائي، سلسلة كتب التّراث، وزارة الثّقافة والإعلام.

52- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3.

53- ديوان زهير بن أبي سلمي (ت609م) مع شرحه للأعلم الشّنتمري (ت476هـ)، المطبعة الحميديّة، مصر، ط1، 1323هـ.

54- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1987م.

55- ديوان النّابغة الذّبياني (ت604م)، شرح وتقديم: عبّاس عبد السّاتر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3، 1996م.

56- رسالة الحدود، علي بن عيسى الرماني (384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، (د.ط).

57- رسالة الغفران، أبو العلاء المعري (ت449هـ)، صححها: إبراهيم اليازجي، مطبعة (أمين هندية) بالموسكي (شارع المهدي بالأزبكية)، مصر، ط1، 1907م.

58- سبب وضع علم العربية، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: مروان العطيّة، دار الهجرة، بيروت، دمشق، ط1، 1988م.

59- سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.

60- الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.

61- شذرات الذّهب في أخبار من ذَهب، ابن العماد (ت1089هـ)، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1992م.

62- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي (1093هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتّراث، بيروت، ط2.

63- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.

64- شَرْحُ الدَّمَامِينِيّ عَلى مُغْنِي اللّبيبِ، الدَّماميني (ت828هـ)، صَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: أَحْمَد عِزّو عِنَاية، مُؤَسَّسَةُ التَّاريخِ العَرَبِّي، بيروت، ط1، 2007م.

65- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) صاحب خزانة الأدب، الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1975م.

66- شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي (ت972هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1997م.

67- شعر ابن ميَّادة، ابن ميّادة، جمع وتحقيق: حنّا حدّاد، مراجعة: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، 1982م.

68- الشِّعر والشُّعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.

69- شواهد الشِّعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة، الدّار الشَّرقية، مصر، ط2، 1989م.

70- الشَّواهد والاستشهاد، عبد الجبار علوان، جامعة بغداد، بغداد، 1976م.

71- الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (ت395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1997م.

72- صحيح البخاري، البخاري (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

73- ضحى الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، مصر، 2012م.

74- ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، مصر: دار البصائر، مصر، ط1، 2006م.

75- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت232هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

76- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني (ت463هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981م.

77- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنّظائر، أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، 1985م.

78- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010م.

79- فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط6.

80- في أصول النحو، صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، ط1، 2005م.

81- في علم النّحو، أمين علي السّيّد، دار المعارف، مصر، ط7، 1994م.

82- الفهرست، ابن النديم (438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت –لبنان، ط2، 1997م.

83- القاعدة النحوية دراسة نظرية نقدية، أحمد عبد العظيم عبد الغني، كلية دار العلوم، القاهرة، 1990م.

84- القاعدة النّحويّة، محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، 2007م.

85- القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط8، 2005م.

86- القولة الشّافية بشرح القواعد الكافية، العربي بن السنوسي القيرواني، تحقيق عبد الحسين الفتلي، عالم الكتب، 1989م.

87- القياس في النَّحو العربيّ نشأته وتطوّره، سعيد جاسم الزّبيدي، دار الشّروق، عمّان، 1997م.

88- الكامل في اللغة والأدب، المبرد (ت286هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.

89- الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

90- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (ت1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

91- الكشَّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، الزَّمخشريّ (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

92- الكُلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط).

93- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ (ت337هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م.

94- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

95- لسان العرب، ابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

96- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، حسن عون، جامعة الإسكندرية، ط1، 1952م.

97- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت1188هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1982م.

98- مباحث في علوم القرآن، مناع القطّان (ت1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 2000م.

99- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (ت392هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م.

100- محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، جمال الدين الحنبلي (ت909هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م.

101- المدارس النّحويّة، شوقي ضيف (ت1462هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1968م.

102- مدخل إلى تاريخ النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 2008م.

103- مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، عثمان جمعة ضميرية، مكتبة السوادي للتّوزيع، الرّياض، ط2، 1996م.

104- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958م.

105-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1998م.

106-مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995م.

107-المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، 1987م.

108-معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمّانيّ (ت384هـ)، تحقيق: عرفان ابن سليم العشا حسونة، المكتبة العصيرية، بيروت، ط1، 2005م.

109-معاني القرآن، الفراء (ت207هـ)، تحيقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

110-معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزّجّاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

111-معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

112-معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م.

113-المعجم المفصل في الأدب، محمد التونجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1999م.

114-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، (د.ط).

115-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 2007م.

116-مقاييس اللغة، ابن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.

117-المقتضب، المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994هـ.
118-مقدّمة ابن خلدون، ابن خلدون (ت808هـ)، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الله محمد الدّرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004م.
119-من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
120-المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
121-منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام، حمود بن أحمد بن فرج الرحيلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م.
122-المنهج القويم في اختصار "اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية"، بدر الدين البعليّ (ت778هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنَّشر والتَّوزيع، مكّة المكرمة، ط1، 1422هـ.
123-الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط1، 1997م.
124-موسوعة التّاريخ الإسلامي (العصر المملوكي)، مفيد الزّيدي، دار أسامة للنّشر، الأردن، 2003م.
125-الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني (ت384هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
126-نتائج الفكر في النَّحو، السُّهَيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
127-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1985م.

128-النَّشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت833 هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
129-نقد الشعر، قدامة بن جعفر (ت337هـ)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1، 1302هـ.
130-نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، السيوطي (ت911هـ)، جامعة أم القرى -كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السّعوديّة، 2005م.
131-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

المجلّات:

1-مجلة جامعة أم القرى، جامعة الملك عبد العزيز، مقال القياس الشّكلي، سعود غازي أبو تاكي، ج:5.

2-مجلة مجمع اللغة العربية، ج:4- 1937.

الرّسائل علمية:

1- القاعدة النّحويّة والسّماع بين النّظريّة والتّطبيق، إبراهيم محمد السيد منصور، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، 2000م.

فهرس الموضوعات

الإهداء .....

شكرٌ وعرفان ..... ب

مُلخّص باللغة العربيّة..... أ

مُلَخّصٌ باللغةِ الإنجليزيّة ..... ب

المقدّمَة ..... ج

خُطَّةُ البحثِ..... ح

البَابُ الأَوَّلُ 1

التّقعيدُ النّحويُّ والشّاهدُ القُرآنيُّ..... 1

الفَصْلُ الأَوَّلُ 2

التَّقعيدُ النَّحويُّ: تعريفُه، وجهودُ المدارسِ النَّحويَّةِ في وضعِ قواعدِ النَّحوِ 2

المبحثُ الأَوَّلُ: التَّقعيدُ النَّحويُّ: مفهومُهُ، وأهمِيَّتُهُ 3

التَّقعيدُ بينَ اللُّغةِ، والاصطلاحِ: 4

التَّقعيدُ والقاعدةُ:..... 5

القاعدةُ باعتبارها قضيّةً:..... 7

القاعدةُ باعتبارها أمرًا: 7

القاعدةُ باعتبارها حكمًا:..... 8

تعريف القاعدة النَّحويَّة:..... 8

أسبابُ اللُّجوء إلى التَّقعيدِ النَّحويّ: 10

المصْطَلَحَاتُ المسْتَخْدَمَةُ عِنْدَ النُّحَاةِ الأَوَائِلِ بِمَعْنَى التَّقْعِيدِ: 12
القياس: 13
تَعْرِيفُ القِيَاسِ: 13
القياسُ اللغويّ: 14
أَرْكَانُ القِيَاسِ: 16
الأصول النَّحوية: 21
قواعد التّوجيه: 22
التّعليل النّحويّ: 23
أهميّةُ التَّقعيدِ النَّحويّ، والقياس: 27
المبحثُ الثَّاني: جهودُ علماءِ النَّحوِ في التَّأسيسِ للتَّقعيدِ النَّحويّ 28
أسبابُ وضعِ علمِ النَّحوِ: 31
نَشْأَةُ علمِ النَّحْو: 33
التّقعيدُ النّحويُّ في حَضْرةِ المدارسِ النّحويَّةِ: 37
دَوْرُ النُّحاةِ البَصريينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ: 38
دَوْرُ النُّحاةِ الكوفيينَ في التّقعيدِ النَّحويّ: 44
دَوْرُ النُّحاةِ البغداديينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ: 46
دَوْرُ النُّحاةِ الأندلسيينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ: 48
دَوْرُ النُّحاةِ المصريينَ في وضعِ القاعدةِ النَّحويَّةِ: 50
القياس في العصر الحديث: 51
الفَصْلُ الثَّاني: الشَّاهِدُ القُرْآنِيُّ بَيْنَ التَّعْرِيفِ والتَّوْظِيفِ 52

المبحث الأَوَّل: تَعْرِيفُ الشَّاهِدِ، ومصادرُ الاسْتِشْهادِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ 53
تعريفُ الشَّاهدِ: 54
الشّاهدُ عند: اللّغويين، والبلاغيين، والأدباء، والمفسّرين: 55
الاستشهاد والاحتجاج والاستدلال والتّمثيل: 59
الفرق بين الاستشهاد والاحتجاج: 61
أهمّيّةُ الشَّواهدِ والاستشهادِ في الدِّراسة اللُّغويَّةِ: 62
التّأليفُ في الشَّواهدِ: 63
المبحثُ الثَّاني: مصادرُ الاستشهادِ في اللُّغةِ العَربيَّةِ، ومعاييرها 66
القرآن الكريم: 67
تعريف القرآن الكريم: 67
تعريف الشّاهد القرآني: 69
مكانة الشّاهد القرآنيّ بين غيره من الشّواهد: 69
موقف النُّحاة من الاستشهاد بالقرآنِ الكريم، وبقراءاته: 71
الحديث النّبويّ الشّريف: 74
تعريف الحديث النّبوي: 75
مذاهبُ النُّحاةِ في الاستشهاد بالحديثِ النّبويِّ الشَّريفِ: 75
المذهب الأوّل: جوازُ الاستشهاد بالحديثِ النّبويّ: 76
المذهب الثاني: التّوسُّطُ في الاستشهادِ بالحديث: 77
المذهب الثّالث: مَنْعُ الاستشهادِ بالحديث: 77
حُجج العلماء الرّافضين في ميزان النّقد: 78

كلام العرب: 80
الاستشهادُ بالشّعر: 80
الاستشهاد بالنَّثر: 82
معايير الاستشهاد اللّغويّ عند العرب 83
المعيارُ الزَّمنيّ: 83
المعيار المكانيّ: 87
المعيارُ القَبَليُّ: 90
البابُ الثَّاني: الشَّاهِدُ القُرآنيُّ في كتابِ "مُغني اللَّبيبِ عنْ كُتُبِ الأعاريبِ" وَدَوْرُهُ في التَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ– دراسةٌ تطبيقيَّةٌ تحليليَّةٌ 94
الفَصْلُ الأَوَّلُ: ابنُ هشامٍ الأنصاريّ: التّعريفُ بِهِ، وبكتابِهِ "مُغْني اللّبيب" 95
المبْحَثُ الأَوَّل: التّعريفُ بِـ "ابنِ هشامٍ الأنصاريّ" 96
اسمُهُ وَنَسَبُهُ: 97
وِلَادَتُهُ: 98
صفاته: 98
شُيُوخُهُ: 99
تَلَامِذَتُهُ: 99
آثَارُهُ: 100
مِنْ شِعْرِهِ: 101
وَفَاتُهُ: 102
مَا وَرَدَ فِي رِثَائِهِ: 102

مدرسةُ "ابْنِ هِشَامٍ" النَّحويَّةُ: 102
مَنْهَجُ ابْنِ هِشَامٍ فِي النَّحْوِ: 103
القياس عند ابن هشام: 110
التّأليف في زمنِ "ابنِ هشام": 111
الحركة العلميّة في عصر المماليك في مصر: 111
أشهرُ المؤلّفات في اللغَةِ والأدبِ في عَصْرِ المَمَالِيكِ: 112
مَنْهَجُ التَّأليفِ في النَّحْوِ في عصرِ المَمَالِيكِ: 113
المبحثُ الثّاني: التّعريف بكتاب "مُغْنِي اللَّبيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ" 116
طَبِيعَةُ الكِتَابِ، وَمَوْضُوعَاتُهُ: 117
سببُ وضعِ "ابنِ هشامٍ" كتابِه "المغني": 118
زَمَانُ وَضْعِ الكِتَابِ، وَمَكَانُهُ: 119
أهمّيّةُ الكِتَابِ: 121
مَقُولَةُ ابْنِ خَلْدُونَ في الكِتَابِ: 122
طَبَعاتُ الكِتَابِ وتَحْقِيقَاتُه: 123
الكتب المؤلّفة في الأدوات قبل كتاب مغني اللبيب لابن هشام: 124
الفصلُ الثّاني: الشّاهدُ القرآنيُّ في كتاب "مغني اللّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب"، ودوره في وضع القاعدة النّحويّة العربيّة 129
المبحثُ الأول: استشهاد ابن هشام بالآيات القرآنيّة 130
المحورُ الأَوَّلُ: سَوْقُ الشّاهد القرآني لتأكيد صحّةِ القاعدة: 132
المحور الثّاني: آياتٌ بيّن ما فيها من خلافٍ، واحتمالها أكثر من وجه: 173

المحور الثّالث: يسوق القاعدة النَّحويَّة بناءً على الشّاهدِ القرآنيّ: 180
المبحث الثّاني: استشهادُ ابنِ هشامٍ بالقراءاتِ القُرآنيَّةِ في الكتاب 183
تعريف القراءات: 184
شروط القراءة الصّحيحة: 185
أشهر القُرّاء: 186
طريقة استشهاده بالقراءات القرآنية: 187
الخاتمة 198
الملاحِق 199
الفهارس 219
فَهْرَسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ 220
فَهْرَسُ القِرَاءَاتِ 238
فَهْرَسُ القَوافِي الشِّعْرِيَّة 242
فَهْرَسُ المصَادِرِ وَالمرَاجِعِ 245
فهرس المحتويات 257